

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة فرحات عباس - سطيف 1-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير

تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة.

تحت عنوان:

أثر نقل التكنولوجيا في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر على إستراتيجية التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا.

تحت إشراف الدكتورة:

غراب رزيقة

من إعداد الطالبة:

بروش نورة

أعضاء لجنة المناقشة:

- 1- أ.د. ملياني عبد الحكيم.....أستاذ تعليم عالي.....جامعة سطيف 1.....رئيسا
- 2- د. غراب رزيقة.....أستاذ محاضر.....جامعة سطيف 1.....مشرفا ومقررا
- 3- أ.د. قطاف ليلي.....أستاذ تعليم عالي.....جامعة سطيف 1.....مناقشا
- 4- د. حاج صحراوي حمودي.....أستاذ محاضر.....جامعة سطيف 1.....مناقشا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبَّنَا لَا تَأْخُذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا
حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْبُدْ
عَنَا وَانْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾

صدق الله العظيم .

(سورة البقرة الآية 286)

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه الصادق الأمين وعلى صحبه الغر الميامين ومن تبعهم بإحسان إلى

يوم الدين، أما بعد:

أتقدم أولاً بالشكر الجزيل، وبخالص الامتنان والتقدير، إلى الأستاذة المشرفة: الدكتورة غراب رزيقة، على قبولها الإشراف على هذا البحث المتواضع رغم انشغالاتها الكثيرة، وكذلك على النصائح والإرشادات التي قدمتها لي طوال فترة إنجاز هذا البحث،

كما أتقدم كذلك بالشكر الجزيل والامتنان الكبير إلى كل من أعانني على إنجاز هذا البحث المتواضع من قريب أو

من بعيد، أساتذة وطلبة .

وشكراً

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلى إخوتي وجميع أفراد عائلتي

إلى كافة الأهل والأقارب

إلى الأصدقاء والأحباب

إلى كل أساتذتي وزملائي الطلبة

اهدي هذا العمل المتواضع

بروش نورة

المقدمة العامة

مقدمة عامة:

لقد إزداد اعتماد النمو الاقتصادي والاجتماعي على مستوى التقدم التكنولوجي أكثر من أي وقت مضى، وذلك من خلال تحقيق إنجازات مذهلة في تقنيات الحاسوب، ووسائل الاتصال والمعلومات، المواصلات، مصادر الطاقات المتجددة، إختراع الأدوات والآلات والمواد والأساليب وغيرها، التي جعلت العمل أكثر يُسرًا وأكثر إنتاجية، لكنها في الوقت نفسه أهملت المشاكل المتعلقة بفرص بقاء الإنسانية والتكاليف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المصاحبة لهذه الثورة التكنولوجية.

نظرا لهذه التطورات التكنولوجية وبغية تقليص الفجوة التي لا تزال قائمة في التقدم الاقتصادي والصناعي والفني بين الدول المنتجة والمستوردة لها، وتزايد الاتجاه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة أو العلم والتكنولوجيا أصبح موضوع إنتاجها وكيفية نقلها وتوطينها كأحد العوامل الحاكمة في مجال التنمية بجميع أنواعها، ذو أهمية بالغة بكافة الدول بصفة عامة والدول النامية والآخذة في النمو بصفة خاصة، إذ تعتبر هذه النقطة الفاصل بين اقتصاديات الدول المتقدمة واقتصاديات الدول النامية.

ونظرا لامتلاك الدول المتقدمة على أحدث التكنولوجيات خاصة التي تدعم إستراتيجية التنمية المستدامة، فقد أصبح من الضروري على الدول النامية أن تسعى جاهدة لامتلاكها مهما تعددت الطرق والوسائل، لعل أهمها استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوطينها.

ولاشك أن الاستثمار الأجنبي المباشر، كأحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها الاقتصادي، ومؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية، من أهم المصادر التي تسهم في نقلها بفاعلية مقارنة بالأشكال الأخرى، إذ يعتبر مصدرا مباشرا لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية من خلال إقامة الأنشطة أو الفروع، إلى جانب التدريب وتوفير العمالة المتخصصة، الأمر الذي يسهم في تضيق الفجوة التكنولوجية والتنظيمية بين الدول المتقدمة والدول النامية، على اعتبار أن التكنولوجيا تلعب أحد الأدوار البارزة في تسريع عملية النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

هذا ما جعل مختلف دول العالم تسعى لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وانتهاجها لإستراتيجية الشراكة معه، بهدف تقليص التكاليف الخاصة بالأبحاث في هذا الميدان والاستفادة مما يجلبه من أساليب جديدة وتكنولوجيا متقدمة باعتباره وسيلة مكتملة للاستثمار المحلي، فضلا عن كونه طريقة فعالة

لاكتساب المزيد من التقدم الحاصل في مجال التكنولوجيا الملائمة، ومن ثمة الاتصالات المباشرة والمناقشات بين الخبراء والعلماء لنشر المعرفة والعلم وتخصيص الموارد لإدارة الابتكارات والمشاريع البحثية، والتوصل إلى المفاضلة بين الطرق والأساليب التي تتلاءم مع إمكانيات واحتياجات وثقافات شعوبها، ومن ثمة استخدام تكنولوجيا متطورة مستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا لا تؤثر على خيارات التنمية الشاملة.

ومن أجل انتهاج إستراتيجية تنموية سليمة سواء في مجال نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، أو إيجاد إستراتيجية محددة يمكن تطبيقها بما يتفق مع التنمية المستدامة، اخترنا دراسة تجربة التنمية في ماليزيا، كونها حققت نقلة نوعية في عملية تنوع مصادر الدخل الوطني وتحسين صادراتها خاصة التكنولوجيا منها، فهي تعتبر تجربة فريدة جديدة بالدراسة والتحليل لكثير من الدول ومنها الجزائر للاستفادة منها، ومحاكاتها نظرا للأسباب التي نذكر أهمها:

1. دولة نامية تنتمي إلى دول ذات دخل متوسط شأنها شأن الجزائر، إلى جانب تشابه هيكل الطلب وخصائصه بينهما، والذي يمثل أحد المحددات الرئيسة للميزة التنافسية؛
2. دولة تتميز بالتشابه الواضح في السياسات الاقتصادية المتبعة، إذ أنها تجتاز مراحل مختلفة من برامجها للاستقرار الاقتصادي والإصلاح الهيكلي بما يتضمنه من سياسات لتحرير الأسعار والتجارة والاستثمار، على الرغم من أنهما يختلفان في سنة بداية تنفيذ تلك الإصلاحات؛
3. ذات معاملات كبيرة في الأسواق العالمية مع مجموعة الاتحاد الأوروبي شأنها شأن الجزائر، وبالتالي تصبح منافسة لها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلى الأسواق؛

إشكالية البحث

نتيجة للاهتمام المتزايد بالتنمية المستدامة في العصر الحالي، والتي لا تقتصر على بلد دون آخر، ولا على مجتمع دون غيره؛ كونها قضية تهم كل الأطراف سواء تلك المصدرة للتكنولوجيا أو المستوردة لها، لكونها تهدف إلى الاستغلال العقلاني والأمثل للموارد بجميع أنواعها، ونظرا للدور الذي تلعبه التكنولوجيا الحديثة في الاستدامة من خلال تغيير أنماط الاستهلاك لدى الفرد، والعمل على الحد من التلوث والحفاظة على سلامة وصحة الإنسان كهدف أولي، أصبح من الضروري على الدول وخاصة في ظل الإحكام على التكنولوجيا العالمية، أن تحرص على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية التي تضمن لها اكتساب تكنولوجيات نظيفة ومحسنة ذات أثار إيجابية تخدم التنمية

المستدامة، خاصة في القطاعات الإستراتيجية التي تعرف إقبالا لهذه الأخيرة؛ كقطاع المحروقات، قطاع الصناعة الاستخراجية، والصناعات الكيماوية، إلى جانب قطاع الاتصالات والمعلومات... الخ.

بناء على ما سبق ذكره، تظهر لنا إشكالية هذا البحث والتي يمكن صياغتها في السؤال الرئيسي التالي:

" ما هو أثر نقل التكنولوجيا في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر على إستراتيجية التنمية المستدامة في كل من الجزائر وماليزيا؟ "

على ضوء السؤال الرئيسي يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى فعالية التكنولوجيا الأجنبية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في ظل إحكام السيطرة العالمية عليها؟

2. ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة؟

3. ما هي متطلبات إحياء التكنولوجيات المحلية وتعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال نقل التكنولوجيا المتلائمة وإستراتيجية التنمية المستدامة؟

4. هل كان لتكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية بصفة عامة، وفي كل من الجزائر وماليزيا بصفة خاصة؟

الفرضيات

للإجابة على هذه الإشكاليات تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

1. تساهم نقل التكنولوجيا الأجنبية المتطورة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة؛
2. يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحويل تكنولوجي يتماشى مع خصائص الدول النامية، ويخدم أهداف التنمية المستدامة بها؛
3. يمكن لبناء قاعدة تكنولوجية وتحسين المناخ الاستثماري، الإسهام بطريقة فعّالة في ضمان اكتساب وتوليد تكنولوجي يتماشى مع إستراتيجية التنمية المستدامة؛
4. كان هناك أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر بشأن نقل التكنولوجيا في كل من الجزائر وماليزيا .

أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث فيما يلي:

1. ضرورة معالجة موضوع نقل التكنولوجيا الأجنبية، لكون معظم الدول النامية تعاني من تبعية تكنولوجية للدول المتقدمة، ومن ثمة معرفة سبلات ذلك الأمر، والأسباب التي تحول دون تقدّمها التقني، وتحقيق تطور أو مستويات ملائمة من التطور التكنولوجي الذي يخدم اقتصادياتها ويحافظ على مقومات بقائها؛
2. إيضاح الدور الذي تلعبه الموارد البشرية وتحفيز البحث والتطوير، إذا ما تمّ تنميتها والاهتمام بها كأحد متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في العالم النامي، ومن ثمّ القضايا المستدامة في الاقتصادات النامية والعربية خاصة، وعلاقتها بتوطين ونقل التكنولوجيا؛
3. إبراز الدور الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في مجال نقل التكنولوجيا في بعض الدول النامية، كدول جنوب شرق آسيا، من خلال أخذ ماليزيا كعينة للدراسة، هذه الأخيرة التي تمكنت من تحقيق نتائج إيجابية في الرفع من قدرتها التنافسية على المستوى الدولي، وتحوّلها إلى دولة منتجة ومصدّرة للتكنولوجيا؛
4. نأمل أن تكون نتائج هذه الدراسة ذات أهمية بالنسبة لبعض الباحثين، أو تكملة لما سبق.

أهداف البحث:

إن من أهم أهداف البحث:

1. محاولة إبراز أهمية ودور التكنولوجيا المتطورة خاصة المستدامة منها، في المحافظة على البيئة وصحة الإنسان، ودفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية، ومن ثمة معرفة كيفية تحسينها وتكييفها، لتتلاءم مع الثقافة والظروف السائدة بطريقة تسهم في تسريع عملية التنمية الشاملة، ومن ثمّ اللحاق بركب الدول المتطورة؛
2. التعريف بالدور التمويلي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي طرحته الأدبيات الاقتصادية كمصدر تمويلي لعملية التنمية الاقتصادية، مع لفت الانتباه إلى أنّه قد لا يراعي حقوق البيئة، وفي هذه الحالة محاولة معرفة متطلبات إحداث منظومة من القواعد والقوانين المنظمة له في الدول المضيفة له لحفظ حقوق البيئة؛
3. محاولة توضيح جانب القصور والخلل في الاستراتيجيات المتبعة حالياً في الحصول على التكنولوجيا الأجنبية، ومن ثمّ كيفية استخدامها وتكييفها محلياً، والمفاضلة بين مختلف الطرق البديلة للحصول عليها؛

4. التعرف على واقع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وماليزيا، من خلال بحث وتحليل عوامل جذبه ومدى توفرها بمناخ الاستثمار الجزائري، والوقوف على المسببات الحقيقية وراء عدم تجسيد وتحقيق العديد من المشاريع المرغوبة وغير المحققة؛

5. تحليل الآليات والسبل التي من خلالها يمكن للجزائر أن تطور وتنمي الاستثمار المحلي والأجنبي، ليكون سندا حقيقيا لدفع التنمية الاقتصادية، وبالتالي حل المشاكل العالقة التي يتخبط فيها المجتمع الجزائري؛

6. محاولة اختبار الإستراتيجية التي تعاطت بها ماليزيا مع التعليم والتدريب التقني والمهني لمواردها البشرية.

منهجية البحث

سوف يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المناهج التالية:

المنهج الوصفي أحد الطرق العلمية في البحث العلمي، الذي يقوم على تجميع وتحليل البيانات والمعلومات عن نقل التكنولوجيا في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي ثم المستوى الإقليمي، من خلال التطرق إلى المفاهيم العامة ومدى مساهمة التكنولوجيا في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بصفة مختصرة؛

ثم المنهج الإحصائي المقارن في الفصل الأخير قصد القيام بمقارنة وتحليل وضع الاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل واكتساب التكنولوجيا وتوليدها في الاقتصاد الماليزي المتقدم نسبيا في مراحل التنمية عن الاقتصاد الجزائري، ومعرفة إن كان له نفس التأثير ونفس الخصائص، والحجم، ونفس التكلفة، ومن ثمّة الوقوف على مواطن الضعف للوصول إلى معالجتها وتصحيحها، عن طريق اقتراح الحلول واتخاذ الإجراءات اللازمة.

أسباب ودوافع اختيار الموضوع

ترجع أسباب اختيار هذا الموضوع إلى النقاط التالية:

1. يعتبر هذا الموضوع حديث الساعة، بحيث نجد مختلف القوانين والقرارات والإجراءات ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة تويّ اهتماما كبيرا بسبل وطرق جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لمساهماته الفعّالة في تحقيق النمو والتنمية المستدامة، خاصة الاستثمار الذي يساهم في نقل التكنولوجيا النظيفة واحترام حقوق البيئة؛

2. تسابق الدول في هذا المجال لتطوير التنمية وكسب ميزة وأفضلية تنافسية في جميع مجالات التنمية المستدامة، وبالتالي ضرورة العمل والإسراع في تقليص الفجوة التكنولوجية الكبيرة المتواجدة والخطيرة، حسب ما تبينه الأرقام والنتائج بالمقارنة مع الدول المتقدمة.

أدوات الدراسة

يعتمد البحث على مصادر متنوعة باللغة العربية، اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية، عن طريق البحث المكتبي، أو عن طريق البحث في شبكة الانترنت للحصول على المعلومات الحديثة التي يتعذر الحصول عليها في المكتبات، وهي تختص بمعالجة جوانب الموضوع بشكل مباشر أو غير مباشر، عن طريق مختلف المعلومات والبيانات والإحصائيات حيث تشمل على: الكتب، المجلات، الدوريات، التقارير السنوية التي تصدر عن مجموعة من المنظمات التي تهتم بشؤون العلم والتكنولوجيا أو الاستثمار الأجنبي، الأطروحات والمذكرات الجامعية.

الدراسات السابقة

لقد قامت الدراسات السابقة التي استطعت الاطلاع عليها على بعض الجوانب المتعلقة بالاستثمار، وبعض الدراسات الأخرى على قضايا التنمية، لكن قلة قليلة من الدراسات التي ربطت ما بين نقل التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالتنمية المستدامة، وفيما يلي نذكر أهم الدراسات التي تناولت جزء هاماً من هذا الموضوع تمثلت في:

1. الدراسة الأولى: بعنوان "تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية

المستدامة في الاقتصاديات المغربية: دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب"، من إعداد الطالب

بيّوض محمد العيد، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة

فرحات عباس سطيف، 2010/2011.

لقد هدفت الدراسة إلى معرفة مدى فائدة وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول المضيفة في إتباع نهج

التنمية المستدامة ورفع معدلات نموها من خلال مقارنة وتحليل وضع دول المغرب العربي بصفة خاصة،

فتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- أن الاستثمارات الأجنبية تسجل حضورها بشكل أكبر في قطاعي الطاقة والخدمات نتيجة ارتفاع العوائد المتأتية منها، ثم الصناعة بدرجة أقل في حين تغيب عن القطاعات الإستراتيجية مثل الزراعة والصحة؛

- إن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع التنمية المستدامة على مستوى الدول المغاربية تتأثر بتبعات الأزمة العالمية التي حركت الواقع التنموي لهذه الدول مما جعل من الصعب تمييز آثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

2. الدراسة الثانية: بعنوان "أثر نقل التكنولوجيا وانعكاسها على التشغيل في ظل التحولات إلى

اقتصاد السوق-حالة الجزائر- دراسة ميدانية بمؤسسة صناعة أجهزة القياس والمراقبة-العلمة-

سطيف، أطروحة دكتوراه شعبة علم اجتماع التنمية، من إعداد الطالب بشتلة مختار، كلية العلوم

الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2006/2005.

هدفت هذه الدراسة إلى حصر أهم النظريات المعالجة للعمل وللتشغيل وللبعد التكنولوجي، مع إبراز الإسهامات النظرية في معالجة الجانب البشري كدعامة أساسية في كل تنمية، دون التقيّد بمختلف التصنيفات النظرية المعروفة، مع الوقوف على الحقائق المتعلقة بنقل التكنولوجيا، وخاصة التكنولوجيا الإنتاجية أو الصناعية في المؤسسات الصناعية الجزائرية، وخصائص هذه التكنولوجيا فيما يتعلق بجانب التشغيل والفرص التي تتيحها وتأثيرها بصفة عامة وانعكاسها على التشغيل بصفة خاصة (كثافة التشغيل) أم لا.

من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة مايلي:

- إن التكنولوجيا التي كانت تستخدم في الثمانينات هي تكنولوجيا كثيفة التشغيل، غير أنه حاليا وفي إطار التحوّل إلى اقتصاد السوق والدخول في شراكة مع جهات أجنبية؛

- بدأ التحوّل في استعمال تكنولوجيا مغايرة تماما لا تفتح آفاقا واسعة للتشغيل من جهة، ولا توفر فرص لكسب المهارات والخبرات للعاملين، وكل ما في الأمر تركيب للأجزاء بدلا من صنعها وتركيبها.

3. الدراسة الثالثة: بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية"،

مذكرة ماجستير من إعداد الطالب سلمان حسين، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم

الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

لقد هدفت الدراسة إلى الوقوف على واقع المناخ الاستثماري بالدول النامية، ثم ما مدى تأثير ذلك على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بهذه الدول، وإبراز الدور الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق ميزات تنافسية، وتطوير الميزات الموجودة بالدول النامية.

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج مفادها أن:

- الكثير من الدول النامية تمتلك إمكانات محلية غير مستغلة بطريقة فعّالة، وهذا يعود إلى عدم الصرامة في تنفيذ الإستراتيجيات المسطّرة، واعتقادها الخاطئ بأنها دول ضعيفة ليس بإمكانها الدخول في المنافسة على المستوى الدولي؛

- أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر أحد أهم الوسائل التي تمكن الدول النامية المضيفة من الحصول على التكنولوجيا الحديثة، وتكييفها حسب متطلبات البيئة الاستثمارية بالبلد المضيف؛

- يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على ترقية المهارات ويساهم بشكل كبير في عمليات التدريب للعمال المحليين، نظرا لدوره الكبير في تحسين العمل الإداري وإدخال طرق التسيير الحديثة، وكلّها عوامل تساهم بقسط كبير في تحسين نوعية المنتج وتزيد في الإنتاجية وتكسب الدولة مزايا تنافسية مختلفة.

4. الدراسة الرابعة: بعنوان " سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات

العالمية الراهنة" أطروحة دكتوراه من إعداد الطالب عبد القادر بابا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/2003.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، من خلال سياسة التحفيز على الاستثمارات، ووضع إستراتيجية لمناخ استثماري ملائم، ينافس دول المنطقة في اجتذاب رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية، وإيجاد تقارب بين أهداف وسياسة كل من المستثمر والدولة المضيفة، مع محاولة الاستفادة من تجربة كل من دول شرق وجنوب شرق آسيا، ودول أمريكا اللاتينية، في مجال جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، من أجل التعرّف على التطورات الرئيسة في حجم وتوزيع وكفاءة هذه الاستثمارات، والعقبات التي واجهتها وإمكانية التغلّب عليها، بهدف ترشيد السياسة الاستثمارية الحالية لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

لقد توصلت الدراسة إلى أن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر اليوم في ظل التحرير وثورة الاتصالات والمعلومات والتطور التكنولوجي، لا يمكن أن يتم وفقا للمزايا النسبية التقليدية وسياسات التحرير الموجهة للخارج فحسب، فكلما تغير نمط الاستثمار الأجنبي المباشر ليشمل الخدمات والصناعات كثيفة التكنولوجيا، كلما زادت المصاعب التي تواجه الدول النامية في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية، هذا وقد ترتب على المتغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة إعادة التوطين الأمثل للوظائف المختلفة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات، كالبحوث والتطوير والإنتاج والبيع والتسويق.

5. الدراسة الخامسة: بعنوان: "اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وانعكاساتها على نقل التكنولوجيا إلى الاقتصاديات العربية"، من إعداد الطالبة سلمى قطاف، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2005.

هدفت الدراسة إلى تبيان أهمية التكنولوجيا ودورها في تطور المجتمعات، و إيضاح كيفية العمل على تقليص الفجوة التكنولوجية ما بين الدول النامية -العربية خاصة- والدول المتقدمة، ومن ثمة الوصول لبناء مجتمع المعرفة في الوطن العربي.

لقد توصلت الدراسة في الأخير إلى أنه يمكن أن تتم في إطار الاتفاقية تقليص فرص نقل ونشر التكنولوجيا من خلال امتداد الحماية إلى أجيال عديدة من التكنولوجيا، لا تقتصر فقط على التكنولوجيا الأكثر حداثة، بل يتعداها حتى إلى التكنولوجيا المتقدمة نسبيا، وبالتالي تعطي الأفضلية للدول الأكثر تطورا، والمزيد من الاحتكار والحماية للبراءات، والأسرار التكنولوجية للشركات المتعددة الجنسيات، وتعميق الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول العربية في ظل غياب شروط ومقومات التنمية العلمية والتكنولوجية المرتكزة على بناء القدرات التكنولوجية والعلمية الذاتية، ومن بين المقترحات التي تساعد على رسم ملامح المسار التنموي السليم للاقتصاديات العربية هو الاهتمام بتنمية الموارد البشرية، باعتبارها منبع التجديد والإبداع، جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المنطقة العربية، وتشجيع التعاون العربي المشترك.

6. الدراسة السادسة: بعنوان "اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة الدولية وإشكالية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية-دراسة حالة الصين"، مذكرة ماجستير من إعداد الطالبة ليلى شيخة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2007/2006.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى استعداد الدول المتقدمة لنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، والوقوف على الآثار المترتبة عن التزام الدول النامية والصين خاصة باتفاقية التريبس وحقيقة تشجيعها لنقل التكنولوجيا. فتوصلت إلى مجموعة من النتائج، مفادها أن سنّ القوانين المناسبة لحماية حقوق الملكية الفكرية يؤدي إلى تشجيع نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، عن طريق الواردات والأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر، وأن التنفيذ الفعال لتلك القوانين يؤدي بالضرورة إلى ميول المستثمرين الأجانب إلى الدخول في مشاريع مشتركة مع المستثمرين المحليين في القطاعات ذات التكنولوجيا المتقدمة، وإلى انتشار مخاطر البحث والتطوير بها، وفي حالة العكس يؤدي إلى دخول المستثمرين في شكل مشاريع مملوكة بالكامل، أو نقل التكنولوجيا المتقدمة، أما بالنسبة للحالة الدراسية فوجدت أن الصين لا تنطبق عليها تلك العلاقة الموجودة بين التريبس ونقل التكنولوجيا، فهي لا تعتبر السبب الرئيسي لنقل التكنولوجيا، بل تعتبر عاملاً مساعداً فقط ومكملاً لمجموعة شروط أخرى.

7. الدراسة السابعة: بعنوان "The Relation Between Economic Growth and

Foreign Direct Investment In Malaysia: Analysis Based On

Location Advantage Theory

بماليزيا (Derrick Tanggapan, Caroline Geetha, Rosle Mohidin, Vivin Vincent)، المجلة الدولية للاقتصاد وعلوم الإدارة (International Journal Of Economics and Management Sciences)، المجلد رقم 1، العدد 2، 2011.

هدفت الدراسة إلى تحديد عوامل أو مميزات الموقع وقيمة عتبتها التي تستطيع أن تؤثر في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ماليزيا، ومن ثمة تحقيق النمو الاقتصادي.

وقد توصلت النتائج إلى أن توفر بعض قنوات ميزة الموقع (رأس المال البشري، التنمية المالية والظروف البيئية) ضرورية كشرط مسبق لكي يترك الاستثمار الأجنبي المباشر آثاراً إيجابية في الاقتصاد الماليزي؛ إلى جانب أن تدفقه لا يتم تلقائياً مع وجود الشركات المتعددة الجنسيات بل يحتاج إلى عناية بتوفير العناصر السابقة التي تسهم في نهاية المطاف في تحقيق النمو الاقتصادي.

حدود البحث

تستهدف هذه الدراسة الوصول إلى آخر المعطيات المتعلقة بآثار نقل التكنولوجيا في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة لها، من خلال التركيز مكانيا على دراسة الاقتصاديات النامية، خاصة في كل من الجزائر وماليزيا، أما زمنيا فممنذ بداية التوجه نحو اقتصاد السوق، وفتح أبوابهما لدخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى بلدانهما، من خلال التركيز على القطاعات الإستراتيجية المستقطبة له، منذ نهاية التسعينات إلى غاية 2012 إن وجدت البيانات اللازمة لذلك .

صعوبات الدراسة

من الصعوبات التي واجهتنا عند إعداد هذا البحث نذكر ما يلي:

1. تعذر الحصول على بعض الإحصائيات الحديثة بسبب التناقض في الإحصائيات المتواجدة بين التقارير الوطنية و تلك المتواجدة في التقارير الدولية؛
2. غزارة المعلومات وهذا لكبر الموضوع الذي يستحق أن يدرس على أعلى المستويات مما جعلنا نختصر الكثير من المعطيات التي بإمكانها أن تكون هامة ومفيدة.

هيكل البحث

من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة بالإشكالية وتحقيقاً لأغراض البحث، تم تقسيم هذه الدراسة إلى عناصر وفق الخطة التالية وبالاعتماد على ثلاث فصول كما يلي:

الفصل الأول: بعنوان "مدخل نظري حول نقل التكنولوجيا، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة" بحيث تناول عموميات حول التكنولوجيا ونقلها، ثم مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر، أشكاله، دوافعه، ودور الشركات المتعددة الجنسيات كمحتكر ومهيمن للتكنولوجيا، إلى جانب التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة.

الفصل الثاني: تحت عنوان "نقل تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرها على إستراتيجية التنمية المستدامة" من خلال التعرض إلى التوجّهات العالمية لنقل التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المباشر، ثم التطرّق إلى علاقة كلٍّ من التطوّر التكنولوجي والاستثمار الأجنبي المباشر بعملية التنمية، ثم آثار نقل التكنولوجيا الأجنبية، خاصة تلك المتأتية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة وجوانبها.

أما الفصل الثالث فخصص للجانب التطبيقي، بحيث نحاول فيه تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا في كل من الجزائر وماليزيا، تحت عنوان: "أثر نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر على إستراتيجية التنمية المستدامة: مقارنة بين الجزائر وماليزيا"، وذلك بالتطرّق إلى إستراتيجية التنمية المستدامة في كلا الدولتين، ثم أثر نقل التكنولوجيا الأجنبية على الاقتصاد الوطني والتحديات التي تعرفها منظومة العلوم والتكنولوجيا بالجزائر مع مقارنتها بماليزيا التي لها نفس المقومات والأهداف، ومن ثم الوقوف على نقاط الضعف والمشاكل التي تحول دون استيعاب التكنولوجيا المنقولة، ومنه التوصل إلى اقتراح الحلول المناسبة من خلال معرفة متطلبات ضمان نقل فعليّ وناجح للتكنولوجيا الأجنبية والأساليب البديلة عنها، لبناء اقتصاد معرفي يتماشى وضرورات التنمية الشاملة في البلدان النامية، أخذاً بعين الاعتبار الدروس المستفادة من التجربة الماليزية.

أما في الخاتمة فنقوم بعرض أهم النتائج المتوصل إليها، إضافة إلى جملة من المقترحات التي نحاول توجيه السياسات الحكومية للارتقاء بالبحث العلمي وآليات توجيه التكنولوجيات في إطار الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بغية تعظيم المنفعة وتقليل الخسائر، لمسايرة ركب الدول المتقدمة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول النامية ومن ثمّ في الجزائر.

الفصل الأول

مدخل نظري حول نقل

التكنولوجيا، الاستثمار الأجنبي

المباشر والتنمية المستدامة

تمهيد

إنّ التغيرات الاقتصادية العالمية ترتبط بشكل واضح ومحدد بامتلاك عناصر القوة الاقتصادية القائمة، وخاصة تلك المبنية على الاقتصاد المعرفي، الذي يدور في نطاق تحويل التكنولوجيا فائقة التقدّم إلى سلع ومنتجات قادرة على اختراق أسواق العالم، وصناعة طلب جديد يتجاوز المفاهيم التقليدية للطلب على السلع النمطية، وتجعل منها تحتل المراتب الريادية، وتعتبر هذه النقطة نقطة الفصل بين اقتصاديات الدول المتقدمة واقتصاديات الدول النامية، لذا كان من الضروري على هذه الأخيرة العمل على استقطاب تلك التكنولوجيات بمختلف الطرق الممكنة وبأقل تكلفة ممكنة، وأن تكون أكثر فاعليّة.

من أجل الظفر بتلك الامتيازات الايجابية التي تحقّقها التكنولوجيا المتطورة، كأداة لدفع عملية التنمية الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية، وبناء الدولة العصرية من جهة، ومفتاح لالتقاء الأفكار وتبادل الخبرات وتعزيز الحوار بين الحضارات من جهة أخرى، تحاول العديد من الدول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الاستراتيجيات الجديدة للتنمية المستدامة، بحيث يعتبر أحد وسائل نقل التكنولوجيا من جهة ومصدر لرؤوس الأموال من جهة أخرى، إذ يعمل على زيادة القدرات الإنتاجية ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، زيادة التكامل بين القطاعات، زيادة التوظيف، ومن ثمة تجسيد أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة، إذا ما تم تهيئة الظروف الملائمة.

من هنا سنحاول العمل على التعرّض باختصار لمختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، نقل التكنولوجيا، الركائز الأساسية للتفكير التنموي المستدام بالتطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة.

المبحث الأول: عموميات حول التكنولوجيا ونقلها

لقد أصبح يسود عالم الأعمال الكثير من التغيير والتجديد المستمر والدائم يسود مختلف عناصر الإنتاج ومنها ما يتعلق بعنصر التكنولوجيا، هذه الأخيرة التي أصبحت لها أهمية كبيرة في تطوير المجتمعات التي تسعى جاهدة لاكتسابها ومحاولة السيطرة عليها، باحثة على أنجع القنوات التي تتلاءم وبيئتها، لذلك فإننا سوف نتطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالتكنولوجيا ونقلها في النقاط الموالية.

المطلب الأول: مفاهيم حول التكنولوجيا

يعتبر لفظ التكنولوجيا من أكثر الألفاظ تداولاً في عصرنا الحالي، غير أنه بقدر ما يزداد شيوع استخدامه يزداد الغموض واللبس فيه، فموضوع التكنولوجيا لا يزال يطرح تساؤلات عديدة بشأن تحديد مفهوم دقيق لها، يختلف باختلاف الجهة التي تنظر منها إليها، شأنها في ذلك شأن أية ظاهرة فكرية تأخذ مفاهيم متعددة، وذلك باختلاف من يقوم بتحليلها فيما لو كان لغويًا أو اقتصاديًا أو قانونيًا.

الفرع الأول: تعريف التكنولوجيا

أولاً: تعريف التكنولوجيا لغويًا: يتكوّن مصطلح التكنولوجيا "technologia" من تركيب كلمتين ذات أصل يوناني هما "techne" وتعبر عن الفن أو الإتقان، و"logos" وتعبر عن الدراسة العلمية للفنون "العلوم" بنوعها "البحث والتطبيق"، أو بمعنى آخر تعني "الدراسة الرشيدة للفنون"، وعلى وجه الخصوص الفنون الصناعية¹، إلا أنه كالا الاصطلاحين أصبح دارجا في الاستخدام كمرادف للأخر، إلا أن الفارق يظل قائما من الناحية الفنية.

أما في اللغة الفرنسية² "technologie" فتعني الدراسة الفعلية للفنون وخاصة الصناعية منها، أو دراسة التقنيات، أو علم أساليب الصناعة، أما في اللغة الإنجليزية "technology" فتعني العلوم التطبيقية، بينما technique الأسلوب الفني أو البراعة الفنية، أما في اللغة العربية يمكن أن نجد في التوجه إلى الجذر الثلاثي تقن، ومن ثم تم تعريف التكنولوجيا على أنها "تقنية" والتي تعني بدورها "فن تطبيق العلم"³، وهناك من يري بأن التكنولوجيا تنصرف إلى التطورات والابتكارات الكبرى، في حين تنصرف التقنية إلى الابتكارات الأقل أهمية

¹ - نصيرة بوجعة سعدي، عقود التبادل الدولي في مجال نقل التكنولوجيا، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص18.

² - dictionnaire de l'économie, sous la direction de pierre Bezbakh et Sophie Gherardi, la Rousse a' présent, 2008, p602.

³ - وفاء مزيد فلحوط، المشاكل القانونية في عقود نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2008، ص165-172.

مشيرين إلا أنهما لا يشيرا إلى نفس المفهوم، وبمعنى أوضح لو نظرنا إلى العناصر المكونة للتكنولوجيا لوجدناها تشمل الجانب المادي "كالمعدات"، وجانب الاستخدام "أسلوب العمل"، الجانب العلمي "المعرفة والعلم"، مضافا لها جانب الابتكار "القدرة على الإبداع والمهارة"، فإن تحققت العناصر الثلاثة الأولى كُنّا أمام التقنية أو "التكنيك"¹ غير أن الملاحظ هو أن technologie يستعمل بكثرة في نفس معنى التقنية² لذلك نفضّل استخدام مصطلح نقل التكنولوجيا الذي يشمل عنصر الابتكار بدلا عن نقل التقنيّة.

ثانيا: تعريف التكنولوجيا اقتصاديا: يمكن تعريف التكنولوجيا من الناحية الاقتصادية بأنها: "مجموعة المعارف التي تُمكن من إنتاج سلع ما واستنباط سلع جديدة"³، أو أنها "مجموعة المعارف والطرق العلمية اللازمة لتحويل عناصر الإنتاج إلى منتجات، تتضمن وسائل الإنتاج والإدارة والتنظيم، معتمدة على العلم ومرتكزة على البحث والتطوير"⁴، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية معا، إذ يبرز الأدوات المختلفة المستخدمة كي تتحقق كل عملية إنتاجية.

ثالثا: تعريفها من الوجهة القانونية: تُعرّف التكنولوجيا حسب وفاء مزيد فلحوظ على أنها "مال منقول معنوي له قيمة اقتصادية والحق الوارد عليها ما هو إلا حق ملكية"، أو أنها مجموعة معارف ترد نفعية إنتاجية لخلق صناعات جديدة تمثل ميزة تنافسية جادة وحاسمة"⁵.

ومن جهة أخرى يُفسّر تدرّج ولادة التكنولوجيا عبر عدة مراحل، وإن اختلفت منهجيا إلا أنها متفقة موضوعيا من خلال مراحل متعددة ومتتابعة وهي:⁶

1. البحث la recherche: هو الوسيلة التي تضيف إلى مخزون المعرفة العلمية، أو الوسيلة التي تزيل العقبات أمام تطور تلك المعرفة؛

¹ - وفاء مزيد فلحوظ، مرجع سابق، ص165.

² - dictionnaire de l'économie, op.cit, p602.

³ - آدم مهدي أحمد، العولمة وعلاقتها بالتكنولوجيا، الشركة العالمية للطباعة والنشر، 2001، ص57.

⁴ - نصيرة بوجمعة سعدي، مرجع سابق، ص22.

⁵ - وفاء مزيد فلحوظ، مرجع سابق، ص170.

⁶ - نصيرة بوجمعة سعدي، مرجع سابق، ص12.

2. العلم la science: العلم هو أساس المعرفة، وبالتالي فإن التكنولوجيا هي تطبيق للمعرفة وإن العلم هو محرك

للتكنولوجيا والتكنولوجيا هي محرك للتنمية¹، بالرغم من أنه عمليا ليس صحيح، لأنه إذا كان العلم يعني التساؤل حول معرفة لماذا "know why?" فإن التكنولوجيا تعني التساؤل حول معرفة كيف "know how".

إذن العلم نتاج فكري لذاته بينما التكنولوجيا نتاج علمي استهدافي إن صحّ التعبير²، بالرغم من تطور الارتباط الشديد بين مكونات التكنولوجيا والنشاط العلمي والعلاقات المتبادلة بينهما، نتيجة التطور الاقتصادي والصناعي والعلمي، وبين الاندماج المتزايد للإنتاج الاجتماعي من جهة أخرى³؛

3. الفن la technique: إدماج العلم في وسائل الإنتاج؛

4. الاختراع l invention: هو خلق معارف جديدة؛

5. التجديد l innovation: فإنه تطبيق هذه المعرفة الجديدة في عملية الإنتاج؛

6. الاستدامة la durabilité: من خلال الحرص على أن تكون تلك المعارف والعلوم الجديدة تساهم في إبداع

تكنولوجي مستدام، يساهم في إعداد نموذج جديد للنمو الاقتصادي، أو تحويل النموذج الحالي للإنتاج إلى نظام إنتاجي أكثر استدامة لا يراعي الجوانب البيئية فقط، بل يأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية والاقتصادية socio-économiques للتنمية المستدامة⁴.

بناءً على ما تقدم، يمكن تعريف التكنولوجيا على أنها ليست مجرد علم أو تطبيق العلم، أو مجرد اقتناء معدّات، بل هي أعم وأشمل من ذلك بكثير، فهي فكر وأداء وحلول للمشكلات الناتجة عن نشاط إنساني، يشمل الجانب العلمي والجانب التطبيقي من خلال استخدام نتائج البحث العلمي من معلومات، مهارات، وخبرات العناصر البشرية وغير البشرية المتاحة في مجال معين لتطبيقها في تطوير الأساليب الحالية، أو اكتشاف وسائل تكنولوجية أكثر استدامة، لحل مشكلات الإنسان وإشباع حاجاته، وزيادة قدراته بجعل العمل الإنساني

¹ - وفاء مزيد فلحوط، مرجع سابق، ص 40

² - نفس المرجع، ص 172.

³ - نصيرة بوجمعة سعدي، مرجع سابق، ص 21.

⁴ - Cécile Patris et autre, **L'innovation technologique au service du développement durable**, Rapport de synthèse, Services fédéraux des affaires scientifiques, techniques et culturelles Programme « Leviers du développement durable », Février 2001, P3-4 .

أكثر فعالية وكفاءة، وذلك في إطار نظام اقتصادي واجتماعي وثقافي وبيئي معين يتماشى وإستراتيجية التنمية المستدامة .

الفرع الثاني: أنواع التكنولوجيا

تختلف التكنولوجيا حسب الصفة التي تم التركيز عليها، وانطلاقاً من الهدف الذي تريد الوصول إليه من جهة، وقابليتها للتعديل وخلق التفاعل بين مختلف القطاعات من جهة أخرى يمكن تصنيفها كما يلي¹:

أولاً: من جهة الملائمة

1. التكنولوجيا المجسدة أو المندمجة (Embodied): ويقصد بها تلك التكنولوجيا المتجسدة في رأس المال البشري، أو في المعدات والآلات، التجهيزات الرأسمالية، أو حتى في السلع الاستهلاكية المعمرة (كالسيارة- التلفزيون- الراديو....)؛

2. تكنولوجيا غير متجسدة (Disembodied): وتتمثل في المعرفة المتعلقة باستخدام وصيانة وتوطين وتطوير التكنولوجيا المجسدة، وتحويل خلاصة البحوث العلمية إلى تطبيقات عملية مفيدة؛

ثانياً: من جهة درجة سريتها

1. تكنولوجيا عامة: تلك التي تنتقل بدون قيود أو ضوابط، كما أن حائزها لا تترتب عليه أية مسؤولية؛

2. تكنولوجيا خاصة: وهي تلك التي تنتقل وفق ضوابط وقيود، وهي محمية إما من قبل الدولة أو المعاهدات الدولية، أو من قبل الأطراف المتعاقدين أنفسهم.

ثالثاً: من حيث الملاءمة²:

1. التكنولوجيا غير ملائمة: هي الحالة التي لا تتناسب فيها خصائص التكنولوجيا، (الحجم، الكثافة الرأسمالية، المستلزمات الفنية والإدارية، التكلفة...) مع احتياجات ودخول الدول النامية؛

2. التكنولوجيا الملائمة: هي تلك التكنولوجيا الملائمة إما فنياً، أو تقنياً، أو بيئياً.

¹ - نصيرة بوجمعة سعدي، مرجع سابق، ص، ص 185، 195.

² - أنطونيوس كرم، العرب أمام تحديات التكنولوجيا، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد 59، 1982، ص 61.

إلى جانب مجموعة أخرى من المصطلحات تطلق على التكنولوجيا الهادفة إلى خدمة استراتيجيه التنمية المستدامة ومنها نجد¹:

1. التكنولوجيا البيئية: يحدد التكنولوجيات التي يكون الهدف منها إيجاد حلول لمشاكل متعلقة بالبيئة؛
2. التكنولوجيا النظيفة: يشير إلى صنف خاص من التكنولوجيات البيئية التي تتضمن حلول من المصدر، وليس عند نهاية العملية؛
3. التكنولوجيا المستدامة: لا يشير للأهداف البيئية فقط، بل أهداف أخرى للتنمية المستدامة، كأهداف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، المساواة، التضامن، وأماط التحول للإنتاج والاستهلاك المستدام... الخ؛
4. التكنولوجيا المراقبة²: هذا النوع من التكنولوجيا يتمثل الهدف منه في إزالة التلوث، وهذا بمعالجة التلوث الذي يحدث فعلا، كأحد الحلول على المدى القصير؛
5. التكنولوجيا الوقائية³: تتمثل في التكنولوجيا التي تعمل على التخفيض أو القضاء على التلوث قبل حدوثه من المصدر، وترتكز على مبدأ الوقاية الذي يفترض الاستخدام الكفء للموارد، وهذا لأن التلوث يعد أحد مصادر الالكفاءة في استخدام الموارد.

المطلب الثاني: مفاهيم حول نقل التكنولوجيا

يمكن القول بأن مصطلح نقل التكنولوجيا le transfert de technologie كان في ما مضى غائبا لصالح مصطلحات أخرى، مثل تنازل la concession، أو ترخيص la licence في إطار التكنولوجيا، وقد تم هجرهما في الوقت الحاضر إلى حد كبير، أين اقتصر استخدام فقط تلك المصطلحات للدلالة فقط على التكنولوجيا المحمية بحقوق الملكية الصناعية، وبالرغم من وجود بعض مرادفات النقل مثل: الانتشار، الاتصال، المشاركة، الانتقال... إلخ، شاع في الوقت الحاضر وعلى نحو واضح مصطلح "النقل la transfert" على صعيد الممارسة العملية، وهو الذي نتبناه في بحثنا هذا محاولين تحديد نطاقها والوقوف على حقيقة كل ما يحيط بها.

¹ - Cécile Patris et autre, Op.cit. p19-20

²-Ahmed Turki, **Les comportements écologiques des dirigeants des entreprises tunisiennes**, Les comportements écologiques des dirigeants des entreprises tunisiennes, Vol 9 N 2, 2009. P1.

³-Ibid, P1.

الفرع الأول: تعريف وأنواع نقل التكنولوجيا

هناك عدة محاولات لتعريف مصطلح نقل التكنولوجيا تختلف من مؤلف إلى آخر، انطلاقاً منه تتحد أنواع نقل التكنولوجيا.

أولاً: تعريف نقل التكنولوجيا

حسب الأمم المتحدة، فإن نقل التكنولوجيا هو نقل المعرفة الضرورية لتصنيع المنتج، وعملية تطبيق أو تقديم خدمة، ولا تمتد لتشمل المعاملات التي تنطوي على مجرد البيع البسيط أو التأجير البسيط للسلع¹.

أما المنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية الويبو "فإن نقل التكنولوجيا هو عملية تعيين ونقل رسمي لصناعة الاكتشافات الناتجة عن الأبحاث الجامعية، وتسويقها في شكل منتجات وخدمات جديدة"².

من جهة أخرى فإن اصطلاح "نقل التكنولوجيا" في الكتابات الاقتصادية يدل على الصفقات التجارية التي تتناول استيراد آلات ومعدات وأدوات حديثة، أو التي تنظم استعارة بعض المهارات والخبرات المتخصصة غير المتوفرة في الدول المستوردة، وتتم صفقات النقل التكنولوجي بين دولة نامية وأخرى متقدمة ونادراً ما يتم بين دولتين ناميتين، نتيجة لاحتكار الدول الصناعية أو مناطق التمركز التكنولوجي لإنجازات العلم والتكنولوجيا وتبادلها على أساس الآخذ والعطاء والتعاون المسبق والتكامل الواعي فيما بينها³، وهذه التعريفات بدت حريصة على تعريف عملية النقل التكنولوجي بتركيزها على سبب العقد وغاياته*.

¹ -Bouzar Chabha, Tareb Fatima, **Le transfert de technologie par les IDE : un instrument de la politique de développement industriel en Algérie**, Colloque International de l'économie industrielle à Biskra le 2/3 Décembre 2008,

² - Abderrehmane Mebtoul , **Développement et problématique du transfert de technologie en Algérie**, disponible sur le lien: www.reflectiondz.net/trubune-libre-r26.html

³ - رشاد غنيم، **التكنولوجيا والتغير الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2008، ص149.
* يعرف عقد نقل التكنولوجيا بأنه اتفاق يتعهد من خلاله مورد التكنولوجيا بأن ينقل بمقابل معلومات فنية إلى مستورد التكنولوجيا الاستخدامات في طريقة فنية خاصة لإنتاج سلعة معينة أو لتطويرها أو لتكيب أو تشغيل آلات وأجهزة أو لتقديم خدمات (محمود الكيلاني، الموسوعة التجارية والمصرفية حول عقود التجارة الدولية في مجال النقل التكنولوجي، المجلد الأول، دار الثقافة، عمان، ط1، 2008، ص410، أنظر أيضاً محمد بن عبد المحسن بن ناصر العيكبان، عقد نقل التكنولوجيا: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في قسم العلوم السياسية الشرعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1426هـ-1428هـ، ص13).

غير أن الملاحظ على التعريفات السابقة من قبل بعض الباحثين حول مفهوم نقل التكنولوجيا بأنها قاصرة على نقل فيزيائي "مادي" لأدوات الإنتاج، أو أنها عملية تعليم أو خلق للمعرفة¹، من البلد المنتج الرئيسي لها (المورد) إلى آخر يحرص على استخدامها فقط (المستورد)، بل هي أوسع من ذلك، إذ تشمل مكونات عديدة هي في نهاية الأمر تطوّر المجتمع الأصلي بطروفه وثقافته وأوضاعه المختلفة وبيئته، تستلزم العمل على نقل منهجية المعرفة وليس المعرفة المنهجية، واعتبار التكنولوجيا مجرد سلعة يتم نقلها دون اختبارها واكتسابها وتطويرها لتبقيها في موطنها الجديد، ومن ثمّ الانتقال إلى مرحلة التوليد التكنولوجي عبر عمليات البحث والتطوير والابتكار بالكوادر المحلية.

وبالتالي فإن مصطلح نقل التكنولوجيا ليس فقط استعارة الأساليب الفنية والاجتماعية المطبقة في البلاد الصناعية المتقدمة، أو السعي إلى اكتساب وتوطين تلك التكنولوجيات التي دخلت حديثاً في ميدان الصناعة والتقدم، دون تطوير أو سيطرة عليها*، بل هي تلك العملية الفكرية التي تقوم ما بين مورد التكنولوجيا ومستوردها أو متلقيها، عن طريق التعاون والتبادل القائم على أساس المصالح والأهداف المشتركة، وتوجد الثقة اللازمة التي تتيح لهذا الأخير فرصة الوصول إلى معلومات وخبرات المورد التي تمكنه من استيعابها، تمهيدا لضمان نقل ناجح يتوافق والأغراض من عملية النقل، ومن ثم تكيفها بما يخدم إستراتيجية التنمية المستدامة، ولذلك تعد المفاوضات السابقة لهذا النقل من أصعب المهام، وتقتضي خبرات خاصة تضمن عملية نقل ناجحة وفعالة.

ثانياً: أنواع نقل التكنولوجيا

يمكن التمييز بين نوعين مختلفين لنقل التكنولوجيا²:

1. النقل الداخلي للتكنولوجيا: وهو الذي يتم على المستوى الوطني من خلال تحويل خلاصات البحوث العلمية المبتكرة التي تقوم بها الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث، إلى منتجات وخدمات وطرق إنتاج وخصائص تتجسد

¹ - وفاء مزيد فلوحت، مرجع سابق، ص 203.

* يجب التفريق بين مجموعة المصطلحات التالية: (الاكتساب التكنولوجي: قدرة التعاقد على القيام بنفس العملية التكنولوجية في نهاية فترة العقد دون الاستعانة بالطرف الأجنبي، الاستقلال التكنولوجي: أن يمتلك جهاز للبحث والتطوير تتوفر فيه كافة الوسائل المادية والمعنوية التي تمكنه من الابتكار والإبداع دونما حاجة للاستعانة بالطرف الأجنبي، الحرية التكنولوجية: وتوفر إذ ماتم نقل التكنولوجيا بدون قيود وشروط تمنعها من حرية التصرف في هذه التكنولوجيا، طبعاً بوجود مستوى في يمكنها من ذلك، السيطرة على التكنولوجيا: القدرة على استخدام التكنولوجيا لتحقيق نفس النتائج التي تتحقق باستخدامها بمعرفة حائزها الأصلي وهذا يتحقق في حالة تساوي مستقبل التكنولوجيا ومصدرها في المعارف الفنية وتوافر اليد العاملة المدربة المتخصصة، توليد التكنولوجيا: أي إنتاج تكنولوجيا مماثلة، أو أكثر تطوراً) للمزيد أنظر صلاح الدين جمال الدين، عقود نقل التكنولوجيا، الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 23-34.

² - لمزيد من الاطلاع حول أنماط نقل التكنولوجيا أنظر: آدم مهدي أحمد، مرجع سابق، 2001، ص 83-84.

في السلع الرأسمالية والوسيلة والاستهلاكية المنتجة بهذه الطرق، ويطلق البعض على هذا النوع من النقل "النقل الداخلي" أو "النقل الرأسي للتكنولوجيا Transfer vertical"¹، وهو النقل الغالب لدى الشركات المتعددة الجنسيات داخل المشروع الواحد من الشركة الأم إلى شركاتها الوليدة المنتشرة في أماكن متفرقة من العالم، أو فيما بين هذه الشركات الوليدة، أو مع مستورديها المحليين في الدول النامية من خلال تقديم المساعدة التقنية وتكوين مختلف المعلومات من أجل تحسين نوعية منتجاتها، إلى جانب المساعدة في شراء المواد الأولية والسلع الوسيطة، وتحسين وعصرنه منشآت الإنتاج²، أين تظل التكنولوجيا في قبضة المشروع وسيطرته ولا تخرج منه³.

2. النقل الدولي التكنولوجي (أو النقل الخارجي): هو ذلك النقل الذي أحد أطرافه أجنبية أين تتم عملية نقل المعرفة الفنية *Savoir-faire* خارج حدود دولة المورد، أي نقل الطرق والخبرات الفنية والمهارات غير المحسوسة⁴، من دولة متقدمة قادرة على تحقيق النقل الرأسي فيها، إلى دولة أقل تقدماً لم تستطع تحقيق النقل الرأسي بها، وهنا نكون أمام النقل الأفقي *horizontal Transfer* إذ لم تقم هذه الأخيرة بإدخال أي تعديلات أو محاولات لتكييف هذه التكنولوجيا، تبعاً لظروفها الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية السائدة فيها، واكتساب بعض عناصرها من خلال التعلم والممارسة العملية، إذا توفر مستوى معقول من التطور الاقتصادي-وبالأخص الصناعي - ومن القدرة الوطنية على البحث والتطوير *Research and Development*⁵.

الفرع الثاني: قنوات نقل التكنولوجيا

هناك العديد من القنوات التي توصل التكنولوجيا إلى الدول النامية، بعضها يلعب دوراً أساسياً في نقل التكنولوجيا، والبعض الآخر يحض دوراً ثانوياً.

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر كطريقة لنقل التكنولوجيا:

إن نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشركات المتعددة الجنسيات هي أحد أشكال نقل التكنولوجيا من خلال قناة السوق الرسمي والذي يعتبر "the internalized mechanism" أو

¹ - أنطونيوس كرم، مرجع سابق، ص 57.

² - OCED، *l'investissement direct étranger au service du développement*. paris, France, 2002. p14 .

³ - محمود الكيلاني، الموسوعة التجارية والمصرفية حول "عقود التجارة الدولية في مجال النقل التكنولوجي"، المجلد الأول، دار الثقافة، عمان، ط1، 2008، ص 92 .

⁴ - نفس المرجع، ص 92.

⁵ - أنطونيوس كرم، مرجع سابق، ص 58.

"intra-firm" نقل التكنولوجيا فيما بين الشركات من الشركات المتعددة الجنسيات لفروعها أو الشركات التابعة لها في البلد المضيف، بحيث تتيح إمكانية الوصول إلى مجموعة كاملة من الأصول التكنولوجية والتنظيمية، والمعرفة فضلا عن الخبرة في مجال التسويق والعلامة التجارية¹.

يمكن أن تتم عملية نقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق عدة صور، من أبرزها تحفيز التقليد و تنشيط الطلب على منتجات تتضمن محتوى تكنولوجي أكثر حداثة، وكذلك انتقال العمالة التي توظفها الجهة المستثمرة دون فقدانها للميزة النسبية التي تملكها من جراء حيازة التكنولوجيا، بواسطة تقديم أجور لموظفيها تفوق ما يمكن أن يحصلوا عليه من المنافسين المحتملين في البلد المضيف².

ويتوقف محتوى عمليات نقل التكنولوجيا التي تتم بفضل الاستثمار الأجنبي المباشر من الشركة متعددة الجنسيات إلى أحد فروعها في البلدان المضيفة على عدد من العوامل، من بينها³:

1. خصائص المجال الإنتاجي الذي يقع ضمنه الاستثمار؛
2. الشروط القائمة في الاقتصاد المضيف، من تشريعات وقوانين تحكم التنافس، تحمي الملكية و التوظيف و توفر المهارات البشرية؛
3. إستراتيجية الشركة الأم التي تحكم مسار التطوير التكنولوجي الذي تلتزم به

وقد أشارت بعض الأبحاث إلى أن عملية نقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر من الشركة متعددة الجنسيات إلى أحد الشركات المملوكة بالكامل مناسبة في الحالات التالية⁴:

- عندما تكون التكنولوجيا فتية وجديدة؛
- عندما تكون التكنولوجيا معقدة للتعليم والانتشار؛
- عندما تتوفر مهارات وكفاءات لا تتوفر في البلد المضيف.

¹ - Sazali Abdul Wahab, Raduan Che Rose, Suzana Idayu, **Exploring the technology transfer Mechanisms by the Multinational Corporation: A literature Review**, Asian Social Science, Vol.8, No.3, march 2012, p144

² - سلمان حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2004، ص101.

³ - نفس المرجع، ص101.

⁴ - Sazali Abdul Wahab and other, Op.cit, p144

ثانيا: الآليات التعاقدية لنقل التكنولوجيا

مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين اتجهت معظم البلدان النامية بغرض تضيق فجوة التخلف التكنولوجي، والتعجيل بتنميتها إلى تبني مجموعة من الآليات التعاقدية تلتخص في:

1. عقود ترخيص التكنولوجيا (الترخيص الصناعي): وفق هذه الطريقة، النقل التكنولوجي ليس مجرد نقل للأجهزة أو الآلات والمعدات، بل هو نقل المعرفة أيضا والطرق العلمية للإنتاج لذلك يعرف بأنه "العقد الذي يرخص بموجبه المرخص للمرخص له في الحق باستخدام أو استعمال واستغلال تكنولوجيا معينة، سواء كانت محمية ببراءة الاختراع، أو غير محمية كالمعارف الفنية، بما فيها من الأسرار الصناعية وذلك لمدة معينة ولقاء مقابل معين"¹، وهناك نوعين من الترخيص: الأول تعرف باتفاقية الترخيص التكنولوجي الذي يغطي وسيلة نقل من براءات اختراع والعلامات التجارية والحقوق الأخرى مثل الحق في تقديم أو توزيع أو استخدام، وبيع المنتج، أو تصميم العملية، أما الثاني فيعرف باتفاقية الترخيص الفني وهو الذي يحتوي على أحكام المساعدة التقنية، المعرفة والدراية، انشاء عمليات تسليم المفتاح، حقوق الملكية الفكرية².

ويتم بأساليب متعددة منها، استحداث المشروع الأجنبي طريقة جديدة للصناعة، أو وضعه تصميمًا لآلة أو اختراع ابتكره أو نموذج ابتدعه، ويُسوَّى الأمر سواء كان الحق مشمولًا بالحماية، أو غير مشمول بالحماية للملكية الصناعية³.

2. عقود تداول التكنولوجيا (عقود الحزمة التكنولوجية): وتمثل فيما يلي:

أ. عقود تسليم المفتاح في اليد turn key contracts هي عبارة عن "عقد بين الطرف الأجنبي (المستثمر الأجنبي) والطرف الوطني (الحكومة، المؤسسة الوطنية... الخ)، مبني على أساس قيام الطرف الأجنبي بإنجاز مشروع استثماري، وتوريد الآلات والأجهزة، وتركيبها وتجريبها، والأعداد للتشغيل، بالإضافة إلى تقديم المساعدة الفنية حتى تمام تشغيل المصنع بكامل كفاءته وتدريب العمال"⁴، بالرغم من أنه يعتبر من أبسط وأنجع صيغ نقل

¹ - وفاء مزيد فلحوط ، مرجع سابق، ص276.

² - Sazali Abdul Wahab and other, Op.cit, p145

³ - مرتضى جمعة عاشور، عقد الاستثمار التكنولوجي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط1، 2010، ص43.

⁴ - عبد الرؤوف جابر، عقود التنمية التقنية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1، 2005، ص135.

التكنولوجيا سواء قانونيا أو إقتصاديا، فإنه يُعاب عليه أنه عقد ناقل للتقنية - غير الملائمة في الغالب - لا للتكنولوجيا التي تزيد من تبعية الدول المتلقية، إضافة إلى المبالغة في تكاليف المشاريع؛

ب. عقود المنتج في اليد les contrats produit en main هي في الواقع امتداد وتكملة لمضمون عقود المفتاح في اليد، حيث إلى جانب ما ذكرناه في عقود المفتاح في اليد يعتمد الطرف الأجنبي إلى إجراء التجارب المختلفة حول صحة التشغيل والإنتاج، من خلال مسؤولية تدريب العمال المحليين، حتى يكتسبوا المهارات اللازمة، ولضمان الحصول على إنتاج يتلاءم والمستوي الإنتاج المتفق عليه كما ونوعاً¹؛

ج. عقد السوق في اليد le marche en la main: وهو يأتي كتكملة لعقد الإنتاج في اليد، بحيث يستمر التزام المورد بإنشاء وحدة صناعية وضمان الإدارة الأولية، ليشتمل التزامه بتسويق المنتجات أو شراء جزء منها.

3. عقد الفرانشيز (الترخيص الامتيازي) franchise contract

الواقع أن مفهوم الترخيص الإمتيازي هو مفهوم حديث نسبياً، يمتد إلى أية فعالية اقتصادية، والتي طور في مجالها جهاز الإنتاج أو طريقة لتوزيع الخدمات أو المنتجات، ويكون الجهاز المطور بمثابة العمود الفقري أو الموضوع الأساسي الذي يعتمد عليه حق الامتياز²، فهو يعتبر إحدى الآليات الجديدة التي يسعى من خلالها الموردون القفز على القوانين المحلية، ونقل عبء مخاطر الاستثمار القانونية والاقتصادية إلى الأطراف المتلقية الطامحة إلى تحقيق مطالبها التكنولوجية، بحيث يختلف عن عقد الترخيص (محل العلامة التجارية)، كونه يُعبّر عن المعرفة الفنية، زائد العلامة التجارية، زائد الشعار وعناصر أخرى، التمكن التكنولوجي في ظلّه حصري لأنه لا يمكن الحصول على المكونات الجوهرية في محل العقد الإتاوات المدفوعة تكون على أساس قدرته على الاحتكار التكنولوجي³.

¹ - Azzouze kerdoun, **les transferts de technologie vers les payes en voie de développement**, office des publications universitaires, ben-Aknoune, Alger, 1991, p174.

² - مصطفى سلمان حبيب، **الاستثمار في الترخيص الامتيازي (الفرانشايز)**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2008، ص 15.

³ - محمد صالح الخناوي، محمد فريد الصحن، **الأعمال في عصر التكنولوجيا**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 78، للتعرف على أنواع الترخيص أنظر أيضاً: حسام الدين الصغير، **ترخيص الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا**، المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويو)، 2004، ص 4.

*UNCTAD: United Nations Council for Trade and Development

4. عقود نقل السيطرة التكنولوجية: وتتمثل في:

أ. عقود التعاون الصناعي (عقود المشروعات المشتركة)

تعرفه الانكتاد* - UNCTAD بأنه شكل جديد نسبياً يمثل العقود المبرمة بين شركاء ينتمون إلى أنظمة مختلفة، وبلدان مختلفة، وتشمل مجموعة عمليات متكاملة ومتضامنة.

وقد ظهرت نظراً لمساوئ ومخاطر الحلول الجاهزة لنقل التكنولوجيا (الاستثمار المباشر وعقود تسليم المفتاح باليد والإنتاج باليد)، وبالتالي فضلت الكثير من الدول بالدخول في مشروعات مشتركة تخضع لرقابتها ورقابة الطرف الأجنبي، ما يؤهلها تعظيم منافعها والتقليل من خسائرها

ب. **عقود الخدمات:** لقد أفرز الواقع العملي عدداً كبيراً من الخدمات مثلت محلاً لجملة من العقود التكنولوجية، وكان أهمها خدمات التدريب والبحث والتطوير، خدمات الدراسة الهندسية والتقنية، الخدمات التسويقية والإدارية والتجارية والتسييرية؛

ج. **عقود المساعدة التقنية:** تُعرّف على أنها عبارة عن تقديم الخدمات اللازمة لوضع المعرفة المنقولة موضع التنفيذ¹، أو أداة لتغطية التدريب والتعليم ونقل المعرفة والكفاءات والخبرات التي تتيح اكتساب تكنولوجيا محددة².

قد تساهم هذه العقود في خلق فرص عمالة، وتحقيق درجة من التقدم التكنولوجي في مجال الإنتاج والتسويق مما يفتح الفرصة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة، غير أنه لا يكفي هذا العقد لتأمين مجموع الاحتياجات التكنولوجية للدول النامية، والمشروعات التابعة لها، فنظراً لعدم توافر هذه الدول وتلك المشروعات على الملاءات التقنية القادرة على استيعاب التكنولوجيا الأجنبية وتطويرها لتلائم الظروف البيئية³؛

¹ - محمود الكيلاني، مرجع سابق، ص 214.

² - نصيرة بوجمعة سعدي، مرجع سابق، ص 212.

³ - مرتضى جمعة عاشور، مرجع سابق، ص 64-66.

د. عقود التسيير: ويُعنى بها تعاقد مؤسستين، الأولى أجنبية والثانية محلية، مبني على أساس أن المؤسسة الأجنبية تؤمن تسيير المؤسسة المحلية أو إنجاز مشروع معين وذلك لفترة محدّدة، وعند انقضائها تحوّل قدرات المشروع بأكمله للشركاء المحليين حتى يتوصّلون إلى الانطلاقة الفعلية لمؤسستهم أو مشاريعهم¹؛

هـ. عقود الإدارة: بمقتضاها، يتم توكيل المؤسسة الأجنبية من طرف المؤسسة المحلية بإدارة جزئية أو كلية لمشروعها الاستثماري. تتم هذه العقود بين مالك محلي (المؤسسة المحلية) للمشروع وشركة أجنبية لتوفير الخدمات الفنية اللازمة لتشغيله في مجال الإدارة، وعادة ما تتضمن هذه العقود توكيل المالك المحلي للشركة الأجنبية حق اتخاذ القرارات في مجال الإدارة الكلية، التخطيط، بناء التنظيم، الاستخدام، الإدارة الفنية، الموازنة، المحاسبة، إدارة الإنتاج، الرقابة، الصيانة، المشتريات، والتسويق²؛

و. عقود وامتيازات الإنتاج والتصنيع الدولي من الباطن (المقاولة من الباطن): عقد أو امتياز الإنتاج الدولي من الباطن هو عبارة عن اتفاق بين مؤسستين (شركتين أو فرعين من فروعهما مثلاً)، بموجبها يقوم أحد الأطراف (مقاولة الباطن) بإنتاج وتوريد أو تصدير قطع الغيار أو المكونات الأساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الأول، الذي يقوم باستخدامها في إنتاج السلعة بصورتها النهائية وبعلامته التجارية³.

ويهدف هذا النوع إلى التخفيف من حدة القيود التعريفية التي عادة ما تضعها الدول في وجه السلع النهائية المستوردة، وذلك بدعوى حماية الصناعة المحلية⁴.

من خلال هذا الشكل من الاستثمارات، تستطيع الدول المضيفة له أن تتجنّب الآثار السلبية للاستثمارات المباشرة، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية. بالإضافة إلى هذا، تساعد عقود التصنيع والإنتاج الدولي من الباطن من خلق العديد من فرص العمالة الجديدة، وزيادة التدفق الداخل من النقد الأجنبي الناجم عن التصدير، ورفع درجة التقدم التكنولوجي، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة⁵.

5. العقود المبرمة في مجال البترول والتعدين: بموجبها تقوم مؤسسة أجنبية بدور المنقذ لعمليات الاستكشاف والتنقيب، إما عن البترول أو الغاز أو المعادن الأخرى، وحتى التنفيذ الفني للإنتاج وذلك لصالح مؤسسة محلية، هذه الأخيرة تبقى تتمتع بحق الملكية والإدارة العليا.

¹ - بن حمودة محبوب، بن قانة أسماء، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، عدد 05، 2007، ص 64.

² - عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، بدون تاريخ، ص 324.

³ - بن حمودة محبوب، بن قانة أسماء، مرجع سابق، ص 63.

⁴ - Atamer turguil, diagnostic et décision stratégique, Dunod, Paris, 2^{ème} édition, 1998, p544.

⁵ - عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص 40.

وفي هذا السياق نؤكد أن هذه الأشكال تعتبر من جانب المستثمر الأجنبي خطوة أساسية لتدويل الإنتاج، واختراق الأسواق الدولية مع تجنب المخاطر، من خلال التمهيد لإقامة مشاريع تكون مملوكة بالكامل لبعض المستثمرين الأجانب أو مشتركة، وفي هذا الصدد ذكر عبد السلام أبو قحف: " أن الاستثمارات غير المباشرة (مثل التصدير، أو عقود الإدارة، أو التوكيلات... الخ) قد تستخدمها الشركات المعنية كوسيلة للتعرف على السوق المرتقب، واستقراره، وقياس مدى ربحيته، أما من جانب الدول المضيفة فإنها تعتبر بمثابة وسائل نقل التكنولوجيا، وهي أشكال ربما كما تعتقد هذه الأخيرة تجنبها تحمل الآثار السلبية التي يمكن أن يلحقها بها المستثمر الأجنبي في حال تجسيده للاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي فُسّر من طرف الخبراء على أن أشكال الاستثمار غير المباشر كانت الوسيلة التي تم الاتفاق عليها من طرف الشركات الدولية، وعلى رأسها الشركات متعدّدة الجنسيات والدول النامية لتجنّب المخاطر.

المطلب الثالث: مشاكل الآليات التعاقدية لنقل التكنولوجيا

تواجه عملية نقل التكنولوجيا عن طريق العقود أو عن طريق الاستثمارات غير المباشرة إلى البلدان النامية عدة مشاكل نذكر منها:

أولاً: صعوبة السيطرة على التكنولوجيا المستوردة: لأن التكنولوجيا تكتسب ولا تستورد، وإنما الذي يُستورد هو نتائج التكنولوجيا، فإذا استوردت البلدان النامية نتائج التكنولوجيا الغربية وهي لم تمتلك بعد أسرار التكنولوجيا، فإن نتائج التكنولوجيا المستوردة تبقى عبارة عن هياكل بلا روح؛

ثانياً: ضعف الطاقة العلمية والتكنولوجيا في البلدان النامية: حيث أن الطاقة العلمية أو التكنولوجية على المستوى العالمي هي في الوقت الراهن مركزة لدى الدول المتقدمة، حيث تمتلك هذه الأخيرة من 90% إلى 95% من الطاقة العالمية، ولا يبقى لدول النامية سوى 5% إلى 10% من هذه الطاقة؛

ثالثاً: بُطء عملية نقل التكنولوجيا: حيث تستغرق المفاوضات التي تجرّها الدول المؤرّدة مع الدول المستقبلية للتكنولوجيا فترة تدوم سنوات، مما يتسبب في تأخر تحقيق نتائج المرجوة من طرف البلدان النامية¹، إلى جانب عمليات النقل العشوائية التي تتم في غياب أي سياسة محلية سليمة لخلق قاعدة محلية مستقلة في مختلف الميادين التكنولوجية، وحمائتها من المنافسة الأجنبية؛

¹ - André Tiano, **Transfert de technologie industrielle**, Economica, Paris, 1981, P 36.

رابعاً: التكاليف الباهظة للتكنولوجيا المستوردة

1. التكاليف المادية والتي تؤثر علي ميزان مدفوعاتها، وتوازنها المالية والتجارية، وبالتالي انعدام الانسجام بين عملية اكتساب التكنولوجيا وانطلاق التنمية¹، والمتمثلة في الإتاوات الخاصة بحقوق الإنتاج، وبراءات الاختراع، وارتفاع تكاليف المصانع وقطع الغيار، وغير ذلك من الشروط المقيدة²، بحيث أن الأسلوب الذي تم به نقل التكنولوجيا حتى الآن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالزيادة العميقة في مديونية بلدان العالم الثالث³، إذ تستطيع الحصول على ما تحتاجه من تكنولوجيا من خلال المفاوضات الحكومية والمساعدات المالية التي تقدمها، إمّا حكومات الدول المتقدمة وغيرها من المؤسسات، أو من خلال المنظمات الحكومية متعددة الأطراف⁴؛
2. التكاليف الاجتماعية والثقافية Socio-culturales التي تؤثر بمجموعة القيم والضوابط والعادات التي تسير عليها الحياة في المجتمعات المستوردة لها⁵، إلى جانب ارتفاع معدلات البطالة كون هذه التكنولوجيات كثيفة رأس المال غير ملائمة لظروف الدول النامية⁶؛
3. التكاليف البيئية الناتجة عن عدم ملائمة التكنولوجيا المنقولة ومنها التلوث.

ثالثاً: مشكل عدم القدرة على بناء تكنولوجيا أكثر استقلالاً في أقل البلدان نمواً: مما يؤدي إلى تنامي التبعية التكنولوجية وإحباط للجهود المبعثرة والقليلة المبدولة محلياً أو دولياً لتعزيز القدرات التكنولوجية المحلية⁷. وتبقى على الدول المتقدمة أن تجد حلول لهذا المشكل، كونها المتسبب الرئيسي في تخلف العالم الثالث، والمصطدمة بمجموعة من العوائق التي لا بد من ذكرها وهي:⁸

1. التكنولوجيا الجديدة معقدة، مما يجعل عملية نقلها وانتشارها أكثر صعوبة، وأمثلة ذلك هو مصير العديد من المخترعات التي ما إذ تظهر حتى تختفي بسبب عزوف الناس عنها، وتفضيلهم للتكنولوجيا القديمة (أبسط، أقرب إليهم)؛

¹ -Azzouze kerdoun, op.cit, p48.

² - رشاد غنيم، مرجع سابق، ص134.

³ - منشورات الأمم المتحدة للجنة الاقتصادية لغرب آسيا، السياسات التكنولوجية في الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص37.

⁴ - مارتن هور، تعريب السيد أحمد عبد الخالق، الملكية الفكرية: التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة "حل المسائل الصعبة"، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2004، ص146.

⁵ -Azzouze kerdoun, op.cit, p52.

⁶ - أنطونوس كرم، مرجع سابق، ص77.

⁷ - منشورات الأمم المتحدة للجنة الاقتصادية لغرب آسيا، السياسات التكنولوجية في الأقطار العربية، مرجع سبق ذكره، ص39.

⁸ - منى بنت راشد الغامدي، رؤية في قضية نقل التكنولوجيا إلى العالم النامي، مطبعة مكتب البريد العربي لدول الخليج، الرياض، 2001، ص3.

2. مشكل الاحتكار في سوق التكنولوجيا التي ينجر عنه مشكل في الاتصال والتواصل بين أولئك الذين يبتكرون التكنولوجيا، وأولئك الذين يتلقونها نتيجة نقص الخبرة والمهارة لدى المشروعات والمؤسسات في الدول النامية¹؛
3. افتقار الدول النامية إلى وجود كوادر فنية و هندسية وهجرة الكفاءات ذات القدرة على الاستفادة القصوى من التكنولوجيا الجديدة، أو اختبار التكنولوجيا المناسبة للظروف البيئية والاجتماعية لبلدانها بسبب ارتفاع درجة تعقيد هذه التكنولوجيا؛
4. غياب أو قلة مراكز الأبحاث المتطورة التي تساعد في تحقيق أهداف نقل التكنولوجيا الجديدة.

¹ - مارتن هور، مرجع سابق، ص146.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الحديث عن الاستثمار الأجنبي المباشر لا ينقطع بتاتا كونه ظاهرة اقتصادية أساسية نالت ومازالت تنال القدر الكافي من اهتمامات الاقتصاديين ورجال الأعمال، وكذلك الدول المتقدمة أو النامية بما فيها الدول العربية، وذلك منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين هذا من جهة، ومن جهة أخرى لأنه يمثل حاليا قضية شائكة وغامضة في ذات الوقت لها مؤيدوها ومعارضوها وفي هذا الشأن نرى أنه من الضروري التطرق إلى مفهومه من خلال تعريفه، والتطرق إلى أنواعه، وأهم الحوافز والمحددات التي تساهم في حركته من منطقة لأخرى بالوقوف على القاطرة الرئيسية لتحريكه عبر مناطق العالم، والمقصود هنا الشركات المتعددة الجنسيات بسبب هيمنتها العالمية على احتكار التكنولوجيا العالمية.

المطلب الأول: تعريف وأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

في هذا السياق سنحاول الإشارة لبعض التعاريف الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، على سبيل الذكر وليس الحصر، ومن ثمة بلورة بعض الأشكال المختلفة التي يجري من خلالها.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment

1. تعريف صندوق النقد الدولي: يعتبر الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر (10%) أو أكثر من أسهم إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير على إدارة المؤسسة¹.

2. تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)*: تعتبر الاستثمار الأجنبي مباشرا إذا كان يجري قصد تأسيس روابط اقتصادية مع مؤسسة، وخاصة منها الاستثمارات التي تعطي إمكانية ممارسة التأثير على تسيير المؤسسة بواسطة²:

- إنشاء أو توسيع مؤسسة أو فرع؛
- المساهمة في مؤسسة جديدة أو في مؤسسة قائمة؛

¹ - حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص3.

*OECD: Organization of Economic Cooperation & Development

² - Pierre Jacquemot, « La firme multinationale, une introduction économique », Edition economica, Paris, France, 1990, P 11.

- الامتلاك الكامل لمؤسسة قائمة؛

- الاقتراض على المدى الطويل خمس سنوات فما فوق.

أما عبد السلام أبو قحف فيُعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه هو الذي "ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك joint-venture ، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة"¹.

وتأكيدا لذلك، ينصرف تعريفه حسب فريد النجار "يقصد بالاستثمار الوافد المباشر السماح للمستثمرين من خارج الدولة لتملك أصول ثابتة ومتغيرة، بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي بمعنى آخر تأسيس شركات أو دخول شركاء في شركات لتحقيق عددا من الأهداف الاقتصادية المختلفة"².

إذن، فالاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر وسيلة من وسائل نقل التكنولوجيا، من خلال نقل مفهوم الاستثمار ليشمل عنصر التكنولوجيا، بحيث يعرّف الاستثمار الدولي من أنه حركة رؤوس الأموال من الدول المستثمرة إلى الدول المستفيدة"، إلى مفهوم أوسع ليشمل عناصر الملكية الصناعية والمعرفة الفنية"³.

كما يُعرّف الاستثمار على أنه وسيلة صالحة للإنتاج بغرض إنتاج ما في المستقبل، أي إيجاد قيمة اقتصادية مضافة جديدة، ومن ناحية مقابلة تستهدف التكنولوجيا إيجاد تلك القيمة، وبالتالي يمكن أن تُعد محلا للاستثمار، وبناء على تلك العلاقة فقد أصبح هناك تحوّل في تعريف الاستثمار المباشر من عملية إنماء الذمة المالية للمشروع، من خلال حركة رؤوس الأموال إلى تعريفه بأنه: "توجيه جانب من أموال المشروع الأجنبي أو خبرته التكنولوجية خارج دولته الأصلية"، أو هو عبارة عن أموال مادية وغير مادية لإنشاء مشروع أو توسيع مشروع قائم". وبالتالي أصبح الاستثمار المباشر يشتمل على شكل صريح بأنه تدفقات مالية زائد تدفقات تكنولوجية"⁴

غير أنه يبقى غير كافي لتحقيق الملاءة المطلوبة الناتجة عن اعتبار التكنولوجيا عنصرا من عناصر الاستثمار،

¹ - عبد السلام أبوقحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص13.

² - فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص23.

³ - صلاح الدين جمال الدين، عقود نقل التكنولوجيا، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2005، ص61.

⁴ - وفاء مزيد فلحوط، مرجع سابق، ص193.

لأنها تسمح لحائزها بالسيطرة على المشروع، بصورة قد لا تسمح بها حيازة جزءا أيًا كان من رأس مال المشروع، وهذا ما يفسر مسلك الشركات المتعددة الجنسيات الحائزة للتكنولوجيا والتي تقبل المشاركة في مشروع مشترك بما لا يحقق لها الأغلبية في إدارة المشروع، ومع ذلك يكون لها عملا بسيطرة فعلية على إدارته، باعتبارها المسيطر على الحصة التكنولوجية المستثمرة في المشروع الناشئ¹، ورؤوس الأموال، وأن هذا الاستثمار يتخذ أشكالا معينة في عمومها تمنح الفرصة للمستثمر الأجنبي من أن يديره ويسيره في حدود حجم رأسماله المستثمر كونه:

1. ملكية شرعية لجزء من رأسمال المستثمر أو كله؛
2. يتخذ هذا الرأسمال المستثمر أشكالا معينة: استثمار مشترك، استثمار مملوك 100 %؛
3. تعاقد بين طرفين الأول يمثل المستثمر (غير مقيم أو أجنبي)، والثاني هو البلد المضيف الذي يتدفق نحوه الاستثمار في شكل رؤوس أموال أو الخبرات أو معارف في مختلف الميادين؛
4. الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن مجموع كل من التدفقات المالية والتدفقات التكنولوجية، مع أنه تفضل الصعوبة قائمة فيما يخص مزج عنصر التكنولوجيا بباقي عناصر الاستثمار.

الفرع الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

يتخذ هذا الأخير أشكال مختلفة وذلك وفقا لعدد من الاعتبارات يتصل بعضها بالمستثمر نفسه، بينما يتعلّق البعض الآخر بالأوضاع الاقتصادية والتشريعية القائمة في البلد المضيف، وفيما يلي نذكر بعض التقسيمات الشائعة:

بالنسبة لعبد السلام أبو قحف، فهو يرى أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار، سواء كان مشروعاً للتسويق، أو البيع، أو التصنيع، أو الإنتاج، أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي، ومنه صنّفه إلى أربعة أنواع²:

أولاً: الاستثمار المشترك: joint –venture

هو مشروع الاستثمار الذي يملكه أو يشارك فيه طرفين أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، ويتضمّن الاستثمار المشترك عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها

¹ - صلاح الدين جمال الدين، 2005، مرجع سابق، ص63.

² - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003، ص 481.

شركة دولية تقوم بالتسيير بدون السيطرة الكاملة عليه¹، ونظرا للقيود والشروط التي تميّز الآليات العقدية لنقل التكنولوجيا يعتبر المشروع المشترك من أكثر الصيغ ملائمة للوكالات الموردة، بغرض الظهور كشريك متكافئ، في وقت لا يجد فيه القطر التأمي عادة فرصة في الاستيعاب غير التشغيل، ونتيجة لذلك ركّزت المصادر الصناعية المتقدّمة على النشاطات التالية²:

1. الصناعات المتسمة بالتقادم التكنولوجي، حيث تتحول فيها التكنولوجيا بمعدلات سريعة نسبيا، أين تنتج منتجات شديدة النمطية لا يمكن لها منافسة السلع الأصلية؛
2. الصناعات المنتجة لسلع تخضع لتدهور مستمر في معدلات تبادلها الدولي؛
3. الصناعات المعتمدة على مواد خام قابلة للنضوب؛
4. الصناعات التي تحتاج إلى استثمارات كبيرة، تكون معدلات ربحيتها منخفضة نسبيا؛
5. الصناعات التي تزيد من تلوث البيئة؛
6. الصناعات التي تتجاوز في سعتها الإنتاجية ومواقعها النشاطية حدود الطاقة الاستيعابية لاقتصادياتها؛
7. الصناعات التي تتعارض أساليب الإنتاج فيها، مع التوجّه المتزايد نحو التحولات الإستراتيجية في الأنماط التكنولوجية السائدة في الأقطار الأم كالأتمتة automation؛
8. الصناعات المساهمة في التحول عن بعض المواد الإستراتيجية كمصادر الطاقة؛
9. الصناعات العاملة على زيادة دمج الاقتصاديات النامية خلال أهم فروعها والأكثر انفتاحا.

وتنعكس هذه النشاطات المحددة من قبل العناصر الأجنبية على حدود التحول التكنولوجي، وعلى القدرات الذاتية للأقطار النامية في التحكم في مسار الانتشار التكنولوجي.

ثانيا: الاستثمار المملوك كلياً من طرف المستثمر الأجنبي: Wholly-Owned FDI

تُعتبر مشروعات الاستثمار التي يملكها المستثمر الأجنبي بصفة كلية أكثر أشكال الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات، وهو عبارة عن قيام هذه الأخيرة بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق... الخ، ونجد في الجانب المقابل أن الدول النامية تزدّد كثيراً إزاء هذا الشكل، ويعود ذلك إلى الخوف من

¹ - عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر، 1989، ص 273.

² - هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد التكنولوجي، دار جرير، ط2، عمان، الأردن، 2006، ص 351، ص 101-102.

التبعية الاقتصادية، وما ينتج عنها من آثار سلبية على المستوى المحلي والعالمي، والحذر من سيطرة احتكار الشركات متعددة الجنسيات على أسواق الدول المضيفة¹.

ثالثاً: مشروعات أو عمليات التجميع: Assembly Operations

تكون هذه المشروعات على شكل اتفاقية بين الطرف الوطني والطرف الأجنبي (عام/خاص)، حيث يقوم هذا الأخير بتزويد الطرف الأول بمكونات منتج معين لتجميعها كي تصبح منتوجاً نهائياً تام الصنع، وفي بعض الحالات وخاصة في الدول النامية يقوم الطرف الأجنبي بتقييم الخبرة أو المعرفة اللازمة والمتعلقة بالتصميم الداخلي للمصنع وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية، في مقابل عائد متفق عليه، ومشروعات أو عمليات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروعات الاستثمار للطرف الأجنبي².

رابعاً: المناطق الحرة: Free Zones

هي نوع خاص من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتكون على شكل مشاريع مشتركة أو مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، أو مشاريع مملوكة للمحليين³، وتختلف مسميات وأشكالها من دولة لأخرى، فهناك مناطق حرة مخصصة للتصدير، ومناطق اقتصادية ذات طبيعة خاصة، كما توجد مناطق حرة مخصصة للخدمات وأخرى للتكنولوجيا الحديثة، وفي داخل المنطقة الحرة يمنح للمشاريع المقامة بها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات الجمركية بالنسبة للبضائع، إلا عند اجتيازها حدود المنطقة الحرة إلى داخل الدولة⁴.

¹ - عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 273.

² - عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مرجع سابق، ص 274.

³ - زغدار أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، عدد 3، 2004، ص 161.

⁴ - Alasrag Hussien, **Foreign Direct Investment development policies in the Arab Countries**, MPRA, N83, December, 2005, p13 (http://mpr.aub.uni-muenchen.de/2230/1/MPRA_paper_2230.pdf)

المطلب الثاني: دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

إنّ الاستثمار الأجنبي المباشر تحركه دوافع مختلفة، وتحكمها من حيث التوجّهات والتغيرات محدّدات رئيسية تتلخّص في مجموعة من العوامل تخصّ كلا الطرفين.

الفرع الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

سنعرض دوافع كل من المستثمر الأجنبي والبلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي:

أولاً: دوافع المستثمر الأجنبي المباشر للاستثمار في الخارج: هناك دوافع متعلّقة بالمستثمر الأجنبي، وأخرى تخص الدولة المضيفة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية، كما نجد أيضاً هناك دوافع يمكن اعتبارها بمثابة أهداف رئيسية تدفع الشركات متعدّدة الجنسيات لتحسين الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي يمكن الإشارة إليها بإيجاز جوهرى:¹

1. استثمار أجنبي يبحث عن الأسواق: يكمن في الاختراق الجاد والكبير للأسواق العالمية، بالأخص الاتجاه إلى الدول النامية ذات الأسواق الكبيرة، فهو الدافع الأول الذي يجعل من الشركات متعدّدة الجنسيات تقرّر تفضيل التدويل بدلا من التصدير من قبل القطر المستثمر، وإن لم يتكامل حجم السوق مع عوامل مهمة أخرى كالعمالة الماهرة مثلاً؛
2. استثمار أجنبي يهدف لإطالة ما يعرف بدورة حياة المنتج التكنولوجي²: بحيث يمكن أن تظهر تكنولوجيا جديدة منافسة، فيعمد للاستثمار في تلك البلدان حتى لا يفقد أسواق الدول النامية، واستعمال تلك الموارد في تمويل عمليات البحث والتطوير التكنولوجي من جديد؛
3. استثمار أجنبي باحث عن الموارد: وهو يُعد من أكثر الأنواع انتشاراً في الدول النامية، وقد عُدّ هذا الشكل من الاستثمار من أقدم أشكال الاستثمار كالتنقيب عن النفط وغيره من المواد؛
4. استثمار أجنبي يبحث عن الكفاءة: واحتواء المعرفة الفنية والعلمية بمشاركة من يملكون أسرار التقنية، من خلال البحث عن العمالة الماهرة والكفاءة، واعتماد صيغ التعاون العلمي³؛

¹ - سليمان عمر محمد الهادي، مرجع سابق، ص27، أنظر إلى فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، ص36.

² - وفاء مزيد فلحوط، مرجع سابق، ص196.

³ - دريد محمد السامرائي، مرجع سابق، ص65.

5. استثمار أجنبي باحث عن الخدمات: فقد أصبح من أهم الأشكال في السنوات الأخيرة في دول العالم النامي، ولاسيما خدمات التأمين والتمويل، فضلا عن الخدمات التقليدية كالمواصلات والكهرباء وغيرها. فيكمن في تجنب مختلف العوائق و الحواجز المحتملة والتي قد تعترض بشدة كل من حركات الاستثمار والتجارة والاستفادة من القوانين والتسهيلات المغرية كالضرائب والرسوم، أو للإفلات من ضغوطات النقابات الاقتصادية في الدول المتقدمة.

ثانيا: دوافع اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول المضيفة: يمكن ترجمة هذه الدوافع في تلك الأهداف التي تصب ككلها في خدمة إستراتيجية التنمية المستدامة ويمكن تلخيص هذه الدوافع وفق ما يلي¹:

1. جعل المستثمر الأجنبي يساهم في إيجاد حل ممكن لمعالجة مشكلة البطالة المحلية، أو سبيل منه لتقليصها وذلك من خلال إقامة مشاريع استثمارية تكون قادرة على خلق مناصب شغل؛
2. اجتذاب المستثمر الأجنبي من طرف الدول المضيفة، ليس بهدف إقامة مشروعات كثيفة العمالة فقط، بل يجعله يستثمر في قطاعات مختلفة مثل السياحة، المصارف، الصناعة، والتأمين... الخ؛
3. دافع الحصول على مستوى معين من التكنولوجيا، ومختلف معارفها بغية الاستفادة منها لخلق تكنولوجيا ذاتية من جهة، ومن جهة أخرى لتحقيق تقدّم اقتصادي مستدام؛
4. اجتذاب المستثمر الأجنبي كدافع اكتساب المهارات والمعارف التكنولوجية قد يؤدي حتما إلى تحسين الوضع التنافسي لهذه الدول مقارنة بالدولة الأم؛
5. اجتذاب المستثمر الأجنبي كدافع إحلال الإنتاج المحلي للدول المضيفة محل الواردات، أو لبناء اقتصاد تصديري قوي يسمح بتنمية تجارتها الخارجية؛
6. نظرا لأهميته، إذ يعتبر بمثابة وسيلة تمويلية خارجية بديلة ومحمودة العواقب مقارنة بالقروض الخارجية، ومنعش للاستثمار المحلي وتكملة للموارد المحلية... الخ.

¹ - فريد النجار، مرجع سابق، ص36، لمزيد من الاطلاع حول النظريات المفسرة لدوافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة أنظر إلى: منور أوسرير، عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، ص108-115.

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يُعني بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة العوامل المتنوعة التي تتحكم وتؤثر بشكل بارز على توجهات تدفقاته سواء الجغرافية أو القطاعية، إلى جانب قرارات تجسيده، و أيضا قرارات اختيار مواقعها¹، وبطبيعة الحال فإنه ينبغي أن تتضافر مجموعة من الشروط والمحددات حتى تقوم شركة بالاستثمار في الخارج²:

1. تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة الشركات المحلية في الدول المضيفة؛
 2. أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا كالتصدير أو التراخيص؛
 3. أن تتوفر الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر على مزايا مكانية، أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، مثل انخفاض الأجور، اتساع السوق، توفر الموارد الطبيعية (المواد الأولية) وانخفاض تكلفتها.
- خلاصة القول أن هناك الكثير من العوامل المؤثرة على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة، بمعنى أن قرار الشركات المتعددة الجنسيات الخاص بالاستثمار في بلد دون الآخر لا يرجع إليها فقط، ولا إلى الدولة المضيفة، وإنما بتلاؤم وشروط كل من طرف، وفيما يلي ملخص لأهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الخاصة بالدول المضيفة وهي كالتالي:

أولاً: بالنسبة إلى الدول المضيفة³:

1. وجوب التركيز على تعلّم استخدام التكنولوجيا والتحكم فيها؛
2. وجوب التركيز على استخدام ثقافة استثمارية راقية، خلال مرحلة التفاوض بين الطرفين، وهذا حتى يتم نجاح المشروع وتحقيق كفاءة عالية والوصول إلى المصالح المشتركة بعدالة؛
3. توفير الفرص و المناخ المناسب والتطبيق الجيد للتكنولوجيا الحديثة، والاستخدام الفعال لنتائج البحوث والتطور.

ثانياً: بالنسبة للمستثمر الأجنبي⁴

1. توفير الشركات الدولية للدول المضيفة خبرات إدارية في المجالات المتنوعة؛
2. مراجعة الشركات الدولية أهم النشاطات التي تفضلها الدول لمضيفه؛

¹ - سليمان عمر محمد الهادي، مرجع سابق، ص27.

² - عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص50.

³ - فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مرجع سابق، ص18.

⁴ - نفس المرجع، ص19.

3. يفضل المستثمر الأجنبي الصناعات ذات المنافسة الاحتكارية؛
4. قوة وحجم الشركات التي تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر، وتقديمها لاستعدادات كبيرة لمساعدة الدول المضيفة على تخطي العقبات والمشاكل التي تعترضها في مجال الاستثمار؛
5. تقديم المساعدات المالية والتكنولوجية للدول المضيفة.

المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا المستدامة:

على الرغم من مقدرة الدول النامية في الحصول على التقنية الحديثة من خلال قنوات عدة، يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشركات متعددة الجنسية من أفضل الطرق للحصول على التقنية الحديثة؛ وذلك لأن هذا النوع من الشركات يمتلك من الوسائل والإمكانيات المالية الضخمة التي تسمح لها بالإفناق الكبيرة على مشاريع البحث والتطوير، فضلاً عن مقدرتها على التنقل بيسر وسهولة عبر الحدود الدولية. فعلى سبيل المثال وصل عدد الشركات متعددة الجنسية في عام 2009 نحو 82 ألف شركة، وكانت قيمة أصول هذه الشركات تقدر بنحو 77.1 تريليون دولار، وبلغ الناتج المحلي للشركات ما يقارب 5.8 تريليون دولار في الفترة نفسها.

الفرع الأول: دور الشركات المتعددة الجنسيات في تجسيد الاستثمار الأجنبي المباشر

إنّ الشركات المتعدّدة الجنسيات* تعتبر الأداة الرئيسية المستخدمة لتحقيق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهي بمثابة القاطرة التي تجرّ وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة¹، وعلاوة على ذلك فقد تحلّ محل الاستثمار الأجنبي المباشر²، إذ تسيطر على ثلثي مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الدول الصناعية، كما أنّها جعلت منها القوة الرئيسية في الاقتصاد العالمي نظراً لارتباطها بمفهوم "تدويل الإنتاج و رأس المال" من خلال إعطاء الصبغة الدولية للنشاط الإنتاجي و رؤوس الأموال، والذان يتم نقلهما من الدولة الأصلية إلى الدولة المضيفة، و من ثم توسيعهما، بحيث يشير تقرير الاستثمار العالمي لعام 2002 الصّادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن دور الشركات المتعددة الجنسيات أخذ في التعاضد في الاقتصاد العالمي السائر في طريق العولمة، وقد ذكر التقرير أن عدد هذه الشركات بلغ عام 2001 حوالي 65 ألف شركة تضم نحو 850

¹ -Alasrag,Hussien, **op.Cit**, 2005 .p09.

* الشركات متعددة الجنسيات اتخذت عدة تسميات منها: الشركات عبر الوطنية، الشركات العابرة للقارات، الشركات العابرة للقوميات، الشركات العالمية، الشركات الدولية ، الشركات الكوكبية تبعاً لاختلاف المختصين في هذا المجال مع الإشارة هنا إلى أنّنا استخدمنا التسمية التالية:"الشركات متعدّدة الجنسيات " لشيوع استخدامها في الدول النامية والمتقدّمة.

² - Leonard K et autre, **op.Cit**, P1.

ألف شركة أجنبية تابعة لها في شتى أنحاء العالم، ويُقدّر عدد العاملين فيها بحوالي 54 مليون شخص مقارنة بنحو 24 مليون شخص في عام 1990، وقد بلغ رقم مبيعاتها حوالي 19 تريليون دولار أي ضعف قيمة الصادرات العالمية، في حين كان الرقمان متساويان عام 1990، واستأثرت الشركات المتعددة الجنسيات والشركات التابعة لها بعشر الناتج المحلي الإجمالي العالمي¹.

تشير مصادر "منتدى الاستثمار العالمي" إلى تصاعد حجم الشركات العالمية المتعددة الجنسيات خلال الفترة الأخيرة، وتنامي دورها في تحريك الاستثمارات الخارجية المباشرة. فقبل أقل من عامين فقط كان هناك نحو 80 ألف شركة متعددة الجنسيات حول العالم لديها قرابة 800 ألف مؤسسة أجنبية تابعة. ولغاية تاريخ الربع الأول من عام 2012، وصل العدد إلى أكثر من 100 ألف لديهم نحو 900 ألف مؤسسة تابعة. وفي عام 2010 قدر إجمالي موجودات المؤسسات الأجنبية التابعة للشركات المتعددة الجنسيات بنحو 57 تريليون دولار، حيث سجلت زيادة بأكثر من عشرة أضعاف القيمة المحققة عام 1990. ولا يقتصر دور هذه المؤسسات على كونها مصادر للرساميل الجديدة، والتكنولوجيا، وللابتكار وروح التنافس، بل تعتبر مجالاً رئيسياً للوظائف الجديدة، حيث توفر قرابة 70 مليون فرصة عمل عبر العالم، وهو أكثر من ثلاثة أضعاف ما كانت توفره من فرص عمل في عام 1990، ويعكس دور الشركات المتعددة الجنسيات تصاعد اتجاهات التكامل الاقتصادي على المستوى العالمي، كما يعكس تنامي وتوسع نصيبها من الاقتصاد العالمي. ففي عام 2010 بلغت مبيعات المؤسسات التابعة للشركات المتعددة الجنسيات 33 تريليون دولار، كما بلغت صادراتها 6 تريليون دولار، أي نحو ثلث إجمالي الصادرات العالمية.

وقد باتت هذه المؤسسات نقطة ارتكاز أساسية للاقتصاد العالمي، ولاسيما وأنها استحوذت عام 2010 على ما يتجاوز 10% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مقارنة مع أقل من نسبة 5% منه لعام 1990، فيما أصبحت تمثل لغاية نهاية الربع الأول من عام 2012 قرابة 25% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي².

¹ - UNCTAD, wir, **transnational corporations and export competitiveness**, united nations, geneva, 2002.

² - التقرير السنوي الثالث للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية عن أوضاع الاستثمار العربية، نحو سياسات استثمارية عربية فاعلة في مواجهة وطأة الانعطاف الاقليمي والعالمي والصعوبات الهيكلية، 2012، ص 9.

* للمزيد حول الخصائص التي تتمتع بها هذه الشركات أنظر الى المراجع التالية: (عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة، عمان، الأردن، ط1، 2008، أنظر أيضا عبد العزيز النجار، الإدارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات، الطبعة الأولى، مصر، المكتب العربي الحديث، 2007، ص 75).

وتعمل الشركات متعددة الجنسية على الاستثمار في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الربح مع تنوع وتغيير نشاطها ومراكز إنتاجها بما يتلاءم وتحقيق ذلك الهدف، وتستغل هذه الشركات العديد من الخصائص* التي تتمتع بها، ومن أهمها التقدم التكنولوجي والأساليب الإدارية والتنظيمية المتطورة، فضلا عن القدرة على الوصول إلى الأسواق العالمية بما تملكه من وسائل الدعاية والإعلان. "كما أنها تلعب دورا محوريا في زيادة عولمة الاقتصاد العالمي، ففي عام 1999 شكّلت العمليات المحلية لنحو 2400 شركة أمريكية متعددة الجنسية نحو 26% من الناتج المحلي الأمريكي، ونحو 63% من إجمالي الصادرات الأمريكية، 37% من إجمالي الواردات الأمريكية، ونحو 68% من نفقات البحوث والتطوير في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن ما يقرب نصف العاملين بالقطاع الصناعي الأمريكي يعملون في مثل هذه الشركات في عام 2004"¹. فهي تعتمد على مجموعة من الحوافز التي تسمح لها بتوطين في بلد ما عن غيره ومنها خدمات المقر "headquarter services" التي يمكن لها استغلالها لدعم كل من المصانع المحلية والشركات التابعة لها والمتمثلة في الإدارة التوزيع والتسويق، المنتجات الخاصة في البحث والتطوير product-specific R&D، اقتصاديات الحجم...إلخ، إلى جانب الاختلافات الدولية في عامل endowments and technologies التكاليف والتكنولوجيا من أجل الإنتاج النهائي في ذلك البلد المضيف².

الفرع الثاني: الشركات المتعددة الجنسيات والاحتكار التكنولوجي

بالرغم من القوانين واللوائح في إطار ما يسمّى بالملكية الفكرية الخضراء، التي تنص بأنه لا ينبغي على الباحث أو هيئة البحث احتكار نتائج البحث المحصلة في إطار صندوق البحث والتطوير وهيكلهما، من خلال اللجوء إلى حماية بموجب براءة اختراع، وينبغي أن يتيح هيكل البحث والتطوير للآخرين البناء على النتائج المتأتية من جهود صندوق البحث والتطوير، هذا الصندوق الذي يرمي إلى معالجة أوجه الخلل في نظام الملكية الفكرية الذي قد يعوق الابتكار أو الإتاحة³.

¹ - Nocke, Volker and Stephen Yeaple, **An Assignment Theory of Foreign Direct Investment**, National Bureau of Economic Research(NBER), Working Paper 11003, Cambridge ,December 2004,p1.

²-Leonard K et all, **technology transfer ، foreign direct investement and international trade ،** department of economics HongKong University of science and technology، august.1999,p1 .

³ - تقرير حول البحث والتطوير لمعالجة الاحتياجات الصحية في البلدان النامية، منظمة الصحة العالمية، 2012، ص154.

إن نشاطات البحث والتطوير للشركات المتعددة الجنسيات تجري كلها في البلد الأصلي، وإن وجدت في بعض الحالات ففي دائرة ضيقة ومستوى محدود جدا وهذا للأسباب التالية:

1. نشاطات البحث والتطوير تمثل خاصية إستراتيجية بالنسبة للشركة، وهي مرتبطة بالإدارة العامة للشركة الأم؛
2. التكنولوجيا عامل تنافسي ينبغي حصره في مخابر الشركات الأم، أين تتطلب نشاطات البحث والتطوير توفير يد عاملة مؤهلة متخصصة جدا؛
3. تُركّز نشاطات البحث والتطوير يعطي للشركات المتعددة الجنسيات امتيازات، بحيث تصبح صاحبة التجديدات الجديدة من جهة، وتسمح لها بتخفيض تكاليف تموينها من الطلبات الهائلة التي تقوم بها مع مجموع فروعها من جهة أخرى .

فبخصوص مسألة "تحويل التكنولوجيا من طرف الشركات الأجنبية، ثمة عوامل ثلاث رئيسية تحدد مضمون عمليات تحويل التكنولوجيا عبر الاستثمار الأجنبي المباشر بين الشركة الأم وفروعها في الدول المضيفة، وتتجلى هذه العوامل فيما يلي:

1. الخصائص التي تميّز النشاطات الإنتاجية أو الخدمية والتي يتجسد فيها استثمار الشركات الأجنبية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى الوثيرة الحقيقية للتقدم التكنولوجي الذي يميز تلك النشاطات، وقدرة الصناعات المحلية على استخدام التكنولوجيا الجديدة؛
2. العامل الثاني الذي يتمثل في إستراتيجية تلك الشركات والتزاماتها؛
3. الظروف القائمة في الدول المضيفة والتي تكمن في الإطار التنظيمي والقانوني للمنافسة، حماية الملكية الفكرية، حوافز تشجيع الاستثمار عدد مراكز البحث... الخ.

من النقاط التي يجب التنبيه لها فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتم عبر فروع الشركة الأم في الدولة المضيفة، أن التكنولوجيا المتاحة للفروع تُصمم على أن يتفق في معظم الأحيان مع الإمكانيات المتوفرة محليا أن تسعى الشركة الأم لتعظيم الفوائد، وتقليل الأخطار بغية التوصل إلى التنافسية الأمثل ضمن الشروط المتاحة، وهناك بالطبع إمكانيات إبقاء هذه التكنولوجيا على حالها، عند إقلاع مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر، ما لم تنشأ شروط جديدة تحفز الشركة الأم لتحسينها والارتقاء بمردودها.

إلى جانب هذا في أحيان أخرى يمكن أن تبدي هذه الشركات الأجنبية نوعاً من التحفظ، عندما تخشى من إمكانية استفادة الشركات المنافسة في الدول المضيفة من معارفها التكنولوجية المحوَّلة، وهذا الذي يمنع من قيامها بتحويل تكنولوجيا متطورة في الدول النامية.

وبالموازاة ولأجل الحفاظ على ميزة "الاحتكار التكنولوجي" وعدم إمكانية انتقال التكنولوجيا، تعتمد الشركات الأجنبية إلى منح أجور عالية لموظفيها مقارنة بتلك التي تقدمها الشركات المحلية المنافسة، إلى جانب توفير لهم ظروف حسنة وحوافز مغرية حتى لا يتسنى للشركات المحلية من محاولة استقطابهم، وعلى ضوء ذلك يتبين إذن أن ثمة شروط وعوامل تتحكم في عملية تحويل التكنولوجيا أو عدمها من الشركة الأم إلى فروعها في الدول المضيفة.

الفرع الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الوضع التكنولوجي في الدول المضيفة

يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر إمكانية الحصول على التكنولوجيا، الكم الهائل من المعارف العلمية والتقنية، اليد العاملة المتخصصة، الخبرات... الخ، والتي إمكانية الحصول عليها عن طريق أشكال الاستثمار غير المباشر مثل التراخيص، براءات الاختراع، الاستثمارات المالية، أو عن طريق المتاجرة في السلع والخدمات تبقى ضعيفة.

إذن تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي وحمائته من طرف الدول المضيفة وخاصة منها الدول النامية، يسمح لها بالاستفادة من فوائد تخص وضعها التكنولوجي، لأن أهميته في هذا الجانب تتجلى في كونه وسيلة من خلال¹:

1. وصول أحدث التقنيات في مجالات الاستثمار، والتي يمكن من خلالها الاستفادة القصوى من ثروات البلد، وزيادة المددود الاقتصادي خاصة عند تقليل تصدير المواد الخام وتصنيعها محلياً؛
2. إيجاد فرصة للعامل الوطني للاحتكاك بالخبرات الأجنبية، وممارسة العمل على هذه التقنيات يؤدي إلى بروز هذا العامل، وحصوله على خبرة فنية عالية تكمن من هذه التقنيات على أيد وطنية ماهرة؛
3. تتطلب هذه التقنيات مراكز بحث وتطوير وتدريب، وهذا ما يدعو إلى إنشاء تلك المراكز محلياً مما يعود بالفائدة في هذا المضمار؛

¹ - فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 168-169.

4. سوف يترتب على قدوم مثل هذه التكنولوجيات، متطلبات تطوير تقنيات الخدمات والمنافع العامة وزيادة الطلب عليها؛

5. إيجاد آلية خلق المنافسة بين المستثمرين سوف يؤدي إلى اهتمامهم بجلب أفضل التقنيات والأنظمة، مما يشكل بعدا آخر في توطين التكنولوجيا.

أولا: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا المستدامة

يمكن أن نقوم بتحليل مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، من خلال الاستعانة بتحليل "دورة حياة المنتج" لريمون فرنون R.vernon سنة 1966¹ لتفسير قيام التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل القطاع الصناعي في الدول الرأسمالية، بحيث يعمل على إطالة دورة حياة المنتج، إذ ينتقل المنتج التكنولوجي من منتج جديد إلى منتج ناضج، وهنا يُحتمل ظهور منافسين تكنولوجيين فيعتمد مالكة إلى الاستثمار ليحافظ على أسواقه الدول النامية، وعندما يتحول أخيرا المنتج إلى منتج نمطي فقد يلجأ للاستثمار بغرض ضغط نفقة إنتاجه، مما يدل أن حياة التكنولوجيا تمر بمجموعة من المراحل تتمثل في الآتي:

1. **فترة بزوغ التكنولوجيا:** إذ وُجد أن المنتج في بداية حياته يتميز بتكنولوجيا عالية، أين تمثل المصدر الأساسي لأرباح الشركات، لأن السلع ذات المحتوى التكنولوجي المتطور تدخل السوق الدولية على أساس المزايا المكتسبة، حيث تعتمد المنافسة على الاحتكارات التكنولوجية، وكنتيجة لذلك تكون أسواقها ذات أنماط احتكارية مما يجعل أسعارها مرتفعة، ومن ثم يجعل الطلب عليها عند مستويات دخل مرتفعة، فنجد أن الشركات الأجنبية لا تميل إلى نقلها خارج بلدانها؛

2. **مرحلة إنتشار التكنولوجيا (النمو والتصدير):** في هذه المرحلة يزيد الطلب على المنتج بصورة كبيرة، ويتم الإقبال على شراء السلع في السوق المحلي، وتبدأ الشركة المنتجة باستغلال ميزة امتلاك المنتج بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة، وتقوم الشركة بتصديره إلى الأسواق الخارجية، وتقوم الشركة صاحبة المنتج بالاستفادة من الفرصة مقدمة كخبرتها في هذا المجال فتواصل تحسين المنتج، وتعمل الإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة المنتج، وتقوم الشركة بمضاعفة إنتاجها من خلال اقتنائها المزيد من وسائل الإنتاج

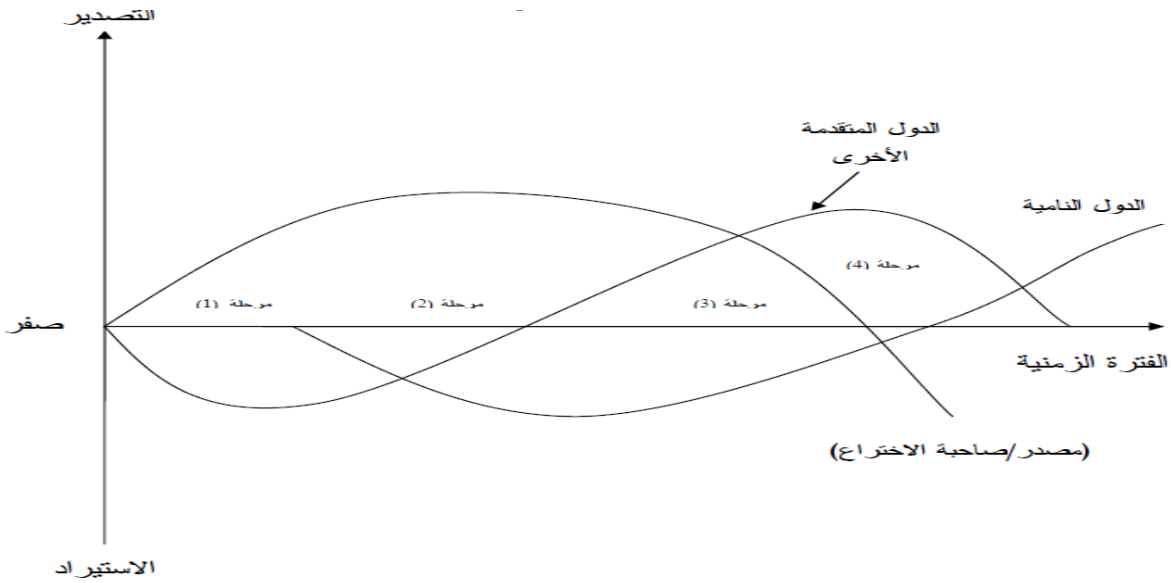
¹ - Josette peyrard, **gestion financiere international**, 2 edition, vuibert , paris, 1999, p108.

أنظر أيضا للمزيد حول دورة حياة المنتج : أبو فحف عبد السلام ، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 401.

الحديثة لتصنيع المنتج بطريقة نمطية حديثة، ويتم زيادة الإنتاج استجابة لطلب السوق المحلي والدولي وتركز الشركة في هذه المرحلة في حملاتها الترويجية على جودة السلعة وفوائدها¹.

3. **مرحلة نضج التكنولوجيا:** قصد الاستفادة القصوى من الأرباح الاحتكارية خاصة بعد دخول التكنولوجيا المستخدمة إلى المرحلة الوسيطة، تبدأ هذه الشركات بنقل خطوط إنتاجها إلى خارج الدولة الأم، لكن عادة ما يكون ذلك إلى أسواق الدول المتقدمة للاستفادة من ارتفاع مستوى الدخل فيها، حيث تتوفر المعرفة التكنولوجية بسعر تكلفة أقل، وفي هذه الحالة يمكن أن ينتقل رأس المال الأجنبي إلى الدول المتقدمة وليس الدول النامية؛
4. **مرحلة تقادم التكنولوجيا:** عندما تصبح التكنولوجيا المستخدمة نمطية وتنخفض أرباح الشركات نتيجة المنافسة الشديدة بينها، تبدأ الشركات في البحث عن أماكن أخرى أكثر أهمية خاصة تلك التي تتميز بتكاليف إنتاجية منخفضة كتكلفة اليد العاملة وتوفر المواد الأولية، وهي العوامل التي تتوفر عليها الدول النامية.

الشكل رقم (1-1): دورة حياة المنتج



المصدر: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003، ص 401.

ما يوجهه كانتقادات لهذه النظرية نذكر ما يلي:

¹ - على عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 166.

- أ. على الرغم من أن العديد من الصناعات كالصناعات الالكترونية كالحاسبات مثلاً تؤيد الافتراضات التي تقوم عليها هذه النظرية، إلا أنه عند البحث في تطور إنتاج منتجات أخرى يصعب تطبيق تلك النظرية عليها، خاصة المنتجات التي يُطلق عليها السلع الفاخرة مثل السيارات الفاخرة؛
- ب. كما انتقدت نظرية دورة حياة المنتج الدولي في عدم تقديمها تفسيراً مقبولاً لأسباب تفضيل الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق للمشروعات الإنتاجية خارج الدولة الأم، كوسيلة لتحقيق الأرباح في الوقت الذي توجد فيه بدائل أخرى للاستثمار والعمليات الخارجية كعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج والتسويق.
- ولابد هنا من الإشارة إلى إن دورة حياة كل منتج تختلف عن مدتها الزمنية عن دورة حياة المنتجات الأخرى تبعاً لنوع المنتج ومدة حمايته الفكرية وسرعة التعرف على طريقة إنتاجه وتكييف التكنولوجيا اللازمة لإنتاجه وغير ذلك من الأسباب التي تزيد أو تقلل من المدة الزمنية لدورة حياة المنتج.

ثانياً: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الوضع التكنولوجي

يمكن أن نلخص الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على الوضع التكنولوجي للدول المضيفة من خلال ما يلي¹:

1. طموح الشركات الأجنبية في الإبقاء على الميزة الاحتكارية للتكنولوجيا، إلى جانب هذا عندما ما تركز غالبية مراكز البحث والتطوير في الشركة الأم، فإنها تعتمد إلى تحويل تقنيات مهتلكة، كما أن له أثر سلبي على الوضع التكنولوجي للدول المضيفة، لكونه لا يؤدي إلى توليد المعارف التكنولوجية فيها؛
2. عدم قدرة الدول المضيفة من التحكم أو استعمال التكنولوجيا المتطورة، هذا ما يشكل الأثر السلبي غير المباشر على وضعها التكنولوجي، باستثناء بعض الدول المضيفة النامية وخاصة دول جنوب شرق آسيا، حيث هذه الأخيرة استطاعت أن تتحكم فيها، وتخلق قاعدة تكنولوجية ذاتية خاصة بها؛
3. يمكن أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر أثراً إيجابياً على الوضع التكنولوجي للدول المضيفة، عندما يتسنى لشركاتها المحلية من استيعاب التكنولوجيا الحديثة، ومن ثم تنشيط قاعدتها التكنولوجية الداخلية، وذلك عن طريق تكثيف الجهود لأجل تكوين مراكز البحث والتطوير، وتكوين كفاءات تكون قادرة على الأقل على استيعابها؛

¹ - فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص 144-148.

4. تشجيع أشكال التدويل والتعاون الدولي، عند قيام الدول المضيفة بالسماح بتجسيد خاصة الشركات ذات الأسهم المشترك أو الشركات المشتركة أو الشركات المختلطة، الذي تنعكس آثاره على الوضع التكنولوجي الخاص بها فإن لذلك آثار إيجابية على الوضع التكنولوجي الخاص بها.

إلى جانب ما ذكرناه، هناك آثار إيجابية غير مباشرة، قد يتسبب فيها الاستثمار الأجنبي المباشر بطريقة غير مباشرة على الوضع التكنولوجي للدول المضيفة بتمكينه من خلق قاعدة تكنولوجية داخلية، واكتساب التكنولوجيا الحديثة.

المبحث الثالث: مدخل نظري حول التنمية المستدامة

المتتبع لمستجدات الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يلفت انتباهه شيوع هذا المصطلح -التنمية المستدامة- واستحواده على حيز كبير من فكر الباحثين واهتماماتهم البحثية، لذلك سنتطرق إلى السياق التاريخي لظهورها، قبل أن نحاول إعطاء تعريف دقيق وشامل لمصطلح التنمية المستدامة، والتطرق إلى أبعادها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ومبادئها ومؤشراتها ثم إلى استراتيجياتها ومختلف التحديات المتعلقة بها.

المطلب الأول: التطور التاريخي للمفهوم التنموي

من أجل التحديد الدقيق لمفهوم التنمية المستدامة بأبعادها وأهدافها ومؤشرات قياسها، فإنه من الضروري الوقوف على مختلف التطورات التاريخية للمفهوم التنموي.

الفرع الأول: تطور مفهوم التنمية

برز مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي Matériel Progress، أو التقدم الاقتصادي¹ Economic Progress.

وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث Modernization، أو التصنيع Industrialization، وقد برز مفهوم التنمية Development بداية في علم الاقتصاد، حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات

¹ - جدو فؤاد، التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر، مداخلة في ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات على الموقع التالي:

المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

أولاً: تعريف التنمية: لقد اختلف المفكرون والمتخصصون في تعريفها كل حسب ميوله وتخصصه ومن أهمها:

1. العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنية الاقتصادية¹؛
2. حسب الدكتور علي الدين هلال فإن التنمية هي زيادة الإنتاج في مرحلة معينة، ومن الخطأ اعتباره الهدف الوحيد لها أو أنها استخدام التكنولوجيا المتقدمة، أو هي عملية اللحاق بالغرب ما يجعلها تلهث وراءها مما يخل بنظامها الداخلي وبالتنمية التي ترجوها².

ثانياً: مراحل تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

لقد ظهرت خلال الثمانينات والتسعينات عدة تطورات بخصوص مفهوم التنمية ونوجزها فيما يلي³:

1. **التنمية البشرية:** تُعرف التنمية البشرية طبقاً للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNPD) على أنها: «العملية التي يتم بموجبها توسيع الخيارات المتاحة للناس»⁴، بحيث تتمثل الخيارات المتاحة أساساً في العيش حياة طويلة وصحية، الحصول على المعارف، الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المناسب، وهذا ما أكدّه الاقتصادي الهندي (Amartia Sen) على أن مستوى المعيشة لا يقاس بالدخل الفردي واستهلاك السلع، بل يقاس بالقدرات البشرية، أي ما يستطيع الفرد عمله، وأن توسيع هذه القدرات يعني حرية الاختيار⁵. وقد فسّر تقرير UNPD العلاقة بين النمو والتنمية البشرية بالقول أن النمو ضروري للتنمية البشرية، وأن النمو

¹ - مدحت القرشي، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2006، ص 122 .

² - هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص 18.

³ - عثمان محمد غنيم، ماجدة احمد ابو زنت، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2007، ص 276-287، مدحت قرشي، مرجع سابق، ص ص 236.238.

⁴ - أنظر الموقع الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية على الموقع: WWW.UNPD.ORG

⁵ - مدحت القرشي، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية، مرجع سابق، ص 178.

الاقتصادي والتنمية البشرية متصلان بعضهما البعض، فالنمو وسيلة لكن التنمية البشرية غاية، بمعنى أن التنمية تستهدف تحقيق رفاهية البشر في نهاية المطاف¹، فهي من أجل الإنسان وللإنسان؛

2. التنمية المتواصلة: إن التنمية المتواصلة تنطوي على كثير من التحديات، فكيف يمكننا تحسين معيشة الناس والمحافظة على مواردنا الطبيعية في عالم يشهد نمو سكانيا يصاحبه طلب متزايد على الغذاء والماء والمأوى والطاقة والخدمات الصحية والأمن الاقتصادي، ولكي نجيب على هذا التساؤل وهو أن تعيد النظر في أنماط استهلاكها وإنتاجها، وأن تلتزم بالنمو الاقتصادي المسؤول والسليم بيئيا، وأن نعمل معا على توسيع نطاق التعاون عبر الحدود توسيعا كبيرا من أجل تبادل الخبرات والتكنولوجيا والموارد، وهذه التغييرات يمكن بل يجب تحقيقها من أجل ازدهار كوكبنا ورخاء سكانه؛

3. التنمية المستدامة: هي التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية، بحيث تعيش الأجيال الحالية دون أن تلحق الضرر بالأجيال المستقبلية، فشأنها شأن التنمية البشرية جوهرها الإنسان لأن عيشه في وسط من الحرمان والفقر يؤدي إلى استنزاف الموارد وتلوث البيئة؛

4. التنمية المستقلة: وقد برز هذا المفهوم نتيجة التفكير في إيجاد إستراتيجية بديلة للتنمية تنطلق من الاعتماد على الذات، وذلك كرد على محاولة البلدان المتقدمة فرض سيطرتها على البلدان النامية. ويعتبر (Paul Baran) رائدا في الدعوة إلى تحقيق التنمية المستقلة في كتابه الشهير «الاقتصاد السياسي للتنمية». فهي تتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراد مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية، وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها، مع ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني، السيطرة على الفائض الاقتصادي بشكل فعال، توسيع السوق المحلي، استخدام تكنولوجيا ملائمة، بما يضمن توزيع عادل لثمار التنمية²؛

5. التنمية الشاملة: أعلن عن هذا المفهوم عام 1996 من طرف البنك الدولي بأن التنمية هي عملية تحويل المجتمع من العلاقات التقليدية وطرق التفكير التقليدية، وطرق الإنتاج التقليدية، إلى طرق أكثر حداثة، بحيث لا يتيسر إنجاز هذه التنمية إلى إذا شملت تحسين مستويات الحياة كالصحة والسلم وتخفيف الفقر.

¹ - إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، مصر، دار الشروق، ط 1، 2000، ص 35.

² - إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص 25، ص 26، مدحت قريشي، مرجع سابق، ص 236-238.

الجدول رقم 1-1: مراحل تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

| المراحل | الفترة | مفهوم التنمية |
|---------|---|---|
| 1 | نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف ستينات القرن العشرين | التنمية = النمو الاقتصادي |
| 2 | منتصف الستينات إلى منتصف سبعينات القرن العشرين | التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل |
| 3 | منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين | التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية |
| 4 | منذ سنة 1990 وحتى وقتنا الحاضر | التنمية البشرية = تحقيق مستوى حياة كريمة وصحية للسكان |
| 5 | منذ قمة الأرض سنة 1992 | التنمية المستدامة = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل للنمو الاقتصادي + الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. |

المصدر: أنظر إلى:

- 1- ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، ربيع 2009، ص 108.
- 2- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، مصر، دار الشروق، ط 1، 2000، ص 35.
- 3- مدحت القرشي، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2006، ص 122.

الفرع الثاني: الفكر التنموي الحديث وإستراتيجية التنمية المستدامة

لعقود عديدة خلت من القرن الماضي كان الاقتصاديون والسياسيون ومخططو التنمية يُعرِّفون التنمية الاقتصادية بقدرة الاقتصاد القومي على توليد واستدامة الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي (GNP) بنسبة تتراوح بين 5% إلى 7% أو أكثر، ويأخذونه بمعدل نمو نصيب الفرد من الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، إضافة إلى قدرة الدولة على توسيع إنتاجها بمعدلات أسرع من معدل النمو السكاني كمؤشر على التنمية، وهذه العملية التنموية تنطوي على تغيير مخطط لبنية الإنتاج والعمالة، تنخفض معه مساهمة الزراعة كقطاع تقليدي، بينما تزداد فيه مساهمة الصناعة وقطاع الخدمات، وبالتالي تُركِّز التنمية الاقتصادية بهذا المفهوم على

عملية تسريع التصنيع، وأحياناً تستخدم مؤشرات غير اقتصادية بدرجة ثانوية؛ لتوصيف منافع عملية التنمية الاقتصادية كمعدل تعليم الكبار وتحسين الخدمات الصحية والإسكان.

فخلال عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات انعمت معظم الدول النامية في تطبيق هذا المفهوم، واستطاعت - بعضها - أن تحقق هدف النمو الاقتصادي الكمي، ولكن ظلت هناك فروقاً كبيرة بين السكان في مستويات المعيشة من ناحية توفر الحاجات الضرورية ودرجة الرفاهية، وعكست الأرقام في العديد من الدول النامية خاصة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى تدهوراً في مستويات الصحة العامة ودرجة التعليم والعمر المتوقع للأفراد، مما أثر سلباً على مستوى إنتاجية القوى العاملة، إضافة إلى النقص المتزايد في مستوى الإشباع من السلع والخدمات الضرورية.

هذا القصور في المفهوم التنموي وتطبيقاته، دفع الكثير من الاقتصاديين إلى انتقاد مدخل التنمية التقليدي، وعدم كفاية المقارنات الإجمالية لنصيب الفرد من الدخل القومي أو الناتج المحلي لتحديد حالة النمو والتنمية من عدمها، والتوجه لتبني مفهوم حديث يعرف بالتنمية المستدامة.

غير أن مفهوم التنمية المستدامة متعدد الاستخدامات ومتنوع المعاني، فالبعض يرى أن التنمية المستدامة نموذج تنموي بديل مختلف عن النموذج الصناعي الرأسمالي، أو أنه ربما أسلوب لإصلاح أخطاء وعثرات هذا النموذج في علاقته بالبيئة، وهذا ما نتطرق إليه في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة

سنتناول في هذا المطلب المحطات الرئيسية لبروز فكرة التنمية المستدامة ثم تعريفها وتبيان أهم مبادئها وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على النحو التالي:

الفرع الأول: محطات رئيسية في تاريخ التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة لا تمثل ظاهرة اهتمام جديدة، حيث أن الاهتمام بالبيئة والحفاظ على الموارد وتنميتها كان من الأهداف التي سعى إليها الناس في الحضارات القديمة، وخير شاهد على ذلك أنماط الزراعة والري التي كانت سائدة في بلاد ما بين النهرين (العراق حالياً)، وفي الحضارة المصرية القديمة، وكانت بارزة أيضاً في كتابات الفلاسفة الإغريق من أمثال أرسطو وأفلاطون. فضلاً عن وجود إشارات في الكتب السماوية تحث على العلاقة السوية بين النشاط الإنساني والمحيط الطبيعي الذي يعيش في كنفه الإنسان، حيث يلاحظ المتأمل لخطاب القرآن الكريم مدى الاهتمام بالطبيعة وعناصرها وتوازنها، وبالأرض وكائناتها الحية، فضلاً عن الأحاديث النبوية الشريفة

التي تدعو إلى التعامل الرشيد مع موارد الأرض، من قبيل الماء والمراعي، وتنبذ الهدر والتبذير، غير أن هذا الاهتمام لم يكن يأخذ أطراً منهجية إلا في النصف الثاني من القرن الماضي، حيث اهتمت جماعات البحث، بالتوازي مع انبثاق الطلب الاجتماعي لصالح المحافظة على البيئة، بالعلاقة القائمة بين الأنشطة الإنسانية والمحيط الطبيعي، فمسألة نقل رأس المال الطبيعي للأجيال القادمة قد ظهرت بقوة في بداية القرن العشرين، حيث أن اللجنة الكندية للمحافظة على البيئة قد أشارت إلى هذه المسألة في عام 1915 م¹.

في نفس الشأن أصدر الاتحاد الدولي للمحافظة على الموارد الطبيعية الذي تأسس عام 1948 م تقريراً حول "بيان عن المحافظة على الطبيعة عبر العالم في عام 1950 م"، وقد أعتبر هذا التقرير رائداً في مجال المقاربة الرّاهنة المتعلقة بالمصالحة بين البيئة والاقتصاد، وقد ركّزت الوثيقة للمحافظة على الطبيعة لكنّها أعطت الأفضلية لرسالة جديدة تعين التغيير الذي طرأ على دعاة المحافظة، حيث زال التناقض بين المحافظة على الطبيعة وبين التنمية الاقتصادية، فتأسس مفهوم التنمية المستدامة انطلاقاً من هذا التحليل الذي يقر بوجود علاقة وطيدة توحد الاقتصاد بالبيئة.

لكن بحلول أواخر السبعينات والثمانينات طغت على المناقشة نظريات تنموية أكثر تقدماً، وكانت هذه النظريات تنطوي على وجهة نظر أكثر عمقا وشمولا بالنسبة للنمو والتنمية، وجرى تحليل أثر السياسات الاقتصادية على المسائل الاجتماعية والبيئية، مثل الفقر والتوزيع ضمن الجوانب الاجتماعية، ونضوب الموارد الاقتصادية والتلوث ضمن الجوانب البيئية. إن توقعات البيئة العالمية بينت بأنه إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية في النمو الديموغرافي والاقتصادي والأنماط الاستهلاكية، فستزداد الضغوط بصورة كبيرة على البيئة الطبيعية تفوق قدرتها الاستيعابية للموارد الطبيعية. وقد تضيع المكاسب البيئية والتحسينات الظاهرة نتيجة ازدياد التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية.

لعل أول فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة وبالتالي بالتنمية المستدامة، هو عندما أنشئ ما أطلق عليه بنادي روما سنة 1968، حيث ضمّ عدد من العلماء والمفكرين والاقتصاديين وكذا رجال أعمال مختلف أنحاء العالم، دعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة².

¹ - نواز عبد الرحمن الهيبي، حسن إبراهيم المهدي، التنمية المستدامة في دولة قطر: الإنجازات والتحديات، اللجنة الدائمة للسكان، الدوحة، ط1، 2008، ص11.

² - عمار عمري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2008، ص36-38.

في عام 1972 أصدر نادي روما تقريره الفريد (حدود النمو) الذي شرح فكرة محدودية الموارد الطبيعية، و أنه إذا استمر تزايد معدلات الاستهلاك فإن الموارد الطبيعية لن تفي باحتياجات المستقبل، و أن استنزاف الموارد البيئية المتجددة (المزارع ، المراعي ، الغابات ، مصائد الأسماك) والموارد غير المتجددة (رواسب المعادن، حقول النفط و الغاز الطبيعي ، طبقات الفحم) يهدد المستقبل.

وكانت أول محاولة للتوفيق بين النزعتين قد تم بحثها في مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الذي عقد بستوكهولم عام 1972 م، حيث شهد المؤتمر انبثاق مفهوم التنمية الملائمة للبيئة المصاغ من قبل العالمين إينياسي صاش وموريس سترونغ وآخرين، ويضع هؤلاء في مقدمة اهتمامهم نموذجاً للتنمية يحترم البيئة، ويوليّ عناية خاصة بالتسيير الفعال للموارد الطبيعية، ويجعل التنمية الاقتصادية ملائمة للعدالة الاجتماعية ولحماية البيئة¹. ويعتمد هؤلاء مقارنة إرادية جداً ومؤسساتية، حيث تسمح التدخلات في المجالات الأربعة التالية بتحقيق الأهداف الثلاثة، المتمثلة في النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة²:

1. التحكم في استعمال الموارد؛
 2. توظيف تقنيات نظيفة تتحكم في إنتاج النفايات وفي استعمال الملوثات؛
 3. حصر معقول لموضع النشاطات الاقتصادية؛
 4. تكييف أساليب الاستهلاك مع العوائق البيئية والاجتماعية بمعنى اختيار الأفضلية للحاجات على حساب الطلب.
- أما في عام 1973 هزت أزمة البترول العالم، وتبتهت إلى أن الموارد محدودة الحجم، و في عام 1980 صدرت وثيقة الإستراتيجية العالمية للضوء، نبتت هذه الوثيقة الأذهان إلى أهمية تحقيق التوازن بين ما يحصله الإنسان من موارد البيئة و قدرة النظم البيئية على العطاء.

ثم ومع مطلع عقد الثمانينات وتحديداً في عام 1981م برز الاهتمام الجديد بالمفهوم في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية والمعنون ب " الإستراتيجية العالمية للمحافظة على البيئة"، حيث تم للمرة الأولى وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة والتي هي " السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناته"، ولكن بالرغم من أهمية ما جاء في تقرير الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة، غير أن الولادة الحقيقية لمفهوم التنمية المستدامة جاءت مع إعلان اللجنة العالمية للبيئة

¹ - Beat Burgenmeier, **Economie du développement durable**, 2^{ème} édition, édition de Boeck, Bruxelles, 2005, p. 41.

² - Catherine Aubertin, Franck-Dominique Vivien, **Le développement durable: enjeux politiques, économiques et sociaux**, IRD éditions, France, 2005, p. 33.

والتنمية لتقريرها المعنون " مستقبلنا المشترك (Our Common Future) الصادر عام 1987م، الذي تشير فيه إلى ضرورة الإقلاع عن شكل التدمير السابق وتبنى رؤى واستراتيجيات التوافق بين النمو الاقتصادي الصناعي والعدالة الاجتماعية "توزيع الدخل بشكل متساوي"، وحماية البيئة التي تدهورت على مختلف الأصعدة - الوطنية والإقليمية والدولية - بما يتناسب مع جشع الربح ومصالح الشركات الاحتكارية الذي لا ينتهي في النظام الرأسمالي العالمي، وضمان حق الأجيال اللاحقة... الخ، وقد عرفت من خلاله التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاته"¹.

استكملت الأمم المتحدة عقد ثلاثة مؤتمرات دولية ذات أهمية خاصة؛ الأول عقد في استوكهولم (السويد) عام 1972 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان، الثاني عقد في ريو دي جانيرو (البرازيل) عام 1992 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، الذي برزت فيه فكرة التنمية المستدامة أو المتواصلة كواحدة من قواعد العمل الوطني و العالمي، ووضع المؤتمر وثيقة مفصلة (برنامج العمل في القرن الحادي و العشرين : أجندة (21) تضمنت أربعين فصلا تناولت ما ينبغي الاسترشاد به في مجالات التنمية الاقتصادية (الزراعة ، الصناعة ، الموارد الطبيعية) والتنمية الاجتماعية (الصحة والتعليم)، وفي مشاركة قطاعات المجتمع في مساعي التنمية وفي الحصول على نصيب عادل من ثمارها، أما الثالث فانهقد في جوهانسبورغ (جنوب إفريقيا) في سبتمبر 2002 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة، ليراجع حصيلة استجابة العالم لفكرة التنمية المتواصلة، وذلك من خلال² :

1. تقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 والصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة والبيئة عام 1992؛
 2. استعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة؛
 3. اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها؛
 4. تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.
- إنّ تغير الأسماء يعبر عن تطور مفاهيم العالم واستيعاب العلاقة بين الإنسان و المحيط الحيوي الذي يعيش فيه، ويمارس نشاطات الحياة، إذ أن التطور من فكرة بيئة الإنسان 1972 إلى فكرة البيئة والتنمية 1992 إلى فكرة التنمية المتواصلة 2002، ينطوي على تقدم واضح، ذلك أن العلاقة بين الإنسان والبيئة لا تقتصر على أثار حالة

¹ - اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، تقرير مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، عالم المعرفة، الكويت، 1987، ص70.

² - عماري عمار، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، مرجع سابق، ص36-38.

البيئة على صحة الإنسان كما كان الظن 1972، إنما للعلاقة وجه آخر هو أن البيئة هي خزانة الموارد التي يحولها الإنسان بمجهده، وبما حصله من المعارف العلمية والوسائل التقنية الأكثر استدامة إلى ثروات .

لكن مهما كان أصل المفهوم وتاريخ ميلاده، فإن التنمية المستدامة قد باتت الآن واسعة التداول وشائعة الاستعمال ومتنوعة المعاني، وبدأت تدخل في أي تخطيط استراتيجي تنموي "التنمية الزراعية المستدامة، التنمية الصناعية المستدامة، التنمية البشرية المستدامة، التنمية السياحية المستدامة... إلخ"¹، كونها تنمية تفاعلية حركية تأخذ على عاتقها تحقيق المواءمة بين أركانها الثلاثة: البشر والموارد البيئة والتنمية الاقتصادية².

الفرع الثاني: تعريف التنمية المستدامة (الخصائص، الاستراتيجيات والتحديات)

سنحاول إعطاء تعريف دقيق وشامل لمصطلح التنمية المستدامة والتطرق إلى خصائصها مبادئها، أبعادها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

أولاً: تعريف التنمية المستدامة:

إن تعدد مفاهيم وتعريفات التنمية المستدامة يجعلنا ننبه على أنه لكي نطور مفهوماً متفقاً عليه للتنمية المستدامة، فإنه يجب أن يكون هناك فهماً مشتركاً للشيء المراد استدامته. كما نشير إلى أن مفهوم التنمية المستدامة يُعد في إطاره العام مفهوماً بيئياً ثم تحول إلى مفهوم تنموي شامل.

1. الخلط بين النمو والتنمية: لم يفرّق الاقتصاديين خلال الخمسينات والستينات بين مفهومي التنمية Development والنمو Growth فقد استخدم البعض هذين المصطلحين إضافة إلى مصطلح التغيير الطويل المدى بمعنى واحد، وعلى أهما مترادفان، وأستخدم مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي للدلالة على أي منهما، كما ويعني كلا المصطلحين زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، أي زيادة الاستثمار المنتج في الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، فالنمو قد يكون ضروري، ولكنه غير كافي لتحقيق التنمية³، إلا أن مسألة التفريق بين العام والخاص تقودنا إلى ضرورة التفريق بينهما وفق الجدول كما يلي:

¹ - Jean Paul Marechal, Béatrice Ouenault, **Le développement durable : une perspective pour le 21^{ème} siècle**, press universitaire de revues, Rennes, 2005, p. 63.

² - سحر قدوري الرفاعي، مرجع سابق، ص23.

³ - أحمد رمضان نعمة الله، وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002، ص377.

جدول رقم (1-2) : الفرق بين التنمية والنمو

| النمو | التنمية |
|---|--|
| النمو يشير إلى تحقيق معدل الزيادة في الدخل القومي أو نصيب الفرد من الدخل القومي أو الناتج القومي خلال فترة زمنية طويلة، كما أنه يهتم بالكم. | التنمية أشمل من ذلك فهي تتضمن النمو أي معدل الزيادة في الدخل القومي أو نصيب الفرد من الدخل القومي أو الناتج القومي خلال فترة زمنية طويلة مضاف إليها التغيرات الواسعة في الهياكل الاقتصادية، الإنتاجية، الاجتماعية، الثقافية، التجارية، التشريعات والأنظمة، كما تهتم إلى جانب الكم بالكيف . |
| النمو يشير إلى الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة . | التنمية عبارة عن تحقيق زيادة سريعة وتراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن . |
| يصف النمو حركة النظام الاقتصادي الذي يسير وفق آليات السوق العفوية، تلقائي. | تصف التنمية حركة النظام الاقتصادي الذي يسير وفق التخطيط من جانب الدولة. |
| مفهوم النمو ينطبق على الدول المتقدمة . | مفهوم التنمية ينطبق على الدول النامية. |
| النمو يشير إلى التغير في حجم النظام الاقتصادي. | التنمية تعني التركيز على التغيرات في هيكل القطاعات الأكثر ديناميكية. |

المصدر: أنظر إلى:

- 1- هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2006، ص22-23 بتصرف.
- 2- رمضان نعمة وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002، ص378-384.

إذن التنمية يجب أن تتضمن تنمية بشرية وبيئية شاملة، والعمل على محاربة الفقر عبر إعادة توزيع الثروة، كما أن التنمية الاقتصادية وإن كانت تراعي المعايير البيئية للموارد الطبيعية أو تعمل على التقليل من إنتاج النفايات، فإنها لا تكون كافية للحيلولة دون انهيار البيئة في الأجل الطويل، فالقضية إذن تتعلق بنوعية النمو وكيفية توزيع منافعه وليس مجرد عملية توسع اقتصادي لا تستفيد منه سوى أقلية.

2. التنمية المستدامة:

من أشهر تعريفات التنمية المستدامة نجد:

تعريف هيئة بروتلاند للتنمية المستدامة: التي تعتبر التنمية بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات مجتمع الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال المقبلة لتلبية احتياجاتهم الخاصة"¹.

تعريف الفاو: الذي يعتبر أن التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية².

أما تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992-المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة- ما يقارب (20) تعريف لها تم تصنيفها إلى أربعة جوانب أساسية³ حسب الموضوع المراد دراسته وهي الجانب الاقتصادي، الجانب الاجتماعي، الجانب التكنولوجي، وأخيراً الجانب البيئي.

أ. **من الجانب الاقتصادي:** تعني التنمية المستدامة إجراء فحص في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج، وكذا توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر؛

ب. **من الجانب الاجتماعي:** يقصد بها العمل لبلوغ استقرار النمو السكاني، ووقف تدفق الأفراد على المدن من خلال تطوير ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، خاصة في الريف وتحقيق أكبر قدر من المشاركة في التخطيط للتنمية؛

ت. **على الصعيد البيئي:** فتعني حماية الموارد الطبيعية والزراعية والحيوانية، وهي تمثل الاستخدام الأمثل للأرض الفلاحة والموارد المائية؛

ث. **على الصعيد التكنولوجي:** فقد أفاض بعض المؤلفين في توسيع تعريفها لتشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية، بنقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيات منظمة للبيئة، وينتج عنها الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحايسة للحرارة، والضارة بالأوزون.

على ضوء ما ورد آنفاً، فإن التعريف الأكثر وضوحاً لإستراتيجية التنمية المستدامة هو في اعتبارها تلك التنمية التي تتسم بالاستقرار، وتمتلك عوامل التواصل وهي ليست واحدة من الأنماط التنموية التي درج مفكرو

¹ - Jacques Fialaire, **Les stratégies du développement durable**, L'HARMATTAN, Paris, 2008, p27.

² - كربالي بغداد، حمداني محمد، استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة علوم إنسانية كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية-جامعة وهران، العدد45، 2010، ص11-12.

³ - نفس المرجع، ص11-12.

التنمية على إبرازها، مثل التنمية الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الثقافية، أو البيئية، أو المؤسسية، بل هي تشمل كافة هذه الأنماط، فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها وتنهض بالموارد البشرية وتقوم بها، فهي تنمية تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الطبيعية.

ثانيا: خصائص التنمية المستدامة

تتمتع التنمية المستدامة بمجموعة من الخصائص والمميزات التي تميزها عن التنمية بمفهومها التقليدي وهي¹:

1. **الاستمرارية:** فهي تنمية طويلة المدى، إذ تتخذ من البعد الزمني أساسا لها، فهي تنمية تنصب على مصير ومستقبل الأجيال القادمة؛
2. **تنظيم استخدام الموارد الطبيعية:** خاصة الموارد القابلة للنفاد والمتجددة بما يضمن حق الأجيال القادمة فيها، والحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية بما يضمن استمرار الحياة؛
3. **التكامل والتبادل:** بين أهداف مختلفة لثلاث أنظمة أساسية، هي النظام الاقتصادي، النظام الاجتماعي، والنظام البيئي، فهي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سياسات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي النظيف، الذي يجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.

ثالثا: استراتيجيات التنمية المستدامة وتحدياتها

تعني إستراتيجية التنمية المستدامة مجموعة الأفكار والنظريات التي تركز على الفكر التنموي الحديث حيث تميل للأخذ بالمفهوم الشامل لإستراتيجية التنمية، فلا تقتصر على الاستثمار وتوجهات التصنيع فقط، وإنما على شروط التنمية في مختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبشرية والبيئية. نظرا للأسباب التالية :

1. الهدف من وضع استراتيجيات للتنمية هو نقل المجتمع من حالة الركود إلى حالة النمو الاقتصادي الذاتي؛
2. إن الإستراتيجية تتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، وهذا يعني أنه لا يمكن أن تتطابق إستراتيجيتان للتنمية المستدامة، إذ تُفصل كل واحدة منها على مقاص كل دولة وفقا للشروط المذكورة آنفا؛

¹ - سلمى قطاف، رمة خلوة، مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم والاقتصاد، جامعة فرحات عباس سطيف، ص381.

3. إن الدور الذي تقوم عليه الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مهم في وضع واختبار مفردات استراتيجية التنمية ، فمن دولة حارسة، إلى دولة متدخلة، تلعب دور منظم من خلال مشاريعها الخاصة.

1. إستراتيجيات التنمية المستدامة¹:

- أ. النمو التراكمي: يربط اتجاهات النمو الاقتصادي بالقضاء على الفقر وتحسين البيئة المحيط؛
- ب. النمو الاقتصادي النظيف: بأقل قدر من الطاقة الكثيفة، وبالتوفيق مع التنمية الاجتماعية؛
- ج. توليد الوظائف وفرص العمل: من خلال ترشيد الاستهلاك الذي يقلل من الفاقد ويزيد من قاعدة المستفيدين، بهدف زيادة الادخار ثم الاستثمار؛
- د. أخذ المتغيرات البيئية بعين الاعتبار في اتخاذ القرارات الاقتصادية: من خلال تشجيع الإنتاج كبير الحجم بعيدا عن تلوث الهواء والمياه؛
- هـ. إعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر: لإطالة أعمار المنتجات والمواد وتخفيض استهلاك الطاقة، من خلال زيادة فرص الشراكة والمشاركة في تبادل الخبرات والمهارات، وتساهم في تفعيل دور التعليم والتدريب والتوعية لتحفيز الإبداع، والبحث عن أساليب جديدة تزيد من توليد توظيف المعرفة العلمية وتداخل حقولها من خلال فرق البحث العلمي؛
- و. ترشيد العلوم والتكنولوجيا: لخدمة الإنتاج بالجودة الشاملة والمواصفات العالمية، والبيئة النظيفة من خلال المساهمة في تحقيق الخيارات، ووضع الاستراتيجيات، وبلورة الأهداف، ورسم السياسات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازنا وعدلا.

2. تحديات التنمية المستدامة²: هناك العديد من التحديات التي تضعف تحقيقها وتقلل من تأثيرها، ومن أهمها:

- أ. تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة؛
- ب. نشر ثقافة إدارة الجودة الشاملة والمواصفات العالمية، وإعادة هندسة المنظمات والأسرة لمواجهة الصراعات والمنافسة الخارجية؛
- ج. توفير ضمانات حقوق الأجيال القادمة في الموارد والتنمية المتواصلة؛
- د. تأمين مشاركة كاملة وفعالة للدول النامية داخل مراكز اتخاذ القرار والمؤسسات الاقتصادية الدولية، وتعزيز الجهود التي تهدف إلى جعل دواليب الاقتصاد العالمي أكثر شفافية وإنصافاً واحتراماً للقوانين المعمول بها؛

¹ - www.educdz.com/oldsite/thread10331.htm .

² - www.educdz.com/oldsite/thread10331.htm.

- هـ. لا تزال البيئة العالمية تعاني من التدهور، تناقص بيولوجي مستمر، استنفاد الأرصد السمكية، التصحر يتلف مساحات متزايدة من الأراضي الخصبة، والآثار الضارة لتغيير المناخ باتت واضحة، تزايد حدوث الكوارث الطبيعية، لا يزال تلوث الهواء والمياه والبحار يجرم ملايين الأشخاص من العيش الكريم¹؛
- و. وقد أضافت العولمة بعدا جديدا إلى هذه التحديات، خلقت فرصا ذهبية لبعض البلدان (الصناعية) المصدرّة لرأس المال والتكنولوجيا، أو الإمكانيات البشرية أو التقنية المتقدمة، إلا أنها خلقت أيضا مخاطر لبلدان أخرى (الفقيرة) من خلال تعميق التفاوت في الدخل، وزيادة مستويات الفقر. لذلك هناك دعوات عديدة لجعل العولمة منصفة ومستدامة وغير مقصية؛
- ز. التناقضات في النظام الليبرالي فكرة التنمية المستدامة من خلال عدم مصادقة التحدي وكالات الأمم المتحدة على الكثير من المعاهدات المتعلقة بالحفاظ على البيئة، وطبيعة أعمال الشركات الكبرى متعددة الجنسيات أحد دعائم النظام الليبرالي ومنطق الربح والهيمنة والاندماج... كما أنها أعطت الأولوية المطلقة للحساب الاقتصادي على المدى القصير، هذا العنصر الجديد كان له أثر كبير على تدمير الثروات الطبيعية وهو ما يتنافى مع استراتيجيه التنمية المستدامة³.

الفرع الثالث: مبادئ، أهداف وأبعاد التنمية المستدامة

أولا: مبادئ التنمية المستدامة: إن المبادئ التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة تتمثل فيما يلي²:

1. استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، المشاركة الشعبية، التوظيف الأمثل الديناميكي للموارد الاقتصادية، استغلال عمر الموارد الاقتصادية، والتخطيط الإستراتيجي لهذه الموارد، التوازن البيئي والتنوع البيولوجي؛
2. التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية، مبدأ القدرة على البقاء والتنافسية، الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة، وكذلك تحديد وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك؛
3. إلى جانب مبادئ أخرى كمبدأ تحديد الأولويات بعناية القائم علي التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والايكولوجية لمشكلات البيئة، مبدأ الاستفادة من كل دولار للتمكن من تحقيق إنجازات أكثر بموارد محدودة، مبدأ

¹ - تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جنوب افريقيا، 09/ 2002، ص3.

² - عثمان محمد غنيم ، ماجدة ابو زنت ، التنمية المستدامة : فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفا ، عمان الأردن ، ط 1 2007 ، ص28.

اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف أي بعض المكاسب في البيئة، استخدام أدوات السوق حيثما كان ممكناً، مبدأ الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتعليمية، مبدأ العمل مع القطاع الخاص وإدماج البيئة من البداية¹.

ثانياً: أهداف التنمية المستدامة

إن المتتبع لفلسفة مصطلح التنمية المستدامة وما نشر عنه من برامج وملتقيات علمية، يمكنه أن يستنتج مجموعة الأهداف السامية لهذه العملية والمتمثلة فيما يلي²:

1. تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: تحاول التنمية المستدامة عن طريق عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات

التنموية تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اجتماعياً واقتصادياً ونفسياً وروحياً، من خلال التركيز على الجوانب النوعية للنمو، لا الكمية وبصورة عادلة ومقبولة بهدف تحقيق الاستدامة الاجتماعي؛

2. احترام البيئة الطبيعية: التنمية المستدامة تنص على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتعامل مع النظم

الطبيعية ومحتواها على أنها أساس الحياة الإنسانية، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة كي تكون علاقة تكامل وانسجام؛

3. تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية: ويتم ذلك من خلال تنمية إحساس الأفراد بالمسؤولية تجاه

المشكلات البيئية، وحثهم على المشاركة الفاعلة في خلق الحلول المناسبة لها عن طريق مشاركتهم في إعداد برامج ومشروعات التنمية المستدامة وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها بهدف تحقيق الاستدامة البيئية؛

4. تحقيق الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية: تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد

محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها، وتعمل على استخدامها وتوظيفها بصورة عقلانية بهدف تحقيق الاستدامة الاقتصادية.

5. ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع: ويتحقق ذلك عن طريق توعية السكان بأهمية

التكنولوجيات المختلفة لعملية التنمية، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سلبية، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطراً عليها، وتوجيه التكنولوجيا نحو تقليل الأخطار وحماية البيئة واستحداث تكنولوجيا نظيفة لا تدمر البيئة³.

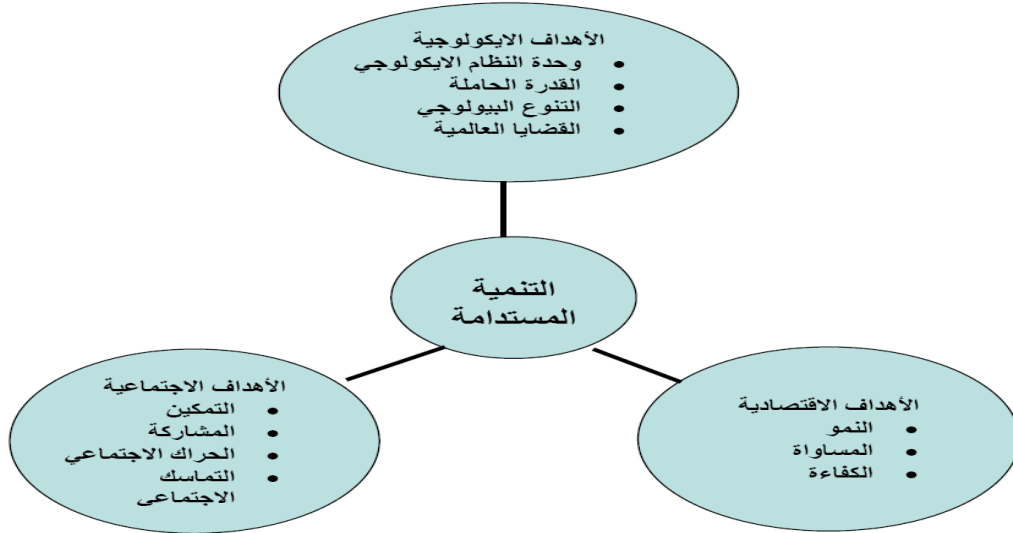
¹ - حيازة عبد الله، التنمية الشاملة المستدامة المبادئ والتنفيذ، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 2008/4/8-7، جامعة سطيف، الجزائر، ص 72-73.

² - عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت، مرجع سابق، ص 19-20.

³ - ناصر مراد، مرجع سابق، 2009، ص 111.

يوضح الشكل التالي مجموعة الأهداف الرئيسة الخاصة بمفهوم الاستدامة، والتي تنطوي على مضامين عملية كامنة للتنمية المستدامة .

الشكل رقم 1-2: مجموعة الأهداف الرئيسة الخاصة بمفهوم الاستدامة



المصدر: نواز عبد الرحمن الهيتي، المهندي، حسن إبراهيم، التنمية المستدامة في دولة قطر: الإنجازات والتحديات، ط1، اللجنة الدائمة للسكان، الدوحة، 2008، ص 17.

ثالثاً: التنمية المستدامة توازن بين القيم البيولوجية والاقتصادية والاجتماعية: من أجل بلورة هذه الأهداف يجب توافر مجموعة من العناصر تتمثل فيما يلي :

عناصر رئيسة تم وضعها بصفة أساسية ضمن إعلان ريودي جانيرو في المبادئ من 3 إلى 8 والمبدأ 16، والعناصر الموضوعية للتنمية تتضمن الآتي¹:

1. الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية؛
2. اندماج الحياة البيئية مع التنمية الاقتصادية؛
3. الحق في التنمية؛
4. التوزيع العادل للموارد بين الجيل الحالي والأجيال القادمة؛
5. تحميل المتسبب في التلوث بنفقات التلوث.

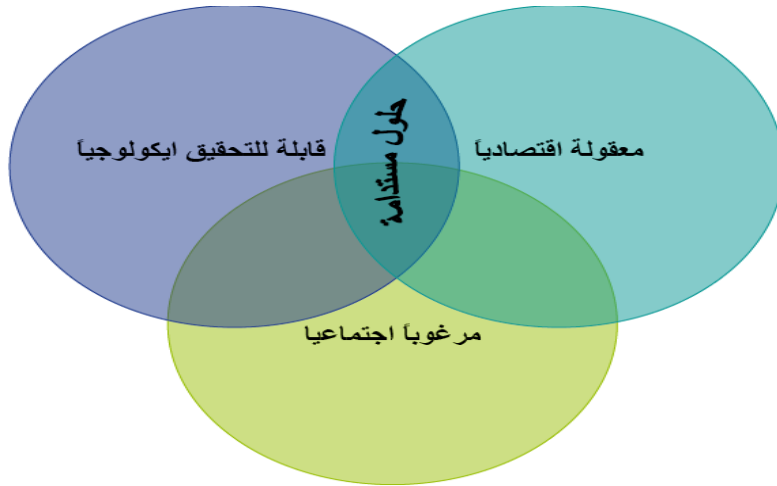
¹ - Alain Jounot, 100 questions pour comprendre et agir le développement durable, AFNOR publications, France, 2004, P. 4.

أما العناصر الإجرائية: فإنها تتمثل في المبدئين 10 و 17 الخاصين بالاشتراك العام في اتخاذ القرار وفي التقييم البيئي العام. فالتنمية المستدامة تدعو إلى مستقبل يتم فيه موازنة الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية عند السعي إلى تحقيق التنمية وتحسين نوعية الحياة. ولذلك، فإن الجهود المهادفة إلى بناء نمط حياة مستدام تتطلب إحداث تكامل بين الإجراءات المتخذة في ثلاثة مجالات رئيسية هي¹:

1. النمو الاقتصادي والعدالة: تتطلب النظم الاقتصادية العالمية القائمة حالياً، بما بينها من ترابط، نهجاً متكاملًا لتهيئة نمو مسؤول طويل الأجل، مع ضمان عدم تخلف أية دولة أم مجتمع عن الركب.
2. حفظ الموارد الطبيعية والبيئة: للحفاظ على التراث البيئي العالمي والموارد الطبيعية من أجل الأجيال القادمة، من خلال إيجاد حلول مستدامة اقتصادياً للحد من استهلاك الموارد، وإيقاف التلوث.
3. التنمية الاجتماعية: يحتاج الإنسان إلى العمل والغذاء والتعليم والطاقة والرعاية الصحية والماء وخدمات الصرف الصحي.

ومنه لا يتم تحقيق التنمية المستدامة إلا من خلال التقاء العناصر الثلاثة الرئيسية (الفعالية البيئية، العدالة الاجتماعية، حماية البيئة) التي تشمل وجهات نظر الايكولوجيين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع.

شكل رقم 1-3 : العناصر الرئيسية التي تحقق التنمية المستدامة



source: Louis Guay, laval doucet doucet, luc boutillier, Guy Dedailleul, **les enjeux et les défis du développement durable : connaître, décider et agir**, les presses universitaires Laval, France, 2004, p. 16.

¹ - Farid BADDACHE, **Le développement durable tout simplement**, EYROLLE éditions, Paris, 2008, pp. 12-13.

فحسب الشكل السابق رقم (1-3) يجب تبني إستراتيجية تضمن تقديم حلول تأخذ بعين الاعتبار التوازن بين البيئة والاقتصاد والمجتمع، لأن عدم التوازن بين العناصر الثلاثة أو إعادة صياغة التوازن ليعكس تفوق إحدى وجهات النظر على الأخرى قد يسفر عن فشل تحقيق حماية البيئة بسبب تعرض واحد أو أكثر من المجالات للإخفاق. وقد بذلت جهود متواصلة لتأكيد المضامين المتأصلة في العناصر الثلاثة للتنمية المستدامة.

رابعاً: أبعاد التنمية المستدامة: هناك أربعة أبعاد حاسمة ومتفاعلة للتنمية المستدامة، هي كل من الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية يمكن تلخيصها في الشكل التالي رقم (1-4):

الشكل رقم (1-4): أبعاد التنمية المستدامة



المصدر: أنظر إلى:

- 1- كربالي بغداد، حمداني محمد، استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة علوم إنسانية كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية-جامعة وهران، العدد45، 2010، ص8-9.
- 2- فالي نبيلة، التنمية من النمو إلى الاستدامة، المؤتمر مداخلية ضمن الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 7-8/4/2008، جامعة سطيف، الجزائر، ص235-236.

هناك ارتباط وثيق فيما بين هذه الأبعاد المختلفة، والإجراءات التي تتخذ في إحداها من شأنها تعزيز الأهداف في بعضها الآخر، ومن ذلك مثلا أن الاستثمار الضخم في رأس المال البشري، ولاسيما فيما بين

الفقراء، يدعم الجهود الرامية إلى الإقلال من الفقر، وإلى الإسراع في تثبيت عدد السكان، وإلى تضيق الفوارق الاقتصادية، وإلى الحيلولة دون مزيد من التدهور للأراضي والموارد، وإلى السماح بالتنمية العاجلة واستخدام مزيد من التكنولوجيات الناجعة في جميع البلدان.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية المستدامة

تساهم مؤشرات Indicators التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم أو تراجع الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بصورة فعلية، وهذا ما ينجم عنه المقارنة مع الغير، واتخاذ العديد من القرارات الدولية والوطنية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما يساعد في توفير معلومات كمية أو نوعية تساعد في وضع السياسات وإعداد خطط تهدف إلى تحقيق أهداف تحسين حياة الفرد.

قبل التطرق إلى هذه المؤشرات تجدر بنا أولاً التطرق إلى التعريف بمصطلح أو مفهوم المؤشر:

يُعرف المؤشر على أنه عبارة "عن إحدى البيانات أو المعطيات، التي تم اختيارها من بين مجموعة من البيانات أو المعلومات الإحصائية المهمة، من أجل خصوصيتها، وأهمية ما تمثله قيمتها. كما يعرف أيضاً على أنه "أداة تصف بصورة كمية موجزة وضعاً أو حالة معينة" وهو مقياس يلخص معلومة تعبر عن ظاهرة أو مشكلة معينة، وهو يجيب على أسئلة محددة يستفسر عنها صانع القرار. وفي تعريف شامل للمؤشر، فإن هذا الأخير متغير كمي يتحدد بقيمة مطلقة أو معدل أو نسبة، ويستخدم للتعبير عن ظاهرة أو قضية ما، ويجب أن يكون المؤشر¹ دقيقاً، يمكن التنبؤ به، حساساً في استجابته لتغيرات الحالة المعنية، السهولة النسبية في جمع البيانات واستخدامه، وأخيراً أن يعكس بشكل مباشر أو غير مباشر نوعية الظروف البيئية وعملية التنمية المستدامة.

الفرع الأول: المؤشرات الاجتماعية

تعكس مستوى المعيشة ونوعية حياة الإنسان وهي تتمثل فيما يلي²:

1. مؤشر الفقر: أي نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، أو نسبة السكان العاطلين عن العمل؛
2. المساواة في النوع الاجتماعي: حساب معدل مشاركة المرأة مقارنة بالرجل؛

¹ - خيس عبد الرحمان رداد، المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة، مداخلة في المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، سرت-الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 2- 4/11/2009، ص76.

² - عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، التنمية البشرية ومقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007، ص- ص.11-13.

3. حالة التغذية: الحالة الصحية للأطفال؛
4. الوفاة: معدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات؛
5. مؤشر المياه النقية: نسبة السكان الذين يحصلون على مياه صالحة للشرب؛
6. الرعاية الصحية: نسبة السكان القادرين على الحصول على مرافق صحية؛
7. مستوى التعليم: نسبة الأطفال الحاصلين على الصف الخامس ابتدائي؛ الأمية: نسبة التعليم لدى الكبار؛
8. السكن: نسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص.

الفرع الثاني: المؤشرات الاقتصادية: وتشمل هذه المؤشرات قضايا البنية الاقتصادية وأنماط الإنتاج والاستهلاك¹:

1. البنية الاقتصادية: تتمثل أهم مؤشرات البنية الاقتصادية بما يلي:
 - أ. الأداء الاقتصادي: ويمكن قياسه من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الاستثمار فيه؛
 - ب. التجارة: تقاس بالميزان التجاري للسلع والخدمات؛
 - ت. الوضع المالي: يقاس عادةً باحتساب نسبة المديونية الخارجية أو الداخلية إلى الناتج القومي الإجمالي، وكذلك من خلال نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنةً بالناتج القومي الإجمالي.
2. أنماط الإنتاج والاستهلاك: وتتمثل أهم مؤشرات أنماط الإنتاج والاستهلاك بالآتي:
 - أ. استهلاك المادة (وتقاس بمدى كثافة استخدام المواد الخام في الإنتاج)؛
 - ب. استخدام الطاقة (وتقاس من خلال احتساب استهلاك الطاقة السنوي للفرد)؛
 - ج. إنتاج وإدارة النفايات (وتقاس بكميات إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية وإعادة تدوير النفايات)؛
 - د. النقل والمواصلات (وتقاس بالمسافة التي يقطعها الفرد سنوياً مقارنةً بنوع المواصلات).

¹ - سهام حروفش، إيمان صحراوي، ذهبية ريمة بوباية، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، ملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سطيف، الجزائر، أبريل 2008، ص 112-113. وأيضاً نوزاد عبد الرحمان الهبتي، مجلة الشؤون العربية، قطر، 2006، ص 108.

الفرع الثالث: المؤشرات البيئية والمؤشرات المؤسسية

أولاً: المؤشرات البيئية: تتمثل القضايا والمؤشرات البيئية فيما يلي¹:

1. التغير المناخي: قياس كثافة انبعاث ثاني أكسيد الكربون في الجو؛
 2. تدهور طبقة الأوزون: مؤشر استهلاك المواد المضرة بطبقة الأوزون؛
 3. جودة الهواء: يتم قياسها من خلال كثافة انبعاث الغازات الملوثة؛
 4. إنتاج النفايات: من خلال مؤشر إنتاج النفايات المحلية؛
 5. مصادر المياه العذبة: كثافة استعمال مصادر المياه؛
 6. المصادر الغابية: كثافة استعمال المصادر الغابية؛
 7. المصادر الطاقوية: كثافة استعمال الطاقة؛
 8. التنوع الحيوي: يتمثل في حساب مؤشرات الأنظمة البيئية (نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية)، الأنواع (نسب الكائنات الحية المهددة بالانقراض)².
- ثانياً: المؤشرات المؤسسية³: كما أن هناك من يطلق عليها اسم مؤشرات التكنولوجيا والتي تحسب انطلاقاً من حساب المتوسط الحسابي مجموع (مؤشر الإبداع التكنولوجي، مؤشر انتشار التكنولوجيا المتطورة، مؤشر انتشار التكنولوجيا القديمة، مؤشر درجة التأهيل البشري (الجدارة))⁴.
- إضافة لذلك يمكن استخدام المؤشرات التالية:

1. الحصول على المعلومات:

- أ. خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة: يعد أعم مقياس لدرجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في أي بلد؛
- ب. المشتركون في الهاتف النقال لكل 100 نسمة؛

¹-Direction de l'environnement de l'OCED, **indicateurs clés de l'environnement de l'OCED**, Paris, 2004, p.08.

² -UNEP, **Global Environment Outlook: environment for development (GEO-4), summary for decision makers**, United Nations Environment Programme(unesp) publication, 2007, p12-13.

³ - حروفوس سهام، صحراوي إيمان، بوباية ذهبية ريمة، مرجع سابق، ص 118.

⁴ - يوسف قريشي، الياس بن ساسي، مؤشرات التنمية البشرية المفهوم، الأساسيات، الحساب، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، 9-10/03/2004، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، ص56.

ت. الحواسيب الشخصية لكل 100 نسمة: إن عدد الحواسيب الشخصية المتاحة لسكان بلد معين يعد مقياساً لقدرته

على اللحاق بالاقتصاد العالمي وتعزيز إنتاجيته؛

ث. مستخدمو الإنترنت لكل 100 نسمة: يقيس مدى مشاركة الدول عصر المعلومات.

2. مؤشر العلم والتكنولوجيا¹:

أ. عدد العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير لكل مليون نسمة

ب. الإنفاق على البحث والتطوير بنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.

كما يعتمد أيضاً لقياس تطور القدرات التكنولوجية على المقاييس التالية²:

أ. نسبة براءات الاختراع المنجزة محلياً لكل ألف من السكان؛

ب. نسبة براءات الاختراع المستوردة إلى نسبة براءات الاختراع المحلية؛

ت. تطور رصيد ميزان المدفوعات التكنولوجي من حيث الصادرات والواردات التكنولوجية، إذ كلما انخفض حجم

العجز في هذا الميزان كان ذلك دليلاً على درجة التقدم في الاعتماد التكنولوجي على الذات.

ث. تطور نسبة المكون المحلي من المدخلات التكنولوجية إلى جملة الصادرات التكنولوجية.

بالرغم من انتشار مفهوم التنمية المستدامة إلا أن المعضلة الرئيسية الباقية فيه هو الحاجة الماسة إلى تحديد مؤشراً

يمكن من قياس وتقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي، وهذا ما يترتب

عليه اتخاذ العديد من القرارات الوطنية والدولية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وإعطاء صورة

واضحة وحقيقية للمستثمر الأجنبي من أجل اتخاذ المبادرات الأولى للاستثمار المباشر في تلك الدولة من جهة أخرى.

¹ - سلمان عمر عبد الهادي، مرجع سابق، ص31.

² - عبد الرشيد عبد الحافظ، الآثار السلبية للعولمة وآثارها على الوطن العربي وسبل مواجهتها، مكتبة مدبولي، 2005، ط1، القاهرة، ص69.

خلاصة الفصل

إن الاهتمام الواضح بموضوع نقل التكنولوجيا وخاصة تلك المتأتية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، واحتكارها من قبل الشركات المتعددة الجنسيات (المهادفة إلى تعظيم الأرباح)، وجل دول العالم جاء ليعكس حقيقة معينة أن نقل التكنولوجيا يعتبر كأحد العوامل المهمة في دعم إستراتيجية التنمية المستدامة.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق للدول المضيفة في أشكال مختلفة تتخذ إما صورة الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أو في صورة الاستثمارات المشتركة، مرهونة من حيث التطبيق بسياسات وقوانين الدول المضيفة واستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات نواياها الحقيقية، لنقل أو حماية هذه التكنولوجيات، التي تعتبر قناة رئيسية لتحسيد الاستثمار الأجنبي المباشر.

يحتاج تحقيق هدف استراتيجيه التنمية المستدامة إلى إحراز تقدم متزامن في أربعة أبعاد على الأقل، هي الأبعاد الاقتصادية، الأبعاد الاجتماعية والسياسية، الأبعاد البيئية إذ هناك ارتباط وثيق فيما بينها، والإجراءات التي تتخذ في إحداها من شأنها تعزيز الأهداف في بعضها الآخر.

إن نقل التكنولوجيا سواء عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر تتحدد حسب مدى رغبة الشركات متعددة الجنسيات في نقلها من جهة، وجاهزيتها وفعاليتها لتحقيق جوانب إستراتيجية التنمية المستدامة في البلد المضيف، وهذا ما سنحاول تناوله في الفصل الثاني من هذا البحث.

الفصل الثاني

نقل تكنولوجيا الاستثمار
الأجنبي المباشر وأثرها على
استراتيجية التنمية المستدامة

تمهيد

لا أحد يستطيع أن ينكر أن التكنولوجيا باتت جزءاً لا يتجزأ من البناء الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والبيئي لأي مجتمع حديث، ليس هذا فحسب، بل بات التطور التكنولوجي هو المقياس الذي من خلاله يقاس التقدم والتطور في أي بلد، لذلك تسعى غالبية الدول المتقدمة والمتخلفة لامتلاكها، والحصول عليها بمختلف الطرق التي تؤهلها لتحقيق التنمية المنشودة.

تعتبر إستراتيجية التنمية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الاستراتيجيات الجديدة التي بادرت مختلف الدول في تبنيها، لغرض الاستفادة مما يجلبه معه من إمكانيات مادية، ومعنوية خاصة الخبرات والمعارف والتكنولوجيات المتطورة، هذه الأخيرة التي يري فيها البعض بأنها تحمل معها دائماً الفوائد واليجابيات، وتقدم الحلول لجميع المشاكل، وبالتالي فهي خالية من أية آثار سلبية، بحيث يمكننا من إيجاد مصادر طاقة بديلة، أو استعمال آلات وتقنيات أقل تلوثاً واستهلاكاً للموارد، ومن ثمة تسمح لنا بالسيطرة على الطبيعة وتطويرها لمصلحة الإنسان في ظل ضوابط الاستدامة المتواصلة، لكن من جهة أخرى نجد أن البعض الآخر يري بأنها شبحاً مخيفاً آثاره- سواء أتت هذه الآثار بشكل مباشر أو غير مباشر- وخيمة على البلدان المستقبلية لها، لا يهدد البيئة بالتلوث والخراب فقط، بل يمتد ليصل في يومنا هذا إلى شتى مجالات الحياة بأخذ بعين الاعتبار ظروف العمولة المطلقة غير المقيدة، والتي قد تحمل آثاراً كبيرة على الدول التي تجد نفسها في مأزق حضاري واجتماعي وبيئي.

لذلك سنحاول في هذا الفصل التعرف على ماهية الشيء الذي تقدمه لنا التكنولوجيا عموماً، وما هو الثمن الذي ينبغي علينا أن ندفعه ثمناً مقابل تلك التكنولوجيا الجديدة المنقولة لنا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة، قبل الوقوف على الأهمية العالمية لهذه الظاهرة وتوجهاتها، وذلك من خلال التعرض لبعض الآثار الناتجة عن نقل التكنولوجيا في بعض القطاعات الإستراتيجية ذات الصلة بإستراتيجية التنمية المستدامة، بدءاً بالجانب الاجتماعي، الجانب الاقتصادي، وأخيراً الجانب البيئي.

المبحث الأول: التوجهات العالمية لنقل التكنولوجيا المستدامة

يتطلب تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة - في ظل تشابك الاقتصاد العالمي وانفتاح أكثر الاقتصاديات انغلاقاً في السابق- الربط ما بين الرهانات الحالية والتطورات المستقبلية، قدرات الدولة (القدرات العلمية لعناصرها البشرية)، ومتطلبات المحيط التنافسي الأكثر فاعلية في المنافسة الدولية (مثلاً الابتكار التكنولوجي، التفوق التكنولوجي، البحث العلمي...)، والتي تمكنه من تحقيق الالتزامات التكنولوجية والمالية والمادية الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة¹، وخلق على أساسها فجوة تكنولوجية مع مختلف الدول الأخرى، وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى أهمية التكنولوجيا في تحقيق التنمية المستدامة وكيفية معرفة التطور التكنولوجي لمجتمع ما، ثم طبيعة العلاقة ما بينهما، والتحديات التي تواجه تفعيل تلك العلاقة من خلال معرفة طبيعة ونوايا الاستثمار الأجنبي المباشر من جلب تلك التكنولوجيات، ومدى ملاءمتها وإستراتيجية التنمية المستدامة.

المطلب الأول: التوجهات العالمية لإنتاج ونقل التكنولوجيا

لقد أصبح التقدم التكنولوجي سمة أساسية من سمات هذا العصر، تتسابق الدول في ميدانه تسابقاً واسع النطاق، كما أن هذا التسابق لم يعد يتم بصورة عفوية أو بمحض الصدفة بل على أساس التزاوج بين الإنتاج العلمي والإنتاج المادي، مما جعل العلم يزاول في وحدات بحوث يجري تنظيمها وإدارتها بنفس إدارة الوحدات الاقتصادية، لذلك اهتمت كل من أجهزة الدولة والمشروعات الخاصة في الدول المتقدمة بالعلم والتكنولوجيا لاقتناعها بعائد الاستثمار الذي يعود من ورائها.

الفرع الأول: النظام التكنولوجي العالمي: (فجوة تكنولوجية أم تبعية تكنولوجية؟)

إذا نظرنا إلى النظام التكنولوجي العالمي فإننا ندرك على الفور أن العلاقات التكنولوجية بين الأقطار الغنية والفقيرة تتركز على حقيقتين أساسيتين هما²:

1. وقوع كل التطورات التكنولوجية في قبضة الأقطار الصناعية التي تمتلك معظم بحوث العالم ومقومات التنمية،

¹ - هوشيار معروف، مرجع سابق، ص 351.

² - أنظر إلى كل من: رشاد غنيم، مرجع سابق، ص 127، آدم مهدي أحمد، مرجع سابق، ص 81.

2. أن معظم التكنولوجيات العالمية تطورها أو تملكها شركات خاصة وتحمي هذه الملكية عن طريق تنظيمات قانونية مختلفة تتحكم في شروط نقلها حول العالم، وخضوعها لمنطق الربح الرأسمالي.

أولاً: التبعية التكنولوجية:

نظراً لسيطرة الأقطار الصناعية على مختلف التكنولوجيات الحديثة بسبب امتلاكها للإمكانيات المادية والمالية اللازمة التي تسمح لها بشراء معظم بحوث العالم، واستخدام معظم علمائها ومهندسيها لإنتاج التكنولوجيا في ظل نظام احتكار القلة patoligo، لتدعيم النظام الرأسمالي العالمي، وسيادة النقل التكنولوجي أحادي الجانب، والجدول التالي يبين الإنفاق على مجال البحث والتطوير، ونسبة مساهمة القطاع الخاص والقطاع العام في بعض دول العالم خلال عام 2007.

جدول رقم (2-1): معدل الإنفاق على مجال البحث والتطوير ونسبة مساهمة القطاع الخاص والقطاع العام في بعض دول العالم خلال عام 2007

| الدولة | الإنفاق على البحث والتطوير (الناتج المحلي الإجمالي %) | | |
|------------------|---|---------|-------|
| | الحكومة | الصناعة | أخرى |
| اسرائيل | 43 | 52 | 5 |
| السويد | 30-20 | 70-55 | 30-20 |
| اليابان | 15.6 | 77.7 | 6.7 |
| كوريا الجنوبية | 24.6 | 73.7 | 1.5 |
| الولايات المتحدة | 27.7 | 66.4 | 5.9 |
| روسيا | 62.6 | 29.4 | 7.9 |
| الصين | 24.6 | 70.4 | 5 |
| فرنسا | 38.4 | 52.4 | 9.2 |
| ألمانيا | 27.7 | 66.4 | 5.9 |

المصدر: طه الخوالدة وآخرون، البحث والتطوير ودوره في تنمية قطاع التعدين والصناعات المرتبطة في الوطن العربي،

المؤتمر العربي الحادي عشر للثروة المعدنية، طرابلس، الجماهيرية العظمى، 25-27/10/2010، ص 427.

هناك تباين بين الدول النامية والدول الصناعية من مجموع الإنفاق العالمي في هذا المجال، إذ بالنظر إلى أنشطة البحث والتطوير على الصعيد الوطني مجتمعة نجد أن الدول الصناعية ذات الدخل المرتفع -اليابان كوريا الجنوبية، الولايات المتحدة الأمريكية، شمال أوربا وغربها- تنفق جميعا ما يتراوح بين 1.5% و 4.8% من ناتجها المحلي الإجمالي على البحث والتطوير، كانت أعلى نسبة لإسرائيل بنسبة 4.8%، وخاصة في القطاعات التي تتسم بأهمية متزايدة من أجل النمو الاقتصادي، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يلعب القطاع الصناعي دورا كبيرا في نشاط البحث والتطوير، حيث بلغت مساهمته ب 66.4% من إجمالي مصاريف البحث والتطوير على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، في حين بلغت مساهمة الحكومة والاتحادية والجامعات والكليات والمعاهد حوالي 27.7% و 5.9% على التوالي، في حين تصدرت قائمة الدول الأوروبية الداعمة للبحث والابتكارات، وذلك بالنسبة إلى نواتجها القومية، فجاءت النسب التي خصصتها تلك الدول للبحث والتطوير على هذا النحو: السويد 3.73%، ثم ألمانيا 2.53%، فرنسا 2.09%،

كما تولي دول جنوب وشرق آسيا أهمية متزايدة للبحث والتطوير، فقد رفعت كوريا الجنوبية نسبة إنفاقها على البحث والتطوير إلى 3.47%، أما الصين فقد خططت لرفع نسبة إنفاقها على البحث والتطوير من 0.5% من إجمالي الناتج المحلي في العام 1995م إلى 1.48% سنة 2007.

أما الدول العربية (جدول رقم 2-2)، فلا يتجاوز إنفاقهم على البحث والتطوير أكثر من 1.39%، كما يُعدّ القطاع الحكومي الممول الرئيس لتنظيم البحث العلمي في الدول العربية، حيث يبلغ حوالي 80% من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير مقارنة ب 3% للقطاع الخاص، و 7% من مصادر مختلفة، وذلك على عكس الدول المتقدمة وإسرائيل حيث تتراوح حصة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي ما بين 77.7% في اليابان و 52% في إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية 66.4%، ومعظم الدول العربية لا تظهر أرقامًا وإحصاءات عن الباحثين والبحث العلمي، فإذا ظهر شيء من ذلك فيكون غير مطمئن، إذ بلغ بالكويت 0.2%، والأردن 0.34%، وتونس 1.39%، وسوريا 0.2%، ومصر 0.19%...، كما أن جملة الباحثين في الوطن العربي هم أقل من 16 ألف باحث، وتكلفة الباحث الواحد في السنة لا تتعدى 36 ألف دولار، وفي إحصائيات صادرة عن الجامعة العربية في العام 2006 فإنه يقابل كل مليون عربي 318 باحث، في الوقت الذي تصل فيه النسبة في الغرب إلى 4500 باحث لكل مليون شخص.

جدول رقم (2-2): معدل الإنفاق على البحث والتطوير وترتيب إنفاق الشركات لبعض الدول العربية عام 2007.

| الدولة | الإنفاق على البحث والتطوير (الناتج المحلي الإجمالي %) | نصيب الفرد من الإنفاق على البحث والتطوير بالدولار الأمريكي | إنفاق الشركات على البحوث ترتيب 134 دولة |
|----------|--|---|--|
| تونس | 1.39 | 507 | 43 |
| المغرب | 0.75 | 2075 | 96 |
| ليبيا | 0.7 | 11280 | 129 |
| الأردن | 0.34 | 1222 | 108 |
| قطر | 0.3 | 27961 | 64 |
| سورية | 0.2 | 551 | 131 |
| الكويت | 0.2 | 9766 | 100 |
| مصر | 0.19 | 485 | 54 |
| السعودية | 0.1 | 1902 | 34 |

المصدر: طه الخوالدة وآخرون، البحث والتطوير ودوره في تنمية قطاع التعدين والصناعات المرتبطة في الوطن العربي، المؤتمر العربي الحادي عشر للثروة المعدنية، طرابلس، الجماهيرية العظمى، 25 - 27/10/2010 ص 438.

من جهة أخرى، يعتبر القطاع الحكومي هو الممول الرئيسي للبحث العلمي في الدول العربية، حيث يبلغ حوالي 80-90% من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير مقارنة بنسبة 10-20% للقطاع الخاص. بينما نجد عكس ذلك في الدول المتقدمة حيث تتراوح حصة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي ما بين 80-90% والإسهام الحكومي يتراوح بين 10-20%.

ومن هنا ينبغي أن تعمل الحكومات الوطنية في الدول النامية على زيادة إنفاقها بدرجة كبيرة، أعلى بالتأكيد من 1% من الناتج المحلي الإجمالي، بل ويقترب من 1.5%، إذا كان هناك أمل ألا يزداد تباعد موقعها خلف الدول الصناعية¹. وحدّر تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) عن العلوم في العالم لعام 2010 من تبعات ضعف الإنفاق العلمي في العالم العربي، وقال التقرير إن «المال السهل» المتأتي من العائدات النفطية هو بمثابة سيف ذي حدين بالنسبة إلى البلدان العربية، ففي حين ساعدت هذه الأموال على تنمية البنية

¹ - اسماعيل سراج الدين، تقرير المجلس المشترك بين الأكاديميات نحو مستقبل أفضل "إستراتيجية لبناء قدرات العلم والتكنولوجيا على الصعيد العالمي"، المجلس الأعلى للثقافة، الإسكندرية، العدد 801، ط1، 2005، ص 26.

الأساسية في المنطقة «بقيت التنمية القائمة على العلوم والتكنولوجيا مهمشة حتى الآونة الأخيرة، وفي المقابل تعتبر بلدان المنطقة من الدول التي تحتل المراتب الأولى في العالم من حيث الإنفاق على الدفاع». وذكر معهد ستوكهولم لأبحاث السلام أن حجم إنفاق الدول العربية على صفقات السلاح في عام 2009م بلغ 94 مليار دولار، غير أن التقرير أشار أيضاً إلى أن تصاعد الأعمال الإرهابية في بلدان مثل الجزائر ومصر والأردن والسعودية في فترة من الفترات، ولازال قد فاقم الأوضاع، وتسبب في أن كثير من الدول وجهت مواردها نحو قضايا أمنية وعسكرية ما زاد من الإنفاق على الدفاع على حساب الموارد المخصصة للتنمية.¹

إنّ هذا التركيز في الإنتاج التكنولوجي لدى البلدان المتقدمة راجع إلى عدم التكافؤ الهائل في توزيع الموارد المخصصة لإنتاج التكنولوجيا بين البلدان النامية والبلدان الصناعية، فقد بلغت نسبة البراءات الصادرة من هذه الدول في عام 1979 حوالي 85.3% من مجموع البراءات على المستوي العالمي، في حين كانت الدول الاشتراكية حوالي 8.3% والدول النامية 6.4% علماً بأن حوالي 85% من براءات نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، إنما تصدر لصالح أشخاص قانونية تابعة للدول الصناعية، ولم يتغيّر الأمر كثيراً حسب ما هو موضح في الجدول رقم (2-3) الذي يوضح عدد براءات الاختراع المسجلة عالمياً في دائرة الاختراع الأمريكية سنة 2009 ومجموع براءات الاختراع على مدار التاريخ سنة 2009.

¹ - أحمد أبو زيد محمد، الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (منشورات اليونسكو)، متوفر على الرابط:

جدول رقم (2-3): عدد براءات الاختراع المسجلة عالميا 2009

| براءات الاختراع | | | |
|------------------|-------|---------------|------------------|
| الدولة | 2009 | المجموع الكلي | المرتبة العالمية |
| تايوان | 6642 | 77285 | 1 |
| اليابان | 35501 | 761367 | 2 |
| الولايات المتحدة | 82382 | 2620632 | 3 |
| إسرائيل | 1404 | 18209 | 4 |
| كوريا الجنوبية | 7.549 | 57.968 | 5 |
| ألمانيا | 9000 | 322077 | 9 |
| فرنسا | 3140 | 120273 | 18 |
| ماليزيا | 158 | 1105 | 29 |
| الهند | 679 | 4759 | 58 |
| السعودية | 22 | 332 | 51 |
| مصر | 3 | 116 | 70 |
| الجزائر | 0 | 13 | 104 |

المصدر: طه الخوالدة وآخرون، البحث والتطوير ودوره في تنمية قطاع التعدين والصناعات المرتبطة في الوطن العربي، المؤتمر العربي الحادي عشر للثروة المعدنية، طرابلس، الجماهيرية العظمى، 25 - 27/10/2010، ص441.

إذن يمكن القول ومع التقدم الذي ظهر في السبعينات، وحتى الفترة الراهنة أن النظام التكنولوجي العالمي وما صاحبه من تحديات على مستوى العالم هو سبب حل المشكلات التي تواجهها البلدان النامية، ومعظم النتائج التي ظهرت في العلاقات الاقتصادية الدولية ذات عناصر تكنولوجية خطيرة لم تكن بمثابة حل لمشكلة تخلف البلدان النامية والخروج من أزمتها، وإنما كان النمط السائد للعلاقات في النظام الرأسمالي العالمي بين دول المركز ودول الهامش كما يري كل من فرانك Frank وسمير أمين Samir Amin فهو ليس سوى إعاقة لتنميتها وتدعيم لتبعيتها الاقتصادية وهيمنتها التكنولوجية وان اختلفت آلياتها.

لهذا، فإذا كانت الدول المتقدمة حدّدت اتجاهات الطلب على صادرات الدول النامية عن طريق القيود والتدابير الحمائية، فإنها أحكمت قبضتها على الجانب الآخر وهو العرض للنتاج الصناعي، من خلال التحكم بإمدادها بالمقومات المالية، والتكنولوجية، وزيادة على أعباء التكلفة التكنولوجية على الدول النامية، فإن المقومات التكنولوجية سواء منها المعارف والمهارات التكنولوجية أو المنتجات التكنولوجية كلها استجلبت من الخارج، الأولى عن طريق التراخيص والتعاقد licences et contrats والثانية عن تجارة السلع الرأسمالية وانتقال الخبراء.

ومن بين عناصر السيطرة و/أو التبعية في مجالي العرض والطلب، فإن السيطرة و/أو التبعية التكنولوجية تحتل مركزا حاسما في شبكة العلاقات الإنتاجية غير المتكافئة ضمن النظام الرأسمالي العالمي. بحيث أن تعظيم الفائض الاقتصادي وتوسيع الأسواق وضمان مصادر المواد الخام ومصادر التراكم الرأسمالي أصبح بتحقيق الاحتكار التكنولوجي أو عبر السيطرة و/أو التبعية التكنولوجية¹.

ثانيا: الفجوة التكنولوجية

تعاني الدول النامية من فجوة تكنولوجية رهيبية بينها وبين الدول المتقدمة، كما أنها أخذت في الاتساع تدريجيا، بمعنى أصبح التقدم مقصورا على مناطق قليلة نسبيا في العالم وهي البلدان الصناعية المتقدمة، وترجع هذه الفجوة إلى عدد من العوامل تقسم إلى مجموعتين² :

1. العوامل المسببة للفجوة التكنولوجية فهي:

- أ. التخلف الحضاري القائم بين البلدان المتقدمة والنامية؛
- ب. واقع التعليم في الدول النامية الذي يقف عائقا في مجال تطوير التكنولوجيا المستوردة أو المحلية؛
- ج. ضآلة دور الحكومات في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا.

2. العوامل المساعدة على تعميق الفجوة التكنولوجية والمتمثلة في:

- أ. تدهور الأوضاع الاقتصادية في الدول النامية؛

¹ - محمد عبد الشفيق عيسى، العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1984، ص 242.

² - رشاد غنيم، مرجع سابق، ص 134-131.

ب. سياسة الانغلاق والعزلة الاقتصادية التي تتبعها الكثير من الدول النامية، وبالتالي عدم الاطلاع على المستجدات التكنولوجية التي تجري في العالم الصناعي؛

ج. رغبة الدول المتقدمة في احتكار التكنولوجيا الحديثة التي تسمح لها من احتكار السوق العالمي لفترة زمنية معينة، واكتساب الميزة النسبية المتمثلة في التفوق التكنولوجي، ومن ثم احتكار المعلومات وإعاقة نقل أو تقليد التكنولوجيا إلى الدول النامية، لأن الاختراع الحديث يؤدي في الواقع إلى نشأة فجوة تكنولوجية (نموذج الفجوة التكنولوجية لبوزنر "M.V.Posner¹) لصالح هذا البلد مقارنة مع غيره من البلدان، وتستمر هذه الفجوة مدة معينة قد تقصر وقد تطول حسب انتقال تلك التكنولوجيات إلى العالم الخارجي، فوفقاً للأكتاد يتأثر حجمها بثلاث محددات رئيسية هي: حجم التكنولوجيا السائدة في الاقتصاد؛ إمكانيات القيام بابتكارات؛ وأخيراً إمكانيات تدفق التكنولوجيا إلى الدول المختلفة²، الأمر الذي لا يؤدي إلى تنمية البلدان النامية بل إلى جرّها إلى نوع جديد من التبعية التكنولوجية.

الفرع الثاني: قياس التقدم التكنولوجي ومدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا

أولاً: قياس درجة التقدم التكنولوجي

إذا كان قياس الأداء الاقتصادي في السنوات الأخيرة يعتمد كثيراً على اعتبارات قدرات التصدير وخاصة محتوياته التكنولوجية، فإنه يمكن اليوم المختصون والخبراء من حساب مؤشر يقيس درجة التقدم التكنولوجي « ITD » Indicator of Technological Development وهو يسمح ب "تقييم مساهمة كل بلد في إبداع و استعمال التكنولوجيات" وهو مؤشر مركب يقيس المنجزات، الجهود المبذولة والوسائل المستعملة، دون أن يعتمد على المقاييس المباشرة المتعلقة بتطور بلد ما، (عدد براءات الاختراع، الحواسب، الخطوط الهاتفية...)، و لكي يعتبر بلداً ما رائداً في التكنولوجيا يجب أن يكون مؤشره ITD أكبر من 0.5 علماً أن المجال هو [0، 1]

3.

¹ - لمزيد من المعلومات حول نظرية الفجوة التكنولوجية لبوزنر راجع عبد السلام خلوي، اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة "أداة لحماية التكنولوجيا أم لاحتكارها؟"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 03، ص 114.

² - محمد سيد أبو السعود، الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي، جسر التنمية، العدد 95، السنة التاسعة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010، ص 4.

³ - قطاف ليلي، دور وأهمية التطورات التكنولوجية في القطاع الصناعي في تحقيق الإنتاج الأنظف: لأجل التنمية المستدامة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 25، ماي 2012، ص 104.

ثانياً: قياس دور الشركات المتعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا: في الحقيقة يصعب تقييم كل من التكنولوجيا والابتكار في إطار المعاملات الاقتصادية، ولا يوجد مؤشر وحيد يقيسها بطريقة شمولية، ولقد كشف تاريخ طويل من البحوث التجريبية عن عدد من العوامل الدولية التي تشكل عملية التغيير والتعلم التكنولوجي وبناء القدرات ونمو الإنتاجية، يتوقف على عاملين¹:

1. العامل الأول: استيراد السلع الرأسمالية ومدى استعداد الشركات المتعددة الجنسيات لتكوين علاقات تبادلية مع الشركات المحلية، بما في ذلك مساهمتها في تطوير قدراتها التقنية، عبر قياس كمية التكنولوجيا التي تم نقلها لبلد ما بواسطة مؤشرات معروفة مثل: حجم ودرجة تقدم التكنولوجيا المستوردة، حجم ونوع الاستثمار الأجنبي الداخل ومدى تفاعل وتكامل التكنولوجيا المستوردة مع مختلف مكونات المنظومة الوطنية للابتكار؛

2. العامل الثاني: قدرة الشركات المحلية على استيعاب تلك التكنولوجيا، أي مدى قدرتها الذاتية على الاستفادة من التكنولوجيا المتوفرة في الشركات الأجنبية، سواء عن طريق المنافسة حيث تجبر الشركات المحلية على تحسين قدرتها التنافسية باستخدام تكنولوجيا حديثة، أو توظيف عمال سبق أن عملوا في شركات أجنبية، أو عن طريق علاقات الإنتاج، الترخيص ونقل التكنولوجيا...إلخ.

كما أن نقل التكنولوجيا يرتبط بعوامل مؤسسية تتعلق بحجم الشركة وبمجال نشاطها الرئيس ونوع التكنولوجيا التي تطورها. هنا لا بد من التأكيد على أن نقل التكنولوجيا بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر سيكون له أثر أكبر في حالة وجود بيئة علمية جيدة في البلد المضيف، وقدرات بحثية تستطيع أن تستفيد من هذه التكنولوجيا وتطويرها، كما وأن تبادل الدراسات والبحوث المحلية مع الشركات عبر الوطنية عاملاً مهماً في زيادة التفاعل بينهما، أمّا في حالة عدم وجود قاعدة علمية بحثية فإن الاستفادة من نقل التكنولوجيا يكون مقتصرًا على زيادة القدرة الإنتاجية وتخفيض تكلفة الإنتاج، أي أن تأثيراتها التنموية تكون محدودة، أي القدرة على إكتساب التكنولوجيا أو توليدها تكون محدودة.

¹ - rapport sur la technologie et l'innovation, **innovation, technologie et collaboration sud-sud**, UNCTAD, 2012, p6.

ثالثاً: ميزان المدفوعات التكنولوجي¹: يمكن تقييم نشاط نقل التكنولوجيا بين البلدان بما يعرف بدليل "ميزان المدفوعات التكنولوجي" بحيث يتيح تسجيل الأموال المتعلقة بالملكية الفكرية، وعندما لا يعتمد للمقارنة بين البلدان التي تستخدم طرائق متشابهة لتجميع البيانات، يمكنه أن يزود بمعلومات عن نشر التكنولوجيا والقدرة التنافسية. ويشمل ميزان المدفوعات التكنولوجي شراء وبيع التكنولوجيا غير المحسدة، ومنها حقوق الملكية والتراخيص والمساعدة الفنية، كما يشمل المدفوعات التي لا تتعلق بالتكنولوجيا مثل الخدمات الإدارية (وهو لا يتدخل في التبادلات التكنولوجية التي لا يكون فيها مدفوعات. وهذه هي حالة الاتفاقات الخاصة بتبادل التراخيص أو بنقل الدراية. وعلاوة على ذلك، ينتج نحو ثلثي مجموع القيم المسجلة في ميزان المدفوعات التكنولوجي من نقل التسعير، الذي هو ممارسة شائعة في الشركات المتعددة الجنسيات).

غير أنه لا تتوفر في بلدان الاسكوا أو في البلدان العربية إلا قلة من البيانات حول ميزان المدفوعات التكنولوجي، مما يشكل عامل تقييد للمحلين ومخططي السياسات، ولا سيما عند تخطيط نقل التكنولوجيا وتحليل القدرة التنافسية والإنتاجية في المنطقة.

المطلب الثاني: نقل التكنولوجيا الأجنبية في إطار عملية "البيئة والتنمية المستدامة"

إن نقل التكنولوجيا وإنتاجها تحكمه مجموعة من الضوابط غالباً ما تكون في صالح الدول المصدرة لها، نظراً لما تتميز به من خصائص قد لا تتوافق مع طبيعة وظروف الدول المستقبلة لها، أو لغياب النوايا الحقيقية لنقلها.

الفرع الأول: أهمية التكنولوجيا الحديثة في دعم إستراتيجية التنمية المستدامة

هناك عدد من الأسباب التي تدفع الأسواق الدولية اليوم لاعتماد التكنولوجيا لتحقيق فكرة التنمية المستدامة، حيث تشمل هذه الأسباب الحاجة السياسية لمفهوم التنمية المستدامة لاستيعاب النمو الاقتصادي، فضلاً عن فشل الحكومات في مؤتمر قمة الأرض عام 1992 للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الحد من النمو السكاني أو الاستهلاك، ما أفضى إلى حقيقة استخدام التكنولوجيا لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الأثر البيئي

¹ - منشورات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة، الأمم المتحدة، نيويورك،

للموارد، ولمواجهة التحديات الكبرى، مثل تغير المناخ، وتغذية السكان الذين يتزايد عددهم، وتلبية الطلب المتزايد على الطاقة ومعالجة الأمراض... الخ.

أولاً: بعض المعاهدات واللوائح المعنية بنقل التكنولوجيا المستدامة

نجد بأن التكنولوجيا المستدامة احتلت حيزاً مناسباً في تقرير بروتلاند ومختلف المعاهدات واللوائح والاتفاقيات والإعلانات الدولية المعنية بالبيئة... الخ، والتي نصّت الكثير منها على ضرورة نقل التكنولوجيا المستدامة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية أو الأقل تطوراً، نذكر أهمها:

1. إعلان قمة الأرض: التي نصت على أنه: "ينبغي أن تتعاون الدول في تعزيز وبناء القدرة الذاتية على التنمية المستدامة، بتحسين التفاهم العلمي، عن طريق تبادل المعارف العلمية والتكنولوجية، وتعزيز تطوير التكنولوجيا وتكييفها ونشرها ونقلها...".¹

2. تقرير النمو: استراتيجيات النمو المستدام والتنمية الشاملة 2008 الذي يشدّد بدور التقدّم التكنولوجي في التنمية المستدامة في الحاضر والمستقبل، بحيث أصبحت قيمة المعرفة تتزايد في الاقتصاد العالمي، نظراً لاعتماد تقدم الاقتصاديات المتقدمة بشكل رئيسي على الإبداع والتقنيات والأفكار الجديدة، والتي يمكن استيرادها وجلبها من بقية العالم (مثل الاستثمار الأجنبي المباشر أو التعليم الأجنبي) بدلاً من استحداثها أي نقلها.²

3. مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية: والذي عقد في ريو دي جانيرو عام 1992، الذي مثل نقل التكنولوجيا والموارد المالية المسألتين الرئيسيتين فيه، وشكلا المطلبين الرئيسيين للدول النامية. بحيث طالبت مجموعة الـ 77 بعدم التشدّد في حقوق الملكية الفكرية بالنسبة للتكنولوجيا الملائمة للبيئة، لأن ممثلي الدول المتقدمة كانوا شديدي الحساسية لهذه المسألة ورفضوا الموافقة عليها، بينما كانوا يقبلون تشجيع منح شروط تمييزية لنقل التكنولوجيا الملائمة للبيئة.³

4. الأجندة 21: لقد دعا الفصل المتعلق بالأجندة 21 برنامج العمل للتنمية المستدامة الذي تم تبنيه في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، للعمل لدعم وتمويل الحصول على التكنولوجيا الملائمة للبيئة للدول النامية والتوصل للمعلومات

¹ - سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، مرجع سابق، ص 198.

² - إناس محمد الجعفراني، تقرير النمو: استراتيجيات النمو المستدام والتنمية الشاملة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 48، 2009، ص 205..

³ - مارتن هور، مرجع سابق، ص 127-128.

العلمية والتقنية¹. إلا أنه طالب بالموافقة المتبادلة على شروط الحقوق الملكية الفكرية، إذ أن التطبيق الكامل لها سيشكل عقبة ضخمة أمام نقل التكنولوجيا ويفرغ الالتزام بنقل التكنولوجيا من مضمونه².

5. **مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة:** لقد أكد على ضرورة التعاون عن طريق الشراكات على جميع الأصعدة بما في ذلك الشراكات بين القطاع الخاص والقطاع العام، وعن طريق تسير إقامة شراكات طوعية مبتكرة ليتسنى من خلالها الوصول بطريقة ميسورة ومجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا وسليمة بيئيا، من حيث استخدام تكنولوجيات مستدامة في جميع الاستراتيجيات والبرامج القطاعية، وكذلك في استراتيجيات التنمية المستدامة، أو في الحالات التي ينطبق فيها ذلك، بمختلف الطرق مثل المساعدة التكنولوجية والتقنية والمالية، وتنمية القدرات البشرية والمؤسسية وطرائق أخرى، وتطوير تكنولوجيات أفضل للمركبات ومختلف وسائل النقل تكون أسلم بيئيا وميسورة ومقبولة اجتماعيا، مع تقديم مساعدة تقنية ومالية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية³.

ثانيا: أهمية التكنولوجيا في التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي

تعتبر العلاقة بين التكنولوجيا والتنمية علاقة تأثير متبادل (أخذ وعطاء)، فبقدر التطور التكنولوجي في بلد ما بقدر ما يتحدد معدل التنمية فيه، بحيث تعترف الأونكتاد بالدور الجوهرى للعلم والتكنولوجيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبصورة خاصة في تعجيل تنمية الدول النامية، وهذا ما أكدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بعرض العديد من توصياتها حيث ذكر في إحداها⁴:

- أن عملية تبادل ونقل المعلومات التكنولوجية تمثل واحدة من أهم وسائل تعجيل التنمية في الدول النامية؛
- لكل دولة حق في امتلاك جزء من التقدم والابتكار العلمي والتكنولوجي لتعجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، بحيث أصبحت تشكل ميزة تنافسية في الأسواق بدلا من الأشكال التقليدية القائمة في منافسة الأسعار القائمة على تدنية التكاليف؛

¹ -Rapport spécial du GIEC, questions **méthodologiques dans le transfert de technologie**, publié pour le group d'experts intergouvernemental sur l'évolution du climat(GIEC),2000 ,p03.

² - مارتن هور، مرجع سابق، ص142.

³ - تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، مستقبلنا المشترك، جوهانسبرغ، 2002، ص18.

⁴ - وفاء مزيد فلحوط، مرجع سابق، ص193.

1. التكنولوجيا والتنمية المستدامة:

إن المتتبع لتاريخ التكنولوجيا الحديثة التي واكبت ما يسمى بالثورة الصناعية، يرى أن كل الإبداعات والتقدم التكنولوجي قد نبع من حاجات قائمة للناس أو المجتمع أو الدولة، وأن الدافع لتطوير التكنولوجيا إنما هو دافع التنمية وتوسيع في السوق، فليس هناك تكنولوجيا ناجمة عن رفاة فكرية أو تأملات علمية بحتة، لهذا فإن هناك الكثير من الابتكارات العلمية لم تر النور ولم تتحول إلى تكنولوجيا نافعة لأن ليس هناك حاجة إليها، أو أن دورها في التنمية غير واضح، أو لأن تحقيق النفع الاقتصادي منها غير مجد بل إن هناك الآلاف من براءات الاختراع تنتهي مدة صلاحيتها دون أن يكون لها فاعلية في توجيه التكنولوجيا أو مجالاً تطبيقياً يفيد الناس¹. لكن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي تتطلب تغييرات تكنولوجية حتى تكون سليمة بيئياً، في كل البلدان النامية والمتقدمة بهدف التخفيف من تغيرات المناخ واتخاذ تدابير إضافية لنقل تكنولوجيات التخفيف والتكيف معها²، والتحول لاقتصاد مراعي للبيئة، لتلبية احتياجات محلية وقطاعية محددة، وتحسين مستوى التطبيقات بما يقلص تكاليفها إلى حد كبير، وتوفير حوافز وآليات تيسير نشرها³، بالرغم من مجموعة الحقائق التي رافقت تطورها، والتي نوجزها فيما يلي :

أ. التراجع النسبي لأهمية الموارد الطبيعية والمواد الخام في العملية الإنتاجية والاتجاه نحو الاعتماد أساساً على الخبرة والمعرفة الفنية؛

ب. الإخلال بالأشكال التقليدية للتخصص وتقسيم العمل على المستوى العالمي، حيث كانت تتمتع الدول النامية بمزايا نسبية في التموين بالمواد الأولية، بينما تتمتع الدول الصناعية المتقدمة بمزايا نسبية في إنتاج المنتوجات الصناعية، غير أن هذا التخصص وتقسيم العمل اختل بسبب التحولات الجذرية التي حدثت في نسب المزج بين العوامل المختلفة للعملية الإنتاجية، ما أدى إلى حدوث تغير كبير في توزيع المزايا النسبية على المستوى العالمي؛

¹ - أسامة بن صادق طيب وآخرون، تطوير التقنية ودورها في تحقيق التنمية الوطنية، سلسلة نحو مجتمع المعرفة، معهد البحوث والاستشارات، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، الإصدار السابع، 1426هـ، ص10.

² - Rapport spécial du GIEC, **questions méthodologiques dans le transfert de technologie**, op.Cit. p03.

³ - منشورات الأمم المتحدة، التحول التكنولوجي الكبير من أجل اقتصاد مراعي للبيئة دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، 2011، الأمم المتحدة، نيويورك، ص7، متوفر على الرابط:

ج. تعدد الأنواع المنتجة من السلعة الواحدة نتيجة اختلافها في الجودة والنوعية ومستوى الإتقان، بالإضافة إلى مشاركة عدد كبير من المؤسسات في إنتاج أجزاء السلعة الواحدة، بل وأحيانا مساهمة عدد كبير من الدول في إنتاجها، ومن ثم ظهر تقسيم العمل بين البلاد المختلفة لنفس السلعة، وبالتالي ظهور عدد كبير من السلع الاستهلاكية المعمرة أو الآلات أو المعدات في قائمة الصادرات والواردات لنفس البلد، وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة (Intra-Industrie)، أو بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة (Intra- Produits)، وهذا ما أدى إلى زيادة درجة الاعتماد المتبادل في القطاع الإنتاجي وخاصة الصناعات ذات التكنولوجيا العالية؛

د. يتم نقل التكنولوجيا من أجل إستراتيجية طويلة الأجل لزيادة القدرة التنافسية لتحقيق الأهداف المتعلقة بتقليل الجهود البشري اللازم للإنتاج، تحسين نوعيته الإنتاج ورفع مستوى الخدمات، اختصار الوقت اللازم لإنتاج نفس الكمية من السلعة، إنتاج نفس الكمية المنتجة من السلعة باستخدام قدر أقل أو نفس القدر من المدخلات¹.

2. التكنولوجيا والنمو الاقتصادي:

إن الكثير من البحوث والدراسات لاقتصاديات عدد من البلدان أثبتت أن للعلوم والتكنولوجيا الدور الأكبر في النمو الاقتصادي للبلدان الصناعية المتقدمة والبلدان الصناعية الجديدة، وقد أدت هذه النتائج إلى إعادة النظر في مفهوم دالة الإنتاج التقليدية²، بحيث قبل قيام المفكر الاقتصادي روبرت سولو R. Solow (سنوات 50) بإدخال عامل التقدم التكنولوجي* على النظرية الكلاسيكية الجديدة (néo-classiques) للنمو الاقتصادي في بحثه المنشور عام 1956، كانت العملية الإنتاجية تعتمد على عاملين رئيسيين، هي العمل وتراكم رأس المال (كعامل من عوامل النمو). بحيث يعد التقدم التكنولوجي (إضافة إلى رأس المال والعمل) في نموذج سولو للنمو هو التقدم التكنولوجي المصدر الأساس للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل،

¹ - مشاكل نقل التكنولوجيا والاشتراطات التجارية للشركات مانحة الرخصة، ص3، متوفر على الموقع:

http://www.tpegypt.gov.eg/ArStudies/d_teglenoga.pdf

* يعني تغيرا في المعرفة الخاصة بالإنتاج وذلك بإدخال التحسينات في المنتج القديم أو ظهور منتج جديد سواء من خلال تعزيز قدرتها الذاتية التكنولوجية أو استيرادها ونقلها مع تكيفها مع بلدانها (مدحت القرشي، مرجع سابق، ص145)

² - أنطونيوس كرم، مرجع سابق، ص41.

مع الأخذ في عين الاعتبار التحسينات التكنولوجية المتعلقة بالمؤهلات والتقدم المحرز فيما يتصل بالابتكار (Alaya.2004)¹.

فمن خلال التقدم التكنولوجي، يمكن للاقتصاد أن ينمو بشكل مطرد ومستمر حتى وإن لم يحدث أي تغيير في كميات عناصر الإنتاج الأخرى، وذلك عن طريق رفع الكفاءة وزيادة الإنتاجية لعوامل الإنتاج، في المقابل كان يعاب على هذه النظرية أنها لم تقدم تفسيرات منطقية لمصادر التقدم التقني والتكنولوجي، حيث افترضت هذه النظرية أن التقدم التكنولوجي يأتي من مصادر خارج نطاق النموذج؛ لذلك كان يطلق عليها "نظرية النمو الخارجية" *théorie de la croissance Exogène* هذا الأمر جعل بعض الاقتصاديين وفي مقدمتهم بول رومر

(1986) P. Romer , (lucas grossman et helpman) يطرحون نظرية جديدة تربط النمو الاقتصادي بالتقدم التكنولوجي مباشرة وبصفة داخلية، سميت بـ "نظرية النمو الداخلية" *théorie de la croissance Endogène* أين تم التركيز على الدور المركزي لتراكم ونشر التكنولوجيا في النمو الاقتصادي، الذي يمكن الحصول عليه من خلال العوامل الخارجية التكنولوجية والمعرفة، هذه النظرية التي شجعت مختلف البلدان البحث على قنوات نقل التكنولوجيا ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر (Alaya et autre.2009) الذي يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في الأجل الطويل من خلال توليد ونقل التكنولوجيا²، لأن النمو الاقتصادي لم يعد مرتبطاً فقط بعوامل الإنتاج التقليدية، بل أصبحت التغيرات التكنولوجية أكثر قوة ديناميكية حاسمة مشجعة للنمو الاقتصادي³.

إلى جانب ذلك وفي ظل العديد من الحقائق يعتبر كل من Leonard K ,Cheng, larry, Dand (managerial skill)⁴، طبعاً بوجود شروط

¹ - Honoré Ahishakiye , **Impact des investissements directs étrangers sur la croissance économique au burundi**, revue de l'institut de développement économique (RIDEC),P3 disponible sur le lien http://spip.idecburundi.org/IMG/pdf/Honore_Impact_des_investissements_directs_etrangersx.pdf

² - Honoré Ahishakiye , op.cit.p3.

³ - فريدريك م. شرس، تعريب علي بوعمشة، نظرة جديدة للنمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، العيبكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 2001، ص 124.

⁴ - Leonard K et autre, op.cit, p1.

معينة في الدولة المضيفة، ذلك أن الدراسات الحديثة تشير إلى أن نسبة 75% من مجموع مساهمة كل العناصر الداخلة في عملية التنمية فهي إحدى ركائز الثلاثة التي يستند إليها التطور الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية، وهي التجارة والتمويل والتكنولوجيا، فبالرغم من الأهمية التي يلعبها الاستثمار فهي تبقى الوسيلة التي تمكن حائزها من كسر *rompre* ما يطلق عليه بالحلقة الفاسدة للتبعية الاقتصادية، إذا ما أحسن نقلها ومواجهة الشروط التقييدية التي تفرضها الشركات المتعددة الجنسيات وحكومات الدول الكبرى¹.

من هنا تكتسب عملية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية ومنها العربية أهمية بالغة، نتيجة لبطء النمو التكنولوجي وضعف مستواه في هذه الدول، ويعد الإسراع في نشر التكنولوجيا عالمياً عاملاً قوياً من عوامل التقارب العالمي، وهدفاً أساسياً لبلوغ التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي العالمي.

الفرع الثاني: تحديات التطور التكنولوجي وعلاقته بإستراتيجية التنمية المستدامة

تتمثل مجموعة التحديات التي تواجه التكنولوجيا الحديثة وتؤثر على إستراتيجية التنمية المستدامة فيما يلي:

أولاً: التحديات المتعلقة باحتكار سوق التكنولوجيا العالمية:

أ. توجه العالم نحو اقتصاد المعرفة، وتدل المؤشرات على أن نسبة صادرات المعرفة تزداد في صادرات الدول المتقدمة وتصل هذه النسبة لدى بعض الدول إلى 30%؛

ب. تعاضم قيمة المعرفة، والقيمة المضافة المعرفية، في السلع والخدمات، وبالتالي تتناقص نسبياً قيمة المواد الأولية واليد العاملة وهذا يؤدي تدريجياً إلى انخفاض الميزات النسبية (أو التفاضلية) Comparative Advantages للدول النامية ومنها العربية؛ الى جانب توجه الشركات متعددة الجنسيات Multi-National Enterprises (MNEs) إلى نوع من عوامة البحث والتطوير. R&D؛

ج. يزداد تركيز توليد التكنولوجيا في عدد قليل من الدول وضمن عدد قليل من شركات القطاع الخاص، بسبب عمليات التحالفات الإستراتيجية Les alliances stratégiques، أو عمليات الاندماج والاستحواذ (fusions-acquisition) التي تقوم بها الشركات الكبرى في مختلف فعاليات الصناعات والخدمات المعتمدة على التكنولوجيا المتقدمة؛ وبرزت تكتلات تكنولوجية نتيجة للتكاملات الاقتصادية العالمية؛

¹ - صلاح الدين جمال الدين، مرجع سابق، ص 48.

د. تتجه نظم المعرفة العالمية نحو الانغلاق ونحو إحاطة التكنولوجيا بالسرية وبالحماية، كما يزداد نشاط حكومات الدول المتقدمة لدعم شركاتها المالكة للتكنولوجيا لكي تحافظ على حقوق ملكيتها الفكرية عن طريق (WIPO, TRIPS) ومساعدتها في تطبيق هذه المحافظة عالمياً. حتى أننا نشهد في بعض الحالات نوعاً من التعصب التكنولوجي Technonationalism و Protectionism في تكنولوجيات الفضاء والطاقة والتكنولوجيا الحيوية وغيرها، من خلال تغيير في الإطار المؤسسي لتوليد التكنولوجيا نتيجة اعتماد الاتفاقية الخاصة بالتجارة المتعلقة بحقوق الملكية¹؛

هـ. تسلّح الدول المتقدمة بقوانين وتنظيمات للحماية ضد احتكار التكنولوجيا، وهذا غير متوفر لأكثر الدول النامية ومنها الدول العربية التي لم تقم بعد بتنظيم إطار التفاوض والتعاقد على شراء ونقل التكنولوجيا.

ثانياً: التحديات المتعلقة بنقل وتكيف التكنولوجيا لخدمة التنمية المستدامة

قد تبدو بعض الوسائل التكنولوجية عظيمة النفع أول الأمر، بريئة الضرر تساعد على استمرارية الطاقة وتقليل التلوث وتدنية التكاليف من خلال إنتاج بدائل مشابحة ومن مواد أكثر فاعلية، وأرخص تكلفة وأقل تلوثاً، قد تساهم في ارتفاع مرونة الجهاز الإنتاجي وفي تقليل تكاليف الإنتاج والتسويق، وهذا ما دفع أكثر بتطلعات المستهلكين وزاد من متابعة تغيرات أذواقهم²، غير أنه مع تطور المعارف العلمية والتكنولوجية تبين أن لها أضراراً جسيمة خفية علينا مثل مركبات الفر يوناالكور وفلوروكربون (والتي اكتشفت عام 1928 م، وطبقت عام 1930م، كبديل لمركبات الأمونيال وثاني أكسيد الكبريت والتي كانت تستخدم في صناعة التبريد، وسرعان ما اكتشفت لها استعمالات عديدة باعتبارها مركبات آمنة، وبعد خمسين عامًا علمنا أن هذه المركبات قد تكون سبباً في واحدة من قضايا البيئة العالمية وهي تضر بطبقة الأوزون في الأستراتوسفير، لذلك ظهرت مجموعة من التحديات حول كيفية تغليب الجانب النفعي لهذه التكنولوجيات بما يتوافق وإستراتيجية التنمية المستدامة، وكيفية تعميم الاستفادة من فوائدها لتشمل الدول الفقيرة أيضاً ونوجز هذه التحديات فيما يلي :

1. التغلب على تأثيرات التكنولوجيا السيئة: يصعب في كثير من الحالات التغلب على بعض الآثار السلبية للتكنولوجيا على إستراتيجية التنمية المستدامة، كما لا يمكن علاج بعضها الآخر أو التخلص

¹ - عبد السلام مخلوفي، مرجع سابق، ص113.

² - هوشيار معروف، مرجع سابق، ص351-352.

منه، فليس صحيح أن كل ما هو جديد تكنولوجيا مفيد للناس، فلم يعد يمض يوما جديدا إلا ويثبت العلماء والباحثون الأخطار المتولدة عما يسمى الآثار الجانبية لأساليب الإنتاج الجديدة، ويمكن أن نشير هنا إلى بعض الأمثلة بالغة الدلالة وهي الطاقة النووية، أو تلك المتولدة من البترول والغاز الطبيعي، أثر الكيماويات التي تدخل جسم الإنسان نتيجة معالجة الخضر والفواكه بالمبيدات الحشرية¹؛

2. منع التأثيرات الجانبية وتقييم التقنية قبل تطبيقها: يعتقد الكثير من الخبراء في إمكان وقف معظم الآثار الجانبية الضارة للتكنولوجيا الحديثة على المجتمع والبيئة، من خلال اختبارها، ثم تقدير آثارها على إستراتيجية التنمية المستدامة قبل البدء في استخدامها؛

3. نشر فوائد التكنولوجيا: تقتصر فوائد التكنولوجيا إلى حد بعيد على الدول الصناعية المتطورة، ومن العجيب أن مزايا التكنولوجيا، حتى في الدول المتطورة نفسها، غير موزعة بالتساوي.

غير أنه يبقى هناك مجموعة من العوائق les obstacles majeur بسبب طبيعة التكنولوجيا- التي تفلت من أن تكون عنصرا ماديا مجردا، إذ أن معظمها مهارات ومعلومات فنية، وهذا ما يفسر تطور الاستثمار الدولي من أنه حركة رؤوس أموال من الدول المستثمرة إلى الدول المستفيدة "إلى مفهوم أوسع ليشمل عناصر الملكية الصناعية والمعرفة الفنية know-how، غير أنه يبقى غير كافي لتحقيق الملاءة المطلوبة الناتجة عن اعتبار التكنولوجيا عنصرا من عناصر الاستثمار، لأنها تسمح لحائزها بممارسة السيطرة على المشروع بصورة قد لا تسمح بحيازة أي جزء كان من رأس مال المشروع وهذا ما يفسر مسلك الشركات الحائزة للتكنولوجيا والتي تقبل المشاركة في مشروع مشترك société conjoint بما لا يحقق لها الأغلبية في إدارة المشروع، ومع ذلك يكون لها عملا بسيطرة فعلية على إدارة المشروع، باعتبارها المسيطرة على الحصة التكنولوجية في المشروع الناشئ²، بالرغم من أنه يوجد من يعتبر بأن الاستثمار التكنولوجي* يعتبر وحده القادر على تحقيق نقل فعلي للتكنولوجيا، شريطة أن لا تبقي هذه التكنولوجيا أسيرة في إطاره، وبهذا يتم الانتقال من مرحلة الانتقال الكثيف واللامشروط للاستثمار الأجنبي في الدول النامية إلى مرحلة الانتقاء المنظم للاستثمارات³.

¹ - السيد رشاد غنيم، مرجع سابق، ص 180.

² - جمال الدين صلاح الدين، مرجع سابق، ص 63.

* يقصد بعقد الاستثمار التكنولوجي توظيف المعرفة التكنولوجية بطريقة يمكن أن تدر دخلا على المستثمر"، ومن صورته عقد الترخيص الصناعي، عقد تسليم المفتاح، عقد المساعدة التقنية"، أنظر مرتضى جمعة عاشور، مرجع سابق، ص 40.

³ - مرتضى جمعة عاشور، مرجع سابق، ص 40.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وإستراتيجية التنمية المستدامة

بالرغم من أنه يجب التسليم بأن ثمة آثار سلبية لا بد وأن يتركها الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن الواقع العلمي يؤيد آراء النظرية الحديثة من جهة وتزايد تدفقاته على المستوى العالمي من سنة لأخرى مغيرا اتجاهات تدفقاته تبعا لظروف الاقتصاديات المضيفة، التي تبرز أهميته في دعم إستراتيجية التنمية المستدامة من جهة أخرى.

المطلب الأول: حاجة البلدان النامية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في التنمية المستدامة

إن للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة لا تقتصر فقط أنه مصدر تمويلي أو تكنولوجي، بل يمتد ليشمل كل ماله تأثير على نهج التنمية مستقبلا وهذا ما يتبين من خلال ما يلي:

الفرع الأول: حاجة البلدان النامية للاستثمارات الأجنبية المباشرة

من الملاحظ في العقدين الأخيرين أن البلدان النامية ركزت وبشدة على التعجيل بالتنمية الاقتصادية من أجل زيادة الدخل الحقيقي للفرد، ليصل إلى مستوى الدول المتقدمة، إلا أن أغلب هذه الدول تعاني من نقص رؤوس الأموال الوطنية اللازمة لعملية التنمية في البلدان النامية، بسبب نقص الادخار، وضآلة نصيب الفرد من الأصول الرأسمالية مقارنة بنصيب الفرد بالبلدان المتقدمة، هروب رؤوس الأموال إلى الخارج... إلخ¹، إلى جانب الضعف الحاد في التكنولوجيا، والتخلف الشديد في أساليب الإدارة والتسيير، ونقص براءات الاختراع...، فالاستثمار الأجنبي المباشر له أهمية كبيرة خاصة من الجانب التمويلي، كونه يشكل أحد مصادر التمويل المتاحة للاستخدام من جهة، أو يساهم في تشغيل الموارد المعطلة، أو زيادة إنتاجية الموارد المستخدمة، وبالتالي الإسراع بمعدل التنمية الاقتصادية، التي تضمن زيادة الكفاءة للموارد المحلية، وذلك من خلال ما يجلبه من تكنولوجيا متطورة²، خاصة التكنولوجيا المستدامة.

ولهذا تولدت الحاجة إلى رؤوس الأموال الأجنبية لما تتمتع به من وفرة رأس المال العيني كالمعدات والآلات، والفني كالتكنولوجيا الحديثة، الأمر الذي يساعد على تنمية الموارد الإنتاجية، وإقامة قاعدة صناعية تصلح أساسا لارتكاز التنمية عليها في تلك الدول.

¹ - نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 4-12.

² - Hemes N ,and Lensink R , **foreign direct Investment, Financial development and economie growth**, the journal of development studies ,vol 40, No1, october 2003, p142-143.

الفرع الثاني: أهمية وجدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم إستراتيجية التنمية المستدامة نظرا للتكنولوجيات المتطورة التي يمكن أن ينقلها إلى الدول المضيفة له.

أولا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة¹:

نظرا لما قيل بشأن أهمية التعاون الدولي في المجال الاقتصادي الذي يكون بطرق مختلفة، وفي مجالات متنوعة، فإن هناك من ذهب إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة إذا ما تحدثنا عن دوره في جلب التكنولوجيات المستدامة، أو قيامه بالاستثمار المستدام الذي يعجل في دفع عجلات اقتصادنا بسرعة أكبر، ومن ثمة ترتفع مستويات المعيشة لأكثر عدد من الأفراد.

بمعنى آخر، يرى المؤيدون للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة عن طريق الشركات متعددة الجنسية أنه يساهم في إحداث التأثيرات الهيكلية التي تكون عن طريق إحداث تغيرات هيكلية إما أفقية (المنافسة)، تحسين تخصيص الموارد) أو عمودية (الروابط مع المشتري والموردين) وبالتالي المساهمة في الابتكار في السوق المحلي ومن ثمة تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين الرفاه².

لقد كان الهدف من الاستثمار الأجنبي المباشر هو جلب رؤوس الأموال للمساهمة في النمو الاقتصادي la croissance économique لأن المفهوم السائد آنذاك يرجع إلى ندرة la rareté رؤوس المال، إلا أن التطورات خلال الأعوام الأخيرة أثبتت أن الأولوية المعطاة لرؤوس الأموال لم تعد ذات جدوى لتحقيق الاستثمار المرغوب فيه، نظرا لظهور نظام معقد ناتج عن التحول في البنية العقلية والاجتماعية والتنظيمية مما أدى إلى تعقد أساليب وأثار الاستثمار بحيث أصبحت التكنولوجيا من ضمن العناصر الهامة التي تحدد نجاح أو فشل خطط

¹ - فارس فضيل، الاستثمار المباشر الأجنبي، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة - العدد 10-2004، جامعة الجزائر، ص 228-248. أنظر أيضا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر": دريد محمد السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2006، ص 40-87.

² - Fabienne fortanier, **foreign direct investment and host contry economic growth , does the investor's country of origin play a role ?**, Transnational Corporations, Vol.16 ,No.2(August 2007) p 43.

التنمية في الدول النامية، إذا لم تستطع السيطرة على التكنولوجيا اللازمة¹، ومن هنا توجهت الكثير من الدول إلى تشجيع وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لأهميته في تحقيق التنمية المستدامة من خلال ما يلي²:

1. مصدر لتدفق رؤوس المال وذلك لتمويل عمليات التنمية؛
2. يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر نقل التكنولوجيا، وتنمية أنشطة البحث والتطوير في الدولة المضيفة؛
3. يساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية المتاحة (مالية، بشرية، طبيعية)؛
4. تنمية وتطوير المناطق الفقيرة والتي تعاني من الركود الاقتصادي؛
5. يساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال خلق مناصب شغل والحد من مشكلة البطالة.

ثانيا: جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة

لقد اختلفت نظرة كل من المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية حول أهمية وجدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة على النحو التالي³:

1. النظرية الكلاسيكية:

من وجهة نظر الكلاسيك فإن الاستثمارات الأجنبية بمثابة مباراة من طرف واحد، الفائز بنتيجتها هو الشركات المتعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة، وتستند وجهة نظرهم إلى مجموعة من المبررات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- أ. صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفق إلى بعض الدول، إلى جانب ميل الشركات المتعددة الجنسيات إلى تحويل الأرباح إلى بلدانها الأصلية بدلا من إعادة استثمارها في الدول الأصلية؛
- ب. قيام الشركات المتعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتواءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة، إلى جانب أن استيراد ونقل المهارات من الخارج قد يؤثر إلى حد كبير على استخدام وتنمية المهارات المحلية، أو تدمير الموارد البشرية في الدول المضيفة؛

¹ - جمال الدين صلاح الدين، مرجع سابق، ص 61.

² - بوهرة محمد، بن سديرة عمر، الاستثمار الأجنبي المباشر كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة: "دراسة حالة الجزائر"، مداخلة في الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2008، ص 302.

³ - راجع كل من: بوهرة محمد، بن سديرة عمر، مرجع سابق، ص 303-304، عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص 129-132، سليمان عمر الهادي، مرجع سابق، ص 30.

- ج. كما أن للشركات الأجنبية دورا في تشويه ثقافة البلدان التي تعمل فيها من خلال إدخال أنماط من الاستهلاك غريبة عن ثقافات البلد وعاداته، لا تتلاءم ومتطلبات التنمية المستدامة؛
- د. خلق الطبقة الاجتماعية نتيجة للأجور المرتفعة عن نظيرتها في الشركات الوطنية؛
- هـ. قد يؤثر بصورة غير مباشرة على سيادة الدولة واستقلالها من خلال:
- اعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على دولة اجتماعية، إلى جانب ميل الشركات الأجنبية إلى احتكار التكنولوجيا المتطورة من ناحية، وقيام هذه الدول بتركيز أنشطة البحوث والتنمية في الدولة الأم (research and development) ؛
 - خلق التبعية الاقتصادية أو اعتماد الدولة الأم على الشركات قد تمارس الشركات الأجنبية الكثير من الضغوط على الأحزاب السياسية وهذا ما يخلق تبعية سياسية؛

2. النظرية الحديثة

تقوم هذه النظرية على افتراض مفادها أن كلا من طرفي الاستثمار، أي الشركات متعددة الجنسيات والدول المضيفة تربطهما علاقة المصلحة المشتركة عكس ما افترضه الكلاسيك بأنها مباراة من طرف واحد، وأن المكاسب المحصلة تتوقف إلى حد كبير على سياسات واستراتيجيات وممارسات الطرف الآخر بشأن الاستثمار الذي يمثل جوهر وأساس العلاقة بينهما، وحسب وجهة النظرية فهو يساعد على تحقيق ما يلي:

- أ. تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة على توفير عوامل الإنتاج النادرة مثل (رؤوس الأموال، التكنولوجيا، الخبرات والمهارات الإدارية الحديثة... إلخ)، إلى جانب خلق فرص جديدة للعمل، تنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية في الدول النامية؛
- ب. مصدرا جيدا وفعالا لنقل التقنيات التكنولوجية الحديثة والمتطورة إلى الدول المضيفة، خاصة إذا تعلق الأمر ببعض أنواع الصناعات الاستخراجية (استخراج وصناعة البترول)؛
- ج. المساهمة في خلق علاقات اقتصادية تكاملية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المضيفة؛
- د. خلق أسواق جديدة للتصدير، تخفيض حجم الواردات، تحسين ميزان مدفوعات الدول المضيفة.

المطلب الثاني: تزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الدولي:

لقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة مستمرة في السنوات الأخيرة، بسبب تحرير الاقتصاد العالمي، وزيادة الإنتاج العالمي والتجارة، وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة، واكتمال أقطاب النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي حظي بالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي سابقا، بحيث أصبحت معظم الدول مستضيفه له.

الفرع الأول: تطور حجم تدفقاته الداخلة والخارجة

في هذا الصدد تشير إحصائيات تقارير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للاستثمار العالمي، أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر شهد تزايدا ملحوظا بخصوص تدفقاته الصادرة، إذ بعدما كانت تقدر قيمته في سنة السبعينات نحو 27.5 بليون دولار تضاعف إلى 50 بليون دولار خلال النصف الأول من الثمانينات، ثم إلى 100 بليون خلال الفترة من 1985-1990¹، ارتفع في العشرية الأخيرة ليصل إلى 1175.1 سنة 2009 ثم ليواصل ارتفاعه إلى 1694.4 سنة 2011، أما فيما يتعلق بتدفقاته الواردة فبلغت 1.3 تريليون دولار سنة 2000، لتواصل الارتفاع المتواضعا بالرغم من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، وأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو على نطاق العالم لتصل 1.24 تريليون دولار في عام 2010، و تمكنت عام 2011 من تجاوز المستوى الذي كانت عليه بعد انفجار الأزمة المالية العالمية عام 2008، بنسبة 17% عام 2011 إلى نحو 1.51 تريليون دولار، أي أنها بالكاد تجاوزت المتوسط السنوي للفترة 2005 - 2007 البالغ 1.47 تريليون دولار².

يمكن أن نرجع الزيادة الكبيرة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية في السنوات الأخيرة إلى العديد من العوامل أهمها³:

1. الزيادة الكبيرة في حاجة الدول النامية إلى التمويل الخارجي في وقت انخفض فيه معدل الادخار؛
2. اتجاه العديد من الدول التي تعاني من كثرة الديون إلى عملية بيع الديون للمستثمرين بأسعار مشجعة على الاستثمار؛

¹ - رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 71.

² - التقرير السنوي الثالث للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية عن أوضاع الاستثمار العربية، مرجع سابق، ص 5.

³ - عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2004، ص 59.

3. استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لتلافي القيود الجمركية التي وجدت نتيجة قيام التكتلات الاقتصادية؛
4. تزايد عدد الدول التي بدأت في فتح المجال أمام تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة تلك الدول التي بدأت في تطبيق برامج الخصخصة؛
5. اتجاه دول شرق آسيا إلى إتباع إستراتيجية ذات توجه انفتاحي، وانتهاج سياسة مرنة لسعر الصرف، وعدم تدخل الدولة في قوى السوق فيما يخص الأسعار والأجور؛
6. فتح أسواق دول أوروبا الشرقية التي تعد في الوقت الحاضر الحقل الأول للاستثمارات الأمريكية، بسبب السياسات التحريرية، وتوافر العمالة الماهرة والرخيصة... إلخ¹.

الفرع الثاني: التوجه الجغرافي

يمكن معرفة التدفقات الصادرة و الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر لمختلف دول العالم حسب الأهمية من خلال الجدول رقم (2-4):

¹ - تقرير الاستثمار العالمي ص4، 2012.

الجدول رقم (2-4): التدفقات الصادرة والواردة للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي (2009-2011)

| الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر | | | | | | الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد | | | | | | |
|----------------------------------|-------------|--------|-------------|--------|-------------|----------------------------------|-------------|--------|-------------|--------|-------------|----------------------------|
| 2011 | | 2010 | | 2009 | | 2011 | | 2010 | | 2009 | | المنطقة |
| 1694.4 | | 1451.4 | | 1175.1 | | 1524.4 | | 1309.0 | | 1197.8 | | العالم |
| % | مليار دولار | % | مليار دولار | % | مليار دولار | % | مليار دولار | % | مليار دولار | % | مليار دولار | الاقتصاديات المتقدمة |
| 73.0 | 1237.5 | 68.2 | 989.6 | 73.0 | 857.8 | 49.1 | 747.9 | 47.3 | 618.6 | 50.6 | 606.2 | الاقتصاديات المتقدمة |
| 26.2 | 383.8 | 27.6 | 400.1 | 22.8 | 268.5 | 44.9 | 684.4 | 47.1 | 616.7 | 43.3 | 519.2 | الاقتصاديات النامية |
| 0.2 | 3.5 | 0.5 | 7.0 | 0.3 | 3.2 | 2.8 | 42.7 | 3.3 | 43.1 | 4.4 | 52.6 | إفريقيا |
| 14.2 | 239.9 | 16.7 | 243.0 | 15.0 | 176.6 | 22.0 | 335.5 | 22.0 | 294.1 | 17.2 | 206.6 | ش.ج.ش.آ |
| 0.9 | 15.2 | 0.9 | 13.6 | 1.4 | 16.4 | 2.6 | 38.9 | 2.4 | 31.7 | 3.5 | 42.4 | شرق آسيا |
| 1.5 | 25.4 | 1.1 | 16.4 | 1.5 | 17.9 | 3.2 | 48.7 | 4.41 | 58.2 | 5.5 | 66.3 | غرب آسيا |
| 5.9 | 99.7 | 8.3 | 119.9 | 4.6 | 54.3 | 14.2 | 217.0 | 3.3 | 187.4 | 12.5 | 149.4 | أمريكا اللاتينية والكاريبي |
| 4.3 | 73.1 | 4.2 | 61.6 | 4.2 | 48.8 | 6.0 | 92.2 | 5.6 | 73.8 | 6.0 | 72.4 | الاقتصاديات الانتقالية |

Source: world investment report, 2012, UNCTAD, p38.

من خلال الجدول رقم (2-4) أعلاه يتضح أن اتجاه الاستثمار الأجنبي عرف سيطرة الدول المتقدمة على الحصة الكبيرة منه في كل السنوات المدروسة، حيث قُدرت حصة الدول المتقدمة من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بنسبة 50.6 %، كما أثرت عمليات الشراء عبر الحدود والاندماج عبر الشركات والفروع على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى أن ارتفاع قيمة الين حسن من القوة الشرائية للشركات اليابانية كثاني مستثمر عبر الشركات المتعددة الجنسية، وهو ما نتج عنه مضاعفة تدفقاته الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر مع ارتفاع صافي عمليات الشراء عبر الحدود والاندماجات في أمريكا الشمالية، أما على مستوى التدفقات الصادرة ارتفع من 857.8 مليار دولار سنة 2009 بنسبة 73.0 %

ليصل إلى 1237.5 مليار دولار سنة 2011، فحسب تقرير الاستثمار العالمي 2012 نجد أن الاتحاد الأوروبي، أمريكا الشمالية، واليابان تشكل ثلاثة أقطاب رئيسية وقوية المحسدة للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تفوق 80% من حجم التدفقات العالمية الصادرة، حيث شكلت الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها حوالي 397 مليار دولار، إذ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة استثمار عائداتها التي زادت من حيازات النقدية الأجنبية للشركات عبر الوطنية، وقد ساهمت دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية واليابان في هذا الارتفاع.

1. بالنسبة للدول النامية فقدرت نسبة التدفقات الواردة بقيمة 519.2 مليار دولار بنسبة 49.3% سنة 2009، موزعة على بقية حيث رجعت النسبة الكبيرة منها إلى دول شرق وجنوب شرق آسيا بنسبة 17.2%، ويرجع ذلك إلى طبيعة المناخ الاستثماري والسياسات المتبعة من طرفها لجلب هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية، مقابل 2010 بقيمة 616.7 مليار دولار أي بنسبة 47% وللمرة الأولى تمكنت فيها من تلقي ما يقرب من نصف التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد العالم، كما ولدت هذه البلدان مستويات قياسية من التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 22.8% سنة 2009 أي ما يعادل مليار 268.5 دولار، ليصل سنة 2011 إلى 383.8 مليار دولار بنسبة 26.2%، التي وجه الكثير منها إلى بلدان أخرى في الجنوب وهذا ما يبين أهمية البلدان النامية بالنسبة للاقتصاد العالمي من جهة، وأهمية التعاون والاستثمار بين الجنوب والجنوب بالنسبة إلى التنمية المستدامة¹. أما في سنة 2011 فقد استحوذت على نسبة 45% من جملة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إذ ارتفع بنسبة 11% ليصل إلى 684 مليار دولار أمريكي، في حين استحوذت الاقتصاديات التي تشهد عمليات الانتقال الديمقراطي على 6% ما بين سنة 2009 و2011، ويعود ارتفاع تدفقات الاستثمار في الاقتصاديات النامية حسب التقرير إلى زيادة تدفقات لآسيا ونموها في أمريكا اللاتينية والكاريبي والاقتصاديات الانتقالية.

بينما سجلت تدفقات الاستثمار إلى إفريقيا انخفاضا في سنة 2011، حيث بقيت أفقر الدول تعاني من الركود في الاستثمار الأجنبي المباشر لتراجع تدفقات الاستثمار إلى نسبة 11% لتصل إلى 15 مليار دولار أمريكي، ويتوقع التقرير أن يستمر الاستثمار الأجنبي المباشر في الارتفاع في الاقتصاديات الانتقالية والنامية ليصل إلى 720

¹ - تقرير الاستثمار العالمي لعام 2011، أشكال الإنتاج الدولي والتنمية، غير القائمة على المساهمة في رأس المال، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،

مليار دولار أمريكي و100 مليار دولار في السنة الحالية، وتزداد لتبلغ بين 760 و930 مليار دولار في الدول النامية، وما بين 110 و150 مليار في الاقتصاديات الانتقالية في بداية سنة 2014.

2. وفي المقابل فإن في دول شمال أفريقيا ووفقا لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2012¹ الذي نشر خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فإن الاستثمارات تراجعت من 43.1 مليار دولار في 2010 إلى 42.7 مليار في 2011، وكان السبب الرئيسي تراجع تدفقات الاستثمار بسبب الاضطرابات السياسية والاجتماعية في مصر وليبيا تحديدا، بينما زادت التدفقات الاستثمارية على منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 25% لتصل إلى 36.9 مليار دولار في 2011، لتقترب من ذروتها التاريخية البالغة 37.3 مليار، حيث شهدت الدول في وسط وغرب أفريقيا زيادة في المشروعات الاستثمارية، نفس الشيء للإستثمار الأجنبي الصادر حيث تراجع من 27.6% سنة 2010 إلى 26.2% سنة 2010؛

3. أما على المستوى العربي نجد أنه على الرغم من الجهود التي تبذلها الدول العربية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال منحها الحوافز والإعفاءات الجمركية والضريبية، فإن نصيب الدول العربية من إجمالي هذه الاستثمارات على المستوى العالمي ما زال ضئيلا و محتشما، بحيث أدت الاضطرابات التي ترافقت مع التحولات الإقليمية الأخيرة إلى حدوث نزوح في الاستثمارات المحلية والخارجية، مما جعل صافي التدفقات الرأسمالية تنخفض بنسبة قدرت بنحو 90% عام 2011، كما يتأثر كذلك بشكل خاص كل من لبنان والأردن بسبب قربهما من سوريا واحتمالات انعكاسات الأزمات فيها عليهما، وقد شهدت مصر تراجعا حادا في تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة عام 2011، والتي بلغت للأشهر التسعة الأولى من العام 367 مليون دولار فقط، مقابل 6.4 مليار دولار للفترة المماثلة من عام 2010²، رغم أن عددا من دول المنطقة العربية يتمتع ببيئة جاذبة للاستثمار، غير أن عدم اليقين وغياب الاستقرار السياسي في عدة دول عربية لا تزال تؤثر كثيرا على مزاج المستثمرين المحليين والإقليميين والدوليين وعلى قراراتهم الاستثمارية، وتشير التوقعات المتفائلة، في حال تمكنها من

¹ - تقرير الاستثمار العالمي لعام 2012، نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، ص4.

² - ESCWA, survey of economic and social developments in the escwa region, 2011-2012, April 2012.

تجاوز المراحل الانتقالية وإطلاق ورش الإصلاحات الهيكلية، إلى إمكانية تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة إلى نحو 23 مليار دولار بحلول عام 2014، وهو المستوى المحقق في منتصف العقد الماضي¹.

الفرع الثالث: التوجه القطاعي

بالنسبة للقطاعات التي يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر فيها، فهي تختلف حسب طبيعة والقوانين أو تواجد الثروات الطبيعية المناسبة لنشاطه التي يستثمر فيه، بحيث تشير بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" لعام 2012 حول التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل القطاعات الثلاثة: القطاع الرئيسي أو الأولى (الزراعة والتعدين)، والقطاع الثاني (الصناعة)، والقطاع الثالث (الخدمات)، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (2-5): التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر (2005-2011)

| العام | القيمة (مليارات الدولارات) | | | الحصة (النسبة المئوية) | | |
|--------------------|----------------------------|---------|---------|------------------------|---------|---------|
| | الرئيسية | التصنيع | الخدمات | الرئيسية | التصنيع | الخدمات |
| متوسط 2007-2005 | 130 | 270 | 820 | 8% | 41% | 51% |
| 2008 | 230 | 980 | 1130 | 10% | 42% | 48% |
| 2009 | 180 | 510 | 630 | 13% | 39% | 49% |
| 2010 | 140 | 620 | 490 | 11% | 50% | 39% |
| 2011 | 200 | 620 | 570 | 14% | 46% | 40% |

Source: world investment report, 2012, UNCTAD.p8.

من بيانات الجدول رقم (2-5) نلاحظ انتعاش الاستثمار في قطاع الخدمات في عام 2011 بعد أن هبط بشكل حاد في عام 2009 بنسبة 39%، هذا الأخير الذي أضحي على مدى العقد السابق أكثر أهمية في الإنتاج الدولي، ويعود ذلك لتحرير هذا الأخير أمام الاستثمار الأجنبي المباشر. بحيث كان نصيبه في أوائل

¹- التقرير السنوي الثالث للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية عن أوضاع الاستثمار العربية، مرجع سابق، ص 11-13.

السبعينات يبلغ فقط ربع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم، وفي عام 1990 كان هذا النصيب أقل من النصف، وبحلول عام 2002 كان قد ارتفع إلى نحو 60% دائما على حساب انخفاض القطاع الأولي¹. كما قلب الاستثمار في القطاع الرئيسي الاتجاه السلبي للعامين الماضيين ليصل إلى 200 مليار دولار، وقد ارتفعت حصة كلا القطاعين بشكل طفيف على حساب التصنيع الذي يبقي يحقق أكبر استهداف للمشاريع مقارنة بالقطاعين الرئيسيين والخدمي.

من جهة أخرى تشير بيانات "الأونكتاد" إلى أن الدول المتقدمة وبخاصة أمريكا وأوروبا، تستحوذ على معظم الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى القطاعين الثاني والثالث، أما الدول النامية ومنها الدول العربية، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إليها قد جاء بالأساس لتمويل برامج الخصخصة التي شهدتها تلك الدول وعمليات التحرر المالي والاستثماري في صناعات تدرج ضمن القطاعين الثاني والثالث بالنسبة للدول غير النفطية والعكس بالنسبة للدول النفطية أين مثل الاستثمار الأجنبي في القطاع النفطي الحصة الأكبر، فحين تركزت الاستثمارات الموجهة للدول الأقل نمواً وبعض الدول الأفريقية، في القطاع الأولي وبخاصة النفط علما بأن صناعات الخدمات مثل العمل المصرفي والتمويل، قد بدأت تتسم بأهمية ملموسة خلال الفترة القريبة الماضية².

عموماً فإن أكبر خمس صناعات إسهاما في ارتفاع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر هي الصناعات الاستخراجية (التعدين والبتروكيمياويات)، والكيمياويات خاصة الصناعة الدوائية، والمرافق (الكهرباء والغاز والماء) والنقل، والاتصالات، النشر والطباعة، والإنتاج الإعلامي، والصناعات الكهربائية والإلكترونية، والفحم والبتروكيمياويات والنووي، وغيرها من الخدمات (التي قادها بشكل كبير قطاع خدمات النفط والغاز المحلية)³.

لذلك سنحاول تناول بقدر من التفصيل الخمس القطاعات الأولى التي عرفت تدفقا كبيرا إليها من جانب الاستثمار الأجنبي المباشر

¹ - **Rapport sur l'investissement dans le monde** - la montée en secteur des services, Nation unies, New York et Genève, 2004, p19.

² - عيسى محمد الغزالي، الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا، العدد 31، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، السنة الثالثة، يوليو/ تموز 2004، ص8، تقرير الاستثمار العالمي باللغة الإنجليزية لسنة 2012، ص8.

³ - world investment report, 2012, Op. Cit. p16

المبحث الثالث: نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر وإستراتيجية التنمية المستدامة

إن عملية نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر لها عدة آثار تتوقف على طبيعة القطاع الاستراتيجي المنقولة إليه، وهدف المستثمر الأجنبي من الاستثمار فيه وهو ما سنحاول معرفته من خلال دراسة وتحليل بعض آثار نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض القطاعات ذات الصلة بدعم تحقيق استراتيجيه التنمية المستدامة، بحيث توجد آثار مباشرة يمكن قياسها، وأخرى غير مباشرة لا يمكن قياسها وتقييمها على المدى القصير باعتبار أن التكنولوجيا ذات آثار تراكمية لا تظهر إلا بعد مدة زمنية طويلة.

المطلب الأول: الآثار الاجتماعية لنقل تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر

نركز في هذا المبحث على دراسة وتحليل أثر الذي يمكن أن يترتب عن نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر على الجانب الاجتماعي، وعلى النحو التالي:

الفرع الأول: الأثر على التوظيف والبطالة

تسعى غالبية الدول النامية جاهدة إلى القضاء على مشكلة البطالة أو الحد منها، ولبلوغ هذا فتحت الباب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر على أمل خلق فرص جديدة ومتزايدة للعمل .

أولاً: الآثار الايجابية

إن وجود الشركة الأجنبية بتكنولوجياها المتطورة، يؤدي إلى خلق علاقات تكامل رأسية وأفقية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة، من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة وتشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، أو المواد الخام للشركات الجديدة. وهذا سيؤدي إلى زيادة العوائد التي تمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية جديدة تسمح بتحقيق الأهداف التالية:

1. خلق فرص جديدة للعمل بحيث تسمح بتعيين نسبة كبيرة من العمالة في المشروع الأجنبي إذا كانت هذه التكنولوجيا المنقولة كثيفة اليد العاملة، ومن ثمة المساهمة في رفع مستوى المعيشة في البلد المضيف؛
2. تدريب العمالة المحلية على استخدام التكنولوجيا الحديثة، ومن ثمة رفع المستوى العلمي والفني لها، بما يساعد على تطوير أو خلق تكنولوجيا محلية ذات قدرات تنافسية، لأن المستثمرون الأجانب غالباً ما

يجدون صعوبة في الاحتفاظ بمعرفتهم وخبرتهم الفنية لأنفسهم بسبب تدريب العمال، أو تسرب تلك المعارف خارج حدود الشركة¹؛

3. التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية بحيث تعمل مع موظفيها وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد²، إذا تعلق الأمر بنوعية التكنولوجيا المستعملة ومدى استجابتها لدعم تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة، لكن وحسب الدراسة القياسية التي قامت بها منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لأكثر من مائة شركة متعددة الجنسيات غير مالية شملها تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2008 بأن أغلبية الشركات لا تقوم بأداء جيد أو على الأقل مقبول فيما يخص حقوق الإنسان³.

ثانيا: الآثار السلبية

1. قد يؤدي استخدام التكنولوجيا المتقدمة سواء كانت أساسية أو مساعدة إلى اختفاء بعض أنواع المهارات التقليدية، أو قد يؤدي وجودها إلى عدم ثبات العمالة الموسمية؛
2. البطالة الناتجة عن التكنولوجيا وإيجاد وظائف غير مرضية: قد يتم الاستغناء عن عدد كبير من العمالة المحلية في حالة ما تم استعمال التكنولوجيا المتطورة كثيفة رأس المال والتي تختصر مراحل الإنتاج⁴؛ أو كنتيجة للتخلف في التعامل مع التكنولوجيا الحديثة التي تولد لنا البطالة الاحتكاكية أو الفنية، هذا الأمر التي يتنافى مع المعايير الإنسانية التي يسعى مفهوم التنمية البشرية إلى تحقيقه⁵، إلى جانب عدم منح العمال الشعور بالرضا أو تحقيق الذات، والجدول رقم (2-8) يبين نسب البطالة والتوظيف في الدول المتقدمة 2000-2011

¹ - تقرير النمو "استراتيجيات النمو المطرد والتنمية الشاملة"، البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي نيابة عن لجنة النمو والتنمية، 2008، ص28.

² - La Banque mondiale, **opportunités et options pour les gouvernements de promouvoir la responsabilité sociale en Europe et en Asie centrale**, Document de travail, Mars 2005,p.

³ - بيّوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغربية: دراسة مقارنة:

تونس، الجزائر، المغرب"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010/2011، ص152.

⁴ - بشنله مختار، أثر نقل التكنولوجيا وانعكاساتها على التشغيل في ظل التحولات إلى اقتصاد السوق - حالة الجزائر-، دراسة ميدانية بمؤسسة صناعة أجهزة القياس والمراقبة -العلمة- سطيف، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم شعبة علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري بقسنطينة، 2006/2005، ص99.

⁵ - المتخصص بالله الجوارنة، ديمة محمد ووضوح، التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية، دار الخليج، عمان، ط1، 2009، ص65.

الجدول رقم (2-6): يبين نسب البطالة والتوظيف في الدول المتقدمة 2006-2011

| 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | 2006 | معدل البطالة % |
|------|------|------|------|------|------|------------------------------|
| 7.9 | 8.3 | 8.0 | 5.8 | 5.4 | 5.8 | الدول المتقدمة |
| 9.0 | 9.6 | 9.3 | 5.8 | 4.6 | 4.6 | الولايات المتحدة |
| 10.1 | 10.0 | 9.6 | 7.7 | 7.6 | 8.5 | منطقة اليورو |
| 6.0 | 7.1 | 7.7 | 7.6 | 8.8 | 10.2 | ألمانيا |
| 9.7 | 9.8 | 9.5 | 7.8 | 8.4 | 9.2 | فرنسا |
| 8.4 | 8.4 | 7.8 | 6.8 | 6.1 | 6.8 | إسبانيا |
| 8.0 | 7.9 | 7.5 | 5.6 | 5.4 | 5.4 | المملكة المتحدة |
| 4.5 | 5.1 | 5.1 | 4.0 | 3.8 | 4.1 | اليابان |
| 7.5 | 8.0 | 8.3 | 6.2 | 6.1 | 6.3 | كندا |
| 3.6 | 4.1 | 4.3 | 4.3 | 3.4 | 3.7 | الدول الآسيوية حديثة التصنيع |
| 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | 2006 | نمو التوظيف % |
| 0.3 | 0.1- | 2.2- | 0.5 | 1.4 | 1.5 | الدول المتقدمة |
| 0.6 | 0.6- | 3.8- | 0.5- | 1.1 | 1.9 | الولايات المتحدة |
| 0.0 | 0.6- | 1.8- | 0.9 | 1.8 | 1.6 | منطقة اليورو |
| 1.3 | 0.5 | 0.1 | 1.3 | 1.7 | 0.7 | ألمانيا |
| 0.3 | 0.0 | 1.2- | 0.6 | 1.4 | 1.0 | فرنسا |
| 0.4 | 0.6- | 1.6- | 0.8 | 1.0 | 1.9 | إسبانيا |
| 0.5 | 0.3 | 1.6- | 0.7 | 0.7 | 0.9 | المملكة المتحدة |
| 2.3- | 0.4- | 1.6- | 0.4- | 0.5 | 0.4 | اليابان |
| 1.5 | 1.4 | 1.6- | 1.7 | 2.4 | 1.8 | كندا |
| 1.8 | 1.4 | 0.3- | 1.2 | 1.6 | 1.5 | الدول الآسيوية حديثة التصنيع |

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2012، ص 313

يلاحظ استمرار التفاقم في نسبة البطالة في العالم خاصة الدول التي تعتمد على استخدام التكنولوجيا المتطورة، بحيث يوضح الجدول زيادة نسبة العاطلين في الدول المتقدمة من 7.9% عام 2011 مقابل 5.8% عام 2006، بالمقابل فإن هذه النسبة عرفت ارتفاعاً ملموساً في مختلف الدول خاصة مع انتقال الأزمة العالمية سنة 2009 أين وصلت إلى 7.8% بإسبانيا و9.8% بفرنسا وأقصى حد كان في منطقة اليورو بنسبة 9.5%، كذلك في التوظيف فإنه لم يعرف نمواً واضحاً في ذلك، فقد عرف الاتجاه العام للتوظيف إلى التناقص إلى أن كانت سلبية سنة 2009 مع تأزم الأوضاع أثناء الأزمة العالمية التي ظهرت بوادرها سنة 2008، حيث بلغت النسبة في منطقة اليورو 0.0% عام 2011 مقابل 1.6% عام 2006 مقابل محافظة كل من إسبانيا والدول حديثة التصنيع على ذلك، حيث بلغت النسبة بالمتوسط 1.3% و1.8% عام 2006 مقابل 0.7% و1.5% عام 2006 وعلى التوالي، إلى جانب نقل البطالة وتصديرها إلى البلدان ذات المستويات المنخفضة في

الاستثمار والموارد البشرية وانخفاض التوظيف في التصنيع وفي صناعات الخدمات وعدم اجتذاب الاستثمارات للعمالة الرخيصة.

1. كما أن تألية العمل قد يؤدي إلى تقليل الطلب على العمل الأقل مهارة، وبالتالي انخفاض الطلب على متوجات الدول الكثيفة العمل غير الماهر نتيجة التطور التكنولوجي؛
2. قد يرافق هذه التكنولوجية توظيف عمال أجانب، وبالتالي عدم الاهتمام بتدريب العمالة المحلية واستعمالها؛ وبالتالي لن تساعد على نمو القدرة التكنولوجية الذاتية¹؛
3. قد ينقل الاستثمار الأجنبي تكنولوجيا حديثة للدول المضيفة ولكن قد تكون غير مناسبة سواء من حيث تكلفتها أو من حيث تعقيدها الفنية؛
4. قد تقتصر التكنولوجيا المستخدمة على المشروع فقط دون نقلها للعمالة المحلية؛
5. ارتفاع نسب الإجرام كنتيجة حتمية للبطالة وظهور ما يسمى بالإجرام العابر للحدود، بسبب جعل المعلومات متاحة الكترونياً في يد العصابات الإجرامية مصدر تحديد للأمن الوطني²؛

الفرع الثاني: الأثر على القيم والهوية الثقافية

يشهد العالم حالياً ثورة صناعية ثالثة في المعلومات، والمعلوماتية، والاتصالات، والتكنولوجية كثيفة المعرفة، كأداة لتحقيق عالمية الاقتصاد³، هذه الثورة عمّقت عولمة جميع جوانب الحياة الاقتصادية من حركة السلع ورؤوس الأموال والخدمات واليد العاملة المؤهلة (الأدمغة)، وأصبحت لهذه الثورة التكنولوجية وبالخصوص في جانبها المعلوماتي دوراً محورياً في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث ترتب عنها العديد من الآثار:

أولاً: الآثار الإيجابية:

¹ - سلمان عمر عبد الهادي، مرجع سابق، ص31.

² - آدم مهدي أحمد، مرجع سابق، ص45.

³ - كمال رزق، توجه الاقطار العربية نحو اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، بحوث اقتصادية عربية، العددان 48-49/حريف 2009 - شتاء 2010، ص130.

1. احتلال المعرفة والمعلومات الأهمية النسبية الأولى في عملية الإنتاج، التي انعكست في ظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي مثل تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة *intra - firm* ، بحيث يتم توزيع إنتاج الأجزاء المختلفة من السلعة الواحدة على دول مختلفة وفقاً لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية؛
2. الاتجاه إلى تكون التكتلات الاقتصادية والاندماج الاقتصادي والإقليمي، بل وقيام التحالفات الإستراتيجية بين الشركات المتعددة الجنسيات أحد أدوات العولمة نتيجة للثورة في عالم الاتصال والمواصلات، حيث اتضح أن 92% من أصل 4200 تحالف إستراتيجي بين الشركات منذ بداية عقد التسعينات كان بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية¹، هذا ما يساهم في تهميش الدول المنفردة والضعيفة أكثر؛
3. تساهم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في دفع عملية التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وبناء الدولة العصرية، كما يمكن اعتبارها كمفتاح للقاء الأفكار وتبادل الخبرات وتعزيز الحوار بين الحضارات إذا أحسن استغلالها، على النحو التالي:
 - أ. تعزيز أنشطة البحث والتطوير من خلال استخدام تكنولوجيا الأقمار الصناعية أو نقل الصور عن بعد ومنح فرص للمناقشة ومتابعة الأخبار والأحداث والمسابقات ومختلف التطورات².
 - ب. تمكنا من معرفة بعض المؤشرات المتعلقة بحدوث الكوارث التي تؤثر على الإنسان والبيئة والاقتصاد وبالتالي أخذ الإجراءات والتدابير اللازمة لذلك سبباً للتخفيف منها أو إيقافها؛
 - ج. تحسين أداء المؤسسات الخاصة من خلال مداخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيات الحديثة، فضلاً عن استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا؛
4. تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة؛ بحيث تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات الإدارة العامة والأعمال التجارية والتعليم والتدريب والصحة والعمالة والزراعة والعلم والبيئة باستعمالها في الحد من الانبعاثات

¹ - ناصيف يوسف حتى، أي هيكل للنظام الدولي الجديد، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث والعشرين، العدد الثالث والرابع، الكويت، 1995، ص 118.

² - شطاح محمد، قضايا الاعلام في زمن العولمة بين التكنولوجيا والايديولوجيا، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2006، ص 28.

ومساعدة البلدان على التكيف مع الآثار المترتبة على تغير المناخ، معالجة الأمن الغذائي، والنقل المائي والتزود بالمياه...¹

5. المساهمة في الحفاظ على السيادة الوطنية إذا تعلق الأمر بالمعدات الحربية ونقل التكنولوجيا اللازمة لتطويرها وتحقق هذه الفوائد إذا ما كان هناك حسن اختيار للتكنولوجيا ، إذ أصبحت المعرفة التكنولوجية هي أساس التدرج الاجتماعي بين الدول ووسيلة للدولة في الدفاع عن سلطتها ومكانتها في التدرج الاجتماعي hierarchie social وفي الاحتكار العالمي أين أصبحت فيه التبعية التكنولوجية البديل للسياسة الاستعمارية ومجرد صورة أخرى من صور التبعية التكنولوجية التي تحمل في طياتها أخطار الإفقار والتجويع وبث الخلافات الداخلية في الدول النامية وفيما بين تلك الدول ذاتها²؛

ثانيا: الآثار السلبية:

باعتبار التنمية عملية بناء حضاري تضمن التواصل الثقافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والتطور الحضاري للأمم، وحتى نستطيع التمييز بين المشروع الذي يحقق التغير التنموي الصحيح، وبين مشاريع التحديث التي تهدف إلى تعميق التبعية للدول المتقدمة، وزيادة حدة التناقضات الداخلية، لأن التجربة قد بينت بأن فشل جهود التنمية في البلدان النامية يعود بشكل كبير إلى ضعف المركز الحضاري عكس البلدان التي اعتمدت في تنميتها على المنطلقات الحضارية الذاتية (التجربة اليابانية).³ ، لذلك فإن نقل التكنولوجيا هي عملية نقل المعرفة التكنولوجية، أي أنها عملية نقل حضاري للمعرفة إذ تتميز بطبيعة اجتماعية تاريخية تتغير مع تغير المجتمع وتقدمه ورفقيه الحضاري، أي أنها تنشأوفقا لظروف بيئية اجتماعية واقتصادية وسياسية ما، لتحقيق احتياجات مجتمع هذه البيئة ومن ثم فهي تتغير بتغير المجتمع وقدراته، كما أنه يتجسد فيها روح وشخصية كل مجتمع وأسلوبه في التطور.⁴

¹ - كيث ديكسن، استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمعالجة مسألة تغير المناخ، منشورات الاتحاد الدولي للاتصالات بالاشتراك مع أمانة المبادرة العالمية للاستدامة الالكترونية، فيفري 2011، ص2.

² - صلاح الدين جمال الدين، مرجع سابق، ص242.

³ - صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، القاهرة، ط1، ص109.

⁴ - بشتله مختار، مرجع سابق، ص85.

ومنه يجب معرفة توقيت إدخال التكنولوجيا الجديدة، ومدى تفاعل قنوات الاتصال مع التكنولوجيا الجديدة، وتوجهات الحكومات والسياسات نحو استخدام تلك التقنيات الجديدة بصورة فعالة إلى الناس لكي تحقق الفائدة منها، وتحول دون تحقيق النتائج السلبية لعولمة لبرالية تتجلى مظاهرها فيما يلي:

1. التمكين للنزعة المادية على حساب النزعة الروحية؛

2. تعتبر التكنولوجيا بمثابة ناتج نهائي لعملية طويلة ومعقدة، تستند إلى بحوث أساسية تقوم على التطوير والتطبيق، ومن ثم يصعب فصلها عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي أنتجتها¹؛

3. نحو الخصوصية التاريخية والاجتماعية للتكنولوجيا، من خلال نشاط الشركات المتعددة الجنسيات التي تواصل مهامها الاستعمارية في ثبوت جديد، وبشعار جديد "حيث فشلت الفتوحات، يمكن للأعمال أن تنجح"، التي تتيح فرصة محاكاة الحياة "الأورو أمريكية"، بحيث تشير الإحصائيات بأنه من بين 15 شركة متعددة الجنسية هناك 10 شركات أمريكية تنشط في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وقد أعطت البلدان الصناعية أهمية إستراتيجية لهذا القطاع وأصبحت تخصص له سنويا 3% من الناتج القومي لتطوير الأبحاث والدراسات في هذا المجال، في حين لا يتجاوز ما يرصد في الجنوب نسبة 0.3%²؛ من جهة أخرى فقد أفاد الاتحاد الدولي للاتصالات في أكتوبر 2010 أن عدد مستعملي الإنترنت في العالم تضاعف في السنوات الخمس الماضية وأنه سوف يتجاوز علامة المليار الثاني في 2010، حيث أن غالبية المستعملين الجدد ينتمون إلى البلدان النامية، وارتفع عدد الأشخاص الذين يملكون النفاذ إلى الإنترنت في المنزل من 1.4 مليار عام 2009 إلى قرابة 1.6 مليار في عام 2010، غير أن 13.5% فقط من هؤلاء ينتمون إلى البلدان النامية³.

4. نحو الخصوصية الثقافية والترويج لفكرة الثقافة العالمية "أمركة العالم"، بحجة التحديث modernisation للنماذج الثقافية التقليدية. من خلال إحداث تغيير سلبي يساهم في عمليات التغريب والمساس الكبير بالهوية والشخصية الوطنية بجلبه إليها لقيم تخالف معتقداتها، ويروج لعادات استهلاكية سيئة⁴، بحيث أن هذا المزج بين

¹ - العتي لزهري، تحويل التكنولوجيا والبعث "السوسيوثقافي" المفقود، مجلة العلوم الإسلامية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، فيفري 2005، ص 4.

² - نفس المرجع، ص 80.30.

³ - كيث ديكرسن، نفس المرجع، ص 2.

⁴ - محمد مقداد، القيم الثقافية ودورها في نقل التكنولوجيا، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد 2، ماي 2005، ص 38.

الثقافة والتكنولوجيا هو نتاج التحولات الجذرية والهيكلية التي طرأت على المجتمعات المعاصرة، إذ بات من الصعب الفصل بين التطور والتكنولوجيا أو بين التنمية والتقنية¹؛

5. يقلل من سيادة الدولة بالتدخل في سيادتها وبتعرضها للابتزاز والضغط، من خلال فرض شروطها التقيدية فيما يتعلق بعنصر التكنولوجيا²، إلى جانب مساعدتها لرجال الأحزاب والسياسة الذين يراعون مصالحها.

الفرع الثالث: الأثر على الإدارة والتنمية الإدارية:

لاشك أن الإدارة كأحد عوامل الإنتاج (أو كعنصر من عناصر التكنولوجيا) تلعب دوراً رئيسياً في تحديد المركز التنافسي، وإنتاجية كل من منظمات الأعمال والاقتصاد الوطني ككل، لذلك تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر منذ التسعينات في مجال الأنشطة ذات التكنولوجيا المتطورة التي تتطلب عمالة ماهرة وبنية أساسية متطورة، وأصبح هدفها من الاستثمار في البلدان النامية هو تحقيق ثلاث استراتيجيات أساسية³:

1. خدمة السوق المحلية للبلد النامي؛

2. تعتمد على قدر بسيط من المدخلات المحلية مع توجه تصديري في عدد محدود من المنتجات؛

3. التميز بقدر كبير من الاندماج بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي، باعتبار أن المنتجات التي

تصنع في البلدان النامية هي جزء من الهيكل الإنتاجي العالمي للشركات متعددة الجنسيات؛

أما بالنسبة للدول النامية بصفة خاصة فقد تضافرت مشكلة نقص الكوادر الإدارية مع غيرها من مشكلات عدم توافر عناصر الإنتاج من حيث الكم والجودة في تخلف هذه الدول عن ركب التقدم، وبالتالي يمكن القول أنه يزداد طلب الدول النامية على خدمات ومساعدات الشركات متعددة الجنسية لسد جانب الخلل والقصور والنقص في المهارات والكوادر الإدارية في مختلف المستويات التنظيمية والأنشطة الوظيفية، في المنظمات العاملة يمكن تحديد إسهامات الشركات متعددة الجنسية بالنسبة للإدارة والتنمية في كثير من المجالات منها :

¹ - شطاح محمد، مرجع سابق، ص30.

² - صلاح الدين جمال الدين، مرجع سابق، ص242.

³ - سلمان عمر عبد الهادي، مرجع سابق، ص31.

أولاً: الآثار الايجابية

1. تنفيذ برامج التدريب والتنمية الإدارية في الداخل وفي الدول الأم: بحيث نجد أن هناك زيادة ملحوظة في الأهمية النسبية للمعونات الفنية مقارنة بالأعوام السابقة، ففي عام 2004 بلغ حجم المعونات الفنية القائمة بذاتها حوالي 19 بليون دولار، بما يقدر بنحو ربع الإجمالي الصافي لمعونات التنمية الرسمية، وتتناول هذه المعونات جميع الأنشطة الخاصة بتنمية قدرات الدول النامية من خلال استقدام الخبراء الأجانب، أو دعم القدرات للسكان المحليين في الدولة المتلقية للمعونة وهو النوع الأهم والأكثر تأثيراً على المدى البعيد، بالرغم من أن هذه المعونات كانت محل الكثير من الانتقادات المتمثلة في التكلفة الغير المباشرة في صورة العمالة المقابلة، الأتعاب الباهظة للخبراء المبعوثين، والمكاتب الاستشارية والفنية الموكلة إليها تنفيذ المعونة الفنية، كما أنها مرتبطة بحدوث "نزيف للعقول" عند إرسال الطلاب للدراسة بها¹؛
2. تقديم أو إدخال أساليب إدارية حديثة ومتطورة؛ حيث أشارت الأدلة التطبيقية إلى أن الشركات الوطنية استطاعت تنمية منتجاتها وأساليب إدارتها على النحو المطبق تقريباً في نظيرتها الأجنبية، وذلك عن طريق التقليد والمحاكاة، وقد ظهر ذلك جلياً في دول مثل تايوان، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية... إلخ²؛
3. استفادة الشركات الوطنية من نظيرتها الأجنبية بالأساليب الإدارية الحديثة من خلال التقليد؛ وإثارة حماس الشركات الوطنية في تنمية المهارات الإدارية للوقوف أمام منافسة الشركات متعددة الجنسية؛
4. يساهم في تحسن ميزان المدفوعات من خلال التخفيض من مظاهر التبعية التكنولوجية للمشروعات المحلية، من خلال خلق قيمة مضافة فعلية في الاقتصاد الوطني، وخلق فرص عمل لفائدة المستخدمين المحليين عن طريق إدخال تكنولوجيا جديدة في عملية الإنتاج³.

¹ - ليلي مصطفى البرادعي، الاتجاهات الحديثة في إدارة المعونات التنمية الرسمية مع بداية الألفية الجديدة، أوراق عمل المؤتمر حول المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية الشاملة في الوطن العربي المنعقد بالقاهرة، مارس 2007، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، ص 14-16.

² - سلمان عمر عبد الهادي، مرجع سابق، ص 31.

³ - مرتضى جمعة عاشور، مرجع سابق، ص 112.

ثانيا: الآثار السلبية

يجب عدم تجاهل بعض جوانب الخطر الذي قد يحيط بالشركات الوطنية والتنمية الإدارية بوجه عام في الدول النامية رغبة منها في الحصول على التكنولوجيا المتطورة والمستدامة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر مثلا¹:

1. قد يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأجور والحوافز التي تقدمها الشركات الوطنية للعمل بالأولى بينما تظل الأخيرة تعاني من هجرة؛

2. على سبيل المثال بيع التكنولوجيا بأسعار مغالى فيها، ومنح التراخيص أيضا مقابل إتاوات، والتهرب من دفع الضرائب، واستخدام أساليب ملتوية لتحويل العملة الأجنبية؛

3. قد لا يساهم المشروع الأجنبي في التنمية الوطنية وذلك بزيادة معدلات النمو الاقتصادي، نظرا لعدم رغبة الشركات المتعددة الجنسيات بقيام أي نشاط في مجال للبحث والتطوير والتعاون مع البلد المضيف. ذلك لأن هدفها تمكين الدول النامية من استعمالها دون إنتاجها أي اكتساب التمكين التكنولوجي والاحتفاظ بالوظائف الفنية والمحافظة على الوظائف الفنية والإدارية العليا لرعاياها حماية لسرية مخزونها التكنولوجي؛

4. تقديم مشاريع ليست لها أولوية في التنمية، كما أنها مفروضة عليها إما قانونيا أو باستعمال أساليب ملتوية، تعتمد لنشر العادات الاستهلاكية الغربية من أجل زيادة حجم الاستهلاك.

المطلب الثاني: الآثار البيئية لنقل تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر بديلا لحل معضلة التنمية الاقتصادية في الدول النامية مع مراعاة جوانب البيئة، لأن الوقائع تشير أنه يؤدي في كثير من الأحيان إلى مشاكل بيئية خطيرة لتلك البلدان بسبب الاستغلال غير الرشيد وهدره للموارد الطبيعية، و نقله لتكنولوجيا غير ملائمة للبيئة ونتيجة للتصنيع المفرط الذي لا يخدم البيئة، بحيث نجده يركز الاستثمار في المجالات الحساسة من الناحية البيئية مثل التعدين، استخراج البترول، الصناعات البتروكيمياوية، العمليات الكيماوية، دباغة الجلود، والصناعات المتعلقة بالزراعة... الخ، بحيث نجد بأن بعض الشركات المتعددة الجنسيات تقوم باستغلال ضعف المعرفة التكنولوجية في بعض الدول النامية، فتستخدم بعض

¹ - مرتضى جمعة عاشور، مرجع سابق، ص110، آدم مهدي أحمد، مرجع سابق، ص100.

المشاريع حقلا لتجارها هروبا من بلدانها الأصلية التي تعاني مشاكل بيئية كبيرة (تلوث وتدمير واختلال وتوازن) وحفاظا على سلامة و صحة شعوبها.

الفرع الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة

إن الشركات الأجنبية تعمل على نقل التلوث من البلدان أكثر تشددا في مجال المحافظة على البيئة، إلى بلدان إما تبحث عن مصدر لتحصيل إيرادات دون الاكتراث بمخلفات هذه الصناعات على البيئة، وإما بسبب نقص الوعي بمخاطر التلوث، والقدرة على تقييم تلك الاستثمارات، ويمكن تلخيص أهم أدوار هذه الشركات في التدهور البيئي كما يلي:

أولا: تدمير طبقة الأوزون

قبل التوصل إلى اتفاق مونتريال 1987 لإنهاء الانبعاثات الغازية المدمرة لطبقة الأوزون، كانت شركة دوبونت الأمريكية تطلق حوالي 25% من غازات الكربون الكلور المفلور CFC العالمية، ولكنها تحولت الآن لتصبح المنتج العالمي الأول للغازات البديلة المستخدمة في عملية التبريد. وفي نفس هذا المجال لازالت بعض الشركات الكيماوية الكبيرة في العالم تنتج مبيد بروميد المثلث الذي يساهم في تدمير طبقة الأوزون أيضا، ولا تزال هذه الشركات تقف حجر عثرة أمام تطبيق بنود بروتوكول مونتريال الخاص بمنع إنتاج هذه المواد¹.

و تقدم حالة بديل للكلوروفلوروكربون مثالا جيدا في هذا الصدد، إذ واجهت صعوبات في الحصول على تكنولوجيا HFC134, A الذي يعد أفضل بديل متاح لبعض غازات فلوروكربون، فهذه التكنولوجيا تغطيها براءات الاختراع والأسرار التجارية، كما أن الشركات التي تمتلكها ليست مستعدة لأن تنقلها دون أن تكون لها الأغلبية في الرقابة على ملكية الشركة الهندية، وما يثير الحيرة فيما يتعلق بالتكنولوجيا الملائمة بيئيا هو أنه في ظل الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف توجد التزامات بسحب استخدام بعض أنواع التكنولوجيا مرة واحدة، ورغم أن بعض إجراءات التي تدعم الدول النامية في هذه العملية فالمسألة الجوهرية تتمثل في أن التكنولوجيا تظل تحت الهيمنة

¹ - باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2003، ص318.

الاقتصادية لأصحاب البراءة¹، وفي هذا الشأن قدمت الهند ثلاث اقتراحات للتخفيف من معايير حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتكنولوجيا الملائمة للبيئة، من أجل استخدامها على نطاق عالمي تتمثل في²:

1. أن يسمح بحرية إنتاج واستخدام مثل هذه التكنولوجيا، لكي تعمل على وقاية البيئة أو تحسينها، ومن ثمة على هذه الدول الأعضاء أن تستثني هذه التكنولوجيا من القابلية للإبراء؛
2. يجوز للدول الأعضاء أن تلغي البراءات التي سبق منحها للتكنولوجيا، إذا كان هذا الإبراء حدث بالتوافق مع اتفاق باريس ويخضع للمراجعة القضائية؛
3. أن يسمح للدول الأعضاء أن تخفض مدة براءات الاختراع من الحد الأدنى الحالي (20 سنة) إلى مثلاً عشر سنوات، أو بما يسمح في الحصول على التكنولوجيا الملائمة للبيئة خلال فترة أقصر.

ثانياً: التغير المناخي: يعتبر التغير المناخي هو التحدي العالمي الجوهري، إذ أن الأضرار التي تحدثها الغازات الدفيئة المنبعثة لا تقتصر على البلد الذي تنبعث منه والحقيقة أن البلدان الأكثر فقراً هي الأقل إسهاماً في هذه المشكلة، قد تعاني منها أكثر، وقد تحتاج إلى إجراءات دفاعية ضد عواقب تغير المناخ عاجلاً وليس آجلاً³.

ثالثاً: الملوثات العضوية الثابتة والمشعة

تسيطر الشركات الكيماوية الكبرى على إنتاج مجموعة مواد كيماوية عضوية صناعية شديدة الخطورة وغريبة عن البيئة لا تنحل طبيعياً في البيئة، وتؤدي إلى تسمم الكائنات الحية ومنها الإنسان، ومعظمها يتم إنتاجه كمخلفات لدورات إنتاج صناعية أخرى.

كما تساهم الشركات متعددة الجنسيات من خلال الصناعات الحربية النووية والسليمة معا في إنتاج المخلفات المشعة المصدر الجديد لتلوث صناعة التقنيات الإلكترونية الحديثة، مثل أجهزة الحاسوب والألياف الصوتية التي من مخلفاتها مياه عادمة شديدة السمية التي تعتبر من أسوأ مظاهر التلوث البيئي في العالم. بالإضافة إلى العناصر التي تدخل في تركيب الأجهزة وعدم وجود مرافق للتخلص من الأجهزة التالفة، وما تحتويه من ملوثات

¹ - مارتن هور، مرجع سابق، ص130.

² - نفس المرجع، ص142.

³ - تقرير النمو "استراتيجيات النمو المطرد والتنمية الشاملة"، مرجع سابق، ص76.

بيئية، يمكن أن يتم نقل تكنولوجيات متقدمة تستهلك الموارد بسرعة وترفع نسب التلوث؛ وبالتالي يكون الاستثمار الأجنبي ضارا من خلال المشاكل البيئية الثلاث (تلوث، تدهور، اختلال التوازن)¹؛

رابعا: إقامة مشاريع تضر بصحة الإنسان

لقد ارتبطت النهضة الصناعية للعالم المتقدم بتصدير التلوث إلى البلدان النامية التي تفتقر لمفهوم الأمن البيئي، فضلا عن عمليات إعادة التوطين للتكنولوجيا الملوثة للبيئة التي تقوم بها الدول المتقدمة والشركات المتعددة الجنسيات²، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تصدير الصناعات التي تستهلك الطاقة الكثيفة مثل صناعات الألمنيوم والبلاستيك والورق والزجاج والأسمنت، إلى دول العالم النامي لكي تتفرغ الشركات العاملة بها إلى التخصص في إنتاج المعلومات أو التكنولوجيا فحسب³.

الفرع الثاني: التكنولوجيا الأجنبية وآليات التنمية النظيفة

لا شك وأن كثرة طرح موضوع أخلاقيات الأعمال في الوقت الحالي والمفاهيم التي على شاكلته مثل: المسؤولية الاجتماعية، المسؤولية البيئية، الحوكمة، مواطنة الشركات والتنمية المستدامة... إلخ، ما هي إلا نتيجة لسلسلة من الممارسات الخاطئة والفضائح التي تسببت فيها كبريات الشركات العالمية، فقد وجدت هذه الأخيرة نفسها تحت ضغوطات المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية، كما لها أن تفقد سمعتها وصورتها في قطاع الأعمال، فكان التفكير بالقيام بسلسلة من المبادرات المضللة لتغطية جرائمها تحت المسميات والمفاهيم المذكورة سابقا، مضافا إليها ظهور المبادرة الجديدة المعروفة بآلية التنمية النظيفة فما هو المقصود منها؟.

آلية التنمية النظيفة تعد أولى الوسائل التي استحدثتها بروتوكول كيوتو للحد من ظاهرة التغير المناخي، بهدف مساعدة الدول النامية على التطور من خلال إنشاء مشاريع التنمية النظيفة أو ما يسمى بالمشاريع السليمة بيئيا، التي تساعد على إحراز التنمية المستدامة⁴، بحيث تشير الحقائق الراهنة إلى أن هذه السوق قد تحرك بلايين الدولارات سنويا، مؤدية في ذلك إلى زيادة تدفق رأس المال الاستثماري الأجنبي للدول النامية، وفي هذا السياق تقدم مشروعات آلية التنمية النظيفة فرصا متعددة لمختلف الأطراف الفاعلة كتعزيز التنمية المستدامة عن طريق

¹ - سليمان عمر الهادي، مرجع سابق، ص 31.

² - المعتصم بالله الجوارنة، ديمة محمد وصوص، مرجع سابق، ص 64.

³ - صلاح الدين جمال الدين، مرجع سابق، ص 61.

⁴ - سلافة طارق عبد الكريم شعلان، نفس المرجع، ص 161-162.

الاستثمار، نشر التكنولوجيا، الفرص التجارية... إلخ¹. ويمكن للدول أن ترفع حصة حقوقها في التلوّث، وفي المقابل تستمر في نقل التكنولوجيات غير الملوثة لصالح البلدان النامية التي لا تمتلك وسائل الحصول عليها، وتقوم الفكرة على منح مرونة أوسع للبلدان المصنعة في تفعيل التزاماتها مع حث البلدان النامية على المساهمة في جهود حماية البيئة مقابل التعهد لها بمكاسب تكنولوجية ومالية للدول التي تستضيف هذه المشروعات.

ولقد أولت الدول النامية عناية كبيرة لهذا الاقتراح لأنه يساعدها على إدراك بعض أهدافها للتنمية المستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، كالهواء الأنقى، والماء الأنظف، والاستخدام المحسن للأراضي... إلخ، عن طريق تعزيز الاستثمارات الصديقة بيئيا من حكومات الدول الصناعية وقطاعات الأعمال فيها، وتولد في الوقت ذاته خفوضات انبعاثات معتمدة يمكن استخدامها بواسطة الدول أو الشركات المستثمرة². وتتمثل في:

1. نقل تكنولوجيا متطورة لإقامة مشاريع صناعية تتلاءم وإستراتيجية التنمية المستدامة؛
2. جلب تكنولوجيا تساهم في إنتاج الطاقة البديلة؛
3. جلب تقنيات للتقليل والتحكم في التلوّث،
4. دخول الشركات المتعددة الجنسيات يساهم في تنشيط البنية الأساسية في المناطق النائية؛
5. إقامة مشاريع لتحسين الشرب بجلب تقنيات المعالجة المتطورة.

غير أنه يبقى دائما النقد الرئيسي لهذه المقترحات يتجسد في صعوبة تطبيقها على الصعيد العالمي، وكثيرا ما يتم مواجهتها بالمطالبة ومظاهر التظليل، أو بالرفض والمعارضة من قبل الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما يجعلها محدودة نسبيا، أو معدومة.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية لنقل تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر

إن هذا الموضوع يحتاج إلى تحاليل اقتصادية عميقة، نتيجة الإدراك التام لدور المعرفة والتكنولوجيا في بناء اقتصاد معرفي وهذا ليس من أهداف الدراسة كما أنه ليس من أهدافنا، لذلك فسوف نركز في هذا الفصل على دراسة أثر نقل التكنولوجيا الأجنبية على ثلاثة زوايا معنية معرفة الأهمية التي تنتج عن نقل التكنولوجيا الأجنبية، ثم الآثار التي يمكن أن تنتج عن نقل تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر وإستراتيجية التنمية المستدامة ومدى

¹ - مايونج-كايبون لي، ترجمة ماهر عزيز بدروس، معلومات وإرشادات آلية التنمية النظيفة، وزارة الكهرباء والطاقة، مصر، ط2، 2004، ص98.

² - نفس المرجع، ص15.

مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام بدراسة بعض القطاعات التي تعرف تدفقا كبيرا للاستثمار الأجنبي المباشر ممثلة في كل من: قطاع الطاقة، قطاع الصناعة، قطاع النقل، وأخرى مهمشة تستوجب تشجيع نقل التكنولوجيا والاستثمار فيها للارتقاء بها ممثلة في : قطاع الزراعة، قطاع المياه، قطاع الصحة بدرجة أولى.

الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا في قطاع الصناعة

تطرح إستراتيجية التنمية المستدامة بتأكيدا على مبدأ الحاجات البشرية، مسألة السلم الصناعي أي الحاجات التي يتكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها. لكن الطبيعة تضع حدودا يجب تحديدها واحترامها في مجال التصنيع من قبل المستثمر الأجنبي، والهدف من وراء كل ذلك هو التسيير والتوظيف الأحسن للرأسمال الطبيعي .

أولا: التكنولوجيا وتطور الصناعة

قد أدركت الكثير من دول العالم أن وسيلتها للحاق بركب التقدم والنهضة الاقتصادية هو الاتجاه إلى الصناعة ونقل التكنولوجيا الحديثة، التي تظل أحد الآليات الرئيسية التي من خلالها تستطيع الدول النامية أن تستمر في عمليات التصنيع من أجل الأتي:

1. تحقيق الكفاية الذاتية بالاعتماد على ما تصنعه وليس على ما تستورده حتى تتحرر من تبعيتها للدول وسيطرتها الاقتصادية والسياسية، من خلال تصنيع المنتجات المطلوبة في البلد النامي نفسه، بدل أن يتم استردادها من الشركة الأم؛
2. إن استخدام التكنولوجيا في التصنيع يمكن من التمتع بمميزات وفورات الحجم الكبير في الإنتاج سواء بشراء كميات كبيرة من المواد الخام أو الوقود أو مواد التغليف، مما يمنح أسعارا منخفضة جدا للحجم الكبير في المواد الخام وغيرها، مما يؤدي إلى نقص التكلفة للوحدة وجعل سعرها منخفضا ومنافسا¹؛
3. زيادة وتحسين الكفاءة الإنتاجية وتوفير الوقت والجهد والمال مما يقلل من تكلفة السلع بتقليل كمية المواد المفقودة أو التالفة والمهدور أو الضائع، ويؤدي إلى تقليل سعرها وتحسين نوعيتها .
4. رفع مستوى معيشة الأفراد وتحقيق مستوى أعلى لدخل الفرد يضمن له حياة كريمة وهادئة ومستقلة؛
5. تضيق الفجوة الكبيرة بين دول العالم المتقدم والنامي في المجالين الاقتصادي والعلمي؛
6. الوصول إلى النهضة الملموسة للدولة ورفع مقومتها الداخلية والإنتاجية؛

¹ - عباس محمود صلاح، العولمة وأثرها في البطالة والفقر التكنولوجي في العالم الثالث، شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2004، ص 99.

7. السماح بنمو أكبر للصناعات المحلية وباستغلال أفضل للموارد المحلية، البشرية والمادية؛

ثانياً: التغيرات في الهياكل الصناعية.

لقد ساهم التطور المعرفي والتكنولوجي في مجالات الكمبيوتر والاتصالات في تحسين أداء الشركات، وزيادة قدراتها التنافسية وبالتالي إحداث تغيرات متعددة في الهياكل الصناعية ممثلت في الآتي:

1. ظهور الشركات العملاقة بالاندماج بين الشركات وبشراء الشركات الصغيرة: فنتيجة للتطور

المعرفي والتكنولوجي اتجهت عدد من الشركات الكبرى إلى الاندماج لتحسين قدراتها، كذلك اتجهت الشركات الأكبر إلى شراء الشركات الصغيرة الناجحة وتهدف عمليات الاندماج والشراء إلى الاستفادة من التكنولوجيا والمعرفة المتقدمة، ولتحسين القدرات الاقتصادية، وذلك لدعم البحوث والتطوير وتحسين أساليب التصنيع، فمثلاً في عام 2000 قامت كل من شركة بوينج وشركة لوكهيد مارتن كذلك حدث اندماج في عام 1997 بين شركة بوينج وماكدونالد دوجلاس بلغ قيمته 16.3 بليون دولار أمريكي¹.

2. انتشار الشركات الصناعية المتعددة الجنسيات: أدى تحسن الاتصالات إلى اختزال المسافات عبر

العالم وأمكن للشركات الصناعية نقل أجزاء من نشاطاتها إلى دول أخرى من العالم، للاستفادة من وجود ميزات أفضل مثل وجود تكنولوجيا أفضل أو ظروف أفضل للاستثمار والتسويق².

3. ازدياد الاعتماد على الأوتوماتيكية: فقد لحق بالتطور في أوتوماتيكية التصنيع تطور آخر مع انتشار

شبكات الإنترنت عرف بالتجارة عبر الإنترنت E-Commerce في التسعينيات، ثم لحق بها التصنيع عبر الإنترنت E-Manufacturing والتمويل عبر الإنترنت E-Financing. ملاحقة التطورات في التصنيع وفي الاحتياجات التمويلية للمشروعات.

¹ - Boeing Completes, Mc Donnell Douglas Merger, **The Boeing Company**, available at: (www.Boeing.com/news/releases/1997).

² - Steven Hunted, Michael Mealier, **International Economies**, 3rd Edition, Harper Collins college publishers, 1995, PP 296. 297.

ثالثا: نقل التكنولوجيا والاستدامة الصناعية

1. الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع الصناعة

لقد برزت جرائم البيئة (التلوث الصناعي، والمخلفات السامة، وانهيار السدود، حوادث نقل التكنولوجيا الأجنبية، وانفجار المصانع، والحرائق، والانسكابات الكيميائية) كتحدٍ أساسي يقف عائقاً أمام تنمية الدول، وجهودها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نتيجة للتأثيرات السلبية التي قد تنجر عنها والتي تؤدي إلى:

أ. السيطرة على أهم القطاعات الصناعية: قد يسيطر الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاعات اقتصادية معينة داخل البلد المضيف، ففي فرنسا على سبيل المثال يسيطر الاستثمار الأجنبي المباشر على ثلاثة أرباع قطاع صناعة الكمبيوتر ومعدات تشغيل المعلومات، وفي بلجيكا يسيطر على 78% من قطاع الهندسة الكهربائي؛ كما أنها تتحكم في أهم صناعة تتعلق بالحياة البشرية مثل صناعة الدواء (جدول رقم 2-7) التي تعتبر من الصناعات كثيفة التكنولوجيا وكثيفة رأس المال¹ التي تكتنفها الأسرار الإنتاجية وحقوق الملكية الصناعية، إلى جانب أن هناك الكثير من الأدوية لا تزال في إطار المدة الزمنية التي حددتها اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، تقف حاجزا أمام تحقيق تنمية صحية مستدامة للإنسان باعتباره نواة التنمية وهدفها، فيما كان نصيب من حاول كسر هذا الاحتكار القصف بصواريخ مثل ما حدث بمصنع الشفاء في السودان متحججة بأنه مصنع نووي. أو عن طريق ممارسات إرهابية تصدر عن الشركات الدولية الكبرى أو الدول التي تنتمي إليها.

¹ - بشير العلاق، التسويق الصيدلاني، اليازوري العلمية للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 21، أنظر أيضا محمد رؤوف حامد، مرجع سابق

الجدول رقم (2-7): تمويل البحث والتطوير حسب الدول 2002-2011

| الدولة | و.م.أ. | السويد | بريطانيا | سويسرا | فرنسا | ألمانيا | اليابان | إيطاليا |
|---|--------|--------|----------|--------|-------|---------|---------|---------|
| كنسبة من الناتج الداخلي الخام حسب الدول (%) | 20.8 | 19.9 | 19.7 | 12.1 | 11.2 | 9.5 | 8.1 | 5.3 |

Source :plan stratégique a long terme 2002-2011,groupe saidal

إن صناعة الأدوية على المستوى الدولي تهيمن عليه الدول المتقدمة؛ بحيث نجد أن الدول المتقدمة تولى أهمية كبيرة للإنفاق على قطاع الدواء لتحقيق تنمية صحية مستدامة، حيث بلغ في و.م.أ نسبة 20.8 % ، أما في السويد فبلغ 19.9%. وقد يعود هذا الاحتكار بسبب بعض المستحقات الخاصة بتوجيهات التسيير الإداري والاقتصادي، لصناعة الأدوية على الصعيد العالمي والمتمثل في النقاط التالية¹:

- التحالفات الإستراتيجية بين الشركات فيما بينها أو بين الشركات ومخابر البحوث، وهي متزايدة منذ التسعينات بمعدل 28 % في المتوسط، وهي تنشأ من أجل أهداف بحثية تطويرية أو لأهداف تسويقية؛
- الاندماج بين الشركات العالمية الكبرى: وتهدف عمليات الاندماج بين الشركات أو عمليات الاستحواذ إلى زيادة القدرات التنافسية و الاحتكار، حيث تسيطر الشركات الثلاثة الأولى وهي (جلاكسو سميث كلاين، فايزر، وميروك) على 17.86 % من حجم السوق العالمي، ويقدر نصيب كل من الشركة الأولى والثانية بـ 6.7 % و 7.0 % على التوالي من حجم السوق العالمي؛
- تزايد الاهتمام بالأدوية الجنيسة* وهي تنتشر بنسبة تفوق 90 % في الدول النامية؛
- الهاجس المالي للشركات المتعددة الجنسية وللمختبرات الدولية أصبح هو المسيطر على حساب الاعتبارات البشرية والأخلاقية، من خلال تخصيص مبالغ كبيرة للتسويق والإشهار عن الأدوية المرحة كأدوية السمنة

¹ - محمد رؤوف حامد، الصناعات الدوائية العربية في مواجهة متغيرات البيئة الدولية، مجلة مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2005 .
*الأدوية الجنيسة: هي تلك التي زالت عنها حماية براءات اختراعها، فتصبح بالتالي متاحة للتصنيع دون إذن من أصحاب البراءات، ويمكن بيعها بالاسم النوعي للدواء وليس بالاسم التجاري.

ومحاربة التجاعيد، بدلا من أدوية الأمراض المههدد للحياة، كما أن مندوبي الدعاية بها يقومون بتنويه الأطباء عن 6% فقط من الأضرار الخطيرة المحتملة للأدوية، إلى جانب أنها أصبحت تستثمر أكثر في الأدوية الباهظة الثمن والتي لها أسواق ومستهلكين خارج العالم الثالث (نوعية المستهلك)؛

- تمديد فترة الحماية: بفعل التطور العلمي والتكنولوجي في مجال صناعة الأدوية، فإنه يجري تقصير مستمر لدورة حياة المنتجات، ومعنى أن تضع اتفاقية الترييس فترة لحماية براءات الاختراع كحد أدنى قدره (20) عاما، حيث تنتهي دورة حياة المنتج قبل مرور العشرين عاما حسب نوع المنتج، وبالتالي يكون هناك تمديد للحماية بدون مبرر، وهو ما يؤدي إلى تأخر فترة الاستفادة العامة للبلدان النامية.

ب. **إيذاء الصناعات المحلية:** بسبب قدرتها التكنولوجية وخبرتها التسويقية والإعلان من جهة¹، وطبيعة الصناعات التي تتوجه الشركات المتعددة الجنسيات لإقامتها في الدول النامية، التي تتميز بأنها ليست صناعات متعلقة بالبحث والتطوير، بل تتميز على العموم بأنها²:

- صناعات قديمة أو مريضة، أو متقدمة تكنولوجيا مثل صناعة النسيج والغذاء والإطارات والملابس، أما الصناعات ذات التقنية العالية والدقيقة فتحتكرها الدول المتقدمة؛ و حتى في الصناعات التي تبدو حيوية ومتقدمة التقنية، إلا أن ما ينقل من هذه السلع هو مرحلة معينة فقط من العملية الإنتاجية؛
- صناعات كثيفة في استهلاك الطاقة وفي استهلاك المواد الخام، كصناعات الحديد والصلب، والألمنيوم وبناء السفن والأسمدة الكيماوية؛
- صناعات ملوثة للبيئة مثل تكرير النفط؛

ج. **المساهمة في ارتفاع نسب التلوث الصناعي:** مثل الأحماض والكيماويات التي تفرزها المصانع، وتؤدي إلى تلوث البحيرات والأنهار، وكذلك التسربات من المصانع النووية والأهم من ذلك مشكلة تصريف النفايات النووية والكيماوية، بسبب التوسع في استعمال الأسمدة الكيماوية والمبيدات، وقلة أو عدم وجود الأساليب والتقنيات لمعالجة المخلفات الناتجة عن نشاطات الإنسان المختلفة، مثلما حدث في كارثة مدينة سيفسزو الإيطالية عام 1976، و كارثة بوبال (Bhopal) (1984) إحدى مدن

¹ - سلمان عمر عبد الهادي، مرجع سابق، ص 31.

² - عبد الرشيد عبد الحافظ، مرجع سابق، ص 14-42.

الهند¹، هذه الأخيرة التي وقع بها حادث تسرب 40 طنا من غاز Methyl Isocyanate وغيره من الغازات القاتلة من مصنع مبيدات الآفات التابع لشركة أجنبية (Union Kurbayd) تعمل في مدينة بوبال الهندية، التي قامت عند تسرب الغاز بالتخلي عنه مخلفة وراءها كميات ضخمة من السموم الفتاكة، كما تركت لسكان بوبال مخزونا ملوثا من المياه وإرثا ساما مازال يوقع الإصابات حتى يومنا هذا، ويعيش اليوم أكثر من 29 ألف نسمة في محيط موقع المصنع حيث يواجه جيل جديد من الأطفال انعكاسات الإرث الصناعي السام على حياتهم وصحتهم إذ كانت تلك أسوأ كارثة كيميائية على الإطلاق، بحيث قدر عدد القتلى بين 3500 و7500 جراء التعرض المباشر للغاز.

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا في قطاع الطاقة

إذا أخذنا في الاعتبار أن التقدم السريع في مجال التكنولوجيات النظيفة للوقود الأحفوري قد تم في الدول الصناعية، فإن نقل التكنولوجيا وتبادل المعلومات سيصبح ذا أهمية كبرى من أجل الإسراع بالوصول إلى تكنولوجيات أكثر نظافة وتطوراً للوقود الأحفوري، وإحداث النقلة في الدول النامية كي تصبح قادرة على خدمة وصيانة المعدات ثم تجميعها وصناعتها مستقبلاً، وذلك بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي والسلامة في مجال الطاقة. كما أن هذه الابتكارات وما يمكن أن تحققة من خفض في تكلفة التكنولوجيات التقليدية، ورفع كفاءة الطاقة واستخدام الطاقات المتجددة، يعتمد بصورة كبيرة على السياسات والاستثمارات التي تضعها الدول الصناعية لتحقيق هذه الأهداف، خاصة إذا علمنا أن لاستخدام الطاقة المتجددة أثر معروف في حماية البيئة نتيجة لما تحققه من خفض انبعاثات تلك الغازات، ومنه التلوث البيئي، حيث من المتوقع أن تبلغ الانبعاثات الناتجة عن الوقود التقليدي حوالي 190 مليون طن من غاز ثاني أكسيد الكربون سنة 2017، بالإضافة إلى الغازات الأخرى².

أولاً: نقل التكنولوجيا واستدامة قطاع الطاقة

لقد سمح التطور الاقتصادي والتقني الهائل، وتعاضم دور البترول في الحضارة الحديثة ب بروز بعض الشركات العملاقة كمسيطرة على قطاع البترول في مختلف مناطق العالم، نظرا لقدراتها المالية الكبيرة، وتنظيمها، وتحكمها

¹ - سليمان عمر محمد الهادي، مرجع سابق، ص12.

² - محمد طالبي، محمد ساحل، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة: عرض تجربة ألمانيا، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 6، 2008، ص205.

في تكنولوجيا التنقيب على النفط واستخراجه ونقله، لذلك فهي تلعب دور كبير في استدامة هذا المورد غير المتجدد.

1. السيطرة التكنولوجية في الأجل الطويل والضغط على الأسعار¹: يعتبر التحكم في تكنولوجيا الطاقة إحدى الاستراتيجيات الطويلة الأجل التي تتبعها الشركات البترولية العالمية للسيطرة على السوق العالمية للطاقة، بحيث تتحكم تماما في أكثر أنواع التكنولوجيا الحديثة تعقيدا وتكلفة بالنسبة لكل من الاستخراج والإنتاج والتكرير، نظرا لإنفاق أموال ضخمة في البحث عن أنواع التكنولوجيا وطرق تنميتها لتوفير بدائل للبترول في الأجل الطويل.

2. الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومسؤولياتها تجاه البيئة

على الرغم من أن معظم شركات البترول العالمية تمتلك مقومات مالية وبشرية ضخمة تخول لها تحمل مسؤولياتها تجاه البيئة، غير أن الواقع العملي يؤكد أن هناك فرقا جوهريا بين ما تبناه من تصريجات وسياسات خاصة بحماية البيئة وبين نتائج أعمالها.

أ. الآثار البيئية لشركات الصناعة البترولية بالدول المضيفة

فحسب إحصائيات الأمم المتحدة فإن تأثير الشركات متعددة الجنسيات في مجال الطاقة يساهم بحوالي 50% من انبعاث غاز أكسيد الكربون العالمي CO₂ نتيجة تضاعف أنشطة حرق الوقود السائل (البترول) والغاز الطبيعي لمحطات توليد الطاقة الحرارية والمصانع المختلفة، والمخلفات الناجمة عن تسيير المركبات ووسائل النقل المختلفة، أو غاز ثاني أكسيد الكبريت SO₂ من جهة أخرى الذي ينتج من معامل تكرير البترول، ومن محطات الطاقة الحرارية والأفران التي تستخدم المازوت كوقود، والنشاطات الصناعية كمصانع الاسمنت ومصانع الورق، واحتراق الفحم، وتوليد الكهرباء، وصهر المعادن²، إلى جانب مجموعة أخرى من التأثيرات البيئية التي يمكن أن تخلفها الشركات الأجنبية جراء عمليات استكشاف النفط واستخراجه ونقله، والتي نوجزها فيما يلي:

- استخدام وسائل وتكنولوجيا متطورة جدا للبحث عن البترول وتحديد مناطق تواجد، إذ تقوم هذه الشركات بنقل تجهيزات كبيرة جدا (فوق وزنها 2 مليون باوند) إلى بيئة بعيدة، وبناء الأرضيات

¹ - محمد يعقوبي، محمد زيدان، الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤوليتها تجاه البيئة، المنتدى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، يومي 14-15 فيفري 2012، ص13.

² - عاشور مزريق، الآثار البيئية لنشاط المؤسسات الصناعية ودور نظم الإدارة البيئية في الحد من مخلفاتها، بحوث اقتصادية عربية، العدد 42/ ربيع 2008، ص130.

والمضخات وإجراء الاختبارات على نوعيته، على حساب إزالة الغابات، تخريب النظام البيئي، التلوث البيئي والمائي، التأثير الطويل الأجل على الحياة الحيوانية (خاصة الطيور والكائنات البحرية)، التأثير على صحة المجتمعات والعاملون في الصناعة البترولية؛

- تساهم عملية التنقيب على البترول واستخراجه في استخدام كميات معتبرة من المياه، والتي يتم تلويثها ورميها إلى الطبيعة، وهذا ما ينتج عنه من تلوث كيميائي للبيئة وتلوث بحري يؤثر بشكل دائم على استمرارية الحياة البحرية البيئية أو توازنها، وصحة الإنسان حين استهلاكها؛
- التلوث البحري الروتيني نتيجة النفايات البترولية، أو عملية تنظيف الصحاريج الكبيرة لناقلات البترول الضخمة، من البواقي النفطية بالماء والمواد الكيميائية وتفريغها في البحر؛
- العديد من حوادث التسربات النفطية، سواء كانت عبر الأنابيب أو السفن، أو وسائل النقل البرية... إلخ، التي تؤثر بشكل مدمر على النظام البيئي. فخلال العشرين سنة الماضية شهد العالم أكثر من 30 تسربا نفطيا بـ 10 ملايين غالون أو أكثر لكل منها، حيث تحدث واحدة إلى ثلاث تسربات بهذا الحجم كل عام، ويساهم في هذه النسبة المخيفة عدد قليل من حوادث التسربات الكبيرة، حيث أنه من عام 1990 إلى عام 1999 حدث حوالي 346 تسرب نتج عنها أكثر من 1.1 مليون طن متسرب، 830000 منها (75%) تسببت فيها 10 حوادث كبيرة فقط.

ويمكن تمثيل أهم مناطق العالم المعروفة بوقوع حوادث التسربات النفطية في الجدول الموالي رقم (2-8):

الجدول رقم (2-8): توزيع مناطق حدوث التسربات النفطية في العالم

| المنطقة | عدد الحوادث |
|---|-------------|
| خليج المكسيك | 267 |
| شمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية | 140 |
| البحر الأبيض المتوسط | 127 |
| الخليج الفارسي | 108 |
| بحر الشمال | 75 |
| اليابان | 60 |
| بحر البلطيق | 52 |
| المملكة المتحدة | 49 |
| ماليزيا وسنغافورة | 39 |
| الساحل الجنوبي لفرنسا/ شمال وجنوب السواحل الإسبانية | 33 |
| كوريا | 32 |

المصدر: محمد يعقوبي، محمد زيدان، الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسئوليتها تجاه البيئة، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، يومي 14-15 فيفري 2012، ص12.

يتضح من خلال هذا الجدول أن حوادث التسربات تتوزع عبر مختلف مناطق العالم تقريبا، ونلاحظ كذلك أن أهم مواقع حدوثها هي القارة الأمريكية (خليج المكسيك)، ومنطقتي البحر الأبيض المتوسط والخليج الفارسي، والتي تعتبر مناطق نفطية مهمة في العالم، وتتواجد فيها وتحتكر استثمارات التنقيب والاستخراج والنقل على مستواها أهم شركات البترول العالمية، مثل شركة "إكسون موبيل"، شركة "BP"، شركة "شل" وشركة "شيفرون"، وعليه يمكن القول أن هذه الشركات تتحمل معظم التجاوزات البيئية لنشاط البترول.

ب. وجهة نظر شركات البترول العالمية لمسئوليتها تجاه البيئة

تعمل معظم شركات البترول العالمية على جعل أنشطتها الإنتاجية غير مضرّة بالتوازنات البيئية، وهي في سعيها لذلك تقوم بتسطير إستراتيجيات بيئية قصيرة وطويلة الأجل تلائم مواردها وخططها المستقبلية، لضمان ثقة المتعاملين فيها واستدامة استثماراتها وأنشطتها المربحة، لذلك نجد أنها تروج إلى¹:

- الإدارة الجيدة لآثارها البيئية باعتماد معايير أداء حماية البيئة وتحليل المخاطر البيئية لعملياتها وتخفيضها، لحماية مناطق البيئة الحساسة. والاستعمال الأمثل للطاقة والطاقة النظيفة؛
- تخفيض آثار غاز CO₂، وانبعاث أكسيد الكبريت (SO₂) والمواد العضوية (VOC_S)
- انبعاث أكسيد النيتروجين (NO_X) وغيرها على البيئة؛
- تقليل استعمالها للمياه النظيفة في عملياتها، محاربة التسربات النفطية، والمحافظة على نظافة المياه، وتجنب النفايات المضرّة، ومعالجتها عند الموقع.
- الاستثمار في وسائل النقل المستدامة (حتى يكون النقل مستداما يجب أن يساهم في الازدهار الاقتصادي والاجتماعي دون الإضرار بالبيئة وصحة الإنسان²)، خاصة وأنها تستحوذ على ثلث إجمالي استهلاك الطاقة في أي دولة، فبالرغم من أنها أحد عناصر التنمية الاجتماعية والاقتصادية، تساهم في تقريب المسافات وفي نقل البضائع والسلع والأشخاص... إلخ، فإن في وجهها الآخر تعتبر من الملوثات الخطيرة في المجتمع، من خلال ما تحدثه من ضجيج وضوضاء، أو بإطلاقها لكميات هائلة من الغازات وتلوث الهواء وهذا ما يتعارض وأبعاد التنمية المستدامة³. ومن أجل ضمان أفضل في أداء خدمات النقل والتقليل من المسير غير اللازم للمركبات وبالتالي الحد من استهلاك الوقود، ومن ثمة الحد من انبعاث الغازات، فإن الأمر يستلزم الدخول في مشاريع شراكة أجنبية بغية الاستفادة من النظم الحديثة في مجال إدارة خدمات النقل والمتمثلة في⁴:

¹ - محمد يعقوبي، محمد زيدان، مرجع سابق، ص 05-13.

² - هشام مصطفى الجمل، هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2006، ص 287.

³ - نفس المرجع، ص 58.

⁴ - عبد القادر فتحي لاشين، المفاهيم الحديثة في إدارة خدمات النقل واللوجيستيات، القاهرة، 2007، ص 343 . 382 .

- **النقل متعدد الوسائط:** تكمن أهميته في استخدام أكثر من وسيلة من وسائل النقل في صورة متكاملة للاستفادة من المزايا التي تتمتع بها كل وسيلة من حيث التكلفة والسرعة والأمان وبالتالي الحصول على خدمة نقل بتكلفة أقل وبجودة أعلى مع الاستخدام الأمثل لوسائل النقل؛
- **نظم النقل الذكية:** يتناول هذا النظام تطوير وتطبيق مجموعات مختلفة من التقنيات المتقدمة في مختلف مجالات النقل الداخلي (نظم إدارة عوادم الغازات، نظم إدارة المرور، الكاميرات، تحديد السرعات... الخ).

الفرع الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا في قطاع الزراعة

تعتبر التكنولوجيا من أحد العوامل التي تساهم في تطوير القطاع الزراعي لذلك فإن الضرورة تستلزم التعاون مع المستثمر الأجنبي المباشر للاستفادة من مختلف التكنولوجيات التي ينقلها في هذا القطاع كأحد عوامل تحقيق الأمن الغذائي.

أولاً: التكنولوجيا والزراعة المستدامة

لقد كانت كيفية تحقيق الاستدامة في الزراعة محل جدل بين العديد من العلماء والمزارعين والأعمال، بحيث تؤثر الاستدامة على الإنتاج الكلي، الذي يجب أن يزيد للوفاء بالمتطلبات المتزايدة من الغذاء والكساء مع الارتفاع المتزايد لعدد سكان العالم، الأمر الذي يتطلب المزيد من التعاون و إقامة شراكات مختلفة بين مختلف الدول، وعلى مختلف المستويات لنقل التكنولوجيا الزراعية المستدامة كأحد العوامل المساعدة.

1. **تعريف التنمية الزراعية المستدامة:** لقد اعتبرت منظمة الأغذية والزراعة الدولية عندما طرحت مفهومها للتنمية الزراعية المستدامة عام 1988 على أنها "إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بحيث تضمن المؤسسات والتقنيات المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية، عن طريق إستراتيجية تعمل على صيانة موارد الأرض والمياه والموارد الوراثية النباتية كما يجب أن تكون مقبولة تقنيا واقتصاديا من المجتمع". وتعتبر التنمية الزراعية مستدامة عندما تكون ممارستها سليمة بيئيا وناجحة اقتصاديا وعادلة اجتماعيا وملائمة ثقافيا وإنسانيا وتعتمد على منهج علمي شامل¹.

¹ - فريدة لرقط ، ضرورة تنمية المناطق الريفية من أجل تنمية محلية متوازنة، مداخلة في إطار الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق، المركز الجامعي: برج بوعريبيج، 14-15/04/2008، ص.7.

2. الآثار الايجابية والسلبية للتكنولوجيا الزراعية الحديثة: ينتج عن إنتاج التكنولوجيا الزراعية الحديثة

بنوعيتها المحلية والمستوردة، مجموعة من الايجابيات، وأخرى من السلبيات تتناول بعضها فيما يلي¹:

أ. الآثار الايجابية:

- ظهور العديد من التغيرات الايجابية
- إشباع حاجات الزراع، وحدوث تحسن في الإنتاجية من خلال إيجاد أراضٍ زراعية جديدة والتي قد تحسن من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، أو من خلال استخدام التقنية المعاصرة والحديثة لزيادة الإنتاج، أو استخدام البذور المحسنة، والتحول نحو المحاصيل ذات القيمة العالية، استخدام المحسات التي تستشعر نسبة الرطوبة في التربة، ومختلف الأجهزة التي تسمح بقياس نسبة السماد في التربة، وبالتحكم في كميته واختيار نوعته الملائمة للتربة عن طريق المحصول المزروع عن طريق الكمبيوتر.

ب. الآثار السلبية:

- عدم القدرة على استيعاب بعض المبتكرات التكنولوجية؛
- الصراع النفسي للزراع غير القادرين على تملك التكنولوجيا الحديثة مع شعورهم باحتياجهم إليها فيلجئون إلى استئجار الميكنة (غالباً ما تكون غالية الثمن) أو استئجار البدائل القريبة منها لتفادي مختلف أشكال المنافسة؛
- تعتبر بعض المبتكرات التكنولوجية الزراعية طاردة للعمالة؛ كما تؤدي إلى بعض التغيرات الاجتماعية السالبة ومنها ضعف الروابط الاجتماعية، إلى جانب تصادمها مع بعض العادات والتقاليد الريفية أو مع مفهوم الحلال والحرام مما يتسبب في فشل المبتكر؛
- يؤدي استخدام بعض المبتكرات التكنولوجية إلى زيادة تلوث البيئة والتأثير على التوازن البيئي في مجال الحشرات وتسمم كثير من الطيور والماشية والأسماك، وظهور بعض الأمراض الخطيرة كالسرطان نتيجة استخدام بعض أنواع المبيدات.

¹ - محمد عمر الطنوبي، تكييف التكنولوجيا الزراعية الحديثة لمتطلبات التنمية في الدول النامية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، ط1، 2001 ،

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا في مجال الزراعة

1. هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار الزراعي

تسيطر الشركات متعددة الجنسيات على كل عناصر سلسلة الإنتاج والتسويق الزراعي الحديث في العالم، وتقوم حوالي 20 شركة بإنتاج 90% من مجموع مبيدات الزراعة في العالم والمسئولة عن آلاف حالات الوفاة والتسمم والتلوث البيئي في العالم، وتسيطر شركات الهندسة الوراثية العملاقة مثل "مونسانتو" و"أفنيش" على المواد الوراثية الزراعية المعدلة وراثيا _ على الرغم من أن محاصيل العضويات المعدلة وراثيا تبشر بزيادة غلة المحاصيل زيادة هائلة إلا أن العديد من الأشخاص والحكومات يساورهم القلق إزاء طريقة الزراعة الجديدة - وتسيطر شركات كبرى كمثّل "فيلب موريس" و "نستله" و "كارجيل" على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية في العالم النامي لإنتاج محاصيل تصديرية مثل القطن، الموز، الكاكاو، التبغ، ومثل الزراعة التصديرية تتسبب عادة في تدمير القاعدة الزراعية التقليدية للدول النامية والاعتماد على هذه الشركات الكبرى التي تستنزف الموارد الطبيعية البيئية

في البرازيل على سبيل المثال، بيعت الأراضي الخصبة كاملة للشركات الدولية العاملة في المجال الزراعي، وبالتبعية غادر الكثير من الفلاحين أراضيهم نحو المدن الكبرى أو بحثا عن أراضي جديدة من خلال إزالة الغابات، وبالتالي الدوران في دائرة في غاية الخطورة، شركات مثل NIKE و CAP. تبحث عن إقامة مصانع في الأماكن التي يمكن فيها دفع أقل أجور ممكنة، وحيث لا مكان هناك لوجود اتحادات للعمال أو اشتراطات رعاية صحية، الأمر الذي يساهم في ظهور مشكلات ارتفاع حرارة الكون global warning الناتج عن إزالة الغابات الطبيعية والتلوث الصناعي وفقدان التنوع الجيني وانتشار النفايات النووية ومخاطرها.

2. نقل التكنولوجيا غير المتوافقة:

يمكن أن يكون لعدم توافق التكنولوجيات المنقولة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر آثارا تدميرية قد تمتد إلى خارج نظام الإنتاج الزراعي بحد ذاته، فعلى سبيل المثال فإن تأثير المواد الكيماوية الزراعية لا يؤثر فقط على الموارد الزراعية الطبيعية بل قد يؤدي إلى تدمير الموارد الطبيعية على مساحات واسعة وتؤثر على الفعاليات المعتمدة على تلك الموارد وفي بعض الأحيان قد تؤدي إلى انتشار الأمراض والموت فيما لو لم يتم استخدامها بالشكل الملائم، كما أن هناك دليل على أن تلك التقنيات والتنمية الزراعية تؤدي إلى آثار سلبية على البيئة

العالمية بشكل عام مثل مشاركة الزراعة فيما يسمى "بتأثير البيت البلاستيكي". لذلك يستلزم الأمر ضرورة تواجد جهاز إرشاد قادر على نقل المعلومات إلى حيث تطلب، وبالطريقة التي تحقق فاعليتها، ولا بد من الربط بين البحث الزراعي والإرشاد الزراعي في مجال تحسين الأراضي¹، من خلال تشجيع الاستثمار العام في البحوث الهادفة إلى استيعاب مفاهيم تدهور الأراضي وإصلاحها وتحسينها وحفظها، لتحقيق الأمن الغذائي المستدام.

3. ضرورة نقل التكنولوجيا الأجنبية في قطاع المياه لتحقيق التنمية الزراعية والبشرية المستدامة:

إن مشكلة تحقيق الأمن الزراعي تستوجب تحقيق الأمن المائي وذلك من خلال إقامة شراكات مختلفة على مختلف المستويات داخليا وخارجيا، محليا أو أجنبيا لتوفير الماء الصالح للشرب، فمن خلال نقل التكنولوجيا الأجنبية المتطورة يمكن توفير أكبر قدر ممكن من المياه المعالجة للسكان وتفادي الكثير من الأمراض الناتجة عن المياه الملوثة، ومواجهة الكثير من الضغوط والتحديات وإدارة العلاقات المتشابكة بين قطاع المياه والقطاعات التنموية الأخرى، من أجل إيجاد حلول مستدامة تمكن تلك الدول من المحافظة على مواردها المائية وتنميتها، خاصة في مجالات التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات بالكفاءة المطلوبة ضمن الاستراتيجيات طويلة المدى لقطاع المياه، ويمكن الإشارة هنا إلى بعض النماذج على سبيل المثال لا الحصر، منها:

أ. انتهاج سياسة زراعية جديدة تقوم على تحقيق أقصى قدر من التوازن بين الأمن المائي والغذائي عن طريق التقليل من الزراعات ذات الاستهلاك المائي العالي، وإحلال نظم الري الحديثة، وتعظيم الاستفادة من المياه المعالجة والمياه الهامشية في الزراعة وفي تخفيف الضغط على مخزون المياه الجوفي لتحقيق الأمن الغذائي؛
ب. توظيف التقنيات والحلول المبتكرة في خفض استهلاك المياه في الوحدات السكنية والتجارية، ووضع وتطبيق مواصفات وطنية تتوافق مع أفضل المواصفات العالمية لتعزيز كفاءة استخدام المياه وضمان جودتها، ويحتاج توفير هذه التقنيات إلى شبكات معلومات فاعلة، وبيانات موثوقة، وآلية لاتخاذ القرار.

¹ - محمد عمر الطنوبي، مرجع سابق، ص 61.

خلاصة الفصل:

مما سبق يمكن القول بأن للاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من الآثار التكنولوجية متعددة الجوانب، لا تقتصر فقط على الجانب البيئي (التلوث، استنزاف الموارد)، بل تمتد إلى الجوانب الأخرى الإجتماعية، الإقتصادية، السياسية، بالرغم من قتلها وعدم توفر الأسباب التي تؤدي إلى حدوثها ونقص الأدلة الكافية على مدى صدق بعضها، تُحْتَم على الدول المضيفة له العمل على إعطاء أولوية لمنظومة العلوم والمعارف حتى يكتسبوا القدرة التي تمكنهم من اختيار التكنولوجيا المنقولة إليهم، والتفاوض بشأن الحصول عليها، ومعرفة مضارها ومنافعها على استراتيجيه التنمية المستدامة كونها ذات آثار تراكمية.

إن الشركات متعددة الجنسيات تستخدم التكنولوجيا كسلاح في مواجهة الدول النامية للسيطرة على اقتصادياتها، وإذا لجأت لنقل التكنولوجيا فإنها تستخدم هذا النقل لتعزيز سيطرتها على أسواق هذه الدول وتعمل في نفس الوقت على إبقاء هذه التكنولوجيا تحت سيطرتها في مختلف القطاعات المنقولة إليها، فلا يمتد تأثيرها إلى مجمل النسق الإنتاجي المحلي مستغلة ما تتمتع به من مركز احتكاري في هذا المجال، لتفرض العديد من الشروط المقيدة على التكنولوجيا المنقولة تضمن بقاء التكنولوجيا المنقولة ضمن حدود نوعية معينة لا تتعداها. بغض النظر عن طبيعة تلك الآثار التي قد يخلفها نقل التكنولوجيا - إيجابية كانت أو سلبية - فإنه لا بد من القول أن المجتمع الحديث هو مجتمع تكنولوجي يحتم علينا مسيرته بمختلف الطرق، بحيث لا سبيل إلى العودة إلى الوراء، بل يجب العمل على نقل أو اكتساب وتوليد مختلف التكنولوجيات المستخدمة الآن في الدول النامية، التي كثيرا ما تكون أقل كفاءة وأكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية، لأن التنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها، غير أنه تتوقف درجة تحقيق النفع الإيجابي منها على، ومدى استعداد المستثمر الأجنبي ونيته في نقلها من جهة، ومدى تعزيز المهارات وتطويرها، وتوفير الشروط الملائمة لذلك من قبل الدولة المستقبلية لها من جهة أخرى، وهذا ما سنحاول معرفته في الفصل الثالث من هذا البحث.

الفصل الثالث

أثر نقل التكنولوجيا عن
طريق الاستثمار الأجنبي
المباشر على استراتيجية
التنمية المستدامة:

مقارنة بين الجزائر وماليزيا

تمهيد:

يعتبر نقل التكنولوجيا الحديثة أحد الأهداف الرئيسة لدول العالم النامية والفقيرة، فهي أقصر طرق التنمية والازدهار، وهي جسر العبور من التخلف والتبعية إلى التطور والاكتفاء وإطلاق الطاقات الإبداعية الوطنية، خصوصاً في هذا العصر الذي يتجه فيه العالم صوب مزيد من الانفتاح الاقتصادي والتجاري والعملة الاقتصادية؛ حيث ستزداد حدة المنافسة ويصبح امتلاك التكنولوجيا المتطورة إنتاجاً وتطويراً واستخداماً عنصراً حاسماً في القدرة على النمو والتطور، خاصة تلك المتأتية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر.

مما يسر مع بداية القرن الجديد أن العديد من الدول النامية خاصة الدول العربية تنبعت لهذه الظاهرة وأخذت باتخاذ الإجراءات الجادة، التي تبدأ بالطبع بصياغة سياسة وإستراتيجية واضحة لمنظومة العلوم والتكنولوجيا، والأهم من ذلك وضع آليات لتنفيذها تشتمل على برامج وطنية محددة تُخصَّص لها الموارد المادية والبشرية ويحدد لها توقيت للإنجاز، والأمل معقود على نجاح هذا المبادرات لاجتذاب المستثمر الأجنبي المباشر بغية الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة والمستدامة التي ينقلها معه.

بهدف دراسة الأثر الذي يمكن أن يخلفه الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال نقل تلك التكنولوجيا على إستراتيجية التنمية المستدامة بالدول المضيفة، اخترنا لهذا النهج تقديم تجربة كل من الجزائر وماليزيا في مجال نقل التكنولوجيا الجاهزة أو المستوردة، وكيفية تعاملهما مع المستثمر الأجنبي المباشر بعد إدراكهما لأهميته في المجال التكنولوجي خاصة، ومن ثم تحديد آثاره على استراتيجيات التنمية المستدامة في البلدان المضيفة له بصفة عامة من خلال إسقاط الدراسة على الدولتين المختارتين، من أجل العمل على تحديد المشاكل وتقديم الحلول الممكنة .

المبحث الأول: إستراتيجية التنمية المستدامة ونقل التكنولوجيا في كل من الجزائر وماليزيا

نظرا للأهمية البالغة التي تلعبها التكنولوجيا في عملية التنمية عملت كل من الجزائر وماليزيا على نقل واكتساب التكنولوجيا الأجنبية بمختلف الطرق الممكنة ، بدء من الصيغة العقدية الممثلة في صيغة المفتاح في اليد، المنتج في اليد، عقود المساعدة التقنية وغيرها من أشكال الحصول على التكنولوجيا في شكل عقود قبل التوجه إلى فتح الأبواب وتقديم التسهيلات للاستثمار الأجنبي المباشر للحصول على مختلف التكنولوجيات التي ينقلها معه.

المطلب الأول: إستراتيجية التنمية المستدامة في كل من الجزائر وماليزيا

تسعى كل من الجزائر وماليزيا إلى تبني مفهوم الاستدامة كخيار استراتيجي من خلال التخطيط المبني على أسس مستدامة للانتقال بالاقتصاد الوطني إلى ما تهدف إليه الدولة خلال فترة زمنية طويلة، ولكل دولة منهما تصور ومنهج مختلف في تبني هذا المفهوم وهذا ما نتناوله في العناصر التالية:

الفرع الأول: إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر

لقد كانت الحكومة الجزائرية تهمل قضايا البيئة في البرامج التنموية فمنذ الاستقلال حتى الثمانينات اهتمت بالتنمية الاقتصادية، ولم تدرج البيئة في المخططات التنموية، فكانت تعتمد صناعاتها على الاستهلاك المكثف للطاقة، (الحديد والصلب، وقطاع البتروكيماويات)، تدني مستويات جمع النفايات وتسييرها، النمو الديمغرافي، ضعف برامج إعادة التطهير واستغلال مياه الصرف، التلوث... إلخ¹، قبل أن تنتهج بعد الاستقلال مباشرة مجموعة من السياسات التنموية والتي جاءت على شكل مخططات وبرامج تنموية على مراحل مختلفة، والتي ركزت في أساسها على ضرورة انتقال الدولة الجزائرية إلى النهج الاقتصادي الجديد وانتشار المفاهيم الحديثة للتنمية والبحث عن مصادر وطرق استدامتها وشمولها لمختلف المجالات الوطنية في الجزائر .

وقد تمحورت الإستراتيجية الوطنية الجزائرية التي ترمي إلى تكريس التنمية المستدامة حول ثلاث محاور أساسية²:

1. بعث التنمية الاقتصادية لإنشاء الثروات، خلق مناصب الشغل ومكافحة ظاهرة الفقر المنتشرة.
2. المحافظة على البيئة وتأمين الأنظمة البيئية، من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة كالمياه، والأراضي الفلاحية، الغابات والتنوع البيئي.

1- ناصر مراد، مرجع سابق، ص122.

2- كرابي بغداد، حمداني محمد، مرجع سابق، ص20.

3. تحسين الإطار المعيشي للسكان من خلال تسيير أمثل للنفايات، عمليات التطهير ومختلف الشبكات.

لهذا الغرض صدرت سلسلة من القوانين من بينها تسيير ومراقبة وإزالة النفايات، قانون المحافظة وتثمين الساحل، قانون المحافظة على البيئة، قانون المحافظة على المناطق الجبلية، من جهة أخرى تم تكييف النصوص القانونية السارية المفعول مع مستلزمات المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة.

1. وفي نفس السياق قررت الحكومة تطبيق برنامج استثماري للإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 بغية تهيئة الأرضية اللازمة لإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية والنمو وتعزيز إمكانيات التنمية المستدامة، هذا الأخير الذي خصص له غلاف مالي بمبلغ 525 مليار دج أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي، ليصبح في نهاية الفترة 1.216 مليار دج أي ما يعادل 16 مليار دولار أمريكي بعد إضافة مشاريع جديدة له و إجراء تقييمات لمشاريع سابقة، وقد تم بالبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009، بحيث ساهم في التخفيف من الانعكاسات الفاسدة لأزمة عميقة وخلق الظروف الملائمة لإستراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة من أجل مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط، والربط بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي بحيث يتركز برنامج الإنعاش على مكافحة الفقر، إنشاء مناصب الشغل، التوازن الجهوي خصصت له مبالغ مالية أولية بمقدار 8.705 مليار دج أي 114 مليار دولار أمريكي، لتصبح في نهاية الفترة 9.680 مليار دج أي حوالي 130 مليار دولار أمريكي بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية و مختلف التمويلات الإضافية الأخرى، إلى جانب وضع مخطط خماسي استثماري للفترة (2010-2014) الذي يستلزم نفقات بقيمة 21.214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي.1. بهدف استكمال المشاريع الجاري إنجازها خاصة في قطاع النقل والمياه من جهة، وإطلاق مشاريع أخرى تساهم في ترقية الاستثمارات العمومية وتنمية البلاد من جهة أخرى.2.

1- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح - ورقلة-، العدد 2012/10، ص147.

2- بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، الجزائر، ص02.

الفرع الثاني: إستراتيجية التنمية المستدامة في ماليزيا

تعد ماليزيا إحدى أهم الدول الإسلامية التي استطاعت أن تتخطى التخلف وتنطلق إلى فضاءات واسعة من التنمية بدءاً من الاقتصاد مروراً بالتعليم والتكنولوجيا وانتهاءً بالصحة والثقافة، بحيث تبلغ مساحتها 330 ألف كم² وعدد السكان وأغليبتهم من المسلمين يصل إلى 29.3 مليون نسمة سنة 2012، وطبيعة البلاد جبلية ومعظم أراضيها لا تصلح للزراعة وتساهم السياحة بنسبة 5% فقط من الدخل القومي، إلا أن ماليزيا والتي كان تبادلها التجاري مع العالم عام 1975 لا يتجاوز 4.5 مليون دولار وصلت تجارتها اليوم وبعد 25 عاماً إلى 685 مليار رينجت أي حوالي 180 مليار دولار؛ كما أنها عرفت كيف تتحول من اقتصاد زراعي وريعي يعتمد على تصدير المواد الأولية إلى اقتصاد صناعي يدعم قطاع التصدير الذي أصبح يشكل مورداً أساسياً للعملة الصعبة، وصاحب هذا التحول تطوير تدريجي لقطاع الخدمات على حساب القطاع الزراعي الذي انخفضت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 14% خلال 20 سنة (1979-1999) من 24% إلى 10%، بينما القطاع الصناعي نسبة مساهمته في الناتج المحلي ارتفعت من 39% إلى 47% خلال نفس الفترة. واستناداً إلى صندوق النقد الدولي (2011) صنف الاقتصاد الماليزي من أكبر الاقتصاديات العالمية باحتلاله للمرتبة 30 من حيث تعادل القوة الشرائية مع الناتج المحلي الإجمالي المقدر بـ 414.43 بليون دولار أمريكي، بالرغم من تأثرها بالأزمة العالمية كباقي الدول التي تزامنت مع الخطة الماليزية التاسعة (2006-2010) 1.

من جهة أخرى تمكنت من تجاوز مختلف الأزمات التي كانت تصيبها والتي من أهمها الأزمة المالية التي ضربت دول جنوب شرق آسيا، أين حققت معدل نمو سلبي -2.4% فيما انخفضت القيمة الفعلية للعملة الوطنية بنسبة 40%، فقد اتخذت تبني سياسة ترشيد وتخطيط اقتصادية ساهمت في الخروج من الأزمة بأقل الخسائر وبدون الانصياع لأوامر المؤسسات المالية العالمية، بل وحققت نجاحات فريدة وسجلت معدلات نمو رائعة بلغت 8% وذلك عام 2000، ومن الظواهر الواضحة التي تحققت في ظل الاستقرار والانتعاش الاقتصادي الذي أعقب أزمة 1997، بحيث اتبعت سياسة إحلال الواردات، وتوفير الحماية الصناعية الوطنية، خلال السنوات العشر الأولى بعد الاستقلال بتركيز الدعم الحكومي في المقام الأول على الصناعات الإحلالية للمواد المستوردة

1 -derrick tanggapan and other , **the relation between economic growth and foreign direct investment in malaysia: analysis based on location advantage theory**, international journal of economics and management sciences, vol.1, no.2, 2011.p24.

لينتقل الدعم فيما بعد إلى سياسات أكثر انفتاحاً لاستقطاب الصناعات القائمة على أساس التصدير وذلك ابتداءً من عام 1971م، من خلال خلق المشاركة التعاونية بين القطاع الخاص وموظفي الحكومة مما خلق الحافز لإتباع أسلوب التخطيط الإستراتيجي منهاجاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على النحو التالي:

1. مشروع التنمية الاقتصادية الأول (1971 – 1990) تم تنفيذ أربع خطط تنمية هي:
 - الخطة الخماسية الأولى (1971 – 1975) حيث اتجهت التنمية في ماليزيا للاعتماد على دور كبير للقطاع العام والبدء في التوجه التصديري في عمليات التصنيع، وقد تحقق لها ذلك مع نهاية عقد السبعينيات.
 - الخطة الخماسية الرابعة (1986-1990) والتي ركزت على محورين هما: موجة جديدة من الصناعات التي تقوم بعمليات الإحلال محل الواردات، والصناعات الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام .
2. مشروع التنمية الاقتصادية الثانية (1991-2000) فيتم تنفيذه لتمهيد المجتمع لتنفيذ إستراتيجية عام 2020 والتي تستهدف وضع ماليزيا في مصاف الدول الصناعية من خلال التركيز على الاستثمارات المحلية والأجنبية واستخدام التكنولوجيا الغير ملوثة للبيئة ورفع مستوى التعليم والتدريب.
3. خطة ماليزيا الثامنة (2001-2005): تعمل من خلالها الدولة بدمج الاستراتيجيات والبرامج والمشروعات الرامية لتحقيق أهداف خطة التنمية الوطنية للنمو المدعوم ودعم النمو الاقتصادي وإيجاد مجتمع متحد يقوم على المساواة مع إعطاء أولوية أكثر للتنمية الصناعية.
4. خطة ماليزيا التاسعة (2006-2010): التي تشدد فيها بشكل خاص على تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز قدرتها التنافسية، بتركيز أكبر على جذب التكنولوجيا العالية، لاسيما في مجالات الزراعة، الصناعات التحويلية، الخدمات، تحسين الكفاءة في الخدمة العامة، تنمية الموارد البشرية لتلبية متطلبات جديدة.
5. الخطة الخماسية العاشرة (2011-2015): بحيث أطلقت الحكومة برنامجاً للمراجعة التدريجي للإعانات للحد من الإنفاق، بهدف هو جعل العجز في الميزانية إلى 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015. بالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق "نموذجاً اقتصادياً جديداً" (NMS) "nouveau (modèle économique)" لتشجيع الابتكار وتحقيق مكاسب في الإنتاجية، ومضاعفة نصيب الفرد من الدخل بحلول عام 2020 على المدى الطويل لتحسين الوضع الاقتصادي لسكانها.

لقد كانت مبادرات التنمية في ماليزيا مدعومة بفلسفة أنه لا يمكن اعتبار النمو هدفا في حد ذاته، وأنه لكي تستفيد كل قطاعات المجتمع، ينبغي أن يوجد النمو دائما جنبا إلى جنب مع مبدأ التوزيع المنصف Equitable وقد التزمت ماليزيا بهذا الهدف من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة Sustainable وسريعة، إلى جانب هدف توفير قدر أكبر من الموارد لصالح التنمية الاجتماعية وتحسين البيئة.¹

الفرع الثالث: الأهداف الإنمائية للألفية في كل من الجزائر وماليزيا

يمكن أن نعرض استراتيجية كل من الجزائر وماليزيا لتحقيق تلك الأهداف كخطوة أساسية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة إلى غاية 2015 والمتمثلة في: مكافحة الفقر، التعليم، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، التنمية الصحية، الاستدامة البيئية، إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية،

أولا: مكافحة الفقر

1. **مكافحة الفقر بالجزائر:** لقد تتمحورت إستراتيجية الجزائر لمكافحة الفقر في نشاطات التضامن الوطني، والشبكة الاجتماعية وبرامج المساعدة على التشغيل وتقديم المساعدات المباشرة للفئات المحرومة، إلى جانب إسناد وزارة التضامن الوطني مهمة جديدة متمثلة في مكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي، بما ساهم في تقليص نسب الفقر وفق خط الفقر الوطني من 14.1% سنة 1995 إلى 12.1% سنة 2000 إلى 5.7% سنة 2005.²
2. **مكافحة الفقر بماليزيا:** كان تقليص الفقر في قمة أجندة التنمية القومية الماليزية منذ 1970، ومن بين إجراءات تخفيض نسبة الفقر هو وضع برامج لتنمية الفقراء المعدمين، ومساعدات المنظمات غير الحكومية، زيادة الإنفاق الحكومي الفيدرالي لتخفيض الفقر³، حيث نجحت برامج تقليل الفقر في ماليزيا في التقليل العنيف للفقر الشامل، برغم أن الفقر الريفي لا يزال باقيا نسبيا، حيث بلغت نسبة السكان تحت خط الفقر إلى 5.1% سنة 2008 ثم إلى 3.6% عام 2010 مقابل نسبة الفقراء 8.7% في عام 1995، وارتفعت توقعات الحياة لديهم إلى 74 سنة (2011).⁴

1 – pour plus de précision, voir: national economic advisory council, **new economic model for Malaysia**, part1 ,Federal Government Administrative centre, 62652, PutraJaya, p31(www.neac.gov.my).

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2012، ص327.

3- تقرير عن التنمية في العالم 2003، التنمية المستدامة في عالم دائم التغير " التحول في المؤسسات والنمو ونوعية الحياة "، نشر مشترك بين البنك الدولي ومركز الأهرام للترجمة والنشر، 2003، ص152.

4 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، 2012، ص327

ثانيا: التعليم وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

1. التعليم وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالجزائر: باعتبار أن التعليم أحد أهم الوسائل المساعدة على تطبيق واستمرارية التنمية المستدامة، فقد شرعت الجزائر بسن سياسات للنهوض بقطاع التعليم لتحسين جودة التعليم وتقليص الأمية بمنح التعليم كافة الموارد والإمكانات الضرورية من اجل التكفل بالطلب الاجتماعي في مجال التربية والتعليم، فخصصت الجزائر ملا يقل عن 852 مليار دينار جزائري لهذا القطاع في برنامج الاستثمارات العمومية للفترة 2010-2014 لبلوغ أهداف الألفية من اجل التنمية في أفق 2015، حيث تم بلوغ عدد أطفال الطور الابتدائي أكثر من 3.3 مليون خلال الفترة 2009-2010 وأكثر من 3.05 مليون تلميذ في الطور المتوسط وأكثر من 1.17 مليون تلميذ بالنسبة للطور الثانوي بينما نسبة تدريس الأطفال الذين يبلغ سنهم 6 سنوات قد بلغت 97.96% في سنة 2009، فيما يتعلق بترقية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة فإن توزيع المتدربين على أساس كل جنس بالنسبة لسنة 2008-2009 قدر ب47,38% لدى الأطفال في الطور الابتدائي و48.72% في الطور المتوسط و57.95% في الطور الثانوي، كما أن أكثر من 1.45 مليون امرأة جزائرية تشغل مناصب هامة في قطاعات مختلفة وبنسبة تقدر ب 8.16%.

2. التعليم وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بماليزيا: بالنسبة لماليزيا فقد اعتبرت التعليم منذ الاستقلال هو قائد التنمية في بناء الدولة، وعنصر موحد لعناصر الأمة الذي يؤدي إلى سرعة ارتقائها سلم التطور الحضاري، لذلك توفر الحكومة تعليما مجانيا يدوم أحد عشر عاما بلغات عديدة لتحقيق حاجات كل جماعة عرقية، وبينما نجد أن التعليم ليس إجباريا، إلا أن أكثر من 99% من كل من تجاوز الستة أعوام مسجلين في المدارس الابتدائية، كما تركزت خطة التنمية للفترة بين عامي (2006-2010) كجزء من مسعى ماليزيا للحاق بالبلدان المتقدمة بحلول عام 2020 لبناء اقتصاد أكثر ذكاء لا تقتصر ميزته التنافسية على انخفاض التكاليف فقط¹.

ثالثا: التنمية الصحية :

1. التنمية الصحية بالجزائر: باعتبار الصحة احد مؤشرات التنمية المستدامة وأحد العوامل المساهمة في تحقيقها فإن السلطات الجزائرية عملت على تسريع الإصلاح الصحي لتقريب الصحة من المواطن

1- أبو سلطان، قراءة في تجربة التنمية بماليزيا، مرجع سابق، دون ترقيم.

والتركيز على الوقاية والعلاج وتحسين نوعية الخدمات الصحية، بحيث قدرت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي الأجمالي قدرت بـ 5.8% سنة 2009 كما ارتفع عدد الأطباء لكل مئة ألف نسمة من 94 طبيب سنة 1990 إلى 184 طبيب للفترة 2000-2010¹، كما انطلقت منذ 2005 في برنامج خماسي للاستثمار العمومي قدره 03 مليارات أورو، بناء مستشفيات ومصحات عبر الوطن لتقليل رحلات العلاج في الخارج إلى 18 ألف حالة سنويا، كما وفرت استثمارات بـ 20 مليار أورو للفترة 2009-2025 ضمن المخطط التوجيهي للصحة في الجزائر، وتظهر هذه الجهود من خلال تراجع نسبة الوفيات لدى الأطفال إلى 14.2% سنة 2008 بعدما كانت 36.9% سنة 2000، كذلك تراجعت نسبة الوفيات لدى الأمهات بشكل محسوس حيث بلغت تقريبا 86.2% في 100.000 بعد ما كانت 215 في 100000 سنة 1992، كما انتقلت نسبة الولادة في الوسط المدعم من 7.6% سنة 1992 إلى 97.2% في سنة 2009، كما اتخذت الحكومة في جانفي 2009 قرار بمنع استيراد الأدوية المصنوعة محليا، بهدف تشجيع الصناعة الصيدلانية .

2. التنمية الصحية بماليزيا: لقد تركزت برامج التنمية في القطاع الصحي منذ 1957 على تحسين صحة كل الماليزيين، من خلال توفير منظومة متكاملة وشاملة من خدمات صحية عالية الجودة؛ فقد بلغ الإنفاق على الخدمات الصحية، من خلال برامج التنمية الفيدرالية التي تزايدت خلال الفترة من 1996 - 2000 لتصل إلى 3.6 بليون ماليزي، بمعدل 12% من إجمالي الإنفاق على القطاع الاجتماعي، و3.7% من إجمالي الإنفاق الحكومي على التنمية، وتزايدت الميزانية خلال خطة 2001 - 2005 إلى 5.5 بليون بمعدل 14.7% من ميزانية القطاع الاجتماعي، و5% من إجمالي ميزانية التنمية، وقد أدت برامج الصحة في ماليزيا، وما تنفقه على تحسين الصحة إلى انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع من 76 لكل 1000 مولود حي في عام 1957 إلى 13 في عام 1990، وإلى 10 في الفترة من 2000 - 2005، وكذلك، تناقص معدل وفيات الأمهات على طول النصف قرن الماضي من 280 لكل 1000 مولود حي عام 1957 إلى 20 في 1990، و2 عام 2000، لذلك جاء ترتيبها في تصنيف منظمة الصحة العالمية لجمل أداء المنظومة الصحية بها في المرتبة 49 متقدمة عن الجزائر التي جاء ترتيبها 81.

1- تقرير صندوق النقد العربي 2012، مرجع سابق، ص 338

على العموم سجل مؤشر التنمية البشرية في الجزائر "ارتفاعا معتبرا" ما بين 1990 و 2012 مما جعلها تصنف ضمن الدول "التي لها تنمية بشرية عالية" حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية المعد لسنة 2013 بمرتبة 93 عالميا ضمن 187 بلد ب 0.713 سنة 2012 مقارنة ب 0.625 سنة 2000 في حين ماليزيا حققت في نفس التصنيف المرتبة 64 وقدرها دليل التنمية البشرية 0.769 سنة 2012 مقابل 0.712 سنة 2000 مع العلم أن القيمة القصوى للمؤشر تقدر بالواحد الصحيح.

لكن بالرغم من تحسن الإطار المعيشي للفرد الجزائري والجهود المبذولة في التنمية البشرية إلا أن نسبة الأمية تبقى مرتفعة بشكل ملفت للانتباه إذ تقدر بين الفئة العمرية ما بين 15 إلى 24 سنة من ما نسبته 22.7% من إجمالي السكان سنة 1990 إلى نسبة 7.5% سنة 2009¹، وهو رقم مرتفع لا يعكس الجهود المبذولة في قطاع التربية، إذا ما تم مقارنته بماليزيا، بحيث بلغ معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة (بالنسبة المئوية من فئة 15 سنة فما فوق) ما بين سنة 2005-2010 ب 72.6% مقارنة بماليزيا 93.1% بينما قدر معدل التسرب من التعليم الابتدائي حوالي 5.3% في حين بلغت بماليزيا 2.3% حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2013.

رابعا: الاستدامة البيئية وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية في كل من الجزائر وماليزيا:

لقد قامت كل من الجزائر وماليزيا بإنشاء أنظمة متكاملة لمراقبة التلوث وتطويرها من خلال مجموعة من الحوافز والقوانين، الغرض منها حماية الموارد الطبيعية، واتقاء كل أشكال التلوث البيئي ومكافحته، لتحسين إطار المعيشة ونوعيتها، وحماية البيئة في إطار مشترك، عن طريق تطوير أنظمة تجارية ومالية موحدة وخالية من جميع أنواع التمييز، وتقديم المساعدات إلى الدول التي تحتاج إلى مساعدات والتي تعاني من مشاكل سياسية وجغرافية تحد من قدرتها على المنافسة في ظل النظام الاقتصادي العالمي.

المطلب الثاني: تقويم نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية (1960-2012)

لقد كان الهدف الأول الذي حددته منظمة الأمم المتحدة في بداية الستينات لعملية نقل التكنولوجيا من البلدان التي تنتجها (البلدان المتقدمة) إلى البلدان التي لا تمتلكها (البلدان النامية) هو تقديم مساعدة خالصة لها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإزالة كل مظاهر التخلف والالتحاق بقافلة البلدان المتقدمة، وقد تم إنشاء جهازين من قبلها بهدف إدارة عملية نقل التكنولوجيا والإشراف عليها لضمان نجاح المهمة ويتمثلا في (منظمة

1 - تقرير صندوق النقد العربي 2012، مرجع سابق، ص 335.

الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) سنة 1964، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) سنة 1965 اللذان أشرفا على كثير من مشاريع نقل التكنولوجيا، ورغم تدفقها من ذلك الوقت وبشكل مكثف إلى الدول النامية فإن القطاع الصناعي بها لم يتطور ولم تستطع أن تكون الأرضية العلمية والتكنولوجية التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن مظاهر التخلف لازالت واضحة (الأغلبية منها)، وقد عبر عن ذلك Nawaz sharif: "لا يوجد في الحقيقة إلا عملية استيراد بين مصدر ومستورد، وأن المتبع لحركة نقل التكنولوجيا بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة لا يلاحظ إلا بائعا لا مقدما ولا يلاحظ إلا مشتريا لا مستقبلا"¹،

وفي إطار هذه الإتجاهات العامة، تحدث زيادة مستمرة في واردات السلع الكثيفة التكنولوجية العالية من البلدان النامية، فبالقائه نظرة فاحصة على الكثافة التكنولوجية المتزايدة للواردات بين بلدان الجنوب فإننا نجد أن أكثر من 53% في المتوسط من جميع المنتجات العالية للتكنولوجيا التي تستوردها البلدان النامية كمجموعة كانت بلدان نامية أخرى في عام 2010 (الجدول رقم 3-1)، وبمقارنة مستوى الكثافة التكنولوجية (متوسط، عالي، منخفض) لواردات البلدان النامية كانت هناك من الواردات المصنعة التي تحتاج إلى مهارات عالية وكثافة تكنولوجية حصة أكبر من المنتجات التي تحتاج إلى مهارات متوسطة وكثافة تكنولوجية، وتعزز هذه الإتجاهات المفهوم الذي يفيد بأن البلدان النامية تتزايد قدرتها على تصدير سلع كثيفة التكنولوجيا على المستوى العالمي، ولاسيما إلى بلدان الجنوب².

1- محمد مقداد، نقل التكنولوجيا إلى البلدان الإسلامية، مجلة التجديد، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، السنة الرابعة، العدد 07، فبراير 2000، ص 108.

2 - rapport sur la technologie et l'innovation, op.cit, p9.

الفصل الثالث: أثر نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر على إستراتيجية التنمية المستدامة: مقارنة بين الجزائر وماليزيا

الجدول رقم (3-1): الواردات من السلع الرأسمالية الكثيفة التكنولوجيا العالية والتي يجري الحصول عليها من البلدان النامية كنسبة مئوية من إجمالي الواردات بحسب المجموعة الإقليمية (1995-2010)

| المستوردون | | | | | | البلدان / المستوردون |
|--------------------|---------------------|-------------------|--------------------|---------------------|-------------------|--|
| البلدان النامية | البلدان المتقدمة | البلدان الأخرى | البلدان النامية | البلدان المتقدمة | البلدان الأخرى | |
| 2010 | | | 1995 | | | |
| 0.73 | 46.23 | 53.04 | 1.08 | 74.07 | 24.85 | البلدان النامية |
| 0.51 | 65.35 | 34.14 | 0.07 | 73.31 | 26.26 | أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي |
| 0.66 | 40.74 | 58.60 | .. | .. | .. | الجنوب الأفريقي |
| 7.34 | 45.06 | 47.60 | 10.11 | 37.76 | 52.13 | جنوب آسيا |
| 0.56 | 44.82 | 54.61 | 0.43 | 56.64 | 42.93 | جنوب شرق آسيا |
| 1.44 | 33.89 | 64.67 | 0.67 | 57.19 | 42.14 | شرق آسيا |

source: rapport sur la technologie et l'innovation, 2012, unctad, p10

بحيث تعتمد الدول النامية في تطوير صناعتها الوطنية على التكنولوجيا المستوردة من الدول الصناعية، لدرجة أنه قد يصعب القيام بتنفيذ خطط التنمية دون تدفق التكنولوجيا من الخارج كأحد ركائز النهوض بالمشروعات التي تتضمنها تلك الخطط، في ظل شروط تعسفية وتقييدية التي يدرجها غالبا موردو التكنولوجيا في عقود نقل التكنولوجيا مع المشروعات المتلقية للدول النامية من بينها نجد حظر إدخال التحسينات أو التعديلات على التكنولوجيا لتلائم الظروف المحلية، أو الحصول على تكنولوجيا أخرى مماثلة لها أو منافسة للتكنولوجيا محل العقد، تقييد حرية المستورد في استخدام التكنولوجيا، أو تطويرها... إلخ¹، إلى جانب أنها صناعات ذات تقنية

1- جلال وفاء محمد دين، مرجع سابق، ص5.

فقدت مزاياها النسبية إلا أن الطبيعة الاحتكارية للسوق الدولية التكنولوجية كلف الدول النامية مبالغ باهظة عند استيرادها، فحسب تقدير مصادر اليونيدوا ONUDI أن تكلفة استيراد التكنولوجيا بالبلاد النامية بلغت بليون دولار عام 1975، مع العلم أن هذا التقدير لا يضم التكاليف الملحقمة وغير المباشرة والمستترة والتي تتراوح ما بين 6 و 12 بليون سنويا وهو ما يعادل ما بين 2% من الدخل القومي للبلاد النامية¹، بسبب الاندفاع في نقل التكنولوجيا المتقدمة بمختلف الطرق والوسائل، ويمكن تفسير لجوء دول العالم الثالث آنذاك لعملية نقل التكنولوجيا إلى الأسباب الثلاثة التالية والتي توحى بالفهم غير الصحيح لعملية النقل التكنولوجي²:

1. إن صانعو القرار يرغبون في استخدام نوعية معينة من التكنولوجيا؛

2. إن النمط المستورد غير متوفر حاليا؛

3. الاعتقاد أن عملية نقل التكنولوجيا أقل تكلفة من إنتاجها محليا؛

وقد بينت دراسة للبنك الدولي أن التأثير التراكمي لنقل التكنولوجيا ونموها في العالم العربي خلال عقود الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي لم يكن له أي تأثير إيجابي على نمو الاقتصاد العربي. بل إن الاقتصاد العربي عرف معدل نمو سالب في حين استفادت كل دول العالم من عائدات نقل التكنولوجيا في دعم نموها الاقتصادي، بالطبع لم يكن الخطأ في نقل التكنولوجيا، وإنما في السياسة والآلية التي اتبعت في النقل ومحاولة التوطين. ويمكن حصر السمة الاحتكارية للتكنولوجيا في العلاقات التجارية في:

- تبعية أغلبية الدول النامية للسوق الرأسمالي في تجارة السلع والخدمات التكنولوجية؛
- السيطرة الكاملة للشركات المتعددة الجنسيات في السوق الدولي للتكنولوجية، ومن تم التحكم في أسعارها وشروط بيعها.

1- محمد عبد الشفيق عيسى، مرجع سابق، ص266.

2- بشتله مختار، مرجع سابق، ص84.

المطلب الثالث: تجربة كل من الجزائر وماليزيا في مجال نقل التكنولوجيا عن طريق الصيغ التعاقدية

لقد لجأت كل من الجزائر وماليزيا في بادئ الأمر إلى نقل التكنولوجيا عن طريق الصيغ التعاقدية قبل توجهه إلى الصيغ المتعلقة بالشراكة والتعاون مع المستثمر الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: تجربة الجزائر في مجال نقل التكنولوجيا (1970-1980)

بهدف بناء اقتصاد مستقل وطني، اعتمدت الجزائر عند استقلالها نموذج "الصناعة والمصنعة" « industrie-industrialisantes » من أجل الارتقاء بالمجتمع الجزائري من حالة التخلف المزري الموروث عن الفترة الاستعمارية في جميع الميادين، وذلك بإقامة قاعدة صناعية ضخمة وحديثة من أجل إحداث تصنيع سريع وباعتماد تكنولوجيات حديثة فانطلقت الجزائر كباقي الدول النامية من التركيز على الصناعات الثقيلة، بهدف تكوين قاعدة صناعية محلية متكاملة ومستقلة ، وهدم البني الاجتماعية والاقتصادية المكرسة للتخلف.

أولاً: نظرة عامة للتنمية السياسية الجزائرية واستيراد التكنولوجيا في الفترة (1970-1980)

لضمان المرحلة الأولى من التطوير الذي يشمل بناء قواعد التصنيع اختار المسؤولون الجزائريون نهج مبسط لخلق اقتصاد مستقل، متكامل ونحو الداخل (indépendante, intégrée et autocentrée) الذي كان الهدف الثابت، مع التركيز بشأن شراء المعدات ونقل الخبرات على العلاقات المكثفة مع الدول الصناعية، ويمكن أن نميز سياستها لاكتساب التكنولوجيا في تلك الفترة على ثلاث ملامح رئيسية ممثلة في 1:

- 1- سياسة قومية هادفة إلى ضمان الملكية والسيطرة على التكنولوجيا؛
- 2- سياسة دولية وهي التي تجعل الدولة العامل الرئيسي لسياسة التصنيع والتنمية التكنولوجية؛
- 3- سياسة امتلاك التكنولوجيا عن طريق العقود التجارية الدولية.

ثانياً: عقود التصنيع ونقل التكنولوجيا

لقد بدأت الجزائر بنقل التكنولوجيا مع بداية سياسة التصنيع أي منذ المخطط الثلاثي 1967، باعتماد مختلف أنواع عقود نقل التكنولوجيا مثل عقود تسليم المفتاح، تسليم المنتج، المساعدة التقنية أملاً في إرساء القاعدة

المادية للتقدم والتطور الاجتماعي وتحقيق التحول الاشتراكي، وتفادي الاحتكار والتبعية التكنولوجية لشريك واحد وتجنباً للشروط التعجيزية التي تضعها الدول المصدرة أمام الدول المستوردة¹، فقد دفعت الجزائر في مقابل المساعدة التقنية كأحد وأهم طرق نقل التكنولوجيا للجزائر من سنة 1974-1978 فقط مبلغ وقدره 17.35 مليار دينار جزائري ضاربة بذلك رقماً قياسياً مقارنة بين البلدان النامية الأخرى²، فحسب الإحصائيات المنجزة من قبل B. Murgue وتحليل F. Yachir، فإن عقود (تسليم المفتاح، تسليم المنتج) التي تشكل الصيغة الكلاسيكية للعقود الكاملة لتحقيق الإنتاج صناعي شكلت 8 ٪ من عقود استيراد التكنولوجيا في السنوات 1966-1969، و 27 ٪ في السنوات 1970-1973، و 50 ٪ في السنوات 1974-1975³.

فمع بروز بؤادر الأزمة النفطية وتراجع سعر النفط سنة 1986 تم تعطيل تنفيذ نظام المخططات نهائياً، ودخلت الجزائر في مرحلة التسيير الراهن للميزانية العامة للدولة، ولم تستطع الجزائر مذ ذلك إلى يومنا هذا من إعداد إستراتيجية تنموية واضحة المعالم والأهداف ومخططات دقيقة، رغم تحسن مداخيل البلاد النفطية منذ أكثر من عشرية كاملة، وعلى هذا النحو يؤكد كثير من الباحثين الجزائريين على مدى تركيز الشركات المتعددة الجنسيات في فروع الصناعة الوطنية والذي يتراوح ما بين 50% كحد أدنى و 80%، من خلال عقود نقل التكنولوجيا للجزائر⁴.

ثالثاً: مشكلات النقل التكنولوجي في الجزائر

لم تراع الظروف الداخلية والأوضاع المحلية الملائمة سواء ما يتعلق بالموارد البشرية والخبرة الفنية المؤهلة، أو ما يتعلق بالموارد الطبيعية التي تزخر بها، مما أفرز عدة مشكلات في فترة قصيرة من الزمن، نوردتها فيما يلي⁵:

1- بمينة نزار، علي غربي، التكنولوجيا المستوردة وتنمية الثقافة العمالية بالمؤسسة الصناعية، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2002، ص 78-80.

2- السيد رشاد غنيم، مرجع سابق، ص 207-208.

3- pour plus de précision, voir:

-Bouzar Chabha, Op.cit., P21.

-http://www.ummtto.dz/IMG/pdf/cbouzar_communication_maroc.pdf.

4- السيد رشاد غنيم، مرجع سابق، ص 207-208.

5- بمينة نزار، علي غربي، مرجع سابق، ص 86-88.

1. مشكلات النقل التكنولوجي بالمؤسسة الصناعية:

- الاعتماد الكلي على الأجانب في استيراد التكنولوجيا، وإهمال أية مبادرة داخلية لتشجيع الطاقات المحلية وإبراز دورها في هذه العملية، وهذا نتيجة افتقارها لمراكز البحث العلمية أو أنها ذات طابع إداري فقط؛
- سبب النظام التكنولوجي المتبع في المؤسسات إلى تضخم أهمية الإداريين وتهميش العمال وهضم حقوقهم القانونية، وفقدان أخلاقيات الأعمال، مما حفز على ظهور علاقات تنافر بينهم؛
- ارتفاع نسب الغيابات، وقد يعود ذلك إلى عدم تكييف العامل مع نظام الآلة، وعدم انسجام شخصيته مع متطلبات التكنولوجيا المستوردة وقواعد عملها؛
- ارتفاع نسبة الإضرابات وانتشرت رقعة التصنيع، وبخاصة في الثمانينات، إذ وصلت إلى 768 إضرابا في سنة 1982، بينما كان العدد لا يتجاوز 99 إضرابا في سنة 1970؛

2. مشكلات النقل من الناحية الاجتماعية: لقد نتج عن التصنيع عدة مشاكل اجتماعية منها:

- إن عملية التصنيع بأسلوب النقل التكنولوجي، تركز في الولايات الكبرى كالجزائر ووهراة وقسنطينة وعنابة... مما أدى إلى بروز الهجرة من المناطق الريفية والجنوبية إلى هذه المراكز الصناعية؛
 - الزيادة المتسارعة للهجرة وعدم انتظامها، كان سببا في إحداث كثافة سكانية في المدن حيث أصبحت المدن الجزائرية تمثل نسبة 42% من مجموع سكان الجزائر سنة 1977، مقارنة بنسبة 33% سنة 1966، إلى جانب بروز مشاكل فرعية مثل: تلوث البيئة، انتشار الأحياء القصديرية، الأمية... إلخ؛
 - أدت عملية التصنيع إلى تكوين طبقة عمالية عريضة على حساب الكفاءة المهنية والتحكم التكنولوجي لأن أغلب العمال الجزائريين كانوا أميين قليلي الخبرة بالصناعة؛
 - جذبت المصانع عدد كبير من الحرفيين الذين كانوا يساهمون في تنمية الصناعة التقليدية الجزائرية، مثل صناعة الجلود والنحاس، الألبسة الصوفية، الأواني الفخارية... إلخ؛
- لقد كان من أهداف التكنولوجيا حسب ما جاء في المواثيق الرسمية للسياسة التصنيعية هو توطين الصناعة لخدمة الإقتصاد الوطني وتطويره ولكن النتائج أصبحت عكس ذلك، حيث تؤكد على تفهقر في الإنتاج وتبعية غذائية كاملة نتيجة مساهمة التصنيع في القضاء على المناطق الزراعية الخصبة.

الفرع الثاني: تجربة ماليزيا في مجال نقل التكنولوجيا

تعتبر ماليزيا من بين الدول التي بادرت إلى نقل التكنولوجيا بمختلف الطرق، لعلمها بالدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه في عملية التنمية.

أولاً: نظرة عامة للتنمية الماليزية واستيراد التكنولوجيا

تعد ماليزيا من الدول الآسيوية التي اعتمدت فكرة تحقيق نمو اقتصادي على المدى الطويل عن طريق إدخال التقدم التقني والتكنولوجي، لتحقيق التنمية على المدى البعيد، وأن الطريق لها هو الاستثمار الأجنبي المباشر لارتباطه بالإنتاج لاسيما أن ماليزيا ركزت على القطاع الصناعي، دور البحث والتطوير لإنتاج سلع تكنولوجية متطورة، الأمر الذي أدى أن تصبح ماليزيا من بين أكبر مصدري الإلكترونيات في العالم أثناء ثلاث عقود، لاسيما بتوفر المحددات الثلاث اللازمة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع، وهي كالآتي:

1. تحقيق تراكم في عناصر الإنتاج في الدولة، بما في ذلك رأس المال المادي ورأس المال البشري؛
2. إحداث كفاءة في تخصيص الموارد فيما بين القطاعات الاقتصادية، فضلاً عن تشجيع المنافسة الداخلية والتركيز على استراتيجية التصنيع المعتمدة على تشجيع الصادرات؛
3. إجراء التحسينات المستمرة في التكنولوجيا.

بحيث أدركت الحكومة الماليزية أهمية اكتساب وتوطين وتوليد التكنولوجيا فضلاً عن إدارتها ومصادر نقلها وتسخير ذلك مع ما يتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية في ماليزيا والتي عدت إحدى عوامل نجاحها إذا لم تكن هي الأساس في ذلك والتي تعد تطبيق فعلي لنظرية "الإوز الطائر"¹ التي ميزت دول جنوب شرق آسيا من خلال²:

1- نموذج الأوز الطائر: «Flying Geese Paradigm» تقوم تجربة التنمية الصناعية في دول جنوب شرق آسيا بصفة عامة ودولة ماليزيا بصفة خاصة على ما يعرف بنظرية سرب الأوز الطائر والتي سبق أن وضع تصوراً لها العالم الإقتصادي الياباني أكاماتسو كانامه في عام 1937م ثم ذاع صيتها على يد «بروس كمنغر» في 1984 كنظرية بديلة شكلت إحتراقاً لنماذج التنمية الصناعية التي طرحها الغربيون تمثل النظرية التنمية الاقتصادية في دول شرق آسيا بأسراب الأوز الطائفة، حيث تأتي في مقدمة السرب اليابان بإعتبارها القائمة ويلها السرب الأول الذي يضم كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورا ثم السرب الثاني ويشمل ماليزيا وتايلاند واندونيسيا، أما السرب الثالث فيضم كمبوديا وفيتنام.. وتفصل بين كل سرب والذي يليه مسافة تحددها سرعة السرب ومقدار علو طيرانه وهو ما يعكس مرحلة ونمط التطور الإقتصادي في كل دولة. (لمزيد من المعلومات حول النظرية أنظر إلى: كمال عايشي، دور نظرية الإوز الطائر الآسيوية في الصناعة الجديدة في الجزائر للتحويل إلى الهيكل التصديري، أبحاث إقتصادية، العدد السادس/2009/12، أنظر أيضاً: مبارك بوعشة، الأخضر ديلمي، الأقلمة في جنوب شرق آسيا في إطار نموذج الإوز الطائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد10، 2006).

2- محمد مراياتي، نحو اكتساب التكنولوجيا في الوطن العربي مع تغيرات بداية القرن (21)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الأيسكو - بيروت، الأمم المتحدة، 2007، ص3.

أ. اكتساب التكنولوجيا: عن طريق نقلها وتوطينها وذلك بنقل مصنع لمنتج أو عدّة منتجات والتدريب على تشغيل وتسويق منتجاته وفق عقد ترخيص قانوني محددًا الممارسات المتعلقة بتعديل عملية الإنتاج وفي السوق المتاحة وفي المواد المستخدمة وطرق تأمينها ويتم ذلك بإدارة نقل التكنولوجيا كدور تكميلي عن طريق اختيار واقتناء واستعمال التكنولوجيا، وتمثل عقود نقل التكنولوجيا بالآتي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر (فروع الشركات)؛
- التدريب والخدمات الإدارية والأشراف؛
- اتفاقية حق المعرفة؛
- اتفاقية براءات الاختراع أو استعمال العلاقات التجارية؛
- التراخيص الصناعية (كتسليم المفتاح باليد أو منتج باليد أو سوق باليد)؛
- عقود المعونة الفنية والتحالفات الإستراتيجية.

ب. توطين واستيعاب التكنولوجيا: من خلال

- الهندسة العكسية: والتي تقوم بإحداث تعديلات جزئية ومحددة على المنتج أو العملية الإنتاجية ؛
- تطويع التكنولوجيا؛
- ملائمة التكنولوجيا مع البيئة (مع عمليات التنمية المستدامة)؛
- فك الحزمة التكنولوجية.

ج. توليد التكنولوجيا: وذلك بإيجاد تكنولوجيات جديدة مبتكرة أو متطورة محلياً يمكن بواسطتها تصنيع منتجات مستحدثة منافسة عالمياً وهذا ما يميز التجربة الماليزية التي عدت جوهر العملية الإنتاجية.

الفرع الثالث: البنية التحتية التكنولوجية في الجزائر وماليزيا

بهدف وضع قاعدة متينة لبرنامج ترقية البحث العلمي في الجزائر وماليزيا نظرا للمشاكل التي واجهتهما أثناء نقل التكنولوجيا عن طريق العقود من جهة، ومن أجل جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى، تم تبني إستراتيجية علمية قائمة على إنشاء مجموعة من المؤسسات العلمية وانتهاج مجموعة من البرامج وطنية لتحقيق ذلك.

أولاً: استراتيجية بناء القدرات المحلية ودعم أنشطة البحث العلمي والتطوير في الجزائر

خلال الفترة التي سبقت 1998 اهدت منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر للضعف وعدم الاستقرار، إذ لم تخصص لها سوى 0.28 من الناتج الوطني الخام، والأمر الذي نتج عنه العديد من السلبيات منها¹:

- قلة الإنتاج العلمي من منشورات ومجلات ودراسات علمية؛
 - قلة براءات الاختراع المسجلة من طرف الباحثين لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية؛
 - ضعف النماذج المبتكرة في مراكز البحث والتطوير.
- وعلى هذا الأساس، اعتمدت الجهات الوصية تشريعاً جديداً آنذاك يتعلق بالقانون والبرنامج الخاص بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي الذي يهدف أساساً إلى:

- تدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد؛
- تحديد وتوفير الوسائل الضرورية للبحث والتطوير؛
- العمل على ترقية وتثمين نتائج البحث؛
- دعم وتمويل الدولة لكل الأنشطة المتعلقة بالبحث والتطوير، بحيث تنفق الجزائر 0.1% من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2005-2010) وفقاً لتقرير التنمية البشرية 2013م، لتؤكد أن هدف البحث والتطوير يكمن في تحقيق التنمية الاقتصادية، الاجتماعية الثقافية، العلمية، والتكنولوجية للبلاد، وذلك عن طريق وضع خمسة وعشرون (25) برنامجاً للبحث والتطوير حيز التطبيق مقسمة بين برامج للبحث ما بين القطاعات، وأخرى للبحث المتخصص، وإصدار عدة مراسيم تنفيذية لتثمين نتائج البحث والتطوير التكنولوجي وإنشاء مخابر البحث العلمي وتنظيمها وسيرها²، إلى جانب إنشاء مجموعة من الهيئات ممثلة في:

- إنشاء وزارة منتدبة للبحث العلمي سنة 2000، أسندت لها مجموعة من المهام للارتقاء بالبحث العلمي.

1- محمد قويدري، واقع وآفاق أنشطة البحث والتطوير في بعض البلدان المغاربية، ورقة مقدمة لأشغال الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة، جامعة ورقلة، 2004، ص170.

2- نفس المرجع، ص171.

- إنشاء في سنة 2008 المديرية العامة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي، إلى جانب إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر؛
- الوكالة الوطنية لتقييم نتائج البحث والتطور التكنولوجي؛
- مركز تطوير التكنولوجيا المتقدمة، وإقامة برامج التوأمة مع الجامعات الأجنبية وتحسين وسائل التوثيق المتوفرة لصالح الطلبة مع الخارج وانفتاح أكبر على هذا العالم؛
- تحويل الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي إلى وكالة موضوعاتية للبحث في العلوم والتكنولوجيا1 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 12-19 المؤرخ في صفر عام 1433 الموافق ل9 يناير سنة 2012.

ثانيا: استراتيجية بناء القدرات المحلية ودعم أنشطة البحث العلمي والتطوير في ماليزيا

لقد تمحورت استراتيجيه بناء القدرات عند ماليزيا في اعتبار التعليم السلاح القوي في مواجهة التحديات والأزمات باعتماده على منهجية مدروسة ومحكمة، للخروج من التخلف والجهل باتخاذها الإجراءات التالية2:

1. زيادة نسبة الإنفاق على التعليم حيث أنفقت ما يزيد عن 20% من الميزانية القومية على التعليم، وهي نسبة تزيد على ما تنفقه على الدفاع، لذلك لا تتجاوز فيه نسبة الأمية الآن أكثر من 6% فيما كانت في الماضي تبلغ 36% وتبلغ نسبة التعليم في ماليزيا حالياً 93%؛

2. التأكيد كان على دراسة العلوم والتكنولوجيا والتنمية وليس على مواضيع أدبية، لبناء القوة العاملة التي نحتاجها لتطوير البلد، بحيث وضعت الحكومة الماليزية نظاما بتقرير جوائز وحوافز للتمييز في أداء العاملين في الخدمة المدنية بالتحديث والابتكار وتطبيق التكنولوجيا للارتقاء بمستوى الخدمات بما يؤدي إلى الاقتصاد في الجهد والوقت والتكلفة ورفع الكفاية الإنتاجية وإرضاء العملاء³.

3. إن العلم والتكنولوجيا يجب أن يعبران عن تأكيد السيادة الوطنية للدولة الماليزية، ولهذا نظرت إلى العولمة بمنظار الحذر بحيث يتم اختيار ما يتناسب مع تطلعات وتوجهات وقيم المجتمع الماليزي؛ التقدم التكنولوجي يجب أن يتم من خلال المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص؛

1- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 07، الجزائر، 2012، ص22.

2- عبد الرحيم عبد الواحد، مرجع سابق، دون ترقيم..

3- الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، مجلد البحوث المالية، المجلد الأول، 2007، وزارة المالية، جمهورية مصر العربية، ص9.

4. الاهتمام بالبحث والتطوير لان الاعتماد يجب أن يتم على التكنولوجيا المبتكرة وليس المنقولة كهدف طويل المدى، وتنفق ماليزيا ما يقارب 0.6% من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لتقرير التنمية البشرية 2013م، وهي تسعى إلى نسبة 1.4% في سنة 2020م؛
5. إنشاء وزارة مستقلة من ضمن الوزارات تسمى وزارة العلم والتكنولوجيا والابتكار منذ سنة 1973م، لتختص بالبحوث والدراسات في مجال العمل والتكنولوجيا، وهي تشرف على العديد من المؤسسات أهمها:
 - أ. المؤسسة الماليزية للأنظمة الإلكترونية (1985): التي تشكل جزءاً من استراتيجيات بعيدة المدى لتطوير القدرة الداخلية الماليزية في مجال الإلكترونيات وتقانة المعلومات؛
 - ب. وادي التكنولوجيا في ماليزيا (1988): التي تهدف إلى حث وتشجيع التقنية الحديثة ودعم الشركات المعتمدة على تقنية مبتدئة لدعمها في مواجهة المنافسة القوية في السوق العالمية؛
 - ج. مؤسسة تطوير التكنولوجيا الماليزية (1992): بهدف تسويق البحوث المتعلقة بعمليات التطوير التكنولوجي؛
 - د. المؤسسة الماليزية للبحوث والصناعة (1992): تهدف إلى تحديد الاتجاهات الصناعية الرئيسة على الصعيد الوطني عن طريق مشاركتها في تقنية البحوث والتطوير فضلاً عن عمليات التصنيع وتقديم الخدمات التقنية؛
 - هـ. صندوق تنمية الموارد البشرية (1993) لتمويل وتدريب المهندسين والكوادر في الصناعات المنتجة للتصدير؛إن ما يلاحظ بصفة عامة حول السياسات المتعاقبة في مجال العلم والتكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية حرص القيادات الماليزية على جميع المستويات على ضرورة الالتزام بالخطط التي وضعت، وان هذا الالتزام لم تقم به المؤسسات التابعة للدولة فقط، وإنما كان للقطاع الخاص دور رئيسي ومحوري في هذا المجال باعتبار القطاع الخاص له القدرة على تحديد أي من التكنولوجيا القابلة للتسويق من عدمها، وبالتالي تجنيب الحكومة الدخول في مشاريع تكنولوجية لا يمكن تسويقها، عكس ما كان بالجزائر التي لم يكن أي مساهمة للقطاع الخاص في دعم البحث العلمي بها والذي كان من قبل القطاع العام ولكنه لم يرقى إلى المستوى المطلوب من خلال مقارنته بماليزيا، بحيث تبقى مختلف الهياكل العلمية المنشأة مجرد هياكل لا تقوم بمختلف المهام المنوطة بها.

الفصل الثالث: أثر نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر على إستراتيجية التنمية المستدامة: مقارنة بين الجزائر وماليزيا

ثالثا: بعض مؤشرات العلم والتكنولوجيا في كل من الجزائر وماليزيا

بالرغم من مجهودات الجزائر من أجل بناء قاعدة علمية تؤهلها لتحضير الظروف لاستقبال المستثمر الأجنبي المباشر إلا أنها لا ترقى إلى المستوى المطلوب نظرا للإمكانيات المتوفرة بها إذا تم مقارنتها بماليزيا، وهذا ما يتبين من مؤشرات الجدول رقم (2-3)

جدول رقم (2-3): التنافسية الكامنة والطاقة الابتكارية في كل من الجزائر وماليزيا

الوحدة: نسبة مئوية

| التنافسية الكامنة | | | | | | |
|----------------------------------|---|--|--|--|--|---------|
| الدولة/ المؤشر | البنية التحتية التقانية | رأس المال البشري | مؤشر الطاقة الابتكارية | مؤشر التنافسية الكامن | الترتيب | |
| الجزائر | 0.36 | 0.48 | 0.16 | 0.33 | 22 | |
| ماليزيا | 0.53 | 0.56 | 0.45 | 0.51 | 6 | |
| الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة | | | | | | |
| الدولة/ المؤشر | نسبة الصادرات ذات التقانة العالية | نسبة واردات المعدات والآلات اجمالي الواردات | صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر | نسبة الطلبة المسجلين في العلوم والتكنولوجيا | الإنفاق على البحث العلمي والتكنولوجيا كنسبة من الناتج | الترتيب |
| الجزائر | 0.03 | 0.63 | 0.08 | 0.51 | 0.00 | |
| ماليزيا | 1.00 | 0.68 | 0.23 | 0.96 | 0.20 | |
| الدولة/ المؤشر | عدد الباحثين لكل مليون ساكن | عدد براءات الاختراع | عدد المقالات العلمية والتقانية | مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة | الترتيب | |
| الجزائر | 0.04 | 0.00 | 0.02 | 0.16 | 24 | |
| ماليزيا | 0.12 | 0.038 | 0.05 | 0.45 | 4 | |

المصدر: تقرير التنافسية العربية 2012، ص51، ص53.

الفصل الثالث: أثر نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر على إستراتيجية التنمية المستدامة: مقارنة بين الجزائر وماليزيا

نلاحظ من خلال الجدول السابق رقم (3-2): أولاً تدني نسبة إنفاق الجزائر على البحث والتطوير من إجمالي الناتج الكلي بالإضافة إلى تدني رتبها بشأن الطاقة الابتكارية وتوطين التكنولوجيا بالمقارنة مع ماليزيا مما يدل على عدم فعالية الآليات المتبعة لتفعيل عملية البحث العلمي وتطوير الأداء التكنولوجي مقارنة بماليزيا، وهذا ما ينعكس على حجم طلبات تسجيل براءات الاختراع للمقيمين والممكن ملاحظتها من خلال بيانات الجدول رقم (3-3) الذي يبين طلبات تسجيل براءات الاختراع للمقيمين للفترة (2003-2010).

جدول رقم (3-3): طلبات تسجيل براءات الاختراع للمقيمين (2003-2010)

| البلد/السنة | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|-------------|------|------|------|------|------|------|-------|-------|
| الجزائر | 30 | 58 | 59 | 58 | 84 | / | / | 56 |
| ماليزيا | 376 | 522 | 522 | 531 | 670 | 818 | 1.234 | 1.233 |

Source :data.world bank.org

تقدر عدد طلبات تسجيل براءات الاختراع للمقيمين بالجزائر بالمتوسط 57 براءة لكل سنة مقارنة بماليزيا التي تعرف اتجاه في الارتفاع من سنة لأخرى على مستوى درجة التغير والعدد المقدم إذ ارتفعت من 376 براءة سنة 2003 إلى 1.233 براءة سنة 2010 بمتوسط 673 براءة سنويا.

المبحث الثاني: بعض الآثار التكنولوجية للاستثمار الأجنبي المباشر على إستراتيجيه التنمية المستدامة في الجزائر وماليزيا

أصبح من أهم الأسباب قبول رؤوس الأموال الأجنبية ودخول الشركات الأجنبية في بعض الدول النامية هو الحصول على التكنولوجيا، كما نجد في المقابل أن الشركات المتعددة الجنسيات قد تعتمد أيضا أحيانا إلى الدخول في المشروعات المشتركة عن طريق الاستثمار المباشر دون منح التراخيص إذا كانت هذه الدول من أهم أسواقها أو خوفا من انتشارها " المحافظة على سرية التكنولوجيا" دون رقابة منها، وخشية أن يلاقي منافسه في أسواقه الدولية أو الداخلية وفقدانها للأسعار والمواصفات الفنية لمنتجاتها.

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر وماليزيا

حرصت كل من الجزائر وماليزيا على توفير البيئة المناسبة للاستثمارات الأجنبية ومن ثمة الحصول على التكنولوجيا المستدامة ويتجلى هذا جليا في إصدار العديد من القوانين الخاصة بتحفيزه وجذبها إليها.

الفرع الأول: فتح الاقتصاد الجزائري أمام الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا

من خلال هذا العنصر سوف نتطرق إلى بيان أهم بنود تلك التشريعات والأحكام التي وضعها المشرع الجزائري لتشجيع دخول المستثمر الأجنبي وتعظيم الاستفادة منه، وذلك على النحو التالي:

أولاً: إصدار القوانين وإنشاء مجموعة من المؤسسات لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

حاولت الجزائر في بداية استقلالها تمويل عملية التنمية من خلال رؤوس الأموال الأجنبية باعتبارها تفتقد لاستثمارات وطنية، لهذا عملت على استبقائها وتشجيعها من خلال إصدارها لمجموعة من القوانين والمؤسسات الوصية لتشجيعه يمكن تقسيمها على مرحلتين:

1. مرحلة قبل فتح الاقتصاد الجزائري أمام الاستثمار الأجنبي المباشر: أصدرت الجزائر أول نص تشريعي يتعلق بالاستثمارات سنة 1963¹ حيث كان يهدف إلى إعادة بعث النشاط الاقتصادي ودعوة للاستثمار الأجنبي المباشر الإنتاجي حيث جاء هذا النص بعدة امتيازات جبائية ومالية من شأنها جلب والإبقاء على رؤوس

1- قانون رقم 63-277 الصادر 1963/07/26 المتضمن الاستثمارات، الجريدة الرسمية رقم 93.

الأموال الأجنبية الموجودة بالجزائر؛ إلى جانب قوانين أخرى¹ بهدف تحديد الإطار المنظم لمساهمة رأس المال وضمان حق الاستثمار للقطاع الخاص من ناحية وكذا تحديد المجالات والقطاعات التي يمكنه الاستثمار فيها، إن هذا الأمر خصّ تدخل القطاع الخاص سواء الوطني أو الأجنبي بالقطاعات الإستراتيجية للاقتصاد الوطني، والتي تعود بالنفع الاجتماعي وتزيد من ثروة الأمم؛ وضمان التحويل الحقيقي للمعارف والخبرات العلمية والتكنولوجية وتكوين الإطارات الجزائرية وتحديد المجالات والبياديين التي يمكنه الاستثمار فيها. إلا أن هذا القانون أظهر عدم فعاليته وذلك لأن المستثمر الأجنبي فضّل الاحتفاظ بمعارفه وخبراته ومنه تم تعديلها.

2. مرحلة فتح الاقتصاد الجزائري أمام الاستثمار الأجنبي المباشر: المقصود هنا مجموعة القوانين² المتعلقة بتبني الجزائر اقتصاد السوق كخيار اقتصادي بكل ما يتطلبه من تحرير للتجارة الخارجية وفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية، بإلغاء البعض منها وتعديل البعض الآخر منها من خلال:

- الترخيص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة للدولة صراحة، حول على إثر القانون رقم 86-14 المتعلق بالحقوقات في نوفمبر 1991 للشركات الأجنبية بالاستثمار في الآبار البترولية الثانوية والتنقيب على البترول والغاز؛
- تشجيع الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي بدون تمييز وكذا الاستثمار في كل النشاطات الإنتاجية والخدمية باستثناء الاستثمارات المخصصة صراحة للدولة أو لأحد فروعها، أو لأي شخص معنوي معين صراحة بنص تشريعي؛ عن طريق سياسة الحوافز الجبائية والمالية والليونة الإدارية؛
- إنشاء عدة أجهزة تسهر على الجانب التنظيمي لقانون الاستثمار (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات، الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار من أجل دعم الاستثمار...)

1- الأمر رقم 66-284 بتاريخ 15/09/1966، القانون رقم 82-11 المؤرخ 21/08/1982 المتعلق بالاستثمارات الاقتصادية الخاصة الجريدة الرسمية رقم 34، قانون 88-13 المؤرخ 28/08/1988 المتعلق بالشركات الاقتصادية المختلطة، القانون رقم 88-25 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية، الجريدة الرسمية رقم 64.

2- قانون 90-10 مؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بالنقد والقرض كتكريس لمبدأ الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر. -المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 08-09-1993 يعدل ويتمم الأمر رقم 75-50 المؤرخ في 26-09-1975 والمتضمن القانون التجاري (الجريدة الرسمية رقم 27. 1993).

- المرسوم التشريعي رقم 93-09 المؤرخ في 25 أبريل 1993 يعدل ويتمم الأمر رقم 66-154 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المتضمن قانون الإجراءات المدنية (الجريدة الرسمية رقم 27. 1993)،

- الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، جريدة رسمية، رقم 47.

ومن أهم التعديلات الحالية هو ما تعلق بالأمر 09-01 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، حيث ورد في المادة 58 منه "عدم إمكانية انجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي"¹، وهذا ما شكل عائقا حقيقيا أما الشركات التي لها رغبة في الاستثمار المباشر في الجزائر.

ثانيا: المناطق الحرة

إن أسباب إقامة المناطق الحرة في الجزائر حددت بواسطة المرسوم التنفيذي 94-320 الذي نص عليها المرسوم التشريعي تحت رقم: 93-12 الهدف من اللجوء إلى المناطق الحرة هو ترقية الصادرات من المنتوجات المصنعة والحصول على العملة الصعبة بالإضافة إلى خلق مناصب عمل ونقل التكنولوجيا وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وبالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي للبلد المضيف².

ثالثا: الخصوصية:

تعتبر الخصوصية وتحرير التجارة والاستثمار وإصلاحات السوق هي التي تجعل الدولة أكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر وتشجع على عودة رؤوس الأموال المهارية³، مع تحسين القدرات على الإنتاج والمنافسة والحفاظ على مناصب العمل وفق متطلبات اقتصاد السوق. هذا ما أدى بالجزائر إلى إصدار عدة نصوص وتعديل نصوص أخرى، بدأ من الخصوصية الجزئية 1994 من خلال المواد 24 و 25 من قانون المالية التكميلي لنفس السنة، وبعدها القانون المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية رقم: 95-12 الصادر في 26 أوت 1995، وكذا القانون المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة الصادر في 6 أكتوبر 1995، وحسب هذين القانونين فتحت الدولة المنافسة على مصراعها في عدة قطاعات باستثناء⁴، قطاع المحروقات كقطاع خاص بالدولة تتدخل فيه مباشرة، وقد عدل هذا الأمر في سنة 1997 وذلك لتسهيل الإجراءات القانونية والتنظيمية وتليينها كما أثري بمجموعة من المراسيم التطبيقية خلال السنوات 1998 و 1999، ويعد الأمر 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001

1- الأمر رقم 09-01 المتضمن قانون المالية التكميلي 2009، الجريدة الرسمية رقم 44، 26-07-2009، ص 13.

2- منور أوسري، دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)، مجلة الباحث، ورقة، عدد 2003/02، ص 44.

3- محمد بومخولوف، التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر "التجربة والآفاق"، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، ماي 2001، ص 155.

4- مفتاح صالح، الخصوصية: أسبابه، أهدافها، طرقها مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخصوصية والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، 2006/5/3، ص 346، ص 346.

والمعلق بتنظيم المؤسسات العمومية، وتسييرها، وخصوصتها، أحدث تشريع، حيث سمح بنقل الملكية إلى أشخاص تابعين للقانون الخاص.

رابعا: حماية الملكية الفكرية:

كان لزاما على الجزائر أن تجد لها ضمانا قانونيا فعلا يصون ويحمي الملكية الفكرية وينظم الإصدارات والإبداعات الجديدة، ومحاربة كل أشكال الغش والتقليد، وفق أسس دولية بتوقيع عدة اتفاقيات دولية أهمها المبادرة بالانضمام إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية الويبو WIPO بمقتضى أمر رقم 75-2 مكرر المؤرخ في 09-01-1975، ثم إصدار مجموعة من النصوص القانونية الداخلية لنفس الغرض، ومنها:

- إصدار الأمر رقم 73-14 المؤرخ في 03/04/1973 المتعلق بحق المؤلف، ثم الأمر رقم 46-73 المؤرخ في 25/07/1973 المتضمن إنشاء الديوان الوطني لحق المؤلف؛
- قانون التصاميم (الأمر) رقم 66/86 والمرسوم التنفيذي رقم 66/87 لسنة 1966 المتعلق بالرسوم والنماذج الصناعية، وقانون العلامات التجارية رقم 66/57 لعام 1966؛
- المرسوم 17 لسنة 1997 المعدل لبراءة الاختراع رقم 66/54 لسنة 1966 المتعلق ببراءات الاختراع؛
- إصدار قانون رقم 03-17 الصادر سنة 2003 وقد شمل هذا الأمر حماية كاملة لكل المصنفات الفكرية كالمصنفات السمعية البصرية، مصنفات قواعد البيانات وبرامج الإعلام الآلي، مع إيضاح العقوبات الجزائية والمدنية المتعلقة بالملكية الفكرية¹.

الفرع الثاني: فتح الاقتصاد الماليزي أمام الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا

من خلال هذا العنصر سوف نتطرق إلى بيان أهم بنود تلك التشريعات والأحكام التي وضعها المشرع الماليزي لتشجيع دخول المستثمر الأجنبي وتعظيم الاستفادة منه، وذلك على النحو التالي:

1- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 61، 1997، الجزائر، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 67، الجزائر، 2003.

أولاً: إصدار القوانين وإنشاء مجموعة من المؤسسات لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

تعاملت ماليزيا مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر أثناء عقد الستينيات حتى منتصف الثمانينيات فقد وضعت كمثيلاً لها من الدول حوافز تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتشريع قوانين وذلك في محاولة من مزاياه وتجنب مساوئه، لتنتقل تدريجياً فيما بعد من التشجيع العام للاستثمار الأجنبي المباشر إلى التركيز المحدد في توجيه الاستثمار للقطاعات عالية التقنية والعناقد الصناعية.

1. تشريعات الاستثمار الأجنبي المباشر وحوافزه في ماليزيا قبل التسعينات¹

- في عام 1958 تضمنت الحوافز الممنوحة إعفاءات ضريبية للمدة (2-5) سنوات للاستثمار في صناعات إحلال الواردات كالأغذية، المشروبات، البلاستيك، الكيماويات، والطباعة والنشر؛
- في عام 1968 تم إدخال تعديلات على الحوافز لتشجيع التشغيل في الصناعات كثيفة الاستعمال لرأس المال شملت إعفاءات لضريبة الأرباح تراوحت بين (2-10) سنوات واستقطاعات ضريبة الاستثمار تراوحت بين (25%-40%) من تكلفة رأس المال؛
- في السبعينيات تركز الترويج على الصناعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل والصناعات الموجهة للتصدير وتضمنت إنشاء (10) مناطق حرة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الإلكترونيات والنسيج من خلال تسريع الإجراءات الجمركية، والإعفاءات من رسوم الجمارك والضرائب على الصادرات، إعفاء المناطق الحرة من قوانين الملكية.

في عام 1986 تم تحرير كافة القيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات وتحت مظلة (قانون تشجيع الاستثمارات) وكالاتي²:

- السماح للأجانب بالاستحواذ على (100%) من حقوق الملكية في شركاتهم وذلك عند قيامهم بتصدير (80%) أو أكثر من منتجات تلك الشركات؛
- السماح للشركات التي تصدر ما بين (51%-79%) من منتجاتها بنسبة مناظرة من (51%-79%) من حقوق الملكية الأجنبية لتلك الشركات؛

1- عادل عبد العظيم، مرجع سابق، دون ترقيم.

2- زيدان محمد، مرجع سابق، ص 140.

- السماح للشركات بتصدير نسبة تتراوح بين (20%-50%) من منتجاتها بتملك حتى (51%) من حقوق الملكية الأجنبية لتلك الشركات؛
 - السماح للشركات التي تستطيع تصدير (20%) فقط أو أقل من منتجاتها أن تملك بحد أقصى (30%) من حقوق الملكية الأجنبية لتلك الشركات
2. قوانين وحوافز الاستثمار في ماليزيا بعد التسعينات¹: استجابة للتدفقات الضخمة للاستثمار الأجنبي المباشر قامت الحكومة بتعديل هيكل الحوافز سنة 1990 بالتركيز على نوعية الاستثمار مقاسة بالمكون التقني والقيمة المضافة، كما تم اعتماد نظام التدرج في الملكية الأجنبية للمشروعات الاستثمارية فيما إذا أدخلت التقنية العالية جداً أو نفذت مشروعات إستراتيجية مهمة تصنع مواد تحل محل الاستيراد أو تنتج سلع تستخدم فيها مواد أولية محلية وتخصص السلعة للتصدير إلى جانب التحفيز التالية:
- منح للشركات الأجنبية الوافدة لإنتاج مصنوعات بتقنيات عالية وتشمل الحوافز الإعفاء من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات أو بإعفائها من ضريبة الاستثمار بنسبة (60%) من رأس المال المستثمر الذي يتم إنفاقه اثناء 05 سنوات الأولى²، فضلاً عن أن أية شركة تتمتع بحوافز الصناعات ذات التقنية العالية، إذ بلغت مصاريفها على البحوث والتطوير محلياً ما لا يقل عن 1% من إجمالي مبيعاتهم وعلى أن لا تقل نسبة العاملين من الخريجين الماليزيين المتخصصين في علوم التقنية عن 7% من إجمالي القوى العاملة بالمشروع؛
 - بالنسبة للمشاريع الكبيرة ذات الأهمية الإستراتيجية والتقنية العالية والمتوقع أن يكون لها تأثير إيجابي على الاقتصاد الماليزي تمنح لها حوافز خاصة بالشركات الصغيرة، إعفاءات ضريبة شاملة لمدة 10 سنوات، بما فيها إعفاءات من ضريبة الاستثمار على كامل رأس المال المستثمر لمدة خمس سنوات، والهدف هنا تشجيع الشركات الصناعية الصغيرة التي يكون رأس مالها حوالي 200 ألف دولار أقل أو أكثر من ذلك بحسب طبيعة النشاط الفني الذي ستقوم به وتشمل الحوافز الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية عن استيرادات تلك الشركات من المواد الأولية والمعدات والآلات التي لا تتوفر في السوق المحلي على أن تضم هذه الشركات مساهمة محلية قد يفضي الأمر أحياناً أن تصل المساهمة إلى 70%؛

1- جمعة سعيد جمعة، الاستثمار وتجربة ماليزيا هيئة تشجيع الاستثمار، مداخلة في المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى تحت شعار نحو مناخ استثماري أفضل، طرابلس 2006، ص 9-10.

2- عادل عبد العظيم، مرجع سابق، دون ترقيم.

- منح حوافز خاصة لتشجيع المشاريع الإستراتيجية والمشاريع عالية التقنية، البحوث والتطوير، التدريب والمشاريع الداعمة للتشابك الصناعي؛ حوافز لترشيد الطاقة أو توليد الطاقة باستخدام مصادر الطاقة المتجددة، حوافز التخزين والمعالجة والتخلص من السموم والمخلفات الخطرة، ونفس الشيء بالنسبة للشركات الأجنبية ذات النشاط الزراعي، أو التي تنتج منتوجات تحددها الحكومة الماليزية .

كما تبنت أثناء الفترة (2000-2002) مجموعة جديدة من المبادرات لتشجيع الاستثمار مثل حزم تحفيزية مصممة للاستثمارات عالية الجودة وحوافز لترويج صناعات الأغذية والآلات والمعدات فضلاً عن أنها استمرت بتطوير وتنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، كما أنها استمرت بتطوير وتنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، كما منحت حوافز جديدة لتشجيع الصناعات المتعلقة بالخدمات العامة والإمداد والنقل وبذلك نجحت ماليزيا في اجتذاب عمليات النقل والشحن في المنطقة المتوجهة إلى كل من الدانمارك وتايوان¹.

ثانيا: مناطق التجارة الحرة الماليزية: تميزت ماليزيا بإنشاء مجموعة من المناطق الحرة ذات الطابع الصناعي، هدفها تحقيق رؤية عام 2020 بأن تصبح ماليزيا دولة صناعية كاملة، وهي كالاتي²:

أ. مدينة كوليم للتقنية العالية (1996): أول مدينة ذات تقنية عالية في ماليزيا، تهدف إلى جمع ما يتعلق بصناعة التقنيات، وبصفة أساسية في مجالات الإلكترونيات المتقدمة، الكهرباء الميكانيكية، الاتصالات، أشباه الموصلات، المواد المتقدمة، الأبحاث والتطوير، ونشوء التقنيات.

ب. مدينة (ملتيبيديا سوبر كوريدور): وقد اعتمدها الحكومة للارتقاء بالأمة الماليزية إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول عام 2020، وتحويل الاقتصاد الماليزي من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة في ماليزيا وتحويلها إلى اقتصاد معرفي يعتمد على المعلومة والتقنية والبحث والتطوير.

ج. مدينة ماليزيا التقنية: وقد تأسست هذه المدينة للقضاء على هجرة رؤوس الأموال إلى الدول النامية التي يصعب التنافس معها نتيجة لتدني أجور الأيدي العاملة من ناحية، وقلّة تكلفة الأراضي من ناحية أخرى، وعليه توجهت هذه المدينة إلى المجالات التقنية التي لا تركز عليها تلك الدول للتميز في مجالات مؤهلة للمنافسة في السوق الدولية، واستعمالها في مجالات استثمارية تقنية تحقق رؤية ماليزيا³.

1- عادل عبد العظيم، مرجع سابق، بدون ترقيم .

2- أيمن بن عبد المجيد كيال، مناطق الصناعات التقنية أداة فعالة في التنمية الاقتصادية المستدامة، منتدى الرياض الاقتصادي، 2005/12/نوفمبر، ص 32 .
متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت: www.google.com

3- نفس المرجع، ص 32. ص 34.

ثالثا: خصخصة شركات القطاع العام: لقد كانت ماليزيا من أوائل الدول النامية التي طرقت أبواب خصخصة شركات القطاع العام على نطاق واسع في مطلع عقد الثمانينيات، والتي طالت كل القطاعات سواء "أكانت إنتاجية أم خدمية"، بحيث كان قطاع الصناعة قد احتل المرتبة الأولى يليه قطاع البناء ثم قطاع النقل والتخزين والاتصالات والتمويل والعقارات والخدمات التجارية والتجارة والفندقة لتشكّل مجموعها نسبة 73.8% من المشاريع المخصصة، أما الخدمات الأخرى وقطاع الكهرباء والمياه والغاز وقطاع الزراعة وقطاع الخدمات والتعدين فقد شملت نسبة 35.4%، وهذا ما يدل على حرص الحكومة ودقة برامجها التنفيذية.

رابعا: حماية الملكية الفكرية: تعد ماليزيا إحدى الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو)، وهي إحدى الدول الموقعة على اتفاقية باريس، واتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس) الذي جرى توقيعه تحت رعاية منظمة التجارة العالمية وتوفر ماليزيا قدرًا كافيًا من الحماية لكلا من المستثمرين المحليين والأجانب، وتتوافق قوانين الملكية الفكرية في ماليزيا مع المعايير الدولية، وهي تخضع للمراجعة الدورية من قبل مجلس حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة¹.

يمكن القول بأن إستراتيجية الجزائر فيما يخص تشجيع وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر كانت مختلفة كثيرا عن إستراتيجية الماليزية الانتقائية والنوعية، التي كان أحد أهداف ماليزيا من تسهيل أنشطة الشركات المتعددة الجنسية هو دعم تدفق التكنولوجيا وتشجيع تعزيز الصادرات وخاصة السلع الالكترونية ذات الصبغة التقنية العالية، وإجبار الشركات الأجنبية التابعة على إجراء بحوث علمية في الدول المضيفة، عن طريق السماح للشركات المحلية بالدخول في تعاقدات معها، وتبني سياسة التعديل المستمر لهياكل وطبيعة الحوافز في ضوء حاجيات وأهداف التنمية الوطنية وبحسب الأهمية الاقتصادية للمشروع الاستثماري والعائد الاقتصادي لماليزيا .

الفرع الثالث: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر وماليزيا

لقد عرفت كل من الجزائر وماليزيا تغيرات مختلفة على مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر سواء من حيث الحجم أو من حيث التوزيع القطاعي متأثرة تارة بطبيعة الحوافز وتارة أخرى من حيث الخصائص المميزة لكل دولة منها، وهذا ما سنبينه على النحو التالي:

1- لمزيد من المعلومات حول حقوق الملكية الفكرية في ماليزيا أنظر الموقع : <http://www.myipo.gov.my>

الفصل الثالث: أثر نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر على إستراتيجية التنمية المستدامة: مقارنة بين الجزائر وماليزيا

أولاً: حجم مخزون الدولتين من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

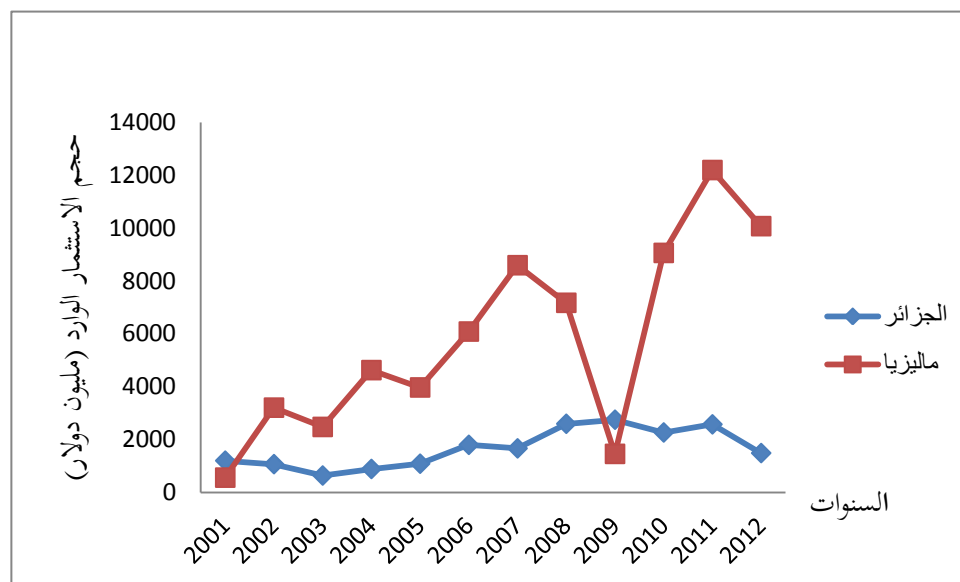
الجدول رقم (3-4): مخزون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر وماليزيا خلال (2001-2012)

الوحدة (مليون دولار).

| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---------|------|------|------|------|-------|-------|
| الجزائر | 1196 | 1065 | 634 | 882 | 1081 | 1795 |
| ماليزيا | 554 | 3203 | 2473 | 4624 | 3967 | 6084 |
| السنوات | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
| الجزائر | 1662 | 2593 | 2746 | 2264 | 2571 | 1484 |
| ماليزيا | 8595 | 7172 | 1453 | 9060 | 12198 | 10074 |

Source: world investment report,2005, 2011,2012,2013.

الشكل (3-1): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من الجزائر وماليزيا خلال الفترة (2001-2012)



من بيانات الجدول رقم (3-4) والشكل رقم (3-1) وعبر إجراء المقارنة بينها يمكننا رصد مجموعة النتائج التالية:

الفصل الثالث: أثر نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر على إستراتيجية التنمية المستدامة: مقارنة بين الجزائر وماليزيا

إن حجم مخزون الاستثمار المباشر الأجنبي ميّزه التزايد المستمر والمضطرد في ماليزيا عبر السنوات المختارة ضمن الجدول الأتي أعلاه، إذ بعد ما كان يقدر بـ **3203** مليون دولار سنة 2002، ليرتفع إلى 8595 مليون دولار سنة 2007 ثم ليعود للانخفاض بسبب الأزمة التي شهدتها الاقتصاد العالمي سنة 2008 ليصل إلى 7172 مليون دولار ثم إلى 1453 سنة 2009 بعدها يعود للارتفاع ليحقق أقصى ذروة له سنة 2011 بقيمة 11966 مليون دولار وهذا يعود لمجموعة القوانين والحوافز التي بذلتها من أجل الإبقاء على تدفقاته إيجابية عبر حرصها على تحسين المناخ الاستثماري فيها، بالرغم من الانخفاض الذي عرفته نهاية سنة 2012 في حجمه متأثرة بالتغيرات الخارجية.

بالنسبة للجزائر، فإن حجمه الذي عرف انخفاضا محسوسا سنة 2000 بقيمة 438 مليون دولار، إذ بدأ حجم مخزون الاستثمارات فيها يعرف تزايدا أقل من ذلك المسجل في ماليزيا فسجل سنة 2001 قيمة 1196 مليون دولار بسبب صدور الأمر 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار وجملة الحوافز الضريبية والجمركية الملحقه به، ثم ليعود الارتفاع مرة أخرى ليتجاوز المليارين بسبب صدور قانون المحروقات 03-05، إلا أنه ومع المقارنة بالاستثمار الوارد إلى ماليزيا يعتبر ضعيف، وخاصة وأنها مصنفة في الرتبة 23 في مؤشر جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة¹، بقيمة 0.45 مقارنة بماليزيا صاحبة المرتبة 9 وقيمة مؤشر جاذبية الاستثمار بـ 0.55 وعلى هذا الأساس تظل الجزائر وفق هذا التصنيف بعيدة عن قدراتها الفعلية في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1- تقرير التنافسية العربية 2012، مرجع سابق، ص46.

الفصل الثالث: أثر نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر على إستراتيجية التنمية المستدامة: مقارنة بين الجزائر وماليزيا

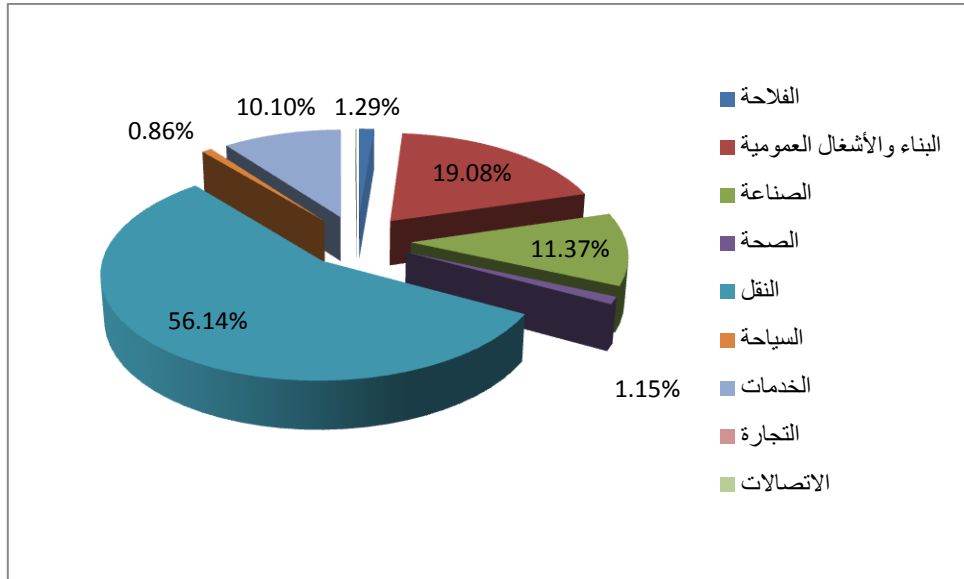
ثانيا: التوزيع القطاعي للمشاريع الاستثمارية في كل من الجزائر وماليزيا

الجدول رقم (3-5): توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خارج قطاع المحروقات للفترة الممتدة ما بين (2002-2012).

| القطاع | عدد المشاريع | النسبة (%) | المبلغ (مليون دج) | النسبة (%) |
|--------------------------|--------------|------------|--------------------|------------|
| الفلاحة | 612 | 1.29 | 56.539 | 0.82 |
| البناء والأشغال العمومية | 9081 | 19.08 | 1.057.006 | 15.24 |
| الصناعة | 5413 | 11.37 | 2.960.683 | 42.70 |
| الصحة | 545 | 1.15 | 68.040 | 0.98 |
| النقل | 26718 | 56.14 | 655.594 | 9.46 |
| السياحة | 409 | 0.86 | 781.962 | 11.28 |
| الخدمات | 4809 | 10.10 | 968.431 | 13.97 |
| التجارة | 2 | 0.00 | 37.514 | 0.54 |
| الاتصالات | 4 | 0.01 | 347.842 | 5.02 |
| المجموع | 47593 | 100 | 6933611 | 100 |

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار متوفر على الرابط: www.andi.dz

الشكل رقم (3-2): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حسب التوزيع القطاعي في الجزائر.



من بيانات الجدول رقم (3-5) والشكل رقم (3-2) وعبر إجراء المقارنة بينها يمكننا رصد مجموعة النتائج التالية:

إنّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاعات المحروقات عرفت تدفق كبير إلى قطاع النقل ب 26718 وبنسبة 56.14% مشروع ليلها في المرتبة الثانية قطاع البناء والأشغال العمومية ب 9081 مشروع أي بنسبة 19.08% ثم قطاع الصناعة في المرتبة الثالثة بنسبة 11.37% بينما احتلت كل من الفلاحة والاتصالات والتجارة المراتب الأخيرة من حيث تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها بنسبة لم تتجاوز 2%، كما هو مبين في الجدول الموالي رقم (3-6).

جدول رقم (3-6): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا حسب القطاعات (2011-2012)

الوحدة: نسبة مئوية

| القطاع / السنة | 2011 | 2012 |
|-----------------------------|------|------|
| الصناعة | 59.2 | 58.2 |
| النفط والغاز | 9.6 | 12.8 |
| خدمات مالية | 9.2 | 8.9 |
| خدمات غير مالية | 21.2 | 19.1 |
| أخرى (الزراعة وقطاع البناء) | 0.9 | 0.9 |
| المجموع | 100 | 100 |

Source: Bank Negara Malaysia and department of statistics, Malaysia.

من خلال الجدول رقم (3-6) يتبين لنا أن قطاع الصناعة الماليزية يعرف أعلى نسبة من حيث تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 58.2% سنة 2012 مقارنة بباقي القطاعات، ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع الخدمات بنسبة 20% سنة 2012 خاصة في مجال الخدمات غير مالية أين بلغ 19.1% مقارنة بالخدمات المالية التي كانت نسبتها 8.9%، ليأتي في المرتبة الثالثة قطاع النفط والغاز الذي عرف ارتفاعا في سنة 2012 غير متأثرا بالتغيرات العالمية الراهنة، في حين احتلت القطاعات الأخرى (قطاع الزراعة والبناء) المرتاب الأخيرة وبقيت مستقرة بنسبة 0.9% في كلا السنتين.

يتضح أن هناك تباين في تدفق الاستثمارات حسب القطاعات بالنسبة للجزائر وماليزيا، حيث هناك تدفق كبير الى قطاع الطاقة في الجزائر بينما عرف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ماليزيا إلى قطاع الطاقة بالدرجة الأولى.

المطلب الثاني: نقل التكنولوجيا وأثرها على الاستدامة الاجتماعية في الجزائر وماليزيا

سعت كل من الجزائر وماليزيا في الحصول على التقنية الحديثة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشركات متعددة الجنسية، وذلك لأن هذا النوع من الشركات يمتلك من الوسائل والإمكانيات المالية الضخمة التي تسمح لها بالإففاق الكبيرة على مشاريع البحث والتطوير، فضلاً عن مقدرتها على التنقل بيسر وسهولة عبر الحدود الدولية، مخلفة مجموعة آثار قد تكون ايجابية وقد تكون سلبية تتوقف على طبيعة وظروف الدولة المضيفة.

الفرع الأول: أثر نقل التكنولوجيا على البطالة والتوظيف في الجزائر وماليزيا

تختلف حجم المساهمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاج والتوظيف، بحسب مدخلات الإنتاج ذات المصدر الوطني وليس الأجنبي، ونفس الشيء إن كانت العمالة وطنية وليست أجنبية، وهل التكنولوجيا المنقولة تحتاج إلى يد عاملة كبيرة وغير مدربة، أم عمالة قليلة ومدربة .

أولاً: أثر نقل التكنولوجيا على البطالة والتوظيف في الجزائر

1. مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص العمل بالجزائر:

إلى جانب الحلول الوطنية التي تبنتها الجزائر لتخفيض البطالة، من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، حيث سمحت بتخفيض حجم البطالة من 27.3% سنة 2001 إلى 12.3% سنة 2006 ثم إلى 9.8% سنة 2011 بفضل المشاريع الكبيرة المدرجة، والتي جذبت الكثير من الاستثمارات الداخلية والأجنبية التي كان لها أثر في توفير مناصب عمل للجزائريين، مقارنة بالمشايخ الاستثمارية الأخرى بالجزائر انطلاقاً من الجدول التالي:

الفصل الثالث: أثر نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر على إستراتيجية التنمية المستدامة: مقارنة بين الجزائر وماليزيا

جدول رقم (3-7): مساهمة الاستثمار في خلق فرص العمل للجزائريين خلال الفترة (2002-2012)

| مشاريع الاستثمار | عدد المشاريع | % | مبلغ (بمليون دج) | % | عدد مناصب العمل | % |
|----------------------------------|--------------|------|------------------|------|-----------------|------|
| الاستثمارات المحلية | 47170 | 99.1 | 4.813.063 | 69 | 664057 | 88 |
| الشراكة | 208 | 0.4 | 879.370 | 12.7 | 27400 | 4 |
| الاستثمار الأجنبي المباشر | 215 | 0.5 | 1.241.179 | 17.9 | 63713 | 8 |
| إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر | 423 | 0.9 | 2.120.549 | 31 | 91113 | 12 |
| المجموع العام | 67.808 | 100% | 6.728.763 | 100% | 940.832 | 100% |

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الموقع الإلكتروني: www.andi.dz.

قدر عدد المشاريع لإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر بـ 423 مشروع أي بمبلغ 2120549 مليون دج وبنسبة 0.9% من مجموع الاستثمار في الجزائر، وتتنوع هذه النسبة بين 0.4% للمشاريع الشراكة و0.5% للاستثمار الأجنبي المباشر، في حين قدرت عدد مناصب العمل المستحدثة لإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر بـ 91113 منصب أي بنسبة 12%، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بنسبة الاستثمارات المحلية والتي قدرت بـ 88% من إجمالي المناصب، ويعود ذلك إلى توجه معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إقامة المشاريع في قطاع المحروقات وتجاهل القطاعات الأخرى.

الفصل الثالث: أثر نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر على إستراتيجية التنمية المستدامة: مقارنة بين الجزائر وماليزيا

2. توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2002-2012):

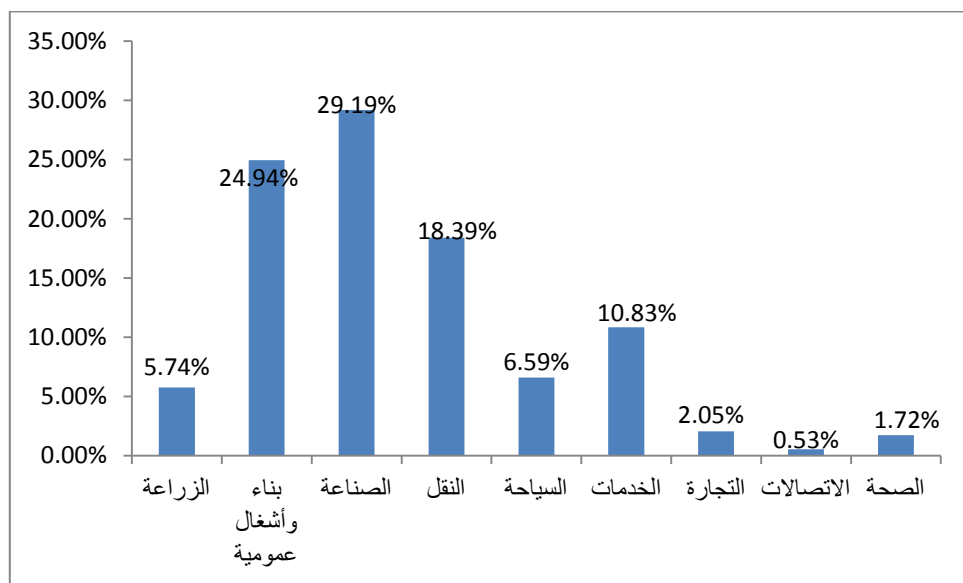
الجدول رقم (3-8): فرص العمل الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2002-2012)

الوحدة: منصب شغل

| القطاع الاقتصادي | الزراعة | بناء وأشغال عمومية | الصناعة | الصحة | النقل | السياحة | الخدمات | التجارة | الاتصالات |
|------------------|---------|--------------------|---------|-------|-------|---------|---------|---------|-----------|
| العمالة | 43.3 | 188.3 | 220.4 | 13.0 | 138.8 | 49.7 | 81.8 | 15.5 | 4.03 |
| % | 5.74 | 24.94 | 29.19 | 1.72 | 18.39 | 6.59 | 10.83 | 2.05 | 0.53 |

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الموقع الإلكتروني: www.andi.dz

الشكل رقم (3-3): النسبة المئوية لحجم العمالة الجزائرية حسب القطاعات الاقتصادية



حسب الجدول رقم (3-8) أعلاه نلاحظ أن الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع الصناعة، هي التي استقطبت العدد الأكبر من الأيدي العاملة الوطنية بنسبة 29.19% مقارنة مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى خلال الفترة (2002-2012)، حيث احتلت المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في خلق فرص الشغل في الجزائر، بتوفير ما يعادل 220467 منصب شغل خلال عشرة سنوات، أما بالنسبة للشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع البناء والأشغال العمومية، احتلت المرتبة الثانية من حيث مساهمتها في خلق فرص عمل في الجزائر بتوفيرها 188349 منصب شغل فقط، ويمكن إرجاع ذلك إلى اعتماد هذه الشركات الناشطة في هذا القطاع على اليد العاملة الأجنبية التي تأتي بها من موطنها الأم، ومثال ذلك الشركات الصينية الناشطة في قطاع البناء والأشغال العمومية والتي تعتمد بنسبة كبيرة على العمالة الصينية، بينما قطاع الاتصالات احتل المركز الأخير من حيث مساهمته في توفير فرص العمل نظرا لقلّة المشاريع الاستثمارية في هذا القطاع مقارنة مع بقية القطاعات الأخرى.

ثانيا: أثر نقل التكنولوجيا على البطالة والتوظيف في ماليزيا

إلى جانب الحلول الوطنية التي تبنتها ماليزيا لتخفيض البطالة إلى 3.5% سنة 2010 ميلادي، اتخذت إجراءات أخرى متعلقة بتحسين مساهمة المستثمر الأجنبي في توفير مناصب عمل للماليزيين وذلك من خلال قيام الحكومة الماليزية بإدخال إجراءات للتعامل مع تدفق العمال الأجانب، و سن قوانين تنظم وتسهل شرعية تواجدهم، كما حددت القطاعات والصناعات المسموح بها لعمل هؤلاء العمال أو البحث عن العمل، و منحت عفوا عن العمال الأجانب غير الشرعيين، وأعادتهم إلى بلادهم الأصلية. كما أنشأت خدمة نشر المعلومات المتعلقة بفرص العمل المتاحة، يتم تحديثها من خلال نظام شامل على الحاسب الآلي، عرف بتبادل العمالة الإلكتروني، بحيث يمكن توظيف العمال الأجانب في قطاعات التصنيع والإنشاء والمزارع والزراعة والخدمات والمساعدة المحلية، مع فرض ضريبة سنوية على العمال الأجانب كالاتي:

الفصل الثالث: أثر نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر على إستراتيجية التنمية المستدامة: مقارنة بين الجزائر وماليزيا

جدول رقم (3-9): قيمة الضريبة السنوية المفروضة على العمال الأجانب في القطاعات الرئيسية بماليزيا

الوحدة : رينجيت ماليزي

| المساعدة المحلية | الزراعة | المزارع | الانشاء | الخدمات | | | التصنيع | القطاعات المعتمدة |
|------------------|---------|---------|---------|---------|----------------|-------------|---------|-------------------|
| | | | | أخرى | منتجات الجزيرة | دور الرعاية | | |
| 360 | 360 | 540 | 1.200 | 1.800 | 1.200 | 600 | 1.200 | الضريبة |

المصدر: للاطلاع على مزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لإدارة الهجرة الماليزية

<http://www.imi.gov.my>

فمن خلال الجدول رقم (3-9) يتبين أن ماليزيا تفرض ضرائب مرتفعة على القطاعات التي فيها إمكانية اكتساب التكنولوجيا منها بهدف تدريب الماليزيين وتوظيفهم في جميع مستويات حيث تفرض أعلى نسبة على كل من قطاع التصنيع والخدمات بقيمة 1200 رينجيت ماليزي، و3600 رينجيت ماليزي على التوالي لذلك، تشجع الشركات على تدريب المزيد من الماليزيين حتى يعكس نمط العمل على جميع مستويات المنظمة، التركيب متعدد الأجناس للبلد.

على الرغم من ذلك، حينما يكون هناك نقص في الماليزيين المدربين، يسمح للشركات باستقدام الموظفين المغتربين لمزيد من تحسين بيئة الاستثمار في ماليزيا ودعم نقل التكنولوجيا وتدفع المهارات الأجنبية إلى ماليزيا، فقد حررت الحكومة بصورة أكبر سياسة توظيف الموظفين المغتربين، وبالسرمان من 17 يونيو 2003، إرشادات توظيف الموظفين المغتربين هي كالآتي 1:

أ. شركات التصنيع ذات رأس مال أجنبي مدفوع بقيمة 2 مليون دولار أمريكي وأكثر:

1 - Malaysia property investment guide, Jones Lang LaSalle, 2013 ,p5. available at <http://www.joneslanglallsites.com/appig/wp-content/uploads/2013/02/Malaysia-Property-Investment-Guide-2013.pdf>

- تعطى الموافقة التلقائية لعدد حتى 10 وظائف للمغتربين وتشمل خمس وظائف رئيسية؛
 - يمكن توظيف المغتربين لمدة أقصاها 10 سنوات للوظائف التنفيذية وخمس سنوات للوظائف غير التنفيذية.
- ب. شركات التصنيع ذات رأس مال أجنبي مدفوع يزيد عن 200.000 دولار أمريكي وأقل من 2 مليون دولار أمريكي:
- تعطى الموافقة التلقائية لعدد حتى خمس وظائف للمغتربين وتشمل وظيفة واحدة رئيسية على الأقل؛
 - يمكن توظيف المغتربين لمدة أقصاها 10 سنوات للوظائف التنفيذية وخمس سنوات للوظائف غير التنفيذية.
- ت. يتم اعتبار شركات التصنيع ذات رأس مال أجنبي مدفوع أقل من 200.000 دولار أمريكي، للوظائف الرئيسية والوظائف المؤقتة القائمة على الإرشادات الحالية، وهي:
- يمكن اعتبار الوظائف الرئيسية حيث يكون رأس المال الأجنبي المدفوع 500.000 رينجيت ماليزي على الأقل. ومع ذلك، يعتبر هذا المبلغ إرشادي فقط ويعتمد عدد الوظائف الرئيسية المسموحة على مميزات كل حالة؛
 - يمكن اعتبار الوظائف المؤقتة حتى مدة 10 سنوات للوظائف التنفيذية التي تتطلب مؤهلات احترافية وخبرة عملية وخمس سنوات للوظائف غير التنفيذية التي تتطلب المهارات والخبرة الفنية لهذه الوظائف، يجب تدريب الماليزيين لتولي الوظائف في نهاية الأمر.
 - يعتمد عدد الوظائف الرئيسية والمؤقتة على مميزات كل حالة؛
- ث. شركات التصنيع الماليزية الملكية، تعطى الموافقة على توظيف المغتربين للوظائف الفنية وتشمل وظائف الأبحاث والتطوير، كما تطلب.
- ج. يجب أن يبلغ الموظف المغترب الذي يعمل في قطاع التصنيع باستثناء الأنشطة ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات 27 سنة على الأقل بالنسبة للأنشطة ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يجب أن يبلغ الموظف المغترب الذي يعمل 21 سنة على الأقل.

ح. الموظف المغترب الذي تم نقله من وظيفة لأخرى داخل نفس الشركة، يجب عليه أن يحصل على جواز عمل جديد؛ ويتم تعديل جواز العمل الأصلي الخاص به لكي يعكس التغيير في الوظيفة، وتكون جميع جوازات العمل سارية للفترة المعتمدة للوظيفة.

الفرع الثاني: نقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر وماليزيا

هناك الآن جدل حول كيفية الحفاظ على الهوية الثقافية وفي نفس الوقت الاستفادة من دور الاستثمار الأجنبي المباشر في إتاحة تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتكنولوجيا المستدامة، والتوجه نحو تعريب أنظمة المعلومات وإدخال علومها وتقنياتها في الأنظمة التعليمية لتتكامل معها، وإلى تحسين المجتمعات المرتبطة إلكترونياً وتطوير الخدمات الحكومية في هذا المجال. ونستشف تلك الأهمية من خلال معرفة مدى تواجد الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وتحليل مؤشر البنية التحتية التقانية للدولتين كما هو مبين في الجدول رقم (3-10).

الفصل الثالث: أثر نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر على إستراتيجية التنمية المستدامة: مقارنة بين الجزائر وماليزيا

جدول رقم (3-10): مؤشر البنية التحتية التقانية في كل من الجزائر وماليزيا

الوحدة: نسبة مئوية

| الدولة/ المؤشر | تكلفة استخدام الانترنت | خطوط الهاتف الأرضي لكل 100 من السكان | عدد مستخدمي الانترنت لكل 100 من السكان | عدد مشترك الهاتف النقال لكل 100 من السكان | عدد الحواسيب الشخصية لكل 100 من السكان |
|-------------------|--|---|---|---|--|
| الجزائر | 0.96 | 0.14 | 0.11 | 0.39 | 0.00 |
| ماليزيا | 0.94 | 0.28 | 0.71 | 0.50 | 0.31 |
| الدولة/ المؤشر | عدد خوادم شبكة الانترنت الآمنة لكل 100 من السكان | متوسط تكلفة المكالمات المحلية | مؤشر البنية التيهية التقانية | الترتيب | |
| الجزائر | 0.00 | 0.91 | 0.36 | 17 | |
| ماليزيا | 0.04 | 0.90 | 0.53 | 5 | |

المصدر: تقرير التنافسية العربية 2012، ص 56.

حققت الجزائر حسب تقرير التنافسية العربية لسنة 2012 تقدما ملحوظا في مؤشر البنية التحتية التقانية 0.36 مقارنة 0.53 بماليزيا ما جعلها تحتل المرتبة 17 بفضل الإصلاحات التي تمت في قطاع الاتصالات من خلال استخدام الاستثمار العربي وفتح القطاع للمنافسة بحيث تقدر عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة 2002-2012 في قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بـ 105 مشروع، أما في مجال الخطوط الأرضية فمازال انتشارها منخفضا مقارنة مع ماليزيا وذلك بالرغم من استمرار أهمية الهاتف الثابت في استخدام الانترنت ونقل المعلومات، بحيث تجدر بنا الإشارة إلى أن هذه الزيادة في استعمال الانترنت لا تدل

على تحسن معرفي أو تطور تكنولوجي حقيقيين أو على استعمالات في مجالات معرفية أو علمية بحتة وإنما جل هذه الاستعمالات تعود إلى مواقع الثقافة العامة واللهم، من جهة أخرى نلاحظ أن عدد الحواسيب الشخصية لكل 100 من السكان، عدد خوادم شبكة الانترنت الآمنة لكل 100 من السكان كانت قيمتها مساوية للصفر مقارنة بماليزيا التي سجلت 0.31 و 0.41 على التوالي.

أما ماليزيا فقد كان 0.13 ما جعلها تحتل المرتبة 5 في مؤشر البنية التحتية التقانية وفق تقرير التنافسية العربية 2012، إذ تعد ماليزيا من الدول التي أدركت أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمية ودخول الاقتصاد العالمي مع الحفاظ على الهوية الوطنية، فقد اعتمدت على تطبيق سياسة طموحة لتكنولوجيا المعلومات على مشروع (ممر الوسائط المتعددة وفق نظرة مستقبلية لعام 2020 تصميم مشاريع توابك ممر الوسائط المتعددة لخلق جو لإبداع المنتجين المبتكرين ومن هذه المشاريع المدارس الرسمية والصحة عن بعد، الأعمال الإلكترونية، تقانة البطاقة الذكية، الحكومة الإلكترونية¹، وهو المشروع الأكثر تطوراً في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالية، إذ استقطب أكثر من 900 شركة من الشركات المتعددة الجنسية وشركات أجنبية وأخرى محلية وكان من ما ركزت عليه هذه الشركات منتجات الاتصالات وخدماتها والبحث والتطوير فيها، وهدف ماليزيا هو توفير بيئة مثالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تمكنها من التحول إلى شركات عالمية فضلاً عن توفير بني أساسية متقدمة².

المطلب الثالث: نقل التكنولوجيا وأثرها على التنمية البيئية في الجزائر وماليزيا

سنكتفي في هذا المطلب بدراسة أثر نقل التكنولوجيا عن طريق المستثمر الأجنبي المباشر في بعض القطاعات الحيوية المختارة ومنها قطاع الطاقة وقطاع الصناعة وقطاع النقل، والتي تعرف إقبالا كبيرا للاستثمارات الأجنبية.

الفرع الأول: الوضع البيئي في كل من الجزائر وماليزيا

يمكن معرفة مدى تأثير المستثمر الأجنبي المباشر وتكنولوجياته المنقولة من خلال معرفة مدى تركز هذا الأخير في القطاعات الأكثر تلويثا أو صداقة للبيئة، واستنزافا أو محافظة للموارد الطبيعية (الطاقة، الصناعة

1- تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكو)، دليل توجيهي لصياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الأمم المتحدة، نيويورك، 2007، ص12.

2- تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكو)، مرجع سابق، ص15.

الفصل الثالث: أثر نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر على إستراتيجية التنمية المستدامة: مقارنة بين الجزائر وماليزيا

الاستخراجية، تكرير البترول، ...)، أين تتزايد تكاليف الصحة وحماية البيئة، بينما تتناقص الموارد الطبيعية ويقلُّ انتفاع الإنسان بها، إضافة إلى المتاعب الجُمّة التي يتعرض لها الإنسان جراء مستوطنات التلوث التي تُحاصره وربما تؤدي إلى فقدان الحياة،

جدول رقم (3-11): انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون (متوسط نصيب الفرد بالطن المتري)

| البلد/ السنة | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|--------------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| الجزائر | | 2.9 | 2.9 | 3.3 | 3.2 | 3.3 | 3.2 | 3.5 |
| ماليزيا | | 6.4 | 6.5 | 7.0 | 6.4 | 7.2 | 7.6 | 7.1 |

Source: data. worldbank.org.

من خلال الجدول رقم (3-11) نلاحظ أن ماليزيا تعرف انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون والتي تتراوح بين 6.4 و7 وبوتيرة متزايدة من سنة لأخرى مقارنة بتلك المحققة بالجزائر والتي تتراوح بين 2.9 و3.3 التي تعرف وتيرة ثابتة تقريبا، مما يوحي بأن نسب التلوث المتواجدة في ماليزيا هي أعلى من تلك المتواجدة في الجزائر وذلك يعود لانتعاش نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في قطاع التصنيع، لذلك تعاني الولايات المكتظة بالمنشآت الصناعية تلوّثًا مخيفًا فاقت معدلاته المعايير الدولية لنقاء الجو وفقًا لمقياس منظمة الصحة العالمية، حيث يشير مقياس المنظمة إلى أن نسبة الجسيمات العالقة والدقيقة تتراوح بين 40 - 60% في كل جرام من المتر المكعب، وتؤكد الأرقام أن هذه النسبة ترتفع في الولاية الفيدرالية كوالا لمبور وكبرى المدن الماليزية "جوهور بارو" إلى 75% لكل جرام¹، ويرجع تزايد انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون بماليزيا للأسباب التالية:

1. الاستخدام الكثيف للطاقة مما أدى إلى إحداث التلوث الجوي بزيادة كمية الجسيمات الدقيقة العالقة والغازات السامة بالجو مثل ثاني أكسيد الكربون، وأكسيد النيتروجين، إضافة إلى الأمطار الحمضية، فالاستخدام الكثيف للطاقة جاء نتيجة للتوسع الصناعي، وقد شكّل استخدام الطاقة² نموًا أسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي، في ماليزيا 18% للطاقة بينما النمو الناتج المحلي الإجمالي في حدود 8%؛

1- بشير شريف بشير، مستوطنات التلوث تحاصر الفقراء، أنظر إلى الرابط:

http://www.onislam.net/arabic/about-onislam.html

2- نفس المرجع، دون ترقيم.

2. ازدياد حركة النقل وعدد المركبات: وهي عناصر أساسية في زيادة مصادر التلوث في المناطق الحضرية، خاصة المركبات التي تستخدم الديزل والمحركات ذات التلوث المرتفع؛
3. انتشار القطاعات الصناعية الأكثر تلوثاً للبيئة، وبالمناسبة فقد شكّلت ظاهرة الضباب أو الدخان إشارة خطيرة للتلوث الصناعي في ماليزيا خلال سنوات التسعينات، حيث ازدادت حالات أمراض الجهاز التنفسي بجانب شيوع الأمراض الناتجة عن تلوث الأطعمة والمياه، بسبب التوسع الصناعي وزيادة عدد المنشآت والأنشطة الصناعية التي تعتبر مصادر أساسية للتلوث مثل صناعات الحديد والصلب والمناجم والتعدين ومنشآت الأسمت وأعمال التكرير والكيماويات ومحطات التوليد الحراري.

الفرع الثاني: نقل التكنولوجيا وأثرها على التنمية الصناعية في الجزائر وماليزيا

أولاً: نقل التكنولوجيا وأثرها على التنمية الصناعية في الجزائر

1. وضعية الصناعة الجزائرية الحالية¹: تعتبر صناعة التعدين (استخراج المعادن بصورها المختلفة) أهم الصناعات الاستخراجية انتشارا بحيث تقدر مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 36.7/ سنة 2011، كما يشكل استخراج النفط والغاز المصدر الرئيسي للدخل هذا الأخير الذي يعرف نشاطا متزايدا في الجزائر الذي تمتلك ثروة غازية معتبرة، بينما الصناعة التحويلية التي تجمع فروع الصناعات الإلكترونية والكهربائية ومواد البناء والصناعات الغذائية والنسيج والجلود والأحذية، الخشب والورق، الكيمياء والبلاستيك والصناعات المختلفة، تساهم بحصة ضعيفة مع مرور الوقت في الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 3.6٪ سنة 2011 ، فحسب أرقام الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S) فإن في سنة 1990 كانت حصة القيمة المضافة الناتجة عن القطاع الصناعي خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام 11٪، في مقابل 8,5٪ سنة 1995، وإلى 6٪ سنة 2000 و5.7٪ فقط سنة 2005 ، إلى جانب ضعف الإنتاج الصناعي، والحماية المتعلقة به، وضعف القدرة على المنافسة، بحيث لا تزال الصناعة التحويلية مساهمتها متواضعة في الإنتاج المحلي ولا تتعدى 13٪، إلى جانب ضعفه الكمي فإنها لم تستطع أن تصنع سلعا إستراتيجية تسمح لها باحتلال مكانة في السوق الدولية، إذ نجدها متوجهة إلى الداخل أي لخدمة السوق المحلي².

1- كمال عايشي، مرجع سابق، دون ترقيم.

2- عبود زرقين، الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، بحث اقتصادية عربية، العدد 45/ شتاء 2009، ص 161.

هناك مجموعة من العوامل المتشابكة التي كانت سببا في الأزمة الحالية للصناعة الجزائرية، وعدم قيامها بالدور المنوط بها ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بنسب معتبرة، والتي نذكر أهمها فيما يلي 1 :

- الارتباط القوي لصناعة الجزائر بالخارج للتزود بالمواد الأولية الضرورية النصف مصنعة وقطع الغيار، أي الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة؛
 - التأخر التكنولوجي والتحكم الضعيف في أساليب الإنتاج، وارتفاع تكلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالتنوع؛
 - محدودية أساليب التسيير والتأخر في مجال المناهج الحديثة في التسيير؛
 - العملية الصناعية المتجزئة، وعدم مرونة الجهاز الانتاجي لمواجهة حالات الطلب المحتملة؛
 - تآكل تجهيزات الانتاج وفي مسارات الانتاج التي نتج عنها منتجات رديئة غير قادرة على منافسة المواد المستوردة.
- إضافة إلى فتح الأسواق الموازية وظهور عمليات التقليد بها والتهرب التي أثرت بشكل سلبي على السير الحسن لمختلف مراحل الإنتاج.

2. بعض مشاريع الشراكة التكنولوجية لخدمة التنمية المستدامة: لقد قامت الجزائر بالمشاركة مع المستثمر الأجنبي في عدة مشاريع مشتركة تدعم استراتيجية التنمية المستدامة لعل أهمها2:

- أ. توقيع عقد إدارة خدمات الصرف الصحي لمدينة الجزائر العاصمة بين الشركة الفرنسية SUEZ ENVIRONNEMENT والسلطات الجزائرية (الجزائرية للمياه، والديوان الوطني للتطهير سنة2003، وقد كان الهدف الأساسي للمشروع هو:
- نقل الخبرة والدراية، وتدريب 3000 موظف من شركة المياه والصرف الصحي للجزائر العاصمة SEAL؛
- الانتماء إلى شبكة دولية للبحث والتطوير وينعكس هذا الالتزام خصوصا من خلال الوصول إلى قواعد البيانات، والوصول إلى شبكة الخبراء والباحثين الدوليين للاستفادة منهم؛

1- زوزي محمد، إستراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، ورقة، عدد08، 2010، ص176-178.

- الإمداد والتمويل بالمواد القابلة للتسليم ممثلة في السلع، المواد، البرمجيات المستخدمة، والأساليب.
ب. الشراكة الأجنبية في مجال المنظفات بين الشركة الوطنية للمنظفات ومنتجات التنظيف (NAD) وإحدى الشركات التابعة لمجموعة هنكل الألمانية، وتتمثل الإجراءات المتخذة لنقل التكنولوجيا والدراية بالإضافة إلى خلق فرص عمل، الطموح إلى تحسين كبير في جودة المنتج، من خلال اكتساب وتحسين المعدات الحالية، نقل الاختصاص؛

ج. أما بالنسبة لأهم عمليات نقل التكنولوجيا في قطاع النقل التي ميزت السنوات الأخيرة هي:

مشروع "سيارات رونو" بوادي تليلات بوهران، حيث أشرفت الشركة الوطنية للسيارات الصناعية والصندوق الوطني للاستثمار والصانع الفرنسي بالعاصمة على تأسيس شركة "رونو الجزائر للإنتاج"، حيث تم التوقيع بالأحرف الأولى على وثائق هذا العقد المبرم بعد سنة ونصف من المفاوضات المتواصلة بمناسبة الزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند إلى الجزائر¹، بحيث يمتلك الجانب الجزائري نسبة 51% من خلال الشركة الوطنية للسيارات الصناعية 34% والصندوق الوطني الجزائري للاستثمار 17% وفي حدود 49% للمصنع الفرنسي وسينتج في البداية 25000 سيارة سنويا ثم 75000 سنويا قبل ان يبلغ الإنتاج 150000 سيارة سنويا بعد عشر سنوات من انطلاق الإنتاج، كما ستخرج أول سيارة من سلسلة التركيب في نوفمبر 2014، هذا المشروع الذي سيسمح بتوفير مناصب شغل تقدر بحوالي 6000 منصب شغل، مع تقليص فاتورة واردات الجزائر المقدرة بأكثر من 400000 سيارة سنويا من مختلف الماركات بقيمة تقدر بـ 4 مليار دولار²، ويرمي مشروع "رونو الجزائر" إلى خلق نسيج صناعي محلي قوي وضمن حركية للاقتصاد الوطني من خلال إشراك المؤسسات المحلية خلال مراحل التركيب، والعمل على إنشاء ورشات للصفائح المعدنية وأخرى للطلاء، وصناعة العجلات والزجاج، أين سيجد الشريك الفرنسي، الذي سيتولى مهمة تسيير المؤسسة المشتركة، نفسه مطالبا بتحويل المعرفة والتكنولوجيا إلى الجزائر وضمن تكوينات للقاعدة العمالية مقابل هامش أرباح³.

1- <http://akhbars.marweb.com/algeria/politique/21835.html>.

2- <http://ar.algerie360.com>.

3- <http://www.ennaharonline.com/ar/mobile/latestnews/114851>

ثانيا: نقل التكنولوجيا وأثرها على التنمية الصناعية في ماليزيا

إن المقاربة الماليزية في التنمية التكنولوجية ونقل التكنولوجيا هي أنجح نموذج. ماليزيا من خلال وزارة التجارة الدولية والصناعة (MITI) التي لعبت أدوارا مختلفة في تغذية التصنيع الماليزي وتعزيز نقل التكنولوجيا، ولا تزال إلى غاية اليوم، ولاسيما في الوظائف الحيوية الثلاثة التالية 1:

1- تعزيز التحالفات صناعة-حكومة في مشروعات التصنيع؛

2- وضع خطط الاستراتيجية نقل التكنولوجيا محددة لأن التعادل مع المصلحة الوطنية ونطاقها؛

3- وضع لوائح محددة ورصد آليات مساعدة على عملية نقل التكنولوجيا

1. واقع القطاع الصناعي الماليزي: يعتبر القطاع الصناعي العمود الفقري للاقتصاد الماليزي فهو يساهم بحوالي 54.7% من إجمالي الناتج المحلي ويوظف حوالي 27% من العمالة، ويساهم بحوالي 82% من إجمالي الصادرات الوطنية في عام 2002، ولهذا يعد القطاع الصناعي الآلة الرئيسية الدافعة للنمو الاقتصادي في ماليزيا، وينقسم القطاع الصناعي الماليزي إلى قطاعين هما :

أ. القطاع الصناعي المعتمد على المصادر الطبيعية: وهو القطاع الذي يعتمد على مواد الخام منتجة محليا مثل الصناعات الغذائية والصناعات الخشبية والصناعات الكيماوية والصناعات البترولية والصناعات المطاطية، ويساهم هذا القطاع بحوالي 49% من إجمالي الناتج الصناعي.

ب. القطاع الصناعي المعتمد على المصادر الخارجية الذي لا يعتمد على المصادر الطبيعية: وهي الصناعات الكهربائية والالكترونية والنسيجية ووسائل المواصلات والحديد والصلب. ويساهم هذا القطاع بحوالي 51% من إجمالي الناتج الصناعي. فماليزيا هي واحدة من أكبر مصدري العالم من أجهزة أشباه الموصلات والأجهزة الكهربائية والمواد، والحكومة لديها خطط طموحة لجعل ماليزيا أكبر منتج ومطور من منتجات التكنولوجيا، بما في ذلك البرمجيات. ماليزيا هي وجهة مهمة للاستعانة بمصادر خارجية لتصنيع مكونات بعد الصين والهند. وقد اجتذبت استثمارات أجنبية كبيرة لعبت دورا رئيسيا في التحول الاقتصادي².

1 -Boon cheong chew, **technology transfer in malaysian high technology industry**, available at:<http://www.kmice.cms.net.my/ProcKMICE/KMICE2006/Pdf/82.pdf>, p86.

2 -Malaisie Contexte politico-économique, Disponible sur le lien :

<http://www.champagne-ardenne-export.com/fr/fiches-pays/malaisie/contexte-politique>

ويمكن تفسير انتعاش التصنيع في ماليزيا بداية منتصف الثمانينات من القرن الماضي إلى التدفقات الكبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة بعد إقرار قانون تشجيع الاستثمارات الصادر عام 1984 حيث قدم العديد من الحوافز التنافسية المتنوعة، إذ خلال خطة التنمية الخامسة 1986-1990 إنما الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التصنيع بمعدل 79% سنويا حيث مثل الاستثمار الأجنبي المباشر 59% من إجمالي الاستثمارات في قطاع التصنيع في الفترة المذكورة 1، إلى جانب الإستراتيجية المتبعة بها التي تهدف إلى:

- إقامة صناعات تصديرية تكون لها مكانة في السوق العالمي؛
- تبني إستراتيجية زيادة درجة الربط بين المشروعات الاستثمارية التجميعية والصناعات الوطنية، وقد تم اختيار 12 صناعة طبقا لخطة التصنيع الأساسية هي : الصناعات الغذائية والمطاط وزيت النخيل والأخشاب والكيماويات والبتر وكيماويات والأجهزة الكهربائية والالكترونية ووسائل المواصلات والآلات والمعدات الهندسية والعلمية والمنتجات الفلزية والمنسوجات والملابس؛
- قيام وزارة التجارة والصناعة الماليزية بتوعية المصدرين الماليزيين بالفرص التجارية الواعدة والقيام بدراسة الأسواق وكذلك تقديم المساعدة لرجال الأعمال الأجانب؛
- قيام هيئة تنمية الصادرات بترتيب حضور المعارض والمنتديات الاقتصادية و إرسال الوفود التجارية؛
- قيام الحكومة الماليزية بعقد الاتفاقيات الثنائية من أجل تسهيل دخول المنتجات الماليزية ؛
- قيام الحكومة بالسعي الحثيث في ربط المصانع الصغيرة والمتوسطة الماليزية بالشركات والمصانع الأجنبية في المناطق الصناعية الحرة وذلك بهدف إنعاش الاقتصاد المحلي ووضعت الحوافز والإعفاءات الضريبية المناسبة للطرفين؛
- إلى جانب تعدد مصانع معالجة وتحويل النفط والغاز الذي تعدى العشرات بالإضافة إلى تضاعف طول شبكة النقل عبر القنوات بنحو 15 مرة وتأهيل وتكوين الآلاف من التقنيين والمهندسين واستحداث مناصب شغل ساهمت في امتصاص البطالة.

ثالثا: مخرجات المنظومة الصناعية في كل من الجزائر وماليزيا

يمكن قياس أبعاد مخرجات المنظومة الصناعية في كل من الجزائر وماليزيا وبعدها على التنمية المستدامة عن طريق مجموعة المتغيرات الموضحة في الجدول رقم (3-12) والجدول رقم (3-13) على النحو التالي:

الفصل الثالث: أثر نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر على إستراتيجية التنمية المستدامة: مقارنة بين الجزائر وماليزيا

1. صادرات التكنولوجيا المتقدمة بالأسعار الجارية

جدول رقم (3-12): صادرات التكنولوجيا المتقدمة بالأسعار الجارية (الدولار الأمريكي)

| البلد/السنة | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|--------------|------------|------------|------------|-------------|
| الجزائر | 10.944.911 | 6.720.100 | 9.039.068 | 10642822 |
| ماليزيا | 47.370.455 | 53.268.141 | 57.700.357 | 63.493770. |
| | 184. | 268. | 985. | 185 |
| البلد /السنة | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
| الجزائر | 6.607471 | 8.441.609 | 4.418.241 | 5.141.614 |
| ماليزيا | 65223947 | 42.971572 | 50.971808. | 59.331.817. |
| | | | 37 | 835 |

Source : data.world bank.org

والجدول رقم (3-13) يؤكد الوضع المتردي لحالة البحث والتكنولوجيا بالجزائر فنسبة الإنفاق على البحث والتطوير من إجمالي الناتج المحلي الخام تكاد تنعدم كما أن نسبة صادرات التكنولوجيا* من المواد المصنعة ضئيلة جدا ولا تكاد تذكر وفي الحقيقة ما هي إلا تكنولوجيات متعلقة بالبتروكيماويات والبترول والغاز،

2. صادرات التكنولوجيا المتقدمة (% من صادرات السلع المصنوعة)

جدول رقم (3-13): صادرات التكنولوجيا المتقدمة (% من صادرات السلع المصنوعة)

| السنوات | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| الجزائر | 2 | 1 | 1 | 2 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| ماليزيا | 59 | 56 | 55 | 54 | 52 | 40 | 47 | 45 | 43 |

Source : data.world bank.org.

* صادرات التكنولوجيا المتقدمة هي منتجات ذات كثافة عالية من حيث التطوير والبحث مثل مجال الفضاء الجوي، وأجهزة الحاسوب، والمنتجات الصيدلانية، والأدوات العلمية، والأجهزة الكهربائية.

بالمقابل أدى هذا في ماليزيا إلى الاعتماد على استيراد الآلات والمعدات ذات الصلة بمصانع التصدير ولذلك دائماً هناك علاقة مطردة بين حجم الصادرات الصناعية وحجم الاستيراد لتلك المواد والمعدات والتقنية الإنتاجية للمصانع التصديرية، وهذا ما يدل على نجاحها في إدخال عنصر التكنولوجيا عن طريق الشركات متعددة الجنسية وتطوير قاعدتها الإنتاجية وبالتالي تطور صناعاتها في اختيار الأفضل لمواكبة التنافسية العالمية.

إذاً فالأنشطة عالية التقنية تكون ذات أهمية إستراتيجية في سياق عمليات النمو والتنمية في الدول النامية ومنها ما كانت عليه ماليزيا إذ لعب التقدم الفني والتكنولوجي والتراكم المعرفي دوراً محفزاً لنمو الإنتاج والإنتاجية في الأمد الطويل ، فضلاً عن إثبات عن طريق دراسات تطبيقية للعلاقة بين نشاط البحوث والتطوير وبين نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الدول الصناعية المتقدمة. إذ أن الزيادات المتلاحقة في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج تنعكس في شكل زيادات في حجم الناتج القومي والتي لا يمكن تفسيرها بدلالة مدخلات العمل ورأس المال المادي فقط وإنما إلى التغيرات التي لحقت بالرصيد التراكمي لنشاط قطاع البحوث والتطوير (أي مقدرة حجم الإنفاق الحكومي التراكمي على نشاط البحوث والتطوير) أو أي متغيرات أخرى تعبر عن التغيرات في الرصيد التراكمي للمعرفة .

ونظراً لما تتمتع به ماليزيا من استقرار سياسي وأداء اقتصادي متميز فقد تمكنت من استقطاب العديد من الاستثمارات الأجنبية من كل من الولايات المتحدة واليابان على وجه الخصوص، وقد ساعدت هذه الاستثمارات التي ساهمت في نقل التكنولوجيا على تمكين ماليزيا من إضافة منتجات جديدة إلى قائمة الصادرات لتشمل على الأجهزة الإلكترونية والكهربائية، بالإضافة إلى منتجات صناعة النسيج.

الفرع الثالث: نقل التكنولوجيا وأثرها على صناعة النفط بالجزائر وماليزيا

لقد أصبحت الصناعة النفطية بمختلف قطاعاتها وفعاليتها (التنقيب والحفر والاستكشاف والإنتاج والنقل والتكرير) تشكل واحدة من أهم الصناعات في العالم لما لها من أثر بارز على تنمية الاقتصاد المحلي والعالمي، ولا تزال رغم تغير نوعيتها بسبب التطور التكنولوجي تشكل المصدر الأساسي لتوفير الطاقة اللازمة.

الفصل الثالث: أثر نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر على إستراتيجية التنمية المستدامة: مقارنة بين الجزائر وماليزيا

أولاً: مؤشرات إنتاج واستهلاك الطاقة في كل من الجزائر وماليزيا

فيما يلي بعض المعلومات المتاحة عن إنتاج الطاقة واستخدامها والاعتماد عليها وحجم الوفر فيها في كل من ماليزيا والجزائر كما هو موضح في الجدول رقم (3-14) الموالي:

الجدول رقم (3-14): بعض مؤشرات الطاقة والتعدين في كل من الجزائر وماليزيا للفترة (2000-2010)

| السنة | 200 | 200 | 200 | 200 | 200 | 200 | 200 | 200 | 200 | 200 | 201 |
|---------|---|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| | 0 | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 | 7 | 8 | 9 | 0 |
| المؤشر | استهلاك طاقة الوقود الأحفور* (% من الإجمالي) | | | | | | | | | | |
| الجزائر | 99.7 | 99.7 | 99.6 | 99.7 | 99.5 | 99.7 | 99.7 | 99.7 | 99.8 | 99.8 | 99.8 |
| ماليزيا | 92.6 | 92.8 | 93.2 | 93.6 | 93.9 | 94.6 | 94.3 | 94.7 | 94.5 | 94.2 | 94.6 |
| المؤشر | الطاقة البديلة والطاقة النووية (% من إجمالي استخدام الطاقة) | | | | | | | | | | |
| الجزائر | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.1 | 0.1 | 0.1 | 0.1 | 0.1 | 0.1 | 0.1 | 0.0 |
| ماليزيا | 1.3 | 1.2 | 0.9 | 0.8 | 0.9 | 0.7 | 0.9 | 0.8 | 0.9 | 0.9 | 0.8 |

المصادر: 1- موقع وكالة الطاقة الدولية: (<http://www.iea.org/stats/index.asp>)

2- موقع البنك العالمي: (data.worldbank.org)

* يشمل الوقود الأحفوري الفحم والزيوت والبتروول ومنتجات الغاز الطبيعي.

من بيانات الجدول رقم (3-14) نلاحظ أن كل من الجزائر وماليزيا تستهلك نسب كبيرة من الوقود الأحفوري (الفحم، الزيت، البترول، ومنتجات الغاز الطبيعي) بنسب تقدر بالمتوسط بـ 93% في ماليزيا وبنسبة تقارب في المتوسط 99.7% في الجزائر مما يدل على الاستعمال الغير العقلاني لهذه المادة غير المتجددة وهذا ما ينعكس على انخفاض مؤشر الطاقة البديلة والطاقة النووية حيث تقدر بـ 0.1% بالجزائر مقارنة بماليزيا بالمتوسط بـ 0.9%

ثانيا: نقل التكنولوجيا الأجنبية وأثره على صناعة النفط بالجزائر وماليزيا

1. نقل التكنولوجيا الأجنبية وأثرها على صناعة النفط بالجزائر

يمثل قطاع المحروقات القطاع الاستراتيجي للمستثمرين الأجانب خصوصا الشركات المتعددة الجنسية الأمريكية والأوروبية، بحيث نجد على سبيل المثال أن الولايات المتحدة الأمريكية لها ثلاث شركات بترولية كبرى تقدر ب1.642 مليار دولار سنة 2006¹، والتي تنشط في إطار الشراكة مع سونطراك، وقد ساهمت التعديلات القانونية الأخيرة، إضافة إلى الاستقرار الأمني في إبرام عقود شراكة في مجال الاستكشاف والإنتاج والتطوير والإنتاج المشترك مع عدد كبير من الشركات. خاصة الفترة الممتدة بين 2000-2006 المتوافقة مع التعديل المتعلق بالقانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أبريل 2005 المنشور في الجريدة الرسمية، العدد 50 في جويلية 2005 الذي يهدف إلى تنظيم النشاط البترولي من الوجهة القانونية، وحقوق وواجبات كل الناشطين في القطاع من خلال ممارستهم لكل النشاطات في كافة مراحل الإنتاج، إلى جانب إنهاء الاحتكار في القطاع النفطي الذي كانت تمارسه سونطراك خاصة على الحلقات العليا (المنبع) المتمثلة في (الاستكشاف، الإنتاج، استغلال حقول البترول والغاز) ضمن نظام تعاقدى من نوع عقود الامتياز، والذي يعطي الحق للشركات الأجنبية لتملك حقول النفط بنسبة 70% غير أنه عدل فيما بعد نتيجة الجدل حوله، بالأمر رقم 06-10 المؤرخ في 29 يوليو 2006 كضمانة لاستعادة الرقابة على المحروقات والتأكيد على احتكار الدولة للنشاط البترولي من خلال العودة إلى نظام تقاسم الأرباح بين سونطراك وشركائها بنسبة 51% لسونطراك على الأقل مقابل 49% لشركائها على الأكثر،

ويظهر الأثر الواضح للاستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل التكنولوجيا إلى قطاع المحروقات من خلال مساهمتها الكبيرة في نشاط التنقيب والبحث والاكتشاف، هذا النشاط يعتبر المرحلة الأولى في صناعة المحروقات، حيث يتمثل الهدف منها أساسا في معرفة الآبار التي يتواجد فيها البترول والغاز وذلك بتحديد مكانها جغرافيا وجيولوجيا حسب طبقات الأرض وتقدر كمياتها وذلك باستعمال عدة أساليب للبحث والاستكشاف والجدول رقم (3-15) يوضح مساهمة الشركاء الأجانب في عمليات البحث والحفر التطويري.

1 -revue périodique n°6, 11/2006, Algérie, p144, éditée par le secteur de l'énergie et des mines , Algérie.

جدول رقم (3-15): مساهمة الشركات الأجنبية في عمليات البحث والحفر التطويري (2000-2007)

| النشاط | السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|----------------|---|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| البحث | أمتار محفورة (م) | 102704 | 92642 | 76482 | 122614 | 160945 | 184728 | 216692 | 325991 |
| | فيها المشاركة | 61768 | 44365 | 30579 | 68948 | 100895 | 90897 | 123886 | 176702 |
| | أبار محفورة | 36 | 36 | 29 | 41 | 60 | 64 | 77 | 114 |
| | من طرف سونطراك | 15 | 23 | 20 | 18 | 25 | 32 | 29 | 51 |
| | الشركات الأجنبية | 21 | 13 | 9 | 23 | 35 | 32 | 48 | 63 |
| حفر التطوير | سونطراك لوحدها (م) | / | 194551 | 161072 | 195240 | 217816 | 265698 | 279718 | 239981 |
| | الشركات الأجنبية | / | 200655 | 336067 | 274119 | 176272 | 195514 | 282632 | 273731 |
| | مردودية سونطراك م/شهر للألة | 1382 | 1306 | 1369 | 1501 | 1498 | 1599 | 1157 | / |
| | مردودية الشركات الأجنبية م/شهر للألة | 1906 | 2210 | 2509 | 2372 | 2492 | 2235 | 1172 | / |

المصدر: مبارك بوعشة، نسرين برجى، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 31، 2012، ص 76.

من خلال الجدول السابق (3-15) نلاحظ أن الشركات الأجنبية تساهم بشكل كبير في عملية البحث والحفر التطويري مقارنة بالشركة الوطنية سونطراك، بحيث نلاحظ أن عدد الأمتار المحفورة من قبل شركة سونطراك سنة 2000 تمثل 61768م بنسبة 60% من مجموع الأمتار المحفورة مقارنة ب 176702م محفورة سنة 2007 بنسبة 54.20% ويمكن ملاحظة ذلك أيضا من خلال عدد الآبار المحفورة بحيث نلاحظ أن عدد الآبار المحفورة من قبل الشركات الأجنبية تفوق الآبار المحفورة من قبل الشركة الوطنية بحيث كان عدد الآبار المحفورة سنة 2000 حوالي 15 بئر مقابل 21 بئر للشركة الأجنبية في نفس السنة بينما ارتفع سنة 2007 الى 63 بئرا مقابل 51 بئر للشركة الوطنية ويعود هذا الاختلاف إلى التطور الكبير للتكنولوجيا المستخدمة في مجال التنقيب والبحث من قبل الشركات الأجنبية الذي ينعكس على مردودية الآلة الذي بلغ سنة 2006 بالنسبة للشركة الأجنبية 1172 مقارنة بالجزائر الذي كان أقل بقيمة 1157، فالبرغم أنها تتزايد من سنة لأخرى إلا أنها تبقى في مستويات أقل من تلك المحققة في الشركات الأجنبية.

3. المساهمة في حماية البيئة: فيما يلي أهم المشروعات التي أنجزت عن طريق الشراكة مع سونطراك:

الشراكة مع اسبانيا: حيث قامت سونطراك والجمع الاسباني CEPSA بالقيام بمشروع مد أنبوب لنقل الغاز باتجاه اسبانيا حيث تم إنشاء شركة دراسات في أوت 2000 تدعى MEDGAZ لدراسة جدوى المشروع وآفاقه، ينطلق المشروع من بني صاف بأرزبو ليتجاوز حوض المتوسط على امتداد 200 كلم ليصل الى السواحل الاسبانية لمدينة ألميريا بالتحديد، انطلاق المشروع كان في 2005 ليدخل الخدمة 2008.

الشراكة مع نيجيريا: وذلك بمد أنبوب غاز يربط بين نيجيريا مرورا بالجزائر باتجاه جنوب أوروبا على مسافة 4000 كلم الى منطقة Acheminera، انطلاقا من حقول أبوجا في نيجيريا إلى بني صاف، بالشراكة مع الشركة النيجيرية nnpc nigeria .

الشراكة مع ألمانيا: تعتبر من أهم الدول الشريكة للجزائر في مجال تطوير الطاقة الشمسية، الأول ذا بعد دولي "ديزرتاك"، والثاني ذا بعد ثنائي، هو الكابل الرابط بين أخن الألمانية وأدرار، لضمان الإستفادة من القدرات الشمسية الجزائرية في إنتاج الطاقة وتصديرها، بحيث ينتظر في إطار هذه الشراكة، ينتظر التوصل في غضون سنة 2015 إلى إنتاج مايعادل 5% من الكهرباء في الجزائر، التي سيتم استخراجها من الطاقات المتجددة كالرياح والطاقة الشمسية، كما تنص الإتفاقية أيضا على تكفل وزارة البيئة الألمانية بتمويل 20% من شطر الإنجاز لمشروع برج الطاقة الشمسية بالمدينة الجديدة بوقزول بولاية المدية، بتكلفة تقدر بنحو 7 ملايين دج، هذا المشروع الذي سيشجع أرضية علمية لتطوير تكنولوجيات الطاقة الشمسية وتوفير فضاء تجريبي للباحثين والفاعلين في قطاع تطوير الطاقات المتجددة، إلى جانب تكوين الكفاءات وتعزيز الخبرات وتحقيق نقل التكنولوجيا.

ومن المنتظر، أن يضمن البرنامج الوطني لتطوير الطاقة المتجددة إنتاجا سنويا بحدود 22 ألف ميغاواط من الكهرباء ذات المصدر المتجدد إلى غاية 2030، أي نسبة 40% من إجمالي الإنتاج الوطني من الكهرباء، وجرى إدراج أكثر من 70 مشروعا في البرنامج العام، وتتمحور خاصة على الطاقة الشمسية سواء الحرارية، الكهروضوئية وكذا طاقة الرياح.

من جهة أخرى وبهدف حماية البيئة بادرت سونطراك مع بريتيش بتروليوم BP ، وسات أويل STATIOIL إلى اعتماد عملية إعادة حقن ثاني أكسيد الكربون CO₂ في حقل عين صالح، ويبرز هذا المشروع كواحد من أهم مشروعين من هذا النوع في العالم، إلى جانب إنشاء شركة متعددة الجنسية SONANGOL ، برأس مال قدره 600.000 دولار وميزانية إستثماراتها تقدر ب 5 ملايين أورو منها 1 مليون أورو موجهة لمصاريف

التجهيز فقط، وهذا بهدف حماية البحار والمحيطات من التلوث الناتج عن الكوارث البيئية في مجال المحروقات مثل: حوادث ناقلات البترول التي تلوث شواطئ المغرب العربي على سبيل المثال كل سنة 400 مليون طن¹. بالرغم من أن هناك مناقشات كثيرة حول هذا المشروع كونه لا يخدم استراتيجية التنمية المستدامة، إذ ستعجز عنه مجموعة من الآثار على الأراضي الفلاحية نتيجة حقن ثاني أكسيد الكربون إلى باطن الأرض، إلى جانب تلوث البيئة.

2. نقل التكنولوجيا الأجنبية وأثره على صناعة النفط بماليزيا

لقد أقر البرلمان الماليزي منذ أربعين سنة عامًا قانون التنمية النفطية 1974، وأرسى القواعد الأساسية لتطوير صناعة النفط والغاز في البلد، لتصبح واحدة من أهم القطاعات الاقتصادية، كما أنه أكثر تطلبًا للتحدي وإثارة المهندسين والاستفادة من التقدم التكنولوجي مما يجعله أكثر أهمية للمهندسين، كما قررت البلاد الانتقال من مجرد إنتاج النفط والغاز الخام للتصدير إلى إنتاج القيمة المضافة في اتجاه إنتاج السلع الأساسية والهندسية والبلاستيك والبيتروكيماويات والأسمدة وإعطاء للمهندسين المحليين إنتاج مختلف جوانب هذه الصناعة من هندسة الواجهة الأمامية تصميم مرافق إنتاج النفط لتصميم وبناء المصانع الكيماوية كوجهة للاستثمار الأجنبي المباشر، ومع ذلك، فإن المدى الذي يسمح للمستثمرين الأجانب للمشاركة في هذه القطاعات وحد كبير تحت سيطرة الحكومة.

ووفقًا لأحكام قانون تنمية النفط لعام 1974، يتم التحكم في صناعة الغاز المنبع للنفط وشركة البترول ناسيونال بيرهاد (بتروناس)، وهي شركة مملوكة بالكامل للدولة والكيان الوحيد مع الملكية القانونية الماليزية للنفط الخام والغاز ويأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكل اتفاقات لتقاسم الإنتاج (عقود مشاركة الإنتاج). وتشمل المشغلين الأجانب اكسون موبيل وكونوكو فيليبس وهيس، بيكر هيويز، NEWFIELD من الولايات المتحدة، وكذلك رويال داتش شل. ويسمح للشركات غير الماليزية للمشاركة في الخدمات النفطية إما في شراكة مع الشركات المحلية وتقتصر على 49٪ من رأسمال الشركة إذا كان الطرف الأجنبي هو المساهم الرئيسي، ويتم تحديد شروط لمشاريع المنبع مع المشاركة الأجنبية على أساس كل حالة على حدة من قبل شركة بتروناس

أما بالنسبة لتوليد الكهرباء وتوزيعها فإن تونقا ناسيونال بيرهاد (TNB) هي المملوكة للدولة شركة الكهرباء الأداة التي تحتكر توزيع الكهرباء في Malaysia.TNB تولد الكهرباء الخاصة بها ومشتريات الكهرباء من

1- مبارك بوعشة، نسرين برجى، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 31، 2012، ص78.

الفصل الثالث: أثر نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر على إستراتيجية التنمية المستدامة: مقارنة بين الجزائر وماليزيا

منتجي الطاقة المستقلين (توليد الطاقة المستقلة) مع محطات توليد الطاقة التي تقع في ماليزيا، ويسمح للمستثمرين الأجانب بتملك ما يصل إلى 49٪ من محطة IPP أو السلطة في ماليزيا .

عموما تهدف ماليزيا من خلال مختلف الاستراتيجيات الطاقوية المتبنات إلى حماية البيئة والحفاظ عليها ومنع ما يهددها من عوامل التلوث مؤكدة في الوقت ذاته على أن الطاقة المتجددة سوف تلعب في المستقبل دوراً في تأمين الطاقة الوطنية والعالمية ليس فقط من خلال المحافظة على استنفاد موارد الهيدروكربونات ولكن أيضاً نجد أنها تضمن توفير بديل أنظف ومستدام للطاقة.

ومن أجل زيادة مساهمة الطاقة المتجددة قامت السلطة الماليزية بتبني مجموعة من الاجراءات تمثلت في

الآتي 1:

1. تقديم تعريف متعلقة بقانون الطاقة المتجددة(2010) لزيادة مساهمة الطاقة المتجددة في القدرة الوطنية

الهدف منها الوصول إلى:

- تسهيل نمو صناعة الطاقة المتجددة
- الضمان العقلاني لتكاليف توليد الطاقة المتجددة،
- الحفاظ على البيئة من أجل الأجيال القادمة
- تعزيز الوعي بدور وأهمية التكنولوجيا المتجددة
- برنامج تمويل التكنولوجيا الخضراء (منتجون ومستخدمين) من خلال:
 - RM1.5 مليار قرض ميسر
 - ما يصل إلى مليون RM50.0 للمنتجين و 10.0 rm مليون لمستخدمي التكنولوجيا الخضراء
 - 2٪ الفائدة دعم من قبل الحكومة
 - ضمان الحكومة 60٪

1 -VGR CHANDRAN , FDI .ENVIRONMENT a green economy: The cases of Malaysia, 7/05/2012, shanghai. Available on the site:

[Http://www.adbi.org/files/2012.05.07.cpp.sess2.6.govindaraju.fdi..green.malaysia.pdf](http://www.adbi.org/files/2012.05.07.cpp.sess2.6.govindaraju.fdi..green.malaysia.pdf)

الفرع الرابع: الإطار الفعلي لنقل التكنولوجيا الأجنبية بالدولتين والدروس المستفادة من التجربة الماليزية

نتناول في هذا البحث الإطار الفعلي لنقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر وماليزيا في بعض المشروعات المحسدة في الدولتين، لنخلص في الأخير لمجموعة من الدروس الإيجابية التي يمكن للجزائر أن تستفيد منها في مسيرتها التنموية.

أولاً: الإطار الفعلي للاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا في الجزائر وماليزيا

لقد كان للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير مختلف على كل من الجزائر وماليزيا سواء من خلا نقل تكنولوجيا مستدامة أو توفير فرص وظيفية أو تمويلية مختلفا تبعا لظروف، وإمكانيات كل دولة مستضيفة له.

1. الانعكاسات التنموية للاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا في الجزائر

على العموم إن ما يميز الاستثمارات خارج المحروقات هو كونها موجهة للاستهلاك المحلي وليست للتصدير، كما أنها تنافس المنتج المحلي الوطني، لا تضمن نقل الخبرات والمعارف وتدريب وتكوين العمال الجزائريين بدرجة كبيرة، على الرغم من تمكنها من استقطاب استثمارات أجنبية خارج قطاع المحروقات على مستوى البناء، الأشغال العمومية، تحلية المياه، السياحة، الاتصالات، البنوك... التي بقيت تشكل اهتمام أقل لدى المستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى الخصائص التالية:

أ. إن نسبة تشغيل العمال بالمشروعات الأجنبية ضئيلة 8% مقارنة بالاستثمارات المحلية 88%، ويعود ذلك إلى توجيه معظم تلك الاستثمارات إلى قطاع المحروقات، إلى جانب أن تلك الشركات لا تحترم شروط التوظيف القانونية في الجزائر، إلى جانب استقطاب الكفاءات من الشركات الوطنية بفعل الأجور والحوافز المنافسة فعلى سبيل المثال وحسب مصلحة التوظيف بشركة سونطراك فإنه تم مغادرتها سنة 2006 حوالي 610 إطار منهم 78 متخصصا في التنقيب وذوو خبرة وتكوين عالي المستوى

ب. إن الصناعات المقامة في البلدان النامية نستطيع القول بأنها صناعة الثقافة بحيث تسير الصناعة إلى الإنتاج الاستهلاكي النفعي كصناعة السيارات، والمواد الغذائية الموجه للسوق المحلية بالدرجة الأولى، مع تقديم تنازلات مجانية للصانع الأجنبي في مقابل إقامة وحدة بسيطة لتكوين نموذج واحد من أخطر الأنواع الممنوعة من التسويق في أوروبا، مع الالتزام مع عدم التعاقد مع شركاء آخرين في نفس المجال... إلخ؛

- ج. لا تعتبر الجزائر جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر إذا ما تم المقارنة بين عدد المشاريع المتفق عليها وعدد المشاريع المنجزة لحد الآن، بحيث عاجلت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ما بين (2002-2011) حوالي 25015 مشروعا استثماريا، ولم يجسد سوى 360 مشروعا من قبل مستثمرين أجنب، وفق ما صرّح به وزير الصناعة والمؤسسات الصّغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار محمد بن مرادي، وقد اعتبر العديد من الملاحظين أنّ عدد هذه الاستثمارات، غير كافية إلى جانب الجدل القائم بخصوص القانون الذي سنته الدولة على أساس تسجيل نمو في الاستثمار 2008 المتعلق بمساهمة الشريك الأجنبي بـ 49% و50%، تبيّن من خلاله أنّ هناك القليل من المؤسسات الاقتصادية الأجنبية التي استثمرت في مجالات أخرى باستثناء المحروقات، منذ 2000 مقابل تسجيل ارتفاع الواردات¹؛
- د. حضور قوي للمستثمر الأجنبي في مجال قطاع الطاقة بنقله التكنولوجيات الأكثر تطورا التي تسرع وتيرة نفاذ هذه المادة غير المتجددة وهذا ما يتبين من مؤشر استهلاك الطاقة البديلة والطاقة النووية الذي لا يتجاوز 0.1% من إجمالي استخدام الطاقة مما يدل على قلة الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة في مقابل زيادة مشاريع التنقيب واستكشاف البترول؛ التي تساهم في زيادة إنتاج المحروقات ومن ثم زيادة الصادرات منها، حسب ما يوضحه الجدول رقم (3-16).

1 -<http://www.djazairnews.info/national/42-2009-03-26-18-31-37/36685-2012-03-23-21-44-00.html>

الجدول رقم (3-16): تطور إنتاج المحروقات خلال الفترة 2000-2010

(الوحدة: مليون طن برميل معادل)

| السنوات / الإنتاج | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|----------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|-------|
| سونطراك لوحتها | 184 | 177 | 174 | 170 | 168 | 167 | 164 | 161 | 160 | 154 | 154.9 |
| إنتاج عبر الشراكة | 18 | 25 | 32 | 42 | 55 | 65 | 66 | 72 | 72 | 66 | 59.1 |
| إنتاج كلي | 202 | 202 | 206 | 212 | 223 | 232 | 230 | 233 | 232 | 220 | 213.9 |

المصدر: مبارك بوعشة، نسرين برجى، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 31، 2012، ص 73.

من خلال الجدول وبمقارنة حجم الانتاج الكبير والمتزايد من سنة لأخرى لدى الشركات الأجنبية مقارنة بتناقص إنتاج الشركة الوطنية سونطراك مع مرور الوقت ، بحيث إنتقل من 18 مليون ط.ب.م سنة 2000 الى 59.1 مليون ط.ب.م سنة 2010 محققة أقصى نسبة سنة 2008 و 2007 ب 72 مليون ط.ب.م في حين انخفض انتاج الشركة الوطنية سونطراك من 184 مليون ط.ب.م سنة 2000 الى 154.9 مليون ط.ب.م سنة 2010.

هـ. لقد غاب عن الجزائر فرص كثيرة بشأن نقل التكنولوجيا والدراية الفنية لمشاريع معينة وهي تلك المتعلقة إما بمشاريع البناء (الشراكة الصينية) ، وإما في مجال الأشغال العمومية (الطريق السريع شرق غرب) الذي تقوم من خلاله بالاعتماد على العاملين الأجانب، وحرمان الشركات الجزائرية من اكتساب الخبرة التي يمكن اكتسابها، وتبقى هذه المشاريع من بين العديد من الحالات التي لم تستفد منها الشركات الجزائرية من دخول المستثمرين الأجانب في مجال حيازة وامتلاك التكنولوجيا؛

و. بالنسبة للاستثمار في تكنولوجيا الإعلام والاتصال يتعلق بالاستثمار في تطوير شبكة الهاتف الخليوي النقال، بحيث لا يزال عدد المشتركين في ازدياد مستمر ليصل إلى 35615926 مشترك، مقارنة ب 4882414 مشترك في عام 2004. و قد بلغت نسبة التوغل 15.26% في عام 2004 مقارنة مع العام 2011 حيث بلغت 96.52%1. قد تمهد هذه التقنيات الطريق نحو المستقبل ، إذ ترتقي بخدمات الوسائط المتعددة إلى مستوى أعلى عبر إمكانية إستحضار محتوى الفيديو والمحتوى الصوتي المسجل والمباشر، بالإضافة إلى إمكانية سماع ومشاهدة المتصل والتحميل عالي السرعة للبيانات ذات الحجم الكبير للبيانات من جهة، لكن قد سيدفع الجزائريون تكاليف خدمات "السكايب" للمحادثات المرئية والمسموعة عبر الأنترنت بعد إطلاق الجيل الثالث للهاتف النقال المرتقب في الجزائر.

لذلك يستدعي الأمر وضوح الرؤيا في إستراتيجية التنمية المستدامة من قبل الجزائر، أين الضبابية سيّدة الموقف عند اتّخاذ القرارات الاقتصادية"، وتعزيز ديناميات الربعية التي تكبح أي محاولة تساهم في نقل تكنولوجيا وهروب أكثر للاستثمار الأجنبي المباشر في ظل هذا التغيير المستمر للإطار القانوني الجزائري²، التي لا تمس القطاعات الإستراتيجية ذات الفائدة بالنسبة للاقتصاد الوطني، مع وجود مجموعة من المعوقات يستدعي الأمر إعادة النظر فيها³:

- صعوبة الحصول على العقار بمختلف أنواعه سواء أكان فلاحيا أو تجاريا، أو صناعيا، لأنه بتسهيل الحصول عليه تتم الاستثمارات وتحديث التنمية ومن دولة لا يحدث أي شيء، في الوقت الذي يتم فيه دعوة المستثمر بكل الوسائل وبالكثير من الضمانات للاستثمار في الجزائر⁴؛
- تخلف كبير في الهياكل القاعدية، وغياب المعلومات والدراسات ذات النوعية فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر والخاصة بقطاعات النشاط الاقتصادي، وعجز كبير في الاتصالات والمعلومات (القاعدة

1- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: (www.andi.dz)

2- Abderrehmane Mebtoul, **Développement et problématique du transfert de technologie en Algérie** disponible sur le lien (www.reflectiondz.net/trubune-libre-r26.html)

3- للتوسع أكثر حول عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر أنظر: وصاف سعيد، قويدري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر: بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، العدد 08، 2008، ص 44-14.

4- بن حمودة محبوب، بن قانة أسماعيل، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، عدد 05، 2007، ص 61.

- الأساسية للبيئة الرقمية) ليس فقط مقارنة بالدول المتقدمة بل حتى مع الدول العربية الأخرى التي ليست لها نفس الإمكانيات والمؤهلات حسب تقرير التنافسية العربية لسنة 2012 ؛
- العراقيل الإدارية كالبيروقراطية في إنجاز المعاملات؛ الرشوة والفساد الإداري، وعدم التنسيق بين الهيئة المشرفة على الاستثمار والهيئات الأخرى التي لها دور في عملية الاستثمار، حيث أن عملية تسجيل مؤسسة تتطلب 18 إجراء، و93 يوما (في المتوسط)، 130 يوما للحصول على رخصة بناء، و35 يوما لرخص أخرى؛
 - العراقيل السياسية المتعلقة بوجود اضطرابات داخلية؛ ووجود مشاكل في الحدود الجزائرية؛ الوضعية الأمنية المتدهورة رغم ما عرفته من تحسن كبير؛ إلا أنها تبقى كمصدر خطر على المستثمرين الأجانب؛
 - معوقات تتعلق بسبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة: (المحافظة و/أو إرجاع الموارد البشرية والمادية والخبرات التكنولوجية التي تمكنها من الانفتاح اقتصاديا، وتضييق الفجوة الرقمية التي خلقتها ثورة المعلومات والاتصالات بينها والدول المتقدمة أو الدول النامية الأخرى.
 - لم تكن عمليات الخصخصة كافية لتحفيز الاستثمارات الوطنية والأجنبية لعدة أسباب منها: أن معظم المؤسسات المعنية بالخصخصة كانت تعاني من شبه إفلاس ومن تدي مستويات الإنتاجية ومكشوف بنكي معتبر مما استحال عمليا بيعها واتخذت وتيرة بطيئة وحصيلة ضئيلة؛ مشكل صعوبة تقييم المؤسسات المقبلية على عملية الخصخصة ؛ نقص الإعلام والتبليغ لعمليات الخصخصة؛ محدودية دور البنوك وشبه غياب لدور البورصة؛ مشكل ضخامة عدد العمال... الخ.

2. الانعكاسات التنموية للاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا في ماليزيا

إن استقراء تجربة ماليزيا تبين أن النتائج التي حققتها في مجال التصنيع والتصدير لم تعتمد بالدرجة الأولى على توفر الموارد الطبيعية أو معدنية أو طاقة بقدر ما كان يعتمد بالدرجة الأولى على عاملين أساسيين: أولها استقلالية هذه الدولة في اختيار السياسات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة والمدعمة بدور واسع بجهاز الدولة، أما العامل الثاني فتمثل في الاهتمام الكبير الذي أولته هذه الدولة لمجال التنمية البشرية، وقد رأينا كيف أن تراجع هذين العنصرين أفقدها مناعتها وحلولها سنة 1997م وتعرض للعديد من الهزات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العنيفة، غير أنها سرعان ما استردت قوتها نظرا لأنها أرست أسسا متينة للتنمية تعمل على استدامتها، خاصة في مجال التنمية البشرية، والقصد في الموارد الطبيعية، والحفاظ على البيئة والعمل على رفع المستوى المعيشي

للناس والاستفادة من ثورة المعلومات والحرص على بناء مجتمع واقتصاد قائم على المعرفة¹، ولقد تمثلت بعض إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء من خلال نقل التكنولوجيا أو رؤوس الأموال في الآتي²:

أ. لقد أدى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إعطاء دفعة قوية للأداء الصناعي في ماليزيا، وهذا من خلال ظهور الشركات المحلية التي تقوم بخدمات التعبئة والشحن للالكترونيات ولمختلف النشاطات الأخرى، إنشاء قاعدة صناعية تعتمد على الموارد المحلية التي تشتهر بها ماليزيا كالمطاط ومنتجات زيت النخيل والمنتجات الخشبية،

ب. استفادة القوى العاملة من خلق مناصب شغل عديدة انخفض فيها معدل البطالة إلى معدلات قياسية مقارنة مع الدول المتطورة، إلى جانب الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد النادرة أثناء عملية تطوير الهياكل الأساسية؛

ج. تطبيق فن عكس التصميم الهندسي Reverse Engineering التي أبدعت فيه من قبل الصناعة الالكترونية وصناعة الكيماويات لتطوير القدرة على تكرار مكونات وأجزاء المركبات الكيميائية وكسر قانون أو الأسرار الالكترونية³؛

د. المرونة في نظام الإستثمار الأجنبي المباشر الماليزي الذي يمكنها من فحص بإحكام والتحكم وذلك لضمان أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يخدم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية؛

هـ. تحقيق التوسع الصناعي وزيادة الصادرات فضلاً عن تنامي الصادرات الصناعية، بفعل عمليات الخصخصة مما ساعد على استقرار ميزان المعاملات التجارية مع العالم الخارجي بعد أن عد الاستثمار والاستهلاك المحليين هما قوتي التوسع الاقتصادي فضلاً عن أن الخصخصة حققت الانتعاش والرواج الاقتصادي، إذ جعلت لماليزيا مكانة مميزة بين دول جنوب شرق آسيا⁴.

1- محمد نور بن ياسين فطاني، أسامة بن صادق طيب، التنمية المستدامة في الوطن العربي ... بين الواقع والمأمول، سلسلة عالم المعرفة، جامعة الملك عبد العزيز، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، جدة، الإصدار 1427، 11هـ، ص 183.

2- أنظر إلى: زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص 141.

- تطوير التقنية ودورها في تحقيق التقنية الوطنية، سلسلة نحو مجتمع المعرفة، معهد البحوث والاستشارات، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، الإصدار السابع، 1426هـ، ص 28.

3 - boon cheong chew, op.cit, p85.

4 - Asian Development Bank, Asian Development outlook, 1991, P.278-295.

و. إنشاء الحاضنات التكنولوجية لما لها دور في تحقيق التنمية التكنولوجية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، بحيث أثبتت الدراسات الحديثة أن 91% من مجموع الشركات المسجلة في ماليزيا تعتبر شركات صغيرة ومتوسطة تتجه معظمها إلى المجالات الإنتاجية والتصنيع، هذه المجالات تمثل عصب الاقتصاد الماليزي والموظف الأول للعمالة هناك وتشارك بنسبة 92.6% في الاقتصاد الوطني، و40.2% في العمالة أما في الولايات الأمريكية المتحدة فتساهم ب99.7% في الاقتصاد و53.7% من العمالة¹، في المقابل نجد أن الجزائر كغيرها من الدول النامية لا تزال تعتمد على الإنفاق العمومي لتمويل البحث العلمي وقطاع الصناعة الذي أصبح حجر عثرة في طريق التنمية، بالرغم من بعض الإجراءات المتعلقة بتحديد الإطار التنظيمي والمؤسسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي التي جسدها قانون 98/11 المؤرخ في 1998/08/22، وكذلك قانون رقم 18-03 المؤرخ في ديسمبر 2003 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتمين سياسة الترقية والتطوير الرامية إلى تعزيز التنافسية الاقتصاد الوطني².

إن النجاح الكبير الذي حققته ماليزيا في التنمية المستدامة يتمثل في تعزيز الشمول عن طريق استخدام عائدات الموارد الطبيعية لخلق طبقة متوسطة متعددة الأعراق لها مصلحة في تسوية المنازعات وتحقيق التقدم الاقتصادي، ومن العوامل الأخرى التي أسهمت في ذلك، عدم وجود طبقة إقطاعية، وقيام توازن عرقي دقيق، ووجود قيادة سياسية تتمتع بالمصداقية والنظرة المستقبلية³، غير أنه مازالت تواجهها تحديات عديدة ومهمة من بينها:

- ارتفاع نسب التلوث نتيجة تواجد الشركات الأجنبية بكثرة في قطاعات ملوثة للبيئة؛ حماية البيئة والحفاظ عليها ومنع ما يهددها من عوامل التلوث
- تقليد المنتجات مما يصعب عملية الإبداع والابتكار مثلا نجد أن صناعة الخشب الماليزية متأثرة بصناعات نمساوية وكندية وسويدية وأمريكية، الأمر الذي أدى إلى نشر حالة من عدم الثقة بالمنتجات المحلية فظهر

1- عاطف الشراوي إبراهيم، مرجع سابق، ص6، ص65، أنظر أيضا محمد بوقوم، شريف غياط، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-حالة الجزائر-، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد06، 2009/12، ص50.

2- محمد بوقوم، شريف غياط، مرجع سابق، ص52، ص62 (المخضنة تتكفل بأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات، أما الورشة فهي تتكفل بأصحاب المؤسسات في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرة، ص62).

3- تقرير عن التنمية في العالم 2003، التنمية المستدامة في عالم دائم التغير "التحول في المؤسسات والنمو ونوعية الحياة"، مرجع سابق، ص152.

ما سماه hirschman ب (demophobia) أي الاتجاه لكره كل ما هو وطني من منتجات، الأمر الذي ينعكس على تفضيل المساهمات العلمية والتكنولوجية الأجنبية على كل ما يمكن للعمال والتكنولوجيين المحليين من أن يقدموه من براءات الاختراع وبحوث علمية وابتكارات قابلة للتطبيق الإنتاجي وبالتالي تضيق الخناق على عملية التحفيز التكنولوجي الوطني إلى حد بعيد¹.

- هناك تفوق في وجهة الصادرات الماليزية للأسواق العالمية فحوالي 50% منها يتجه نحو اليابان وأمريكا وسنغافورة والاتحاد الأوروبي فأني إنحسار في اقتصادياتها يكون له انعكاس سلبي على اقتصادها المحلي؛
- أي تذبذب في الطلب على المنسوجات والمنتجات ذات الصلة بالمطاط قد يؤثر بشكل سلبي على وضعية صناعة المنسوجات والمطاط الماليزية، والتي تمثل 30% من حجم الصادرات و70% من إيرادات التصدير بينما تنحصر بقية التصدير في المنتجات الكهربائية والالكترونية .
- إلى جانب ضرورة الاهتمام أكثر بعنصر رأس المال البشري و إنشاء أكبر عدد من معاهد البحث الحكومية للاهتمام بالبحث والتطوير ، ونقل التكنولوجيا الأجنبية، بحيث إذا ما تم مقارنتها بمثيلاتها من الدول الآسيوية حديثة التصنيع مثل كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان... إلخ، نجد أنها في وضع أقل في كثير من المؤشرات التكنولوجية، وهذا ما يستوجب عليها²:

- إعطاء أولوية أكثر في الانفاق تبعا للأهمية الاقتصادية للقطاعات ونوع التكلفة من جهة أخرى؛
- تعزيز الترابط والتعاون والتحالفات الاستراتيجية بين حقائق العلم والتكنولوجيا، وبين شبكة المستأجرين، ومع الاقتصاديات الحديثة وفق مبدأ المعاملة بالمثل؛ وأن تكون هذه الأخيرة تبعا للتخصصات العلمية والتخصص التكنولوجي وذلك لتنفيذ نقل نتائج البحث والتطوير بأكثر فعالية للسوق؛

1- هوشيار معروف، مرجع سابق، ص361.

2 -Mun -Chow Lai and Su-Fie Yap, **Technology Development In Malaysia And The Newly Industrializing Economies : A Comparative Analysis**, Asia -pacific development journal, vol.11, no.2 , December 2004, P.P.75.76

- تعزيز برامج التوظيف الحكومية وتطبيق سياسات أكثر ليبرالية هي في غاية الأهمية للتخفيف من مشكلة هجرة الأدمغة؛
- الانتقال من مرحلة الاستيعاب الى مرحلة التقييد للاستثمار الأجنبي المباشر في نقل وإتقان التقنيات المتقدمة.

ثانيا: الدروس المستفادة من التجربة الماليزية

يمكن توضيح أبرز القيم المعنوية والتقاليد التي لعبت دورًا فاعلاً وداعماً للنجاح التنموي في ماليزيا خاصة، من خلال نقل وتطويع واكتساب التكنولوجيا سواء المتأتية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، أو عن طريق مختلف

صيغ العقود الأخرى على النحو التالي:

أولاً: استراتيجيه تنموية مؤداها الاعتماد على الذات مع امتصاص الخبرة الأجنبية وتطويعها بما يتناسب مع واقع المجتمع ومشكلاته من خلال تبني سياسة "النظر إلى الشرق" ومضمونها الاستفادة من التجربة اليابانية ومحاكاتها¹؛

ثانيا: الاهتمام الكبير بالموارد البشري من خلال:

1. تعزيز التعليم والاستثمار في البشر، من خلال نظام تعليمي قوي لتلبية الاحتياجات من القوة العاملة الماهرة فتم إنفاق 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي (2008)، مقابل 2.03% من الناتج المحلي الاجمالي على الجيش (2007)، وإرسال 50000 طالب إلى الخارج يمثلون نصف عدد الطلاب لتحصيل مختلف العلوم المتطورة والعودة لاستغلالها؛
2. كما وفرت لأفراد المجتمع إمكانيات تحصيل العلم في مراحل المختلفة، وتسهيل التمرين والتدريب ورفع مستوى الإنتاجية، وترتيبات الارتفاع بالمستوى الصحي وتوقعات العمر؛
3. تحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري كما ونوعا، سواء كان من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها الذين ترحب بهم وتحفزهم بطرق فعالة للمساهمة في التنمية؛

1- التنمية المستدامة في الوطن العربي... بين الواقع والمأمول، الإصدار الحادي عشر، جدة، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، ص244.

ثالثا: الحرية والعدالة: فالتخلف لا يرجع إلى قلة الأموال ولكن لعوامل اجتماعية وثقافية من حرية وعدالة وتوزيع الرفاهية والتنمية بين الأفراد والمناطق، كما اهتمت بتنمية النشاطات الاقتصادية جميعها؛

رابعا: الموضوعية السياسية، التصحيح والمرونة: للتحويل من سياسة أثبتت فشلها إلى أخرى أثبتت نجاحها؛

خامسا: تفعيل دور الدولة في النشاط الاقتصادي في ماليزيا؛

سادسا: وضع أهداف قابلة للقياس والمتابعة، مثل إيصال ماليزيا إلى ترتيب بين أول عشرة دول في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي ووكالة التنمية الدولية¹؛

سابعًا: البساطة وعدم الإسراف: للمحافظة على الثروة القومية، وحسن استغلال الموارد، وتوظيفها؛

ثامنا: التوفيق بين الأصالة والدين والثقافة وبين الحداثة والتنمية: فاعتماد النهج الإسلامي يجعل الإنسان محور النشاط التنموي وأداته، فأكدت تمسكها بالقيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية، وتوجيه الموارد.

1- منى بسيسو، تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية، سلسلة اجتماعات الخبراء "ب"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 29، 2008، ص 32.

المبحث الثالث: متطلبات ضمان نقل فعلي ومستدام للتكنولوجيا الأجنبية

بالرغم من العوائق التي تحول دون نقل واكتساب وتطوير التكنولوجيا الأجنبية سواء المتأتية عن طريق المستثمر الأجنبي أو عن طريق مختلف القنوات الأخرى فإنه يجب توفر مجموعة من العوامل تساعد على تفادي الآثار الجانبية لها، والعمل على تكيفها وفقا لظروف إستراتيجية التنمية المستدامة.

المطلب الأول: العقبات التي تحول دون استيعاب التكنولوجيا الأجنبية

هناك مجموعة من العوائق التي تقف حاجزا أساسيا في نجاح عملية النقل الفعلي لنقل التكنولوجيا الأجنبية نذكر أهمها فيما يأتي:

الفرع الأول: مشاكل مع التكنولوجيات المستوردة (التبعية التكنولوجية)

إن عمليات نقل التكنولوجيا بين الشركات المتحالفة غالبا ما تتم بين تلك الشركات متعددة الجنسيات أو التي تقدم من الدول الصناعية المتطورة من جهة، وتلك الشركات المحلية في الدول النامية التي هي في حاجة ماسة لتلك التكنولوجيا، وفي الحقيقة تصطدم عمليات التحويل بمشاكل أهمها:

- عدم أوتوماتيكية التحويل لكون أغلب الدول الصناعية لازالت تحافظ على مكتسباتها التكنولوجية؛
- تكلفة التحويل التكنولوجي المرتفعة الناتجة عن التفوق العلمي للدول الصناعية التي تفرض الأسعار؛
- عدم ضمان ملاءمة التكنولوجيات المحولة لواقع، ظروف وتوليفة عوامل الإنتاج المحلية بالدول النامية.

أولا: عدم تكيف الاستفادة من الكوادر المؤهلة¹:

1- أنظر الى: المعتصم بالله الجوارنة، ديمة محمد وصوص، مرجع سابق، ص75. السيد رشاد غنيم، مرجع سابق، ص212،

- آدم مهدي أحمد، مرجع سابق، ص65، عباس محمود صلاح، مرجع سابق، ص102

- عادل عيسى الوزني، دور الغرف الصناعية والتجارية والزراعية العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس، 2009، ص111،

1. تدني كفاءة التعليم (educational efficiency) هذه الأخيرة التي ترتبط بمجموعة من المكونات "الطالب، المعلم، المنهج....)؛
2. معظم الدارسين تلقوا تدريبهم أو تعليمهم في المجتمعات الصناعية المتقدمة، فجاؤوا نتاجا آمينا لنقل تلك الخبرة إلى واقع البلدان النامية؛
3. ضعف أو عدم توفر المستوى المطلوب من المهارات للتعامل مع التكنولوجيا المستوردة وتأصيلها وتطويرها؛
4. تركيز الدول النامية (السمة الغالبة) على العلوم الصرفية والأبحاث الأساسية على حساب الهندسة والعلوم والتكنولوجيا... إلخ، هذا التركيز ساهم في محدودية (أو عدم بروز) المدخلات التكنولوجية المحلية في العمليات الإنتاجية، وزيادة الاعتماد على ما يستورده من الدول الصناعية المتقدمة ؛
5. افتقار بعض الدول إلى وجود كوادر بشرية فنية وهندسية قادرة على الاستفادة القصوى من التكنولوجيا، وإن وجدت سرعان ما يستقطبها الغرب وينتفع بهم؛

ثانيا: مشاكل مع تقييم استيراد التكنولوجيا

1. انعدام القدرة تحديد ما إذا كانت التكنولوجيا المستوردة قد حفزت الجهود التكنولوجية أو حلت محلها، ومدى ونوعية تأثير التكنولوجيا المستوردة على البيئة والاقتصاد و المجتمع؛
2. تشخيص أوجه ومجالات استخدام التكنولوجيا المستوردة وتأثيراتها الإجمالية على الأنشطة المرتبطة بها؛
3. الافتقار إلى الخبراء المؤهلين أو التزيهين الذين يشرفون على تقييم التكنولوجيا الأجنبية المنقولة، أو آثار المشاريع الأجنبية المقامة.

الفرع الثاني: مشاكل متصلة بالبحوث المحلية واستراتيجيه التنمية المستدامة

بحيث لا توجد هناك استراتيجيه واضحة فيما يخص تنمية القدرات التكنولوجية وإستراتيجية الإبداع

التكنولوجي

بما يتوافق وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، وهذا يتبين من خلال :

1. عدم الارتباط بين البيئي الارتكازية التكنولوجية والقطاعات الاقتصادية¹: بمعنى عدم تجسيد دور وعمل المراكز العلمية والتكنولوجية كوحدات تكنولوجية لها ارتباط أكثر وثوقا بالأنشطة الأكاديمية الخارجية منها بالحاجات الاقتصادية والاجتماعية المحلية؛
2. زيادة الطلب على المفردات التكنولوجية المستوردة والتي ترتبط بأطر محددة من الإنتاج والاستهلاك نابعة من معايير وأمط اقتصادية واجتماعية لا تكون بالضرورة ملائمة للتطبيق، أو للتكيف؛
3. قلة مراكز ومعاهد البحث والتطوير المرتبطة بمشاكلها في العالم، والتي تساعد على تحقيق أهداف نقل التكنولوجيا الحديثة؛
4. قلة التمويل والإنفاق في مجال البحث العلمي وقلة الاستثمار، واقتصار الجهود على نقل التقنية على مجالات محددة مما أدى إلى ضعف كبير في نقل التكنولوجيا العالمية الحديثة وتوطينها وتطويرها؛
5. غياب التعاون والتنسيق بين القطاع الخاص² من جهة والهيئات والمؤسسات العلمية والأكاديمية من جهة أخرى.

الفرع الثالث: مشاكل متصلة بالمناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدة معوقات تقف حاجزا أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية ومن ثم الدول العربية باعتبارها جزء لا يتجزأ من الدول النامية³، نذكر أهمها على النحو التالي:

أولاً: الاستقرار السياسي⁴: لقد اتسعت مجالات الاستقرار السياسي لتشمل مختلف الظواهر السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية والثقافية بتحقيق التنمية المستدامة، فهو يعتبر من أهم عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية إذ أن رأس المال الأجنبي لا يمكنه الاستثمار في أجواء يسودها الأزمات المختلفة.

1- عبد القادر حسين ياسين، مشكلة نقل التكنولوجيا في العالم العربي، متوفر على الرابط:

<http://www.ouregypt.us/aricalfirstpage/yassen8.html>

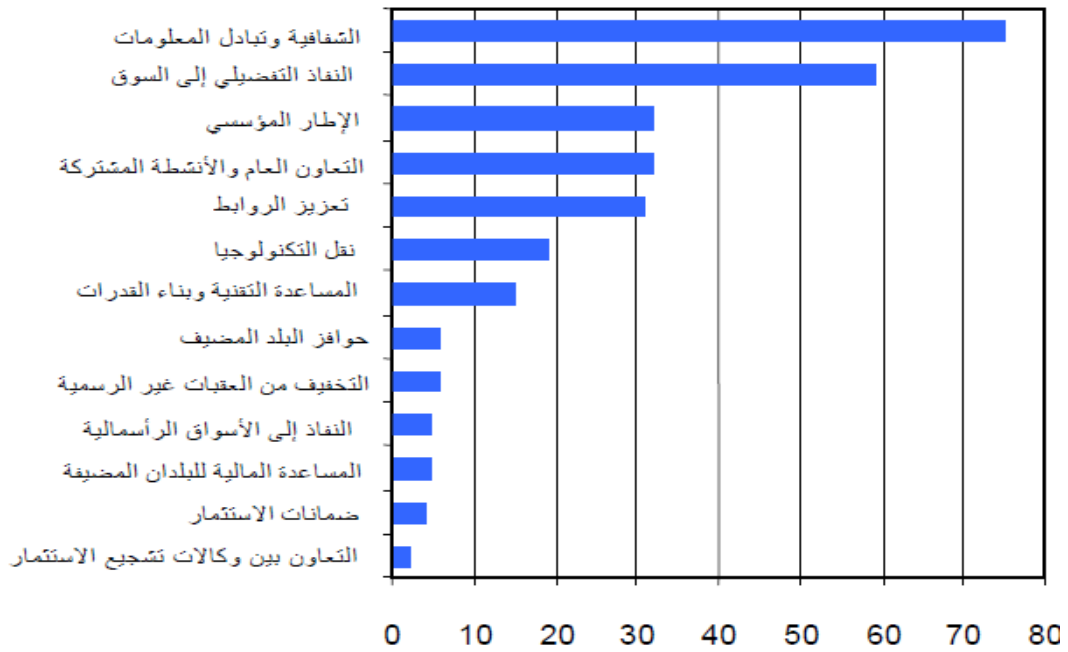
2- السيد رشاد غنيم، مرجع سابق، ص212.

3- لمعرفة أكثر عن معوقات للاستثمار بالدول النامية، أنظر: عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص72-74.

4- فلاحي عبد الكريم، الاستقرار السياسي وعلاقته بالحكم الراشد والتنمية المستدامة، مجلة الفكر البرلماني، إنطلاقة كبرى في مسيرة التجديد الوطني من أجل جزائر آمنة ومستقلة، مجلة مختصة في القضايا والوثائق البرلمانية، يصدرها مجلس الأمة، دار الروبية، العدد 23، 07/2009، ص63. أنظر أيضا: دريد محمد السامرائي، مرجع سابق، ص79، أنظر أيضا حول الاستقرار السياسي إلى نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص05، صلاح عباس، مرجع سابق، ص132.

ثانيا: الشفافية وتبادل المعلومات: تعتبر الشفافية من أهم مؤشرات الحكم الراشد التي تعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو سياسية شاملة¹، فالشفافية تسمح بتبادل المعلومات بشأن التشريعات والفرص الاستثمارية أو السماح للسلع والخدمات التي ينتجها المستثمر الأجنبي بالنفاذ إلى سوق البلد المضيف أو وضع إطار مؤسسي لتنسيق التعاون المتبادل بين الأطراف المتعاقدة ومعارض خاصة بالاستثمار أو بتشجيع الروابط بين المستثمرين المحليين والأجانب²، كما هو مبين في الشكل رقم (3-3) الذي يبين النسبة المئوية لاتفاقات الاستثمار الدولية التي تم استعراضها وتتضمن أحكاما لتشجيع الاستثمار.

الشكل رقم (3-4): أشكال تدابير تشجيع الاستثمار المستخدمة في اتفاقات الاستثمار الدولية



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أحكام تشجيع الاستثمار في اتفاقات الاستثمار الدولية، سلسلة الأونكتاد بشأن سياسات الاستثمار الدولية لأغراض التنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2008، ص13.

1- فلاحي عبد الكريم، مرجع سابق، ص55.

2- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أحكام تشجيع الاستثمار في اتفاقات الاستثمار الدولية، سلسلة الأونكتاد بشأن سياسات الاستثمار الدولية لأغراض التنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2008، ص-16-12.

فمن خلال الشكل تعتبر الشفافية وتبادل المعلومات في قواعد الاستثمار مؤشرا مهما على مفهوم "الإدارة الاستثمارية الجيدة" الأكثر شمولا، فوجود بيئة أعمال غير شفافة في البلد المضيف قد يزيد من تكلفة المعلومات ويشتت فاعلية الشركات، إلى جانب تسهيل الإجراءات المتعلقة بالنفذ التفضيلي إلى سوق البلد المضيف من خلال إلغاء الحواجز التجارية الجمركية والغير الجمركية، حواجز تجارية للمستثمرين الأجانب الذين يرغبون في استخدام البلد المضيف كمنصة لإعادة تصدير منتجاتهم إلى البلد الموطن، والمقصود هو درجة الانفتاح التجاري الذي يمثل أحد أصدق المؤشرات على مدى جاذبية موقع ما للاستثمار الأجنبي.

ثالثا: استفحال ظاهرة الفساد: من أخطر الظواهر السلبية في مجتمعاتنا هي استشراف الفساد في مؤسساتنا وأجهزتنا المتعددة حيث تشمل تقريبا كل أوجه النشاط الأخرى بما ذلك النشاط الاستثماري¹.

المطلب الثاني: المتطلبات الأساسية لضمان نقل و/أو إنتاج التكنولوجيا الأجنبية المستدامة

هناك مجموعة من التدابير والإجراءات يمكن اللجوء إليها لجذب المستثمر الأجنبي والمباشر، ومن ثمة محاكاته والاستفادة من خبرته التكنولوجية ممثلة في الآتي:

الفرع الأول: تطوير القدرات المحلية لابتكار ونقل واختيار التكنولوجيا المستدامة

تتلخص تلك القدرات فيما يلي:

أولا: رفع مخصصات تمويل البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي: ويتحقق ذلك من خلال²:

1. توجيه المجتمع العلمي الدولي والجهات المانحة ومنظمات الأمم المتحدة إلى دعم قدرات المراكز الأكاديمية والبحثية في الدول النامية ومنها العربية وخاصة في مجال تطوير البرامج وتعزيز القدرات، وحسب الأولويات وأهمها تحلية مياه البحر، التقنية الحيوية، الطاقات الجديدة والمتجددة وتطوير التقنيات التقليدية؛
2. تقديم الدعم إلى القطاع الخاص لمساندة التحول إلى وسائل الإنتاج الأنظف فتلك خطوة هامة لزيادة قدرة الدول النامية في تنفيذ التزاماتها طبقاً للاتفاقيات الدولية المعنية بالبيئة؛

1- عبد الرشيد عبد الحافظ، مرجع سابق، ص 89.

2- الإعلان العربي عن التنمية المستدامة، مجلة البرلمان العربي، السنة الحادية والعشرون، العدد 81، 10/2001، مرجع سابق، دون ترقيم.

3. على الدول المتقدمة أن تغير من أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدام التي تؤدي إلى نضوب موارد العالم وتؤثر سلباً على البيئة، والعمل على تطوير تقنيات ذات كفاءة عالية في استخدام الموارد وتيسير توفرها؛
4. الدور الحكومي في تحفيز وتدعيم بناء الإمكانيات التكنولوجية سواء من خلال تدعيم المهارات الخاصة برأس المال البشري، أو بتوفير الموارد التمويلي اللازمة لتدعيم المجالات التكنولوجية المختلفة¹.
- ثانياً: الاعتناء بمستخدمي البحث والتطوير (الاستثمار في رأس المال الجريء)
- إن ثمار التنمية ناتج عن النشاط الإنساني فهو غايتها ووسيلتها في نفس الوقت فهو الهدف النهائي لعملية التنمية وهو رفع المستوى المعيشي للإنسان²، إضافة إلى أنه أحد المحاور الأساسية في أية إستراتيجية للبحث والتطوير أو الإبداع التكنولوجي لإعداد جيل صناعي يحمل مسؤوليات مجتمعاته الصناعية؛ تشغيلاً وإنتاجاً وصيانةً وتسويقاً وتطويراً بالتدريب والاستثمار الأمثل للموارد البشرية المحلية، وهذا على عدة جوانب:
1. الاستفادة من الكفاءات المحلية من المهندسين والفنيين والعلماء، مع تقديم لهم الدعم المادي والمعنوي لوضع حد لهجرة العقول أو النقل المعاكس للتكنولوجيا وذلك لصالح الدول الرأسمالية³؛
 2. إشراك العلماء في عملية اتخاذ القرارات التي تساهم في عملية تقييم التكنولوجيا التي يتم نقلها وتوطينها وتطويرها لتلائم الاحتياجات المحلية وتكييفها لتصبح أكثر ملائمة للبيئة المستوردة لها؛
 3. للاستفادة من التكنولوجيا الموجودة محلياً عبر تطويرها، والعمل على إطالة عمرها عبر دمجها بتقنيات أحدث، وتدريب الكفاءات الوطنية على استخدامها على النحو الأمثل؛
 4. وضع أنظمة وطنية ولوائح تحدد أنواع التكنولوجيا الممكن نقلها وتحدد من الشروط التعسفية التي تفرضها الدول المتقدمة للحصول على التقنية؛
 5. العمل على الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة والأدوات التي وفرتها ثورة تكنولوجيا المعلومات، والتي تضم الاتصال عبر شبكة الإنترنت، والمكتبات الافتراضية وغيرها؛

1- محمد سيد أبو السعود، الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي، جسر التنمية، العدد 95، السنة التاسعة، 2010، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص11.

2- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، ط1، 2007، ص134-145.

3- أنطونوس كرم، مرجع سابق، ص97

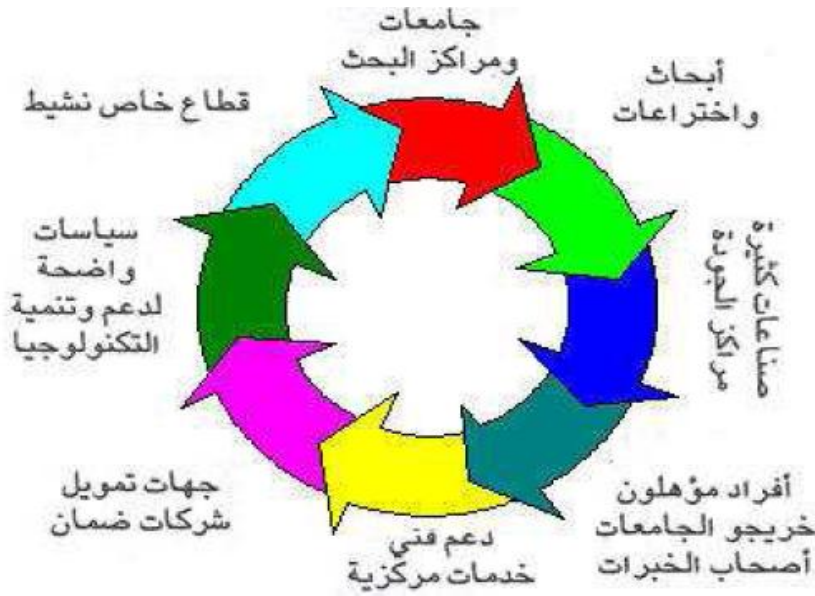
ثالثا: تطبيق إستراتيجية الإبداع التكنولوجي

- فالاستدامة تتطلب تحسينا وتغييرا تكنولوجيا مستمرا وسريعا في مختلف البلدان للحد من انبعاث الغازات والإسراف في استخدام الموارد، وتفادي مضاعفة الضرر البيئي الذي أحدثته البلدان الصناعية، على النحو التالي:
1. الحماية القانونية للإبداعات لأنه من غير المنطقي أن تبذل جهود وتنفق أموال دون التفكير في حماية المخرج ذي الأهمية و الآثار التكنولوجية والاقتصادية بما تقتضيه قوانين حقوق الملكية الفكرية؛
 2. وضع خطة لتوفير الأموال اللازمة، لدعم جهود البحث والتطوير والاستغلال الصناعي للأفكار ذات الطبيعة الإبداعية، إذ يمكن اللجوء إلى استعمال السياسة الضريبية¹؛
 3. متابعة النتائج تبعا لمختلف المراحل المبرمجة، فالإستراتيجية تقتضي مراقبة طبيعة وتطور مخرجات النشاط الإبداعي مع متابعة المستجدات ذات الصلة به والاستفادة منها وتوظيفها فلا تبقى مجرد نظريات؛
 4. السعي لإنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة والحاضنات التكنولوجية لما لها من تأثير إيجابي في تحقيق التنمية التكنولوجية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي²، والشكل رقم (3-4) يبين شبكة العلاقات التي تربط الحاضنات التكنولوجية ومراكز البحوث/ الجامعة والصناعة.

1- فريديريك م. شرس، مرجع سابق، ص123.

2- عاطف الشبروي إبراهيم، حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو، 2005، ص19.

شكل رقم (3-5): شبكة العلاقات التي تربط الحاضنات التكنولوجية ومراكز البحوث/ الجامعة والصناعة



المصدر: عاطف الشبراوي إبراهيم، حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو، 2005، ص32.

الفرع الثاني: تحسين المناخ السياسي للاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا

إلى جانب التوسع في منح الحوافز والضمانات، فإن الأمر يستوجب اتخاذ تدابير أخرى من شأنها أن تدعم أكثر المناخ الاستثماري وتجعله أكثر ملائمة، أهمها1:

أولاً: صياغة سياسة فعالة في مجال العلم والتكنولوجيا تركز أساساً على وجود مراكز للبحث والتطوير ومعاهد ومختبرات، كحد أدنى يمنح للدول المضيفة المقدرة على اكتساب التكنولوجيات نقلاً وتوطيئاً وتوليداً .

ثانياً: الاهتمام بنوعية تدفق الاستثمار الأجنبي الذي يتيح الأسلوب الانتقائي من خلال التركيز على قطاعات مختارة بعينها واستبعاد بعض القطاعات الحيوية من النطاق المسموح به فيه بالملكية للأجانب، من خلال:

الرقابة الفعالة على مشروعات الاستثمار من كل النواحي الفنية والإدارية والبيئية خاصة للمشروع الأجنبي، والعمل على ترشيده تبعاً لخطط ومتطلبات التنمية واتجاهاتها، للعمل على نفس الخط الذي تقتضيه أهداف استراتيجية التنمية الوطنية المستدامة، منذ بداية تأسيس المشروع ؛

ثالثاً: الاستفادة من التجارب السابقة في نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر لتأسيس منهجية

1- أنظر إلى: صلاح الدين، جمال الدين، مرجع سابق، ص231-232. دريد محمد السامرائي، مرجع سابق، ص65.

تسعى إلى تلافي العقبات والمشاكل والصعوبات للاستفادة من أسس وشروط نقل التقنية ومصادرها ، ووضع الضوابط لتقنين عملية المشاركة معها من خلال ما يلي:

أ. التأكيد على مصادر التقنية لتنفيذ المشروعات من خلال العقود المبرمة (التدريب، التركيب، التشغيل والصيانة)؛

ب. أهمية تضمين عقود نقل التقنية الأجنبية النص على نقل المعرفة العلمية والفنية؛

ج. ضرورة قيام الشريك بالكشف عن تصميمات، وأسرار الصناعة؛ وإقامة وحدات للبحث والتطوير (غير شكلية)؛

رابعاً: المرونة: يجب توفر المرونة الكافية حتى تكون المفاوضات فعالة ومستمرة مع المستثمر الأجنبي، مع مراعاة المصالح الخاصة بكل طرف، وهذا لا يتأتى إلا إذا اتصف المفاوض بالذكاء؛

خامساً: المتابعة والتقييم: إن ضمان تطبيق أي إستراتيجية يتطلب الأمر تحديد المسؤوليات وآليات المتابعة اللازمة لتنفيذها من خلال تحديد وجمع المؤشرات ونشرها، وتحليل النتائج وقياسها، مع وجود المستشار النزيه أو الخبير المتمكن غير المتحيز الذي يشيد باختيار التكنولوجيا الملائمة؛

سادساً: إعطاء الأولوية في الاستثمار للقطاعات الإستراتيجية التي تساهم في الارتقاء بالموارد البشري هدف وغاية التنمية في إطار علاقة التوازن والتكامل بين مختلف القطاعات دون تفضيل قطاع على آخر من خلال:

أ. تدعيم الصناعات الإستراتيجية: خاصة في مجال البحث والتطوير واستيعاب التقنية؛

ب. خلق مناخ تحفيزي مشترك لإخراج منتجات وخدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات؛ من خلال سن القوانين والتشريعات التحفيزية والمشجعة على العمل في هذا المجال؛

ج. العمل على الاستثمار في الطاقات المتجددة الأقل تلويثاً للبيئة؛

الفرع الثالث: الحاجة إلى تكامل عربي تكنولوجي

يرتبط نجاح الشراكة بمدى قدرتها على جلب تكنولوجيات وتقنيات حديثة من وإلى أحد الأطراف وهو ما يعطي للدولة فرصة للتطور، ومن تم تدعيم قدرتها التنافسية، وللوصول إلى هذا المبتغى لابد من وضع آليات

خاصة في المخطط الأولي كتنظيم ملتقيات، تبادل وتداول التقارير، تعيين فرص خاصة لها الدراية الكافية بالمعارف التقنية على مستوى إدارة كل شريك لتكون المفتاح في استقبال الأساليب الحديثة والتكنولوجيا المتطورة، وحتى المعارف التقنية¹، ومنه فهناك ضرورة ملحة تقتضي إلى:

أولاً: تبني وتدعيم الجهود التكاملية بحيث لا تستهدف فقط إيجاد أسواق وآفاق إنتاجية مشتركة بل وضع نتائج العمل المشترك تحت تصرف جميع الدول العربية وبخاصة تلك التي لا تمتلك وفرة من الموارد حتى لا تتم الاستراتيجيات والأعمال بمعزل عن العناصر الأخرى مما يؤدي إلى إهدار الموارد أو إلى نقص في العائد على الاستثمارات العامة .

ثانياً: السعي لإخراج سياسة تكنولوجية عربية مشتركة تؤمن الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية ويجنب الازدواجية في إستعمالها، مع التغلب على القيود التي تقف حائلاً أمام تنفيذ بعض المشاريع بصورة منفردة ؛

ثالثاً: توفير المناخ الملائم للاستثمار العربي وتوحيد قوانينه والعمل على توجيه رؤوس الأموال العربية إلى داخله بدلاً من الأسواق الدولية التي تعرف تشعباً من هذه الناحية²، بحيث في محاولة لقياس الأداء الاقتصادي، وتوصيف مناخ الاستثمار في الدول العربية فإن حساب المؤشر المركب لمناخ الاستثمار ل11 دولة عربية سجل قيمة تقل عن الواحد الصحيح في المؤشر وقدر متوسط المؤشر بينهم 0.2090 الأمر الذي يؤكد على عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار في 11 دولة عربية منها (العراق، لبنان، تونس، السعودية، السودان، سوريا، مصر، اليمن، البحرين المغرب والجزائر) وكانت نسبة هذه الدول من مجموع الدول العربية 57.9% عكس بعض الدول (قطر الكويت ليبيا التي سجلت قيمة مرتفعة بلغت 2.66 ما يدل على سياسات الاقتصادية المتبعة فيها لتحقيق الهدف المشار إليه³، الأمر الذي يؤدي بها إلى بذل المزيد من الجهود لتحسين بيئة للاستثمار ومن ثمة الاستفادة من المزايا التي تتحقق عن طريقه ومنها فرص الاستفادة من التكنولوجيا التي تتماشى وإستراتيجية التنمية المستدامة.

في الأخير يجب على الدول النامية أن تعلم بأن المنافع متبادلة فإذا كان هدف هذه الشركات هو الربح فإن الدول المضيفة يجب أن تحصل على المنافع مقابل ذلك من التكنولوجيا وتطوير اقتصادها المحلي وأن لا تفرط في استهلاك مواردها الطبيعية لأنها ملك لجميع الأجيال الحاضرة والقادمة.

1 -M.Collins Tinthy et Doorly Thomas.L .**Les alliances stratégiques**, Paris, Inter Edition, 1992,P141.

2- دريد محمد السامرائي، مرجع سابق، ص97-99، أنظر أيضا عادل عيسى الوزني، ص112.

3- عبد الحميد بوخاري، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد10، 2012، ص46.

خلاصة الفصل:

إن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من الجزائر وماليزيا كان مختلفا وقد توقف ذلك على مدى رغبة الشركات المستثمرة بالدولتين في نقل وتيسير إتاحة مختلف تلك التكنولوجيات الحديثة التي تفتح آفاقاً جديدة لترشيد استخدام الموارد للدولتين من جهة، ونظرا لتوفر الظروف الملائمة لاجتذابها من جهة أخرى، بحيث نجد بأن ماليزيا قد استفادت من المستثمر الأجنبي المباشر خاصة في مجال نقل التكنولوجيا المتطورة وكعينة لدول جنوب شرق آسيا في بحثنا هذه الأخيرة التي وفرت له البيئة الملائمة لاستقطابه من تسهيلات وحوافز خاصة إذا تعلق الأمر بالجانب التكنولوجي، حيث توصلنا إلى أن معظم الصادرات والسلع الصناعية هي من إنتاج الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات، هذا فضلاً عن الصناعات الالكترونية التي قامت بتطويرها نتيجة لمحاكاتها للشركات العاملة فيها، حيث تمثل نصف الصادرات الصناعية ويرجع نجاح ذلك إلى توفر الأيدي العاملة المدربة الفنية، والبيئة العلمية الحديثة، والنظام التعليمي المتطور، والسياسة الاقتصادية التي تعتمد على قاعدة التصدير والمنافسة في الأسواق العالمية، بالرغم من التحديات التي تبقى تواجهها وهي إرتفاع نسبة التلوث البيئي نتيجة النشاط المكثف للشركات الأجنبية في قطاع التصنيع، في حين نجد أن الجزائر ونظرا لعدم توفر الظروف والشروط الكافية لاستقطابه والتغير المستمر في البيئة التشريعية والسياسية بشأن دخوله نجد أن تواجهه اقتصر بدرجة أولى على قطاع الطاقة ثم قطاع الصناعة ولكن في قطاعات تحويلية وصناعات ثقافية.

إذن لضمان نجاعة نقل وتوطين وتوليد التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر بما يخدم استراتيجية التنمية المستدامة يجب أولاً: توفير الاستقرار السياسي له وتوفير الحماية له وضمان حقوقه من خلال مجموعة من القوانين التي تعمل على تشجيعه ومراقبة نشاطاته خاصة إذا تعلق الأمر بشروط الاستدامة وثانياً: ضرورة دعم التعاون بين المؤسسات الإقليمية والمجتمع العلمي الدولي والجهات المانحة ومنظمات الأمم المتحدة إلى دعم قدرات المراكز الأكاديمية والبحثية في الدول النامية ومنها العربية وخاصة في مجال تطوير البرامج وتعزيز القدرات المتصلة بالأولويات البحثية في كل منطقة، وإعطاء أولوية للتعاون في مجالات تطوير تقنيات ذات كفاءة عالية في استخدام الموارد وتيسير توفرها خاصة في المجالات ذات الأولوية بما فيها المياه وتحليتها، والتكنولوجيا الحيوية، والطاقة المتجددة، وتطوير التقنيات المحلية، والتحول إلى وسائل الإنتاج الأنظف وتغيير من أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدام التي تؤدي إلى نضوب موارد العالم وتؤثر سلباً على البيئة والمجتمع.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

تطرت الدراسة إلى محاولة تقييم مدى نجاعة التكنولوجيا الأجنبية على إستراتيجية التنمية المستدامة خاصة تلك المتأتية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر أحد أهم الوسائل التمويلية من جهة، ووسيلة لنقل التكنولوجيا المتطورة التي تمكن الدول النامية المضيفة من استغلال مختلف مواردها ضمن ضوابط الاستدامة. لقد تطرقنا من خلال الجانب النظري إلى مختلف المفاهيم العامة المتعلقة بكل من التكنولوجيا، نقل التكنولوجيا، الاستثمار الأجنبي المباشر، وإستراتيجية التنمية المستدامة، في حين خصص الجانب التطبيقي لمعرفة أثر وواقع نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر على إستراتيجية التنمية المستدامة، باعتباره أحد الطرق الهامة التي تساهم في نقل التكنولوجيا بأقل التكاليف والشروط، من خلال دراسة حالة كل من الجزائر وماليزيا.

وبناء عليه تم التوصل إلى النتائج التالية على النحو التالي:

أولاً: نتائج البحث:

من خلال هذه الدراسة أمكن التوصل إلى النتائج التالية:

1. نتائج عامة:

- أ. هناك فجوة تكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية، أما التقنيات المحولة إلى البلدان النامية ما هي إلا تلك التي تخلت عنها الدول المتقدمة، وأوجدت بديلاً لها؛
- ب. إن عمليات تسويق التكنولوجيا على المستوى الدولي لا تؤدي إلى نقل حقيقي للتكنولوجيا -الحفاظ على الميزة الاحتكارية- من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية، بل تؤدي إلى نوع جديد من التبعية وهو التبعية التكنولوجية؛
- ج. على الرغم من انطلاق تلك النماذج التنموية بالاعتماد الكامل على التكنولوجيا الغربية المنقولة من الخارج، إلا أنها أدركت مدى الانفصال على مستوى الواقع في مواجهة المشكلات الاجتماعية المختلفة التي تظهر فيها من بطالة، وعدم ملائمة تلك التكنولوجيات لظروف بلادهم وواقعهم الاجتماعي؛
- د. إن نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية ومهما كانت طريقة نقلها له آثاره الجانبية السيئة على جوانب التنمية المستدامة الأخرى، كما أن استمرار التقدم التكنولوجي ونموه في الدول المتقدمة سيظل سبباً في إيجاد المشكلات في الدول الصناعية المتقدمة شأنها في ذلك شأن الدول النامية،

هـ. من شأن التعاون التكنولوجي -سواء بالاستحداث أو التطوير لتكنولوجيات أنظف وأكثر تناسبا للاحتياجات المحلية- الذي يهدف إلى سد الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية أن يزيد من الإنتاجية الاقتصادية، وأن يحول أيضا دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة.

و. إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على ترقية المهارات ويساهم بشكل كبير في عمليات التدريب للعمال المحليين، وتحسين العمل الإداري وإدخال طرق التسيير الحديثة، وكلها عوامل تساهم بقسط كبير في تحسين نوعية المنتج وتزيد في الإنتاجية، إلا أنه لا يعمل في مجال الأعمال التنموية للدولة، فهدفها هو تعظيم العائد على رأس المال، ونهب الثروات المحلية واستغلال الموارد البشرية بصورة غير إنسانية؛

ز. حول العامل النامي إلى تنفيذ البرامج الاستثمارية الأجنبية مما جرده من القدرة الابتكارية، حيث يجري توجيه جهوده نحو التخصص الدقيق والمبسط في تشغيل أو صيانة بعض الأجزاء ويزداد الاعتماد على ما يعرف بالصناديق التكنولوجية المغلقة تحت داعي تقليل الحاجة إلى الخبرات التكنيكية وتدنية تكاليف الصيانة الدورية؛

2. نتائج البحث في ضوء الفرضيات:

فيما يخص الفرضية الأولى والمتعلقة بإمكانية نقل التكنولوجيا الأجنبية المتطورة ومدى مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إذ تبين أن التطورات التكنولوجية السريعة في بداية التسعينات كانت ذات تأثيرات هامة وبطرق مختلفة وفي مجالات عديدة كانتشار صناعات الأبحاث والتنمية والصناعات المرتكزة على المعرفة التي شكلت وحدها الميزة التنافسية في الأسواق العالمية، لكن هذا الانتشار دفع الإنسان بالتوسع في مشاريعه التنموية على حساب البيئة حتى أصبح الأمر خطيرا نتيجة لغياب الوعي بالعلاقة التي تربط بين التنمية والحفاظة على البيئة؛ وإساءة الإنسان لقدرته في تغيير البيئة في سبيل تحقيق أقصى استغلال ممكن لها، وظهور بعض الآثار الجانبية السيئة والمهددة لحياة الأجيال القادمة، كما أنها تستهدف في بعض جوانبها طمس هوية الشعوب وكذا ثقافتها وتقاليدها لتنصهر جميع شعوب العالم في بوتقة واحدة، وهذا لاشك أن له مخاطره على مختلف الشعوب وخاصة الشعوب الإسلامية، ومن جهة أخرى فإن نجاح هذا النقل يعتمد على مقدرة المجتمع على استيعاب وتطوير وتحسين وتطوير المعرفة العلمية والتكنولوجية واستخدامها الكفاء في الأنشطة الإنتاجية بثلاث عناصر رئيسة:

أ. المعرفة المتاحة والتي بالإمكان استغلالها، ويشمل إطار المعرفة بمفهومه الواسع معرفة ماذا، ومعرفة كيف، ومعرفة لماذا؛

ب. الكوادر المتاحة والقادرة على استيعاب هذه المعرفة واستخداماتها في الأنشطة الإنتاجية؛

ج. كفاءة المؤسسات المعنية بالتقدم العلمي والتقني والتطبيق العلمي لمنجزاته؛

أما الفرضية الثانية: والتي ترى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تحويل تكنولوجي يتماشى مع خصائص الدول النامية ويخدم أهداف التنمية المستدامة بها؛ فمن خلال الدراسة تبين أن:

- نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المضيفة، يكاد يكون محدوداً، إذ إنها لم تساهم بشكل ملموس في تعزيز الإمكانيات والقدرات التكنولوجية لأغلبية البلدان المضيفة سواء من حيث محدودية أنشطة البحث والتطوير في البلد المضيف، أو/وعدم قيامها بتدريب الباحثين والعاملين هذا فضلاً عن التكنولوجيا التي تأتي بها الشركات عبر الوطنية بقيت تحت سيطرتها وذلك للحفاظ على الميزة التنافسية، وزيادة الأرباح؛

- يعمل المستثمر الأجنبي على نقل التكنولوجيا المتقدمة مع إحكام السيطرة على التكنولوجيا المتطورة بهدف إطالة دورة حياة تلك المنتجات التكنولوجية- باستثناء بعض القطاعات التي ينقل لها التكنولوجيات المتطورة ولصالحه كقطاع المحروقات مثلاً- من خلال ممارسة آليات مختلفة لتكريس تبعية البلدان النامية نتيجة التأخر الكبير في الصناعات المتقدمة والتقنيات الحديثة، وغياب القاعدة التكنولوجية الملائمة؛

- نجد أن المستثمر الأجنبي المباشر يستثمر بمشاريع ملوثة للبيئة هروبا من قوانين وتشريعات بلده الأصلي في ظل إستراتيجية تمكنه من إعادة الاستثمار في تلك الدولة بهدف خدمة جوانب التنمية المستدامة.

أما الفرضية الثالثة: والتي تؤكد على أنه يمكن لبناء قاعدة تكنولوجية وتحسين المناخ الاستثماري الإسهام بطريقة فعالة في ضمان اكتساب وتوليد تكنولوجي يتماشى مع إستراتيجية التنمية المستدامة؛ وذلك نظرا لتمكن ماليزيا ومختلف دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية في السنوات الأخيرة من تحويل اتجاه تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى بلدانها نظرا للأولوية التي أعطتها للعلم والتكنولوجيا والاهتمام بالموارد البشرية.

أما الفرضية الرابعة: والمتعلقة بالجانب التطبيقي للدراسة والتي تتعلق بمدى استفادات كل من ماليزيا والجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر بشأن نقل التكنولوجيا المستدامة فإننا توصلنا إلى أن النتائج المحققة كانت مختلفة بين الدولتين بحيث استفادات ماليزيا من الاستثمار الأجنبي المباشر بشأن نقل التكنولوجيا في حين أنه لم يكن هناك أي نقل فعلى بالجزائر مع وجود فرص ضائعة لنقل الخبرة والدراية من بعض المشاريع الأجنبية على النحو التالي:

أ. بالنسبة للجزائر:

في ضوء ما تم عرضه في هذه الدراسة، فقد تبين أن واقع الاستثمار في الجزائر قد عرف تغيرا عما كان عليه قبل الإصلاحات، سواء ما تعلق بالتشريعات أو بالمؤسسات المؤطرة للاستثمار أو بتركيبية وحجم الاستثمارات المحققة، لكن بالرغم من الجهود المبذولة والمكرسة لترقية وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، إلا أن حجم الاستثمارات المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات، وقدراتها الفعلية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي كانت بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأجانب التي لا تصلح إلا لجذب الاستثمار النقدي والمشروعات الصغيرة. ويبقى يعاني من عدة معوقات وعراقيل سياسية واقتصادية، ومالية وأمنية وإدارية بيروقراطية بالنظر إلى حجم المشاريع المحسدة في الواقع.

فالواقع الميداني يشير إلى أن الجزائر بعيدة خارج نطاق المحروقات التي تمكن فيه المستثمر الأجنبي المباشر إعطاء مكانة مميزة للشركة الوطنية سونطراك قيمة على مستوى الشركات البترولية العالمية رغم التهديدات المتعلقة باستنزاف الثروة البترولية عن قدراتها الفعلية ومتمركزة في قطاعات محددة في طليعتها النقل، ثم البناء والأشغال العمومية، ثم الصناعة بينما احتل قطاع الاتصالات - أحد مؤشرات الاقتصاد المعرفي - المرتبة ما قبل الأخيرة، ومن ثم يجب القضاء على مختلف المعوقات، حتى يمكن ترقية الاستثمار الأجنبي والمحلي لتدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة، والوصول إلى مستوى التطورات العالمية الراهنة، للخروج عن الصورة النمطية كونه اقتصاد ريعي تابع للعائدات النفطية.

ب. بالنسبة لماليزيا: إذا ما تم مقارنتها مع الجزائر فهي في وضع وظروف أحسن بكثير منها نظرا لتوافر نفس الإمكانيات المادية والبشرية وانتهاج نفس التجربة التنموية، إذ تمكنت من محاكاة الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في الميدان التكنولوجي لتتحول إلى دولة مصدرة لأشهر البرامج الالكترونية والمعدات التكنولوجية، وقد تمكنت من اكتساب وتطوير تلك التكنولوجيات المتأتية إليها سواء عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر - عرف تدفق كبير في قطاع الصناعة خاصة - أو عن طريق العقود التكنولوجية واستطاعت تحقيق الانفتاح التدريجي المدروس والانتقائي دون تبني النهج والقيم الغربية إلا بالقدر الذي يتوافق مع القيم الماليزية، واعتمدت على ثقافتها الخاصة وإلى طبيعة واقعها الاجتماعي، والاحتفاظ بهامش كبير من الوطنية الاقتصادية، رغم الانفتاح الكبير على الخارج.

ثانياً: المقترحات

بناء على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث، يكون بإمكاننا تقديم بعض المقترحات، من أجل أن نكون أمام نقل تكنولوجي فعلي ومستدام - خاصة وأن التكنولوجيا ذات آثار تراكمية لا تظهر إلا بعد مدة زمنية طويلة - والتي تتمثل فيما يلي:

1. بناء استراتيجية وطنية للتعليم والتكنولوجيا تشكل وحدة عضوية مع الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، قائمة على أساس المزج بين القدرة على تنفيذ التكنولوجيا المنقولة، القدرة على إعادة إنتاج تكنولوجيا مماثلة للتكنولوجيا المنقولة، القدرة على إبداع وابتكار تكنولوجيات جديدة مستدامة، ووضع حد للنقل المعاكس للتكنولوجيا؛

2. يجب وضع إستراتيجية شاملة تتماشى مع طبيعة وظروف كل الدولة ذاتها لتحقيق النمو المنشود في كافة القطاعات، كما لا يجب أن نغفل الإستراتيجية المتبعة، ووضع أهداف خططها التنموية على إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع ضمن أولوياتها؛

3. إشراك المواطنين والخبراء المختصين في عمليات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي لرفع معنوياتهم وزيادة تعلقهم في إنجاح الخطط المرسومة، وإجراء دراسات مختلفة لتقويم واقع نقل التقنية على إستراتيجية التنمية المستدامة، وهذا لن يتحقق إلا من خلال الاستثمار في التعليم؛

4. الاهتمام بجانب البعد البيئي عند نقل التكنولوجيا، وإقامة المشاريع الاستثمارية الأجنبية، والعمل استيرادها على أساس الحاجة المطلقة لها وليس على مدى كفاءتها النسبية في تعظيم المردود؛

5. خلق مراكز بحوث وطنية و/أو قطرية و/أو قومية على درجة كبيرة من التنسيق بينها مرتبطة بإيجاد حلول عملية للمشاكل التي تطرحها إستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين ثم تقديم حلول إقطاعية دائمة للمشاكل طويلة المدى، ولا تخص القطاع العام دون الخاص بل متعلقة بمختلف القطاعات الاستراتيجية ممثلة في:

أ. الاستثمار في إنتاج ونقل تكنولوجيات الطاقة عالية الكفاءة والسليمة بيئياً إلى الدول النامية؛

ب. تشجيع مختلف الصناعات الوطنية، وتعزيز قدراتها على القيام بعمليات إنتاجية أكثر نظافة؛

والعمل على إيجاد إستراتيجية صناعية تؤدي إلى تغيير السياسة الصناعية من صناعة متجهة نحو الداخل إلى صناعة متجهة نحو الخارج والداخل، ومعالجة الاختلالات الحاصلة في القطاع الصناعي، للاندماج بالأسواق العالمية ومواجهة التحديات التي تواجهها، من خلال إعادة هيكلة الصناعات الوطنية وتطويرها،

تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية في الأسواق الخارجية، تحقيق الاستقرار الإداري للمؤسسات، تحديد السياسات المالية والاقتصادية الملائمة...إلخ.

ج. ضرورة الاستخدام الواعي للتقنيات الاتصالية والإعلامية الحديثة والتمسك بالخيارات الإستراتيجية للأمة (المرجعية الدينية، الانتماء الحضاري، الموقع الجغرافي، وظروف واقع الأمة، وطموحاتها المستقبلية)؛

6. ضرورة وضع إستراتيجية واضحة المعالم تبنى أساسا على توفير الشروط الاستباقية، وتعبئة الإمكانيات الوطنية وعدم الاستهانة بما تتماشى مع الاتجاهات الاقتصادية العالمية، وتكثيف بمرونة مع القيود التي تفرضها مختلف المنظمات العالمية، بغية الدخول والاندماج في الاقتصاد العالمي؛

7. زيادة التعاون التكنولوجي والاقتصادي بين الدول النامية عامة-والعربية خاصة- بحيث يضعف اعتمادها على دول الشمال وتزداد قوة مساومتها مع هذه الدول، من خلال الالتزام السياسي الكامل بعملية التكامل الاقتصادي، وتبني استراتيجية التوجه نحو التصدير؛

ثالثا: آفاق البحث

إن موضوع نقل التكنولوجيا بأبعاده المتشابكة أكبر بكثير مما يبدو، بل يحتاج إلى دراسات مستفيضة لإدراك الأبعاد المختلفة للموضوع، وفي محاولتنا هذه إنما أردنا أن نناقش بعض القضايا ذات الصلة بنقل التكنولوجيا المتأتية عن طريق المستثمر الأجنبي المباشر والتي قد تقف عائقا أمام تجسيد أي إستراتيجية تنموية، ومن ثم إلقاء نظرة على أبعاد هذه الظاهرة، والإشارة إلى بعض المجالات التي تؤدي الإجابة عليها إلى تحقيق التطوير والمشاركة في صنع المستقبل، فهذه الدراسة لا تخلو من النقائص ونظرًا لاتساع الموضوع، فيمكن التوسع في دراسة بعض جزئياته من خلال اعتماد المواضيع الآتية التي نرى أنها يمكن أن تشكل إشكاليات بحث وهي:

1. مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر أو نقل التكنولوجيا الأجنبية في استدامة كل من قطاع الصناعة، أو قطاع الزراعة، أو قطاع الطاقة؛

2. الاستثمار في الموارد البشرية وأثره على التنمية التكنولوجية في الجزائر؛

3. تقييم اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية أو اتفاق الشراكة الأورومتوسطية من الجانب التكنولوجي.

تمت بحمد الله وعونه

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية :

الكتب:

1. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، مصر، دار الشروق، ط1، 2000.
2. أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003.
3. أبو قحف عبد السلام، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.
4. أبو قحف عبد السلام، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الرابعة، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، الإسكندرية، 1998.
5. أبو قحف عبد السلام، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.
6. آدم مهدي أحمد، العولمة وعلاقتها بالهيمنة التكنولوجية، الشركة العالمية للطباعة والنشر، 2001.
7. أسامة بن صادق طيب وآخرون، تطوير التقنية ودورها في تحقيق التقنية الوطنية، سلسلة نحو مجتمع المعرفة، معهد البحوث والاستشارات، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، الإصدار السابع، 1426هـ.
8. انطونيوس كرم، العرب أمام تحديات التكنولوجيا، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، عدد59، 1982.
9. باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2003.
10. حسام الدين الصغير، ترخيص الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، المنظمة العالمية للملكية الفكرية(الويبو)، 2004.
11. حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.
12. دريد محمد السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2006.

13. رشاد غنيم، التكنولوجيا والتغير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008.
14. رضا عبد السلام، انهيار العولمة، المكتبة العصرية، مصر، ط 1، 2007.
15. سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري، منشورات الحلبي الحقوقية، 2010.
16. سليمان عمر محمد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
17. شطاح محمد، قضايا الإعلام في زمن العولمة بين التكنولوجيا والايديولوجيا، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2006.
18. صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 2006.
19. صلاح الدين جمال الدين، عقود نقل التكنولوجيا، الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
20. عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، بدون تاريخ.
21. عاطف الشيراوي إبراهيم، حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو، 2005.
22. عباس محمود صلاح، العولمة وأثرها في البطالة والفقر التكنولوجي للعالم الثالث، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2004.
23. عبد الرؤوف جابر، عقود التنمية التقنية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط 1، 2005.
24. عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، التنمية البشرية ومقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007.
25. عبد الرشيد عبد الحافظ، الآثار السلبية للعولمة وآثارها على الوطن العربي وسبل مواجهتها، مكتبة مدبولي، ط 1، القاهرة، 2005.
26. عبد العزيز النجار، الإدارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات، الطبعة الأولى، مصر، المكتب العربي الحديث، 2007.

27. عبد القادر فتحي لاشين، المفاهيم الحديثة في إدارة خدمات النقل واللوجيستيات، القاهرة، 2007 .
28. عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة، عمان، الأردن، ط1، 2008.
29. عثمان محمد غنيم، ماجدة ابو زنت، التنمية المستدامة : فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفا، عمان الأردن، ط1، 2007.
30. عجمية محمد عبد العزيز وناصف إيمان عطية، التنمية الاقتصادية، قسم الاقتصاد، مصر، 2003.
31. عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003.
32. فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
33. فريديريك م . شرس، تعريب علي بوعمشة، نظرة جديدة للنمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، العيبكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 1، 2001 .
34. كيث ديكسن، استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمعالجة مسألة تغير المناخ، منشورات الاتحاد الدولي للاتصالات بالاشتراك مع أمانة المبادرة العالمية للاستدامة الالكترونية، فيفري 2011.
35. مارتن هور، تعريب السيد أحمد عبد الخالق، الملكية الفكرية: التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة "حل المسائل الصعبة"، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2004.
36. مايونج- كايوون لي، ترجمة ماهر عزيز بدروس، معلومات وإرشادات آلية التنمية النظيفة، وزارة الكهرباء والطاقة، مصر، ط2، 2004.
37. محمد بوخولوف، التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر "التجربة والآفاق"، شركة دار الأمة، للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2001.
38. محمد صالح الحناوي، محمد فريد الصحن، الأعمال في عصر التكنولوجيا، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
39. محمد عبد الشفيق عيسى، العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1984.

40. محمد عمر الطنوبي، تكييف التكنولوجيا الزراعية الحديثة لمتطلبات التنمية في الدول النامية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، ط1، 2001.
41. محمد مراياتي، نحو اكتساب التكنولوجيا في الوطن العربي مع تغيرات بداية القرن 21، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الأسكوا - بيروت، الأمم المتحدة، 2007.
42. محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة-، العدد 2012/10، ص147.
43. محمد نور بن ياسين فطاني، أسامة بن صادق طيب، التنمية المستدامة في الوطن العربي ... بين الواقع والمأمول، سلسلة عالم المعرفة، جامعة الملك عبد العزيز، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، جدة، الاصدار 11، 1427هـ .
44. محمود الكيلاني، الموسوعة التجارية والمصرفية حول عقود التجارة الدولية في مجال النقل التكنولوجي، المجلد الأول، دار الثقافة، عمان، الطبعة الأولى، 2008.
45. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، ط1، 2007 .
46. مدحت القريشي، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2006.
47. مرتضى جمعة عاشور، عقد الاستثمار التكنولوجي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط1، 2010.
48. مصطفى سلمان حبيب، الاستثمار في الترخيص ألامتيازي (الفرانشايز)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008.
49. المعتصم بالله الجوارنة، ديمة محمد وصوص، التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية، دار الخليج، عمان، الطبعة الأولى، 2009.
50. منشورات الأمم المتحدة للجنة الاقتصادية لغرب آسيا، السياسات التكنولوجية في الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.
51. نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

52. نصيرة بوجمعة سعدي، عقود التبادل الدولي في مجال نقل التكنولوجيا، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.

53. نواز عبد الرحمن الهيتي، حسن إبراهيم المهدي، التنمية المستدامة في دولة قطر: الإنجازات والتحديات، ط1، اللجنة الدائمة للسكان، الدوحة، 2008.

54. هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2006.

55. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد التكنولوجي، دار جرير، ط2، عمان، الأردن، 2006.

56. وسيم حسام الدين الأحمد، قوانين الاستثمار العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، لبنان، 2011.

57. وفاء مزيد فلحوط، المشاكل القانونية في عقود نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2008.

58. يمينة نزار، علي غربي، التكنولوجيا المستوردة وتنمية الثقافة العمالية بالمؤسسة الصناعية، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2002.
أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير:

1. بشتله مختار، أثر نقل التكنولوجيا وانعكاساتها على التشغيل في ظل التحولات إلى اقتصاد السوق -حالة الجزائر-، دراسة ميدانية بمؤسسة صناعة أجهزة القياس والمراقبة -العلمة-سطيف، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم شعبة علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري بقسنطينة، 2005/ 2006.

2. بيّوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية: دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010/2011

3. سلمان حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2004.

4. عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/ 2004.

5. فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

6. ليلي شيخة، اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة الدولية وإشكالية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية-دراسة حالة الصين، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2007/2006.

7. محمد بن عبد المحسن بن ناصر العيكبان، عقد نقل التكنولوجيا: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في قسم العلوم السياسية الشرعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1426هـ-1428هـ.

الملتقيات:

1. بوهزة محمد، بن سديرة عمر، الاستثمار الأجنبي المباشر كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة: "دراسة حالة الجزائر"، مداخلة في الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 7-8/4/2008.

2. خيس عبد الرحمان رداد، المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة، مداخلة في المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، سرت-الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 2-4/11/2009.

3. سلمى قطاف، ريمة خلوطة، مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم والاقتصاد، جامعة فرحات عباس سطيف. الجزائر، 7-8/4/2008.

4. سهام حرفوش، إيمان صحراوي، ذهبية ريمة بوبايا، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، ملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستمداية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سطيف، الجزائر، 7-8/4/2008.

5. طه الخوالدة وآخرون، البحث والتطوير ودوره في تنمية قطاع التعدين والصناعات المرتبطة في الوطن العربي، المؤتمر العربي الحادي عشر للثروة المعدنية، طرابلس، الجماهيرية العظمى، 25-27/10/2010

6. عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة و أبعادها ، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ،جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،7-2008/4/8.
7. فلي نبيلة التنمية من النمو إلى الاستدامة، المؤتمر مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر،7-2008/4/8.
8. فريدة لرقط، ضرورة تنمية المناطق الريفية من أجل تنمية محلية متوازنة، مداخلة في إطار الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق، المركز الجامعي: برج بوعريبيج، 14-15/04/2008.
9. قطاف ليلي، دور وأهمية التطورات التكنولوجية في القطاع الصناعي في تحقيق الانتاج الأنظف: لأجل التنمية المستدامة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد25، ماي 2012.
10. ليلي مصطفى البرادعي، الاتجاهات الحديثة في إدارة المعونات التنمية الرسمية مع بداية الألفية الجديدة، أوراق عمل المؤتمر حول المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية الشاملة في الوطن العربي المنعقد بالقاهرة ، مارس 2007، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
11. محمد قويدري، واقع وآفاق أنشطة البحث والتطوير في بعض البلدان المغاربية، ورقة مقدمة لأشغال الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة، جامعة ورقلة، 2004.
12. مفتاح صالح، الخوصصة: أسبابه، أهدافها، طرقها مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، 2006/5/3.
13. يوسف قريشي، الياس بن ساسي، مؤشرات التنمية البشرية المفهوم، الأساسيات، الحساب، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، 9-1/03/2004، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة.

المجلات:

1. الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، مجلد البحوث المالية، المجلد الأول، 2007، وزارة المالية، جمهورية مصر العربية.

2. إسماعيل سراج الدين، تقرير المجلس المشترك بين الأكاديميات نحو مستقبل أفضل "إستراتيجية لبناء قدرات العلم والتكنولوجيا على الصعيد العالمي"، المجلس الأعلى للثقافة، الإسكندرية، العدد 801، الطبعة الأولى، 2005 .
3. الإعلان العربي عن التنمية المستدامة، مجلة البرلمان العربي، السنة الحادية والعشرون، العدد 81، 2001/10.
4. إيناس محمد الجعفرأوي، تقرير النمو: استراتيجيات النمو المستدام والتنمية الشاملة ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 48، 2009.
5. بن حمودة محبوب، بن قانة أسماعيل، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، عدد 05، 2007.
6. جمعة سعيد جمعة، الاستثمار وتجربة ماليزيا هيئة تشجيع الاستثمار، مداخلة في المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى تحت شعار نحو مناخ استثماري أفضل، طرابلس 2006.
7. جيتاشوي مانجستي، وقع نظام البراءات على البلدان النامية، سلسلة الاجتماعات التاسعة والثلاثون، ويو، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، جنيف، 2003.
8. زغدار أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، عدد 3، 2004.
9. زوزي محمد، إستراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد 08، 2010.
10. زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01.
11. شانج جي وي، الاستثمار تشجيعه وحوافزه وضمائنه التجربة الماليزية، مجلة التمويل والتنمية، مجلد (3)، عدد 12، 2005.
12. عادل عيسى الوزني، دور الغرف الصناعية والتجارية والزراعية العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أبحاث إقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس، 2009.

13. عاشور مزريق، الآثار البيئية لنشاط المؤسسات الصناعية ودور نظم الادارة البيئية في الحد من مخلفاتها، بحوث اقتصادية عربية، العدد42/ ربيع2008.
14. عبد الحميد بوخاري، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد10، 2012.
15. عبد السلام خلوي، اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة"أداة لحماية التكنولوجيا أم لاحتكارها؟، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد03.
16. عبود زرقين، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العدد45/شتاء2009.
17. عيسى محمد الغزالي، الاستثمار الأجنبي المباشر- تعاريف وقضايا-العدد31، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، السنة الثالثة، يوليو/تموز2004.
18. فارس فضيل، الاستثمار المباشر الأجنبي، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 10، 2004، جامعة الجزائر.
19. قلاطي عبد الكريم، الاستقرار السياسي وعلاقته بالحكم الراشد والتنمية المستدامة، مجلة الفكر البرلماني، إنطلاقة كبرى في مسيرة التجديد الوطني من أجل جزائر آمنة ومستقلة، مجلة مختصة في القضايا والوثائق البرلمانية، يصدرها مجلس الأمة، دار الروية، العدد07، 2009/23.
20. كربالي بغداد، حمداني محمد، استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة علوم إنسانية كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية-جامعة وهران، العدد 45، 2010 .
21. كمال رزيق، توجه الاقطار العربية نحو اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، بحوث اقتصادية عربية، العددان 48-49/خريف2009-شتاء2010.
22. مبارك بوعشة، نسرين برجى، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 31، 2012.
23. محمد رؤوف حامد، الصناعات الدوائية العربية في مواجهة متغيرات البيئة الدولية، مجلة مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2005 .

24. محمد سيد أبو السعود، الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي، جسر التنمية، العدد 95، السنة التاسعة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010.
25. محمد طالبي، محمد ساحل، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة: عرض تجربة ألمانيا، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 6، 2008.
26. محمد مقداد، القيم الثقافية ودورها في نقل التكنولوجيا، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد 2، ماي 2005 .
27. محمد مقداد، نقل التكنولوجيا إلى البلدان الإسلامية، مجلة التجديد، مجلة فكرية نصف سنوية محكمة، تصدرها الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، السنة الرابعة، العدد 07، فبراير 2000.
28. محمد يعقوبي، محمد زيدان، الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤوليتها تجاه البيئة، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، يومي 14-15 فيفري 2012.
29. منور أوسرير، دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد 2003/02.
30. منور أوسرير، عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02.
31. منى بسيسو، تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية، سلسلة اجتماعات الخبراء "ب"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 29، 2008.
32. ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، ربيع 2009.
33. ناصيف يوسف حتى، أي هيكل للنظام الدولي الجديد، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث والعشرين، العدد الثالث والرابع، الكويت، 1995.
34. نوزاد عبد الرحمان الهيتي، مجلة الشؤون العربية، قطر، 2006.

35. وصاف سعدي، قويدري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر: بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08، 2008.

التقارير:

1. بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، الجزائر.
2. تقرير الاستثمار العالمي لعام 2011، أشكال الإنتاج الدولي والتنمية، غير القائمة على المساهمة في رأس المال، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الاونكتاد.
3. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2012.
4. تقرير التنافسية العربية، 2012.
5. التقرير السنوي الثالث للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية عن أوضاع الاستثمار العربية، نحو سياسات استثمارية عربية فاعلة في مواجهة وطأة الانعطاف الإقليمي والعالمي والصعوبات الهيكلية، 2012.
6. تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، جوهانسبرغ، 2002.
7. تقرير اللجنة العالمية والتنمية والبيئة (مستقبلنا المشترك)، ترجمة محمد كامل عارف، مراجعة علي حسين حجاج، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1987.
8. تقرير النمو "استراتيجيات النمو المطرد والتنمية الشاملة"، البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي نيابة عن لجنة النمو والتنمية، 2008.
9. تقرير حول البحث والتطوير لمعالجة الاحتياجات الصحية في البلدان النامية، منظمة الصحة العالمية، 2012.
10. تقرير عن التنمية في العالم 2003، التنمية المستدامة في عالم دائم التغير" التحول في المؤسسات والنمو ونوعية الحياة"، نشر مشترك بين البنك الدولي ومركز الأهرام للترجمة والنشر، 2003.
11. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا)، دليل توجيهي لصياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الأمم المتحدة، نيويورك، 2007.
12. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية إطار للعمل، وثائق برنامج الأمم المتحدة.
13. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (unctad): تقرير الاستثمار العالمي 2002.

14. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أحكام تشجيع الاستثمار في اتفاقات الاستثمار الدولية، سلسلة الأونكتاد بشأن سياسات الاستثمار الدولية لأغراض التنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2008.

نصوص تشريعية وتنظيمية:

1. القانون رقم 88-25 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية، الجريدة الرسمية رقم 64.
2. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 61، 1997، الجزائر.
3. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 67، الجزائر، 2003.
4. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 07، الجزائر، 2012.
5. القانون رقم 63-277 الصادر 1963/07/26 المتضمن الاستثمارات، الجريدة الرسمية رقم 93.
6. القانون 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، جريدة رسمية، رقم 80.
7. القانون 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982، جريدة رسمية، رقم 31.
8. القانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض.
9. الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، جريدة رسمية، رقم 47.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

ouvrages

1. Abdellah Boughaba: **Analyse et évaluation de projets**, Berti edition, imprimé en France, Paris, 1999.
2. Alain Jounot, **100 questions pour comprendre et agir le développement durable**, AFNOR publications, France, 2004.
3. André Tiano, **Transfert de technologie industrielle**, Economica, Paris, 1981.
4. Atamer turguil, **diagnostic et décision stratégique**, Dunod, Paris, 2^{eme} édition, 1998.
5. Azzouze kerdoun, **les transferts de technologie vers les payes en voie de développement**, office des publications universitaires ,ben-Akroune, Alger, 1991.

6. Beat Burgenmeier, **Economie du développement durable**, 2^{ème} édition, édition de Boeck, Bruxelles, 2005.
7. Catherine Aubertin, Franck-Dominique Vivien, **Le développement durable : enjeux politiques, économiques et sociaux**, IRD éditions, France, 2005.
8. Charbi Samir, *Economia*, N° 10-11 Aout – Septembre, d’après le rapport mondial sur le développement humain, 2001.
9. Direction de l’environnement de l’OCED, **indicateurs clés de l’environnement de l’OCED**, Paris, 2004.
10. ESCWA, **survey of economic and social developments in the escwa region** (2011-2012), April 2012.
11. Farid Baddache, **Le développement durable tout simplement**, EYROLLE éditions, Paris, 2008.
12. Jacques Fialaire, **Les stratégies du développement durable**, L’HARMATTAN, Paris, 2008.
13. Josette peyrard, **gestion financière internationale**, 2^{ème} édition, vuibert, paris, 1999.
14. La Banque mondiale, **opportunités et options pour les gouvernements de promouvoir la responsabilité sociale en Europe et en Asie centrale**, Document de travail, Mars 2005.
15. Leonard K et auter, **technology transfer, foreign direct investment and international trade**, department of economics Hong Kong University of science and technology, august, 1999.
16. Louis Guay, Laval Doucet, Luc Boutillier, Guy Dedailleul, **Les enjeux et les défis du développement durable : connaître, décider et agir**, les presses universitaires Laval, France, 2004.
17. M. Collins Tinthy et Doorly Thomas.L, **Les alliances stratégiques**, Paris, Inter Edition, 1992.

18.OCED, **l'investissement direct étranger au service du développement**, paris, France, 2002.

19.Steven Husted, Michael Meagher, **International Economies**, 3rd Edition, Harper Collins college publishers, 1995.

Revue et périodiques

1. Ahmed Turki, **Les comportements écologiques des dirigeants des entreprises tunisiennes**, Les comportements écologiques des dirigeants des entreprises tunisiennes, Vol. 9, N 2, 2009.
2. Derrick Tanggapan, Caroline Geetha, Rosle Mohidin, Vivin Vincent, **The Relation Between Economic Growth and Foreign Direct Investment In Malaysia: Analysis Based On Location Advantage Theory**, International Journal Of Economics and Management Sciences, Vol.1, No.2, 2011.
3. Fabienne fortanier, **foreign direct investment and host contry economic growth, does the investor's country of origin play a role ?**, **Transnational Corporations**, Vol.16, No. 2 August 2007.
4. Hasnah Ali, and othre, **determinants of foreign direct investment locations in Malaysia**, international review of business research papers Vol.6, No.4, September, 2010.
5. Mun -Chow Lai and Su-Fie Yap, **Technology Development In Malaysia And The Newly Industrializing Economies : A Comparative Analysis**, Asia -pacific development journal, vol.11, no.2, December 2004.
6. revue périodique n°6, 11/2006, Algérie, p144, éditée par le secteur de l'énergie et des mines , Algérie.
7. Sazali Abdul Wahab, Raduan Che Rose, Suzana Idayu, **Exploring the technology transfer Mechanisms by the Multinational**

Corporation: A literature Review, Asian Social Science, Vol.8,
No.3, march 2012.

Conférences et rapports et autre publication

1. Bank Negara Malaysia and department of statistics, Malaysia world investment report, 2012, 2005.
2. Bouzar Chabha, Tareb Fatima, **Le transfert de technologie par les IDE : un instrument de la politique de développement industriel en Algérie**, Colloque International de l'économie industrielle à Biskra le 2/3 Décembre 2008.
3. Nocke, Volker and Stephen Yeaple, **An Assignment Theory of Foreign Direct Investment**, National Bureau of Economic Research (NBER), Working Paper 11003, Cambridge, December 2004.
4. plan stratégique a long terme 2002–2011, groupe saidal
5. The shorter oxford English dictionary press, 1976.
6. UNCTAD, **rapport sur la technologie et l'innovation, innovation, technologie et collaboration sud–sud**, 2012.
7. UNCTAD, wir , world investment report, 2005.
8. UNCTAD, wir , world investment report, 2011.
9. UNCTAD, wir , world investment report, 2012.
10. UNCTAD, wir , world investment report, 2013.
11. UNCTAD, wir, **transnational corporations and export competitiveness**, united nations, geneva, 2002.
12. UNEP, **Global Environment Outlook: environment for development (GEO–4), summary for decision makers**, United Nations Environment Programme (unep) publication, 2007.

ثالثا: الأنترنيت

مواقع الأنترنيت باللغة العربية:

1. أبو سلطان، قراءة في تجربة التنمية بماليزيا، متوفر على الرابط التالي:
<http://www.maktoobblog.com/search>
2. أحمد أبو زيد محمد، الموقع الرسمي لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (منشورات اليونسكو)، متوفر على الرابط: (<http://www.almarefh.org/news.php?action=show&id=4652>)
3. أيمن بن عبد أيمن بن عبد المجيد كيال، مناطق الصناعات التقنية أداة فعالة في التنمية الاقتصادية المستدامة، منتدى الرياض الاقتصادي، 2005/12 نوفمبر، متاح على الموقع:
www.google.com
4. بشير شريف بشير، مستوطنات التلوث تحاصر الفقراء، أنظر الرابط:
<http://www.onislam.net/arabic/about-onislam.html>
5. تجارب آسيوية، ماليزيا.. اليابان قدوتنا، متوفر على الرابط:
<http://taheraa.arabblogs.com/archive/2007/11/389112.html>
6. جدو فؤاد، التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر، مداخلة في ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات على الموقع التالي:
http://www.univ_chlef.dz/uahbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com.pdf
7. دونالدو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، NAPC، متوفر:
http://www.ao_academy.org/docs/eqtisad27072010.pdf
8. روهانا ب. سوباسنجي، نظرة على تنمية تربية الأحياء المائية، على الرابط التالي:
<http://www.fao.org/docrep/006/y4490a/y4490a03.htm>
9. عادل عبد العظيم، التجارب الدولية: تجربة ماليزيا، المعهد العربي للتخطيط، دون ترقيم، متوفرة على الرابط:
<http://www.arab-api.org/course22/pdf/c22-4.pdf>
10. عبد القادر حسين ياسين، مشكلة نقل التكنولوجيا في العالم العربي، متوفر على الرابط:
<http://www.ouegypt.us/aricalfirstpage/yassen8.html>
11. محمد مرياتي، التطور التكنولوجي لاستدامة الصناعة، في ظل منافسة عالمية واقتصاد المعرفة، متوفر على الرابط: www.mafhom.com/syr/articles/mrayati.htm.last

12. مشاكل نقل التكنولوجيا والاشتراطات التجارية للشركات مانحة الرخصة، متوفر على الموقع:

http://www.tpegypt.gov.eg/ArStudies/d_teglenoga.pdf

13. منشورات الأمم المتحدة، التحول التكنولوجي الكبير من أجل اقتصاد مراعي للبيئة دراسة الحالة الاقتصادية

والاجتماعية في العالم، 2011، الأمم المتحدة، نيويورك، متوفر على الرابط:

www.org/esa/policy/publications/publications.htm

14. منى بنت راشد الغامدي، رؤية في قضية نقل التكنولوجيا إلى العالم النامي، مطبعة مكتب البريد العربي

لدول الخليج، الرياض، 2001، على الموقع التالي:

http://faculty.ksu.edu.sa/m_salem98/DocLib2

15. موقع البنك العالمي: (data.worldbank.org)

16. الموقع الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية: (www.unpd.org)

17. موقع الهجرة الوطنية الماليزية: (http://www.imi.gov.my)

18. موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: (www.andi.dz)

19. موقع ماليزيا حول الملكية الفكرية: (http://www.myipo.gov.my)

20. موقع وكالة الطاقة الدولية: (http://www.iea.org/stats/index.asp)

Les sites d'internet :

1. Abderrehmane Mebtoul, **Développement et problématique du transfert de technologie en Algérie**, disponible sur le lien (www.reflectiondz.net/trubune-libre-r26.html).
2. Alasrag Hussien, **Foreign Direct Investment development policies in the Arab Countries**, MPRA, N83, December, 2005, available at: <http://mpr.aub.uni-muenchen.de/2230/1/MPRA-paper-2230.pdf>
3. Boeing Completes, McDonnell Douglas Merger, **the Boeing Company**, available at: (www.Boeing.com/news/releases/1997).
4. Boon Cheong Chew, **Technology Transfer in Malaysian High Technology Industry**, available at: <http://www.kmice.cms.net.my/ProcKMICE/KMICE2006/Pdf/82.pdf>, p86.
5. Honoré Ahishakiye, **Impact des investissements directs étrangers sur la croissance économique au Burundi**, revue de l'institut de développement économique (RIDEC). disponible sur le lien

- http://spip.idecburundi.org/IMG/pdf/Honore_Impact_des_investissements_directs_etrangersx.pdf)
6. <http://essalamonline.com/ara/permalink/17609.html#ixzz2O4gnn0y>
 7. <http://www.djazairnews.info/national/42-2009.html>.
 8. <http://www.elmoudjahid.com/ar/actualites/2015>.
 9. VGR CHANDRAN , **FDI .ENVIRONMENT a green economy: The cases of Malaysia**, 7/05/2012, shanghai. Available on the site:
<Http://www.adbi.org/files/2012.05.07.cpp.sess2.6.govindaraju.fdi..green.malaysia.pdf>
 10. www.educdz.com/oldsite/thread10331.htm.
 11. www.reflectiondz.net/trubune-libre-r26.html.
 12. (http://spip.idecburundi.org/IMG/pdf/Honore_Impact_des_investissements_directs_etrangersx.pdf).

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

| الصفحة | عنوان الجدول | رقم الجدول |
|---------------------|--|------------|
| الفصل الأول | | |
| 39 | مراحل تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية | 1-1 |
| 45 | الفرق بين التنمية والنمو | 2-1 |
| الفصل الثاني | | |
| 63 | معدل الإنفاق على مجال البحث والتطوير ونسبة مساهمة القطاع الخاص والقطاع العام في بعض دول العالم خلال عام 2007 | 1-2 |
| 65 | معدل الإنفاق على البحث والتطوير وترتيب إنفاق الشركات لبعض الدول العربية عام 2007. | 2-2 |
| 67 | عدد براءات الاختراع المسجلة عالميا 2009 | 3-2 |
| 86 | التدفقات الصادرة والواردة للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي 2009-2011 | 4-2 |
| 89 | التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر 2005-2011 | 5-2 |
| 93 | يبين نسب البطالة والتوظيف في الدول المتقدمة 2006-2011 | 6-2 |
| 108 | تمويل البحث والتطوير حسب الدول 2002-2011 | 7-2 |
| 113 | توزيع مناطق حدوث التسربات النفطية في العالم | 8-2 |
| الفصل الثالث | | |
| 131 | الواردات من السلع الرأسمالية الكثيفة التكنولوجيا العالية والتي يجري الحصول عليها من البلدان النامية كنسبة مئوية من إجمالي الواردات بحسب المجموعة الإقليمية 1995-2010 | 1-3 |
| 141 | التنافسية الكامنة والطاقة الابتكارية في كل من الجزائر وماليزيا | 2-3 |
| 142 | طلبات تسجيل براءات الاختراع للمقيمين 2003-2010 | 3-3 |
| 151 | مخزون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر وماليزيا خلال 2001-2012 | 4-3 |

| | | |
|-----|---|------|
| 153 | توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خارج قطاع المحروقات للفترة الممتدة ما بين 2002-2012. | 5-3 |
| 155 | تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا حسب القطاعات 2011-2012 | 6-3 |
| 157 | مساهمة الاستثمار في خلق فرص العمل للجزائريين خلال الفترة 2002-2012 | 7-3 |
| 158 | فرص العمل الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2002-2012 | 8-3 |
| 160 | قيمة الضريبة السنوية المفروضة على العمال الأجانب في القطاعات الرئيسية | 9-3 |
| 163 | مؤشر البنية التحتية التقانية في كل من الجزائر وماليزيا | 10-3 |
| 165 | انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون (متوسط نصيب الفرد بالطن المتري) | 11-3 |
| 171 | صادرات التكنولوجيا المتقدمة بالأسعار الجارية (الدولار الأمريكي) | 12-3 |
| 171 | صادرات التكنولوجيا المتقدمة (% من صادرات السلع المصنوعة) | 13-3 |
| 173 | بعض مؤشرات الطاقة والتعدين في كل من الجزائر وماليزيا للفترة 2000-2010 | 14-3 |
| 175 | مساهمة الشركات الأجنبية في عمليات البحث والحفر التطويري خلال الفترة 2000-2007. | 15-3 |
| 181 | تطور إنتاج المحروقات خلال الفترة 2000-2010 | 16-3 |

فهرس الأشكال

| الصفحة | عنوان الشكل | رقم الشكل |
|---------------------|--|-----------|
| الفصل الأول | | |
| 33 | دورة حياة المنتج | 1-1 |
| 51 | مجموعة الأهداف الرئيسة الخاصة بمفهوم الاستدامة | 2-1 |
| 52 | العناصر الرئيسة التي تحقق التنمية المستدامة | 3-1 |
| 54 | أبعاد التنمية المستدامة | 4-1 |
| الفصل الثالث | | |
| 151 | تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من الجزائر وماليزيا خلال الفترة 2000-2011. | 1-3 |
| 154 | تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حسب التوزيع القطاعي في الجزائر. | 2-3 |
| 158 | النسبة المئوية لحجم العمالة الجزائرية حسب القطاعات الاقتصادية | 3-3 |
| 192 | أشكال تدابير تشجيع الاستثمار المستخدمة في اتفاقات الاستثمار الدولية | 4-3 |
| 196 | شبكة العلاقات التي تربط المحاضنات التكنولوجية ومراكز البحوث/الجامعة والصناعة | 5-3 |

الفهرس

الفهرس

| | |
|---------------------|---|
| العنوان..... | الصفحة |
| المقدمة العامة..... | أ.ش |
| 01..... | الفصل الأول: مدخل نظري حول نقل التكنولوجيا، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة..... |
| 02..... | تمهيد..... |
| 03..... | المبحث الأول: عموميات حول التكنولوجيا ونقلها..... |
| 03..... | المطلب الأول: مفاهيم حول التكنولوجيا..... |
| 03..... | الفرع الأول: تعريف التكنولوجيا..... |
| 06..... | الفرع الثاني: أنواع التكنولوجيا..... |
| 07..... | المطلب الثاني: مفاهيم حول نقل التكنولوجيا..... |
| 08..... | الفرع الأول: تعريف وأنواع نقل التكنولوجيا..... |
| 10..... | الفرع الثاني: قنوات نقل التكنولوجيا..... |
| 16..... | المطلب الثالث: مشاكل الآليات التعاقدية لنقل التكنولوجيا..... |
| 19..... | المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر..... |
| 19..... | المطلب الأول: تعريف وأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر..... |
| 19..... | الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر..... |
| 21..... | الفرع الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر..... |
| 24..... | المطلب الثاني: دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر..... |
| 24..... | الفرع الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر..... |

| | |
|---------|--|
| 26..... | الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر..... |
| 27..... | المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا المستدامة:..... |
| 27..... | الفرع الأول: دور الشركات المتعددة الجنسيات في تجسيد الاستثمار الأجنبي المباشر..... |
| 29..... | الفرع الثاني: الشركات المتعددة الجنسيات والاحتكار التكنولوجي..... |
| 31..... | الفرع الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الوضع التكنولوجي في الدول المضيفة..... |
| 36..... | المبحث الثالث: مدخل نظري حول التنمية المستدامة..... |
| 36..... | المطلب الأول: التطور التاريخي للمفهوم التنموي..... |
| 36..... | الفرع الأول: تطور مفهوم التنمية..... |
| 39..... | الفرع الثاني: الفكر التنموي الحديث وإستراتيجية التنمية المستدامة..... |
| 34..... | المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة..... |
| 40..... | الفرع الأول: محطات رئيسية في تاريخ التنمية المستدامة..... |
| 44..... | الفرع الثاني: تعريف التنمية المستدامة (الخصائص، الاستراتيجيات والتحديات)..... |
| 49..... | الفرع الثالث: مبادئ، أهداف وأبعاد التنمية المستدامة..... |
| 55..... | المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية المستدامة..... |
| 55..... | الفرع الأول: المؤشرات الاجتماعية..... |
| 56..... | الفرع الثاني: المؤشرات الاقتصادية..... |
| 58..... | الفرع الثالث: المؤشرات البيئية والمؤشرات المؤسسية..... |
| 57..... | خلاصة الفصل |

| | |
|----|---|
| 60 | الفصل الثاني: نقل تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرها على إستراتيجية التنمية المستدامة..... |
| 61 | تمهيد..... |
| 62 | المبحث الأول: التوجهات العالمية لنقل التكنولوجيا المستدامة..... |
| 62 | المطلب الأول: التوجهات العالمية لإنتاج ونقل التكنولوجيا..... |
| 62 | الفرع الأول: النظام التكنولوجي العالمي: فجوة تكنولوجية أم تبعية تكنولوجية؟..... |
| 69 | الفرع الثاني: قياس التقدم التكنولوجي ومدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا..... |
| 71 | المطلب الثاني: نقل التكنولوجيا الأجنبية في إطار عملية "البيئة والتنمية المستدامة"..... |
| 71 | الفرع الأول: أهمية التكنولوجيا الحديثة في تحقيق التنمية المستدامة..... |
| 77 | الفرع الثاني: تحديات التطور التكنولوجي وعلاقته بإستراتيجية التنمية المستدامة..... |
| 80 | المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وإستراتيجية التنمية المستدامة..... |
| 80 | المطلب الأول: حاجة البلدان النامية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في التنمية المستدامة..... |
| 80 | الفرع الأول: حاجة البلدان النامية للاستثمارات الأجنبية المباشرة..... |
| 81 | الفرع الثاني: أهمية وجدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة..... |
| 83 | المطلب الثاني: تزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الدولي..... |
| 83 | الفرع الأول: تطور حجم تدفقاته الداخلة والخارجة..... |
| 65 | الفرع الثاني: التوجه الجغرافي..... |
| 89 | الفرع الثالث: التوجه القطاعي .. |
| 91 | المبحث الثالث: نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر وإستراتيجية التنمية المستدامة..... |
| 91 | المطلب الأول: الآثار الاجتماعية لنقل تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر..... |
| 91 | الفرع الأول: الأثر على التوظيف والبطالة..... |
| 94 | الفرع الثاني: الأثر على القيم والهوية الثقافية..... |
| 98 | الفرع الثالث: الأثر على الإدارة والتنمية الإدارية..... |

| | |
|---|--|
| 100..... | المطلب الثاني: الآثار البيئية لنقل تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر |
| 101..... | الفرع الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة..... |
| 103..... | الفرع الثاني: التكنولوجيا الأجنبية وآليات التنمية النظيفة..... |
| 104..... | المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية لنقل تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر..... |
| 105..... | الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا في قطاع الصناعة..... |
| 110..... | الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا في قطاع الطاقة..... |
| 115..... | الفرع الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا في قطاع الزراعة..... |
| 119..... | خلاصة الفصل |
| الفصل الثالث: أثر نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر على إستراتيجية التنمية المستدامة: | |
| 120..... | مقارنة بين الجزائر وماليزيا..... |
| 121..... | تمهيد..... |
| 122..... | المبحث الأول: استراتيجية التنمية المستدامة في كل من الجزائر وماليزيا ونقل التكنولوجيا بهما..... |
| 122 | المطلب الأول: استراتيجية التنمية المستدامة في كل من الجزائر وماليزيا..... |
| 122 | الفرع الأول: استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر..... |
| 124..... | الفرع الثاني: استراتيجية التنمية المستدامة في ماليزيا..... |
| 126..... | الفرع الثالث: الأهداف الإنمائية للألفية في كل من الجزائر وماليزيا..... |
| 129 | المطلب الثاني: تقويم نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية (1960 - 2010)..... |
| 133..... | المطلب الثالث: تجربة كل من الجزائر وماليزيا في مجال نقل التكنولوجيا عن طريق الصبغ التعاقدية..... |
| 133..... | الفرع الأول: تجربة الجزائر في مجال نقل التكنولوجيا (1970 - 1980)..... |
| 136..... | الفرع الثاني: تجربة ماليزيا في مجال نقل التكنولوجيا..... |

- 137..... الفرع الثالث: البنية التحتية التكنولوجية في الجزائر وماليزيا.
- المبحث الثاني: بعض الآثار التكنولوجية للاستثمار الأجنبي المباشر على إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر وماليزيا..... 143
- المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر وماليزيا..... 143
- الفرع الأول: فتح الاقتصاد الجزائري أمام الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا..... 143
- الفرع الثاني: فتح الاقتصاد الماليزي أمام الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا..... 146
- الفرع الثالث: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر وماليزيا..... 150
- المطلب الثاني: نقل التكنولوجيا وأثرها على الاستدامة الاجتماعية في الجزائر وماليزيا..... 155
- الفرع الأول: أثر نقل التكنولوجيا على البطالة والتوظيف في الجزائر وماليزيا..... 156
- الفرع الثاني: نقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر وماليزيا..... 162
- المطلب الثالث: نقل التكنولوجيا وأثرها على التنمية البيئية في الجزائر وماليزيا..... 164
- الفرع الأول: الوضع البيئي في كل من الجزائر وماليزيا..... 164
- الفرع الثاني: نقل التكنولوجيا وأثرها على التنمية الصناعية في الجزائر وماليزيا..... 166
- الفرع الثالث: نقل التكنولوجيا وأثرها على صناعة النفط بالجزائر وماليزيا..... 172
- الفرع الرابع: الاطار الفعلي لنقل التكنولوجيا الاجنبية بالدولتين والدروس المستفادة من التجربة الماليزية..... 179
- المبحث الثالث: متطلبات ضمان نقل فعلي ومستدام للتكنولوجيا الأجنبية..... 189
- المطلب الأول: العقبات التي تحول دون استيعاب التكنولوجيا الأجنبية..... 189
- الفرع الأول: مشاكل مع التكنولوجيات المستوردة (التبعية التكنولوجية)..... 189
- الفرع الثاني: مشاكل متصلة بالبحوث المحلية وإستراتيجية التنمية المستدامة..... 190
- الفرع الثالث: مشاكل متصلة بالمناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي..... 191

| | |
|---------------|---|
| 193..... | المطلب الثاني: المتطلبات الأساسية لضمان نقل و/أو إنتاج التكنولوجيا الأجنبية المستدامة |
| 193..... | الفرع الأول: تطوير القدرات المحلية لابتكار ونقل واختيار التكنولوجيا المستدامة |
| 196..... | الفرع الثاني: تحسين المناخ السياسي للاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا |
| 197..... | الفرع الثالث: الحاجة إلى تكامل عربي تكنولوجي |
| 199..... | خلاصة الفصل |
| 206-201..... | الخاتمة العامة |
| 225-208..... | قائمة المراجع |
| 227..... | فهرس الجداول |
| 229 | فهرس الأشكال |
| 236-231 | فهرس المحتويات |

الملخص:

تلعب التكنولوجيا دورا بارزا في تحقيق التنمية المستدامة والحقا بركب الدول المتطورة، لذلك أصبح موضوع إنتاجها وكيفية نقلها وتوطينها ذو أهمية بالغة، بغية تقليص الفجوة التكنولوجية والتنظيمية، التي لا تزال قائمة في التقدم الاقتصادي والصناعي والفني بين الدول المنتجة لها والمستوردة لها .

نظرا لما سبق وفي ظل الإحكام العالمي على التكنولوجيا المتطورة، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من أهم قنوات نقلها، وهذا ما تبين من خلال تدفقاته المتزايدة، ومبادرة مختلف الدول إلى تهيئة المناخ الملائم الذي يساعد على نقل وإنتاج تكنولوجيا ذات آثار إيجابية تتلاءم مع ظروفها، وتخدم استراتيجيه التنمية المستدامة.

من خلال الدراسة التطبيقية أصبح من الواجب على الجزائر اتخاذ المبادرات اللازمة لحماية بيئتها والتركيز أكثر على تهمين المورد البشري والاهتمام بالبحث والتطوير، وكل ماله علاقة يجذب وانتقاء تكنولوجيا أجنبية مستدامة، أو إنتاجها تبعا لظروفها، وتفادي أخطاء الاستيراد التكنولوجي السابق، محاولة منها الاستفادة من التجربة الماليزية في نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا، نقل التكنولوجيا، استراتيجية، التنمية المستدامة، الاستثمار الأجنبي المباشر، الجزائر، ماليزيا.

The Abstract:

Technology plays a prominent role in achieving the sustainable development and joining with the developed countries. Thus, the subject of its production, transfer and localization becomes of a high importance in order to reduce both the technological and the organizational gap which still stands on the economic, industrial and artistic advancement between countries producing and those importing of it.

View of the above and under Clinch global advanced technology, the foreign direct investment is considered amongst the major channels of its transmission, and this is revealed through its increasing flows, and the initiative of the various countries to prepare the suitable atmosphere which facilitates the production and the transfer of technology that has a positive effect suitable with its conditions and serves the strategy of sustainable development. Through the practical study, it becomes necessary for Algeria to assume the essential initiatives to protect its environment and focus more on appreciating the human resources and interest in research and development, and all what has relation with the attraction and selection of a foreign sustainable technology or producing it with consideration to its local conditions. In addition, all the previous technological import's faults should be avoided in a trial to benefit from the Malaysian experience in acquiring the foreign technology through the direct foreign investment.

Key words: Technology, Technology transfer, strategy, sustainable development, Direct Foreign Investment, Algeria, Malaysia.